شرح عوامل ملا محسن عربی متن از ملا محسن که از تلامذهٔ
میر قوام الدین قزوینی پس باید در حدود سنهٔ ۱۱۲۰ باشد
۱۲۵۲
شارح ملا نظر علی بن محسن گیلانی که علی الظاهر در سنهٔ
~~ازملی~~ تألیف نموده کاتب نسخه خود شارح سال کتابت همان
مذکوره است اول نسخه (الحمد لله ربنا من الیه یصعد الکلم الطیب)
آخر نسخه (والخفة تناسبها تمت) پس از چند کلمه بترکی گفتگو
تاریخ را نوشته:

چیتی ... ن

سال طبع یا تحریر ۱۲۵۲ ق عدد اوراق ۱۰۳

جزء کتب نحو شماره

شماره عمومی ۳۹۵۰ شماره قبض

واقف حیوة سلطان تاریخ وقف ۱۳۴۷

طول ۲۲ و ۵ بر عرض ۱۸ و ۱/۵ سانتیمتر قفسه ۹

سال ۱۳٤۸ خورشیدی
بررسی شد [illegible]

میکرو فیلم تهیه شد

باز بینی شد
۱۳۵۳خ

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح عوامل ملا محسن — عربی

مصنف / مؤلف شارح ملا نظر علی بن محسن گیلانی

خطی / چاپی نستعلیق ۱۵ و ۱۹ سطری

سال طبع یا تحریر ۱۲۵۳ ق عدد اوراق ۱۰۳

جزء کتب نحو شماره

شماره عمومی ۳۹۵۰ شماره قبض

واقف حیوة سلطان تاریخ وقف ۱۳۴۷

طول ۲۲/۵ و عرض ۱۸/۵ سانتیمتر قفسه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

شرح عوامل ملا محسن بخط شارح رحمه الله

در نزد ادیب آقا لله شیراز

شرح عوامل ملا محسن

شارح لطف الله بن محسن گیلانی

[illegible]

۱۰۳


بازدید شد

خ ۱۳۵۴

سال ۱۳۴۸ خورشیدی

بازرسی شد

کتابخانه آستان قدس
رضوی مخطوطی

کیف اقول هذا ملکی
الملک لله الواحد القهار

کتابخانه ۲۶۰۶۱ ...

و به نستعین    و به نثق و اعتماد در کل امور

بسم الله الرحمن الرحیم

نحمدک یا من الیه یصعد الکلم الطیب والعمل الصالح یرفعه ونصلی علی نبیه الذی نصبه حفظا للشرک لصیب وعلی
آله سیما علی من یرفعه اما بعد یقول العبد الجانی نظر علی بن محسن الجیلانی اخلص الله الخالص توحیده وجعله من حسن
عبیده انی قد کنت کتبت فی اوان الصبی شرحا علی العوامل للفاضل العامل العالم الکامل مولانا محسن احسن
الله عمده باحسانه وقعده بحبوحة جنانه یلیق بالعیان وان کان محتویا علی بعض فواید استفدتها من کتب الاعلام
وزواید سنحت بها ای طر الفاتر مع تواتر مکاید الایام ولکن لما کان مما نسخت عنه عنا کتب ما صار کان لم
یکن شیئا مذکورا فبدا لی ان راجع النظر لعله یکون فایدا الی الیوم یدعوا الناس شوراً فها انا اشرع فی المقصود
بعون الملک المعبود مقتصرا علی الفواید ومختصرا عن الزواید لکا نیل الاختصار فی کل باب والله الهادی
الی سبیل الصواب فاقول قال المص زید حسنه بسم الله الرحمن الرحیم الباء ههنا علی ما حققه المحققون
یحتمل امرین الاول الاستعانة وقد اختاره جماعة والثانی المصاحبة کما اختاره صاحب الکشاف وجماعة والظرف
علی الاول لغو وعلی الثانی قیل انه مستقر یکون حالا من الضمیر المستتر فی الفعل المنوی تقدیره ابتداء الکتاب
متبرکا بسم الله کما فی دخلت علیه بثیاب السفر مصاحبا بثیاب السفر والاوجه کون الظرف لغوا فی الاستعانة
ومستقرا فی المصاحبة فلانه علی تقدیر الاستعانة یکون التقدیر استعین بسم الله فیکون متعلقه خاصا
فیکون الظرف لغوا کما سیجیء تحقیقه بخلاف صورة المصاحبة فان ظرف المعیة لما کان متعین ای لیته

من ضمیر

من ضمیر ابتداء ولا یمکن تعلقه بفعل الابتداء وهذا ظم ولا قرینة علی تقدیر فعل خاص آخر فلا بد من تقدیر تعلق
العام فیکون مستقرا هذا اما قیل علی قول من قال ان ظرف المعیة لا یکون الا مستقرا والحق ما ذکره نجم الائمة
وقائد الائمة الشارح الرضی واختاره صاحب اللباب من ان ای الربط مختلفة فلا مانع من کون هذا الظرف
ایضا لغوا فیجوز ان یکون بثیاب السفر متعلق بالدخول لربط المصاحبة کما جاز تعلق القلم بالکتابة لربط
الالة ثم انهم اختلفوا فی ترجیح بین التقدیرین ولکل وجه هو مولیها الا انه وان کانت التبرک الملحوظ
فی صورة الملابسة اوفق للتعظیم وادخل فی التکریم ولکن الاستعانة یدل علی ما لا یدل علیه التبرک من
ان الفعل لا یتم او لا یعتد بدون اسم الله تعالی کما هو الحق الحقیق بالتصدیق اذ لا حول ولا قوة الا بالله العلی
العظیم فالاستعانة اولی واحق للتتمیم وقد اشبعنا القول فیه فی حواشینا علی تفسیر البیضاوی بما لا مزید علیه
فمن اراد حق التحقیق فیراجع الیه ثم انهم اختلفوا فی تقدیر المتعلق والاولی ان یقدر ابدا متأخرا فانه
اولی من تقدیر اقرأ لانه وان کان ما یتلوه مقروا ولکن القراءة امر زائد علی معنی الابتداء المطلق ویحتاج
فهمها الی قرینة خارجیة فتقدیر ما لا یحتاج الی القرینة اولی ومن هذا العلم کونه اولی من تقدیر الابتداء
ایضا لزیادة اضمار فیه واما وجه تأخیره فلکون تقدیم المعمول ههنا اوقع کما فی ایاک نعبد لوجوه منها کون المعمول
اهم للرد علی المشرکین ومنها مراعاة التعظیم ومنها کونه اوفق لوجود کیف والله تعالی مقدم علی جمیع الممکنات
فتقدیم اسمه الاعظم فی الذکر اوفق بترتیب الموجودات وانما کسرت الباء لانها لازمة الحرفیة والجر وکلاهما
کذا فی البیضاوی وانما کسرت ومن حق الحروف
مناسبان الکسرة الجر فلموافقة حرکة الحرف اثرها ولا الحرفیة فاقتضائها السکون والکسر مناسبة لقلته

هو الواقف

بجهة استفاع سلسله جلیله
علمیه این یک جلد کتاب
موسوم بشرح عوامل ملا
بتوسط نور چشم عزیز خود فرزند
مهربانم سید علی النقی فیض اصفهانی
وقف کتابخانه رضویه نمود
اینجانب حیرة سلطان
صبیه مرحوم ملا محمد صادق
سدهی اصفهانی
و شرط شد که از کتابخانه بیرون نبرند
فی غره صیام
۱۳۴۷

دلالته عدمي كالسكون وهناك كلام والحق انه من النكات لا التعليلات والاسم مما ستعرف انشاء الله تعالى

وما قيل من ان الاسم عين المسمى مما لا وجه له ايضاً كيف ولا انه شاهد على ان الاسم عبارة عن الاصوات

المقطعة الغير القارة هو المسمى عبارة عن الموجودات الخارجية فلا وجه لاتحادهما فان قلت قوله تعالى سبح

اسم ربك الاعلى يدل على ان الاسم هو المسمى لبداهة وجوب تسبيح المسمى عن الذات المقدس لا الاسم

قلت لا نسلم عدم وجوب تنزيه اسم الله تعالى بل المراد من الاسم هذا اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته

عن النقايص يجب تنزيه الاسماء الموضوعة لذاته عن الرفث وسوء الادب وقد يقال ان الاسم فيه مقحم

فيعود التنزيه الى الذات وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان غاية ما يمكن للعبد في مقام التبرك ذكر الاسم

لا غير هذا اذا كانت الباء للمصاحبة واما اذا كانت للاستعانة فلما قيل من ان الطريق الى مقام تحصيل الاستعانة

ليس الا ذكر اسم الله تعالى تيمناً به ثم تعظيماً واجلالاً والاظهر ان الاستعانة لا يحتاج الى ذكر الاسم

بل يكفي ان يقول بالله الا ان يقحم الاسم للتعظيم والاجلال وهذا ايضاً من قراين ترجيح التبرك على الاستعانة

وقد يعلل ذكر الاسم بالفرق بين اليمين والتيمن فانه اذا قيل بالله يكون صيغة اليمين فزيد لفظ الاسم ليعلم

انه تيمن ولا يمين وهذا الوجه ايضاً انما يجري في التبرك لا الاستعانة وهذا ايضاً من قراين ترجيحه وانما حذف

الف الاسم في رسم الخط لكثرة الاستعمال فطولت الباء عوضاً عنها واما لفظ الله فهما تحيرت فيه اقدام

الفحول كما تحيرت في كنه ذاته وحقيقة صفاته اوهام العقول فاختلفوا في تحقيق حقيقة لفظ الجلالة على

اربعة اوجه الاول انه اسم او صفة والثاني انه على تقدير كونه اسماً فهو عربي ام سرياني والثالث انه

على تقدير



على تقدير كونه عربياً هل هو مشتق ام لا والرابع انه على تقدير كونه علماً هل هو علم في الاصل او انه صار علماً بالغلبة كالنجم

والثريا فتركب منها اقوال اربعة الاول انه اسم عربي مشتق صار علماً بالغلبة والثاني انه اسم عربي علم غير

مشتق كما ذهب اليه الخليل والزجاج والثالث انه صفة مشتقة صارت علماً بالغلبة واختاره البيضاوي

والرابع انه سرياني معرب واصحاب المذهب الاول وهم الذين قالوا انه اسم عربي مشتق تفرقوا بحسب الفتة

الاولى الى اقوال ثلثة الاول ان اصله اله والهمزة فيه اصلية والثاني ان اله منقلبة الف عن الواو كما في وشاح

والثالث ان اصله لاه مصدر لاه يليه والقول الاول من هذه الاقوال الثلثة تفرقوا الى فرق خمس الاولى انه

مأخوذ من اله بفتح اللام الاهة بكسر الهمزة كقولهم عبد عبادة وزناً ومعنى والثانية انه من اله بكسر اللام اذا تحير

والثالثة من اله بكسر اللام اذا فزع والرابعة من الهت الى فلان سكنت اليه والخامسة من اله بالكسر اذا

ولع هذا جميع اقوال اصحاب القول والحق من بين الاقوال انه اسم عربي علم في الاصل ليس بمشتق كما اختاره

الامام ونسبه الى سيبويه والاصوليين والفقهاء وهو المستفاد من الآيات والاخبار ايضاً وقد حققه في تعليقات

على البيضاوي لا مزيد عليه واقوى الادلة على ذلك انه لو لم يكن علماً لم يكن قوله لا اله الا الله مفيداً للتوحيد كما

ان قوله لا اله الا الرحمن لا يفيد التوحيد فان الصفة مبهمة محتملة للغير فيلزم الاشتراك مع ان كلمة لا اله الا الله التي

قيل هنا بحث وهو انه على تقدير العلمية يكون المراد منه الكلمة التوحيد بثبوت عدم

كلمة التوحيد بالاجماع فيجب ان يكون علماً فان قلت انه لما غلب استعماله في ذات الله تعالى بحيث لم يستعمل في غيره

لا في الجاهلية ولا في الاسلام صار كالعلم في افادة التعيين مثل الثريا والصعق ولما افادة التعيين فصح ان يجرى

عليه احكام العلم من افادة التوحيد وغيرها قلت مجرد عدم الاستعمال في الغير لو كان كافياً في افادة التوحيد لكان

لا اله الا الرحمن مفيد التوحيد وليس كذلك بالضرورة فان قلت لو كان لفظ الله علما لم يكن قل هو الله مفيدا للتوحيد
لجواز كون احد افراد الواجب مع ان الاجماع منعقد على ان هذه السورة من الدلايل الدالة على التوحيد قلت ان
الوحدانية يستفاد من قوله ولم يكن له كفوا احد ولا الصمد وانما يفيد الاحدية اعني عدم قبول القسمة والتركيب بجميع
انحائها حتى التركيب من الجنس والفصل ايضا **الرحمن الرحيم** اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب
والرحمة في اللغة رقة القلب يقتضي الاحسان ولما امتنع ذلك في حقه تعالى لتنزهه عن الجسمانية ولوازمها وجب ان يؤخذ
فيه تعالى باعتبار الغاية اعني الاحسان وهذا ما اشتهر منهم من ان اسماء الله انما يؤخذ باعتبار الغايات دون المبادي
ولهذا قيل خذ الغايات واترك المبادي والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء يقتضي زيادة في المعنى وغاية ما تمحلوا
في ذلك انهم اخذوا الزيادة والنقصان تارة في الكمية اي في كثرة الافراد وقلتها وما ورد في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم
الاخرة فان الرحمة الدنيوية ذات افراد كثيرة فانها تعم المؤمن والكافر بخلاف الرحمة الاخروية لاختصاصها بالمؤمن
فقط واخذوا تارة اخرى بحسب الكيفية يعني في عظمة الرحمة وحقارتها فالرحمن بالنسبة الى الرحمة الجليلة والرحيم بالنسبة
الى الرحمة الحقيرة كما ورد في الدعاء يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها جسيمة جليلة ولا النعم
الدنيوية فمنها جليلة ومنها حقيرة والاول هو المشهور في السنة المحققين وعليه روايات المعصومين منها ما في
التوحيد عن الامام الصادق عليه السلام الرحمن بجميع خلقه والرحيم بالمؤمنين خاصة وفي رواية اخرى الرحمن بجميع العالم
والرحيم بالمؤمنين خاصة ولي هنا كلام لا يسعه المقام وفوائد خلت عنها كتب الاعلام وانما قدم الرحمن
على الرحيم ليكون الرحيم كالتتميم فانه انما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها اولان الرحمن

واعلم ان الالف واللام في قوله بكثرة الافراد عوض عن المضاف اليه وتقديره اي كثرة افراد الرحمة وقلتها وانه بعد ذلك فقوله فان الرحمة الدنيوية ذات افراد كثيرة نعم على راس هذا الفاضل المحقق ليكون الكثرة في افراد الرحمة لا في افراد المرحومين فهذا الفاضل خالف العلماء والقوم في افراد المرحومين وبينهم البقاء في فهمه قصدوا في هذا المقام افراد المرحومين وحواية اذ القصد افراد العلماء خلاف لانه يرد عليه ان نعم الاخرة اذ النعم الاخروية غير متناهية الرحمة لم يناسب ذكر رحيم الاخرة قوله ولان النعم كلها ... ايضا فالاليق لهذا الفاضل ان الطلق فان الرحمة الدنيوية ذات افراد كثيرة بجميع وتنوع ويكثر غايته ... المفضلاء سن
والمغيث ليوافق الفضلاء

لما كان



ورحمن اليمامة مسيلمة

لما كان من الصفات المختصة به تعالى ناسب ايراده عقيب لفظ الجلالة واما كونه من الصفات المختصة فلانه اشتهر ولم
ينكر انه لم يطلق على غيره تعالى لا في الجاهلية ولا في الاسلام ورحمن اليمامة شاذ وهذا الوجه اولى مما اختاره القاضي
وتبعه بعض علمائنا من الله مثواه من ان كونه من المختصات انما هو لكون معنى الرحمن المنعم الحقيقي البالغ
في الرحمة غايتها وهذا المعنى مختص به تعالى اذ فيه منع ظاهر اما اولا فلانا لا نسلم ان معنى الرحمن هو المنعم الحقيقي البالغ كيف لا
وغاية ما يستفاد من اللغة ان الرحمن ذات ثبت له الرحمة الكثيرة اكثر مما فهم من الرحيم قضاء لحق زيادة اللفظ
ولا ان معنى المنعم الحقيقي البالغ بعين المنعم الموصوف ولا تعرض فيما فيما لا يفهم من اللغة ولا يفهم اهل العرف فلا ادري
انه من اين فهم وثانيا لا ادري انه من اين توهم ان هذا الوجه صار سببا لكونه من الصفات الغالبة او لعله لما
راى ان الله تعالى ذو رحمة واسعة على العدو والولي وليس غيره كذلك غلبوا اطلاق الرحمن دون غيره لا لانه منعم
حقيقي بالغ وان كان ذلك كذلك في نفس الامر ولهذا ما اراد صاحب الكشاف في كونه كالعلم على انه من الصفات
الغالبة ثم قال ولا قول بني حنيفة في رحمان اليمامة وقول شاعرهم يا ابن الاكرمين ابا وانت غيث الورى لازلت رحمانا
فباب من تعنتهم وانما خص التسمية بهذه الاسماء العظام ليناسب بمباني العفو والاحسان واشارة الى ان
رحمته سابقة على غضبه بالاحسان وتنبيها على انه المستعان فانه المعبود الرحيم الرحمن ليتوجه لنشر اثره كوجنابه ويتمسك
بوثقى عروة بابه ثم ان المصنف ره بعد الاستعانة والتبرك بكلامه وجلاله حاول حمده لصفات كماله فاورد في التسمية
بالحمد فقال **نحمدك** جريا على قاعدة الملك العلام وامتثالا لحديث خير الانام عليه وآله الصلوة والسلام
في كل من التسمية والتحميد انه وقع في ابتداء الكلام فيصدق الامتثال عرفا وهذا القدر كاف في الجمع بين

الروايتين وان امكن الجمع بحمل الابتداء في التسمية على الحقيقي وفي الحمد على العرفي والاضافي وقدم التسمية اقتداء بخير
الكلام وتقديما لاسمه تعالى على صاحب الانام وانما اختاره الجملة الفعلية لافادة التجدد والحدوث حالا لا اجمالا
بحسب تجدد الاحسان آنا فآنا ولهذا اختار الفعلية الاستقبالية وهذه الجملة وان كانت خبرية صورة ولكنها في
معنى الانشائية للثناء على الله تعالى لصفاته الكمالية واختار الخطاب للالتفات المطلوب عند اولى الالباب لما تحقق
في موضعه من ان عادة العرب التفنن في الكلام والعدول من اسلوب الى آخر تطرية وتنشيطا للسامع وتزكية
للمرام فيعدل من الخطاب الى الغيبة ومن الغيبة الى التكلم ومن الخطاب الى التكلم وبالعكس في جميعها فاقسامه ستة
وامثلة مشهورة وعلى الالسنة مذكورة ثم اعلم ان السكاكي اكتفى في الالتفات على ان تكون التعبير باحد الطريق
الثلثة عدولا عن مقتضى الظاهر سواء سبق التعبير بالطريق العدول عنه تحقيقا ام لا بخلاف الجمهور فانهم
يشرطون في الالتفات سبق التعبير بالطريق المعدول عنه تحقيقا فعلى الاول يمكن ان يكون الكلام المقنى التفاتا
فان المتعارف في مقام التحميد هو الغيبة اقتداء بالقران المجيد فالتعبير بالخطاب عدول عن مقتضى الظاهر فيكون
التفاتا وعلى الثاني يمكن ان يعتبر الالتفات فيه بالنظر الى التسمية فانها جرت العادة على طريقة الغيبة فعدل عنها
الى الخطاب فيكون التفاتا ويحسن في خصوص هذا المقام زيادة على ما قالوا في حسن الالتفات العام وجوه مذكورة
في مواضعها وقد استقصينا في حواشينا على التفسير منها ان فيه تنبيها على انه تعالى ظاهر لم يغب فهو احق بان يخاطب
ومنها ان عرض هدية الحمد بالمشافهة والخطاب اقرب الى رجاء قبول الهدية سيما عن الملك الوهاب ومنها
ان في الغيبة اشارة الى مرحلة علم اليقين وفي الخطاب ايماء الى مرتبة علم اليقين فكان المعلول صار عيانا

والمعقول

والمعقول مشاهدا فيسر الامر في التسمية على ما هو مبادي حال العارف من الذكر والفكر والتامل في فضله
واحسانه والاستدلال برحمته الواسعة على عظيم شأنه وظهور برهانه وفي التحميد منزع على ما هو منتهى سلوكه
في فروعه واصوله القايد الى الحق وحقيقة وصوله حتى يترقى من مرتبة العلم بمعارج الصدق الى العين فيراه
متجليا في الدارين اللهم اجعلنا من الواصلين الى العين دون السامعين بالاذن والناظرين بالعين وانما
اختاره صيغة المتكلم مع الغير على المتكلم وحده لوجوه منها افادة الامام في التفسير الكبير من ان من باع عشرة
عبيد لصفقة واحدة ووجد المشتري بعضهم معيبا فليس له الا قبول الكل او رد الكل لعدم جواز تبعيض الصفقة ولهذا
فاذا ادرج الحامد حمده في حمد الحامدين وعرض الجميع على رب العالمين فاللايق بمزيد الكرم وكمال الرحمة ان يقبل الجميع
اذ فيهم من لا يرد حمده كالانبياء والصالحين فلا يرد الجميع وليس من الشأن رحمته الواسعة قبول الصحيح ورد
المعيب فعليه ان يقبل الجميع فيصير حمد هذا الحامد ايضا مقبولا ببركة حمد المقبولين ولهذا شرعت صلوة الجماعة
اذ فيها زيادة رجاء القبول الطاعة ومنها التنبيه الى ان حمده مما ليس في عرضة العرض منفردا ما لم ينظم الى
حمد الحامدين ومنها الاشعار بتعظيم المحمود والاخبار بان المحمود ليس ممن يحمده هذا الحامد فقط بل يحمده في دايرة
الوجود على هذا المعنى يجب ان يكون المقصود حمده وحمد كل موجود حتى الجمادات ايضا لقوله تعالى وان من شيء
الا يسبح بحمده ويمكن ان يريد الحامدين من الناس اجمعين ويمكن ان يراد الحمد بجميع قواه وحواسه وكافة
الظاهرة والباطنة مما اختاره بعض العارفين في معنى اياك نعبد واياك نستعين والحمد على ما هو المشهور هو الثناء
المراد من البعض شيخنا البهائي زيد بهائه في مفتاح الفلاح
باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والشكر فهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان

اراد الفاضل الرشيد من العين العين الحقيقي لا العين المجوسي ومن
الاثر اولا العلم الاثر عن موديهم واصطلاحهم نعم يمكن ان يحمل
على كل من يعقل الوجود ان يحول كل مرتب بالدليل ومن مولانا

من عرض برنامه ... الى ... ووقع فيه ...

القونية
كتابخانه آستان قدس

الفرق بين الحمد والمدح

ثناء باللسان او محبة بالجنان او خدمة بالاركان فبينهما عموم من وجه فان الشكر اعم من الحمد باعتبار المورد فان
مورد الشكر اللسان والجنان والاركان واما مورد الحمد فهو اللسان فقط ولكنه اخص منه باعتبار المتعلق فان الشكر انما يكون
بازاء النعمة بخلاف الحمد فانه كما يكون بازاء النعمة فكذلك قد يكون بازاء غير النعم كما يقال حمدته على شجاعته وعلى علمه
وقدرته ومن هذا يظهر ان الحمد ايضا اخص من الشكر موردا واعم منه متعلقا فمادة اجتماعهما الثناء باللسان في
مقابلة الاحسان ومادة افتراق صدق الحمد بدون الشكر هو الثناء باللسان في مقابلة العلم والشجاعة ومادة افتراق
صدق الشكر بدون الحمد هو الخدمة بالاركان في مقابلة الاحسان واذا عرفت هذا فاعلم انه قد كان التفاصيل بين
الافاضل في الفرق بين الحمد والمدح فقال صاحب الكشاف وتبعه الطبرسي وجماعة انهما اخوان وقال التفتازاني
يعني انهما مترادفان واما المتاخرون ومنهم البيضاوي قالوا ان الحمد اخص من المدح وان المدح يعم الاختياري
وغيره والحمد مختص بالاختياري فقط فاختاروا قيد الاختياري في تعريف الحمد لاخراج المدح واحتجوا في ذلك بانه يقال
مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وفي الفاضل ولا يقول حمدته على حسنه بل مدحته وهذا الاحتجاج قريب الى
اللجاج كيف لا وقد صرح في حواشي شرح المطالع بان مثال اللؤلؤ مصنوع ولو سلم وغاية ما صح عنهم انهم يقولون مدحت
اللؤلؤ ولا يقولون حمدتها واما انهم ما حمدتها بل مدحتها فكلا وكذلك القول في قولنا حمدته على حسنه لا يدل على
عدم جوازه ولعل العرف اصطلحوا على ذلك دونه الا ترى انهم كثيرا ما يقولون رايت انسانا ولا يقولون رايت بشرا
او رايت اسدا ولا يقولون رايت غضنفرا او لا يدل عدم ذكر المرادف الآخر على عدم الترادف بهذا بل لنا ان
نقول ان اهل الانصاف يعلم ان صاحب الكشاف اعرف باللسان عن غيره وهو صرح بانا نقول حمدته على حسنه وشجاعته

يحمد

6

كالجوهري

هذا مع ان الفاضل قد عرفت بانه يقال حمدت زيدا على علمه وكرمه مع ان العلم مثلا ليس من الجميل الاختياري
والقول بان ثمرته اختيارية بعيد عن النظر الحديد فالمختار عندي الترادف وللناس فيما تعضول مذاهب وهو الظاهر
من كلمات اللغويين كالجوهري وصاحب القاموس وغيره حيث لم يقيد احد منهم الحمد بالجميل الاختياري ويؤيده
استعمالات العرف ايضا فانهم كثيرا ما يحمدون المرء على لطافة قده ورشاقة خده وكثيرا ما يقع الشجاعة والسخاوة من
الاخلاق الحميدة ويقال الحسن محمود لا ممدوح ولو خده قوله تعالى مقاما محمودا اقوال الشعر واري الصبر محمودا
وعنه مذاهب وقوله والصبر الحمد في المواطن كلها وما قيل ان الحمد في هذه المقامات بمعنى الرضا كما ورد في اللغة خلاف الظاهر
ومما هو اعلى ظهورا في مقام الاحتجاج انه لا يخفى على احد ان الله تعالى كما يستحق الحمد لاحسانه وانعامه كذلك يستحق لذاته
ولصفات ذاته اي هي عين ذاته فيجب ان لا يصح حمده لله على ذاته وصفات ذاته لانها ليست جميلا اختياريا وما قيل
من انه يجعل الصفات الذاتية بمنزلة الافعال الاختيارية كالخلق والرزق وغيرهما فيستحق الحمد عليها مما هو في محل
المنع ولعمري ليت شعري انه ما الباعث لهم على ارتكاب مثل هذه التكلفات الباردة مع جواز الحمل على الحقيقة
بمجرد قولهم مدحت اللؤلؤ مع ما فيه مما مر وبذلك يحق المقال على المجال فلا يضع الى ما قيل فيه او يلتفت فان الشهرة
غير واجبة للاتباع اذ رب مشهور لا اصل له بعيد الاطلاع ثم ان المصنف لما حمده على سبيل الخطاب ناسبه ان يقول

يا من يرفع اليه صالح العمل والاضافة بيانية من باب جرد قطيفة وخاتم فضة يعني صالح
هو العمل او من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف يعني العمل الصالح وهذا اقتباس من قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه ولا يخفى من التناسب ويجوز في يرفع ان يكون مبنيا للفاعل والمفعول فالرافع هو الله تعالى او الملائكة

ولكل وجهة والمراد بالعمل الصالح العمل الذي هو لوجه الله تعالى وحصل الاخلاص تصفية الاعمال من الكدورات كالريا وغيره
وقيل الاخلاص دوام المراقبة ونسيان الحظوظ كلها وهذا هو حق الاخلاص وبعد كشف الحقيقة لا حاجة الى ذكر
ما قيل في تحديده وهذا في الحقيقة معنى قول الرسول صلعم فانه لما سئل عن الاخلاص قال يقول ربي الله ثم يستقيم
كما امرت يعني لا تعبد هواك ونفسك بل لا تعبد الا ربك وتستقيم في عبادته كما امرت وهذا اشارة الى
قطع كل ما سوى الله عن مجرى النظر وهو اخلاص المقربين واما اخلاص اصحاب اليمين فما يستفاد مما روي انه قال
الحواريون لعيسى عم فالخالص من الاعمال قال الذين يعمل الله لا يحب ان يحمده عليه احد فاخلاصهم خلوص العمل
عن الريا فلا يشرك بعبادة ربه احدا والمراد من رفع العمل الصالح الى الله وكذا صعود الكلم الطيب اليه قبولها
مجازا والا فالرفع والصعود الحقيقيان انما يتحقق في حق المتحيز ذي المكان وقد حقق ان الله تعالى لا حد له في مكان
ولا غاية له في زمان **ونصلي** امتثالا لامر الله في قوله صلوا عليه وسلموا تسليما ولذا قيل بالوجوب وبالاستحباب
والصلوة في اللغة بمعنى الدعا ولكنهم لما راوا ان الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه فنسب الصلوة تارة الى الله تعالى واخرى الى الملائكة واخرى الى المؤمنين ولا يصح معنى الدعا في الله تعالى
فقالوا ان الصلوة من الله تعالى ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعا وقد يقال انها من الله تعالى الرحمة
ومن غيره طلب الرحمة وهذا اولى من الاول اذ لا وجه لتخصيص الملائكة بالاستغفار لجواز الدعا منهم ايضا الا
انهم لما راوا ان الله تعالى نسب اليهم الاستغفار في قوله ويستغفرون للذين امنوا وقوله يستغفرون لمن
في الارض خصصهم بالاستغفار هذا ثم اعلم ان كون الصلوة حقيقة في الدعا ومجازا في غيره اولى من كونه

حقيقة

7

حقيقة فيهما لزوم الاشتراك والمجاز خير منه وهذا الكلام قد اشبعناه في تعليقاتنا على الحاشية اليزدية ثم التحقيق
ان فائدة الصلوة على النبي صلعم عائدة الى المصلي واظهار المحبة لان الله تعالى قد اعطى نبيه من المنزلة والزلفى لديه
ما لا يؤثر فيه صلوة مصل كما نطقت به الايات وشهدت به الروايات والظاهر انه لم يخالف فيه احد من المحققين
الا بعض من المتأخرين فقال لم لا يجوز ان يحصل للنبي صلعم بهذه الصلوات مرتبة زائدة من القرب لان مراتب
القرب غير متناهية وليس شيء من الايات والروايات مشاهدة على انه صلعم قد اخذ من القرب منتهى ما يمكن
للبشر كيف لا وقد خوطب بلولاك وقد وصل الى مقعد صدق قاب قوسين او ادنى فوق الافلاك وقد
حققنا القول فيه في الحاشية اليزدية فمن حاول التحقيق فليرجع اليه وكان ينبغي ان يتلفظ بالتسليم بعد الصلوة
عملا بظاهر الاية ولكن قد اشتهر تركه لجواز ان يكون المراد من التسليم في الاية الانقياد لا السلام ولهذا اترك المحقق
واكتفى بالصلوة وفي الرجوع الى صيغة المتكلم وحده على ما في اكثر النسخ نوع تغيير للاسلوب وان كان صيغة المتكلم
مع الغير اولى كما قدمنا **نفصلي على نبيك** والنبي ان كان بالهمزة فهو فعيل بمعنى الفاعل مأخوذ من
النبأ بمعنى الخبر لان النبي صلعم مخبر عن الله وان كان بالياء بلا همزة وهو المشهور فالظاهر انه فعيل بمعنى المفعول فان
اصله النبوة بفتح النون وسكون الباء اي الرفعة لان النبي صلعم مرفوع الرتبة عن غيره عن الخلق هذا ما هو المشهور
في هذا المقام ولا يخفى على المتصفح باطراف الكلام ان التكلم في النبي بالهمزة اما مكروه او غير جائز في الاول
مما قاله الشيخ في الاقتصاد والثاني مما نقل عن سديد الدين الحمصي مستندا الى ما روي عن النبي صلعم انه سمع رجلا
يقول يا نبئ الله بالهمزة فقال لست نبئ الله تعالى وانما انا نبي الله وروي انه قال لا تنبروا باسمي اي لا تهمزوه

تحقيق فائدة الصلوة على النبي عليه السلام

ولعل الجزء لما لم يثبت صحته عند الشيخ فات الكرامة ولا بأس به والمراد بالنبي من اسكن الوحي او اوحي اليه بشرع وان لم
يؤمر بتبليغه وعلى هذا فان امر بتبليغه فهو رسول الله ايضا وقد يقال من اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه وان لم يكن
كتاب او نسخ كبعض شرع من قبله كيوشع وعلى هذا فان كان له كتاب او ذلك لنسخ فهو رسول الله ايضا وعلى
هذين المعنيين يكون النبي اعم مطلقا من الرسول وقيل هما بمعنى واحد يعني من اوحي اليه بشرع مطلقا ولما اجمع
الائمة عدم تمامية الصلوة على الرسول بدون الصلوة على آله فقال **وآله** وهم عندنا علي عليه السلام وفاطمة
والحسنان ويطلق تغليبا على باقي الائمة عليه السلام واصله اهل بدليل اهيل ولكن خص استعماله في الاشراف ومن
له قدر وشرافة واهل النبي اهل بيته الذين اذهب الله عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا ونبه المص على ان المراد من
الاول ما قلنا **المبني لهم كرامة المحل** فان العقل بعد ادنى تخلية يحكم بالبديهة على ان كرامة
المحل في الدنيا انما يكون بالامامة العامة والرياسة الحاجة بل بالعلم التام والحلم العام وفي الآخرة انما يكون بالفوز
بالنعيم والخلاص عن الجحيم وما بان النعمتان انما ثبتا في حقهم ويطهرهم تطهير الاول في الدنيا حيث اصطفاهم وبعث منهم
رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ليجعلهم خلفاء على الناس ليكونوا للعالمين نذيرا والثاني
في الآخرة فانهم يشربون من كأس كان مزاجها كافورا وفيهم ربهم شر يوم القيمة وسقيهم ربهم شرابا طهورا
شعر دلبر من همه را دارد كل بر سر والاضافة في كرامة المحل من باب اضافة الصفة الى الموصوف يعني
المحل الكريم اللهم احشرنا معهم بلطفك العميم وفي عبارة المص من براعة الاستهلال ما لا يخفى على الطبع
**اما بعد** الحمد والصلوة لان كلمة فيها معنى الشرط ولهذا التزموا الفاء في جوابها والمص خالف القوم في ذلك

فتقدير



فتقدير الكلام على تقدير الفاء مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فهو كذا وكذا في حذف كلمة الشرط وهي مهما
الجملة الشرطية وتسمية اما مقام مهما فلكونها في مقام كلمة الشرط وهي مهما وهي اسم مبتدأ التزموا ان يذكروا
بعدها الاسم اللازم للمبتدأ ولكونها قايمة مقام فعل الشرط التزموا ان يذكروا بعدها الاسم الفاء استيفاء
لكلا الحصين بقدر الامكان وبعد ظرف زماني وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه لكن يكون منويا فيبنى على الضم
ثم ان القوم قد حققوا ان الطالب لكل علم ان يعلم اولا رسم العلم وغايته لان الرسم فلان ما لم يعرف بوجه
لم يجز طلبه والا لكان طلب للمجهول المطلق وهو محال واما الغاية فلان الطالب بغير تصور فائدة مما يعد سفيها
فالفاعل المختار اذا طلب شيئا وجب ان يتصوره اولا ولو بالرسم وان يتصور فائدته حتى لا يكون جاهلا او سفيها
ومع ذلك قالوا انه يجب معرفة موضوعه ليكون في شروعه على بصيرة وهذا غاية تحقيق المقام والمقام ضيق عن
اطالة الكلام ولهذا اراد المص تعريف العلم المقصود بحيث يشتمل الغاية والموضوع ايضا كزيادة البصيرة ولان
لكل علم مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها يعد علما واحدا منفردا بالتدوين فمن اراد تحصيل تلك المسائل
المربوطة من جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع عمره فيما لا يعنيه فقال **النحو**
سمي هذا العلم به لكونه مقصودا من النحو بمعنى القصد او لكونه في طرف من العلوم لكونه من النحو بمعنى الطرف وله
وجوه اخر لا فائدة في ذكرها **علم باصول** وقواعد كلية مستنبطة من تتبع لغة العرب حتى يحصل له
عن ادراكها وممارستها قوة وملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية مثلا اذا علم قاعدة ان الفاعل مرفوع
فيحصل له قوة يعرف بها حال زيد في ضرب زيد فيقول زيد في ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع فاذا علم

اعلم ان النحو يطلق على معان ستة الاول بمعنى القصد [illegible]
والثاني بمعنى المثل [illegible]
والثالث بمعنى الجهة [illegible]
والرابع بمعنى المقدار [illegible]
والخامس بمعنى [illegible]
والسادس بمعنى البعض [illegible]

الاعراب على ثلثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسماء واعراب بالمشابهة كاعراب المضارع واعراب بالتبعية كاعراب التوابع والبناء ايضا ثلثة الاول بالاصالة كبناء الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام على الافصح القول والثاني بالمشابهة بالاسماء المبنية والثالث كالنفي والمنادى في قولك لا رجل ظريف ويا زيد عمرو سدى

القواعد الكلية فلا اعراب في الجزئيات حتى **يعرف به** اي بهذا العلم **احوال** جزئيات **اواخر الكلمات**

**اعرابا وبناء** حتى اذا علم ان الفاعل مرفوع والضمير مبني عرف ان زيدا مرفوع وهو مبني وانما عدي العلم بالباء لتضمنه معنى الاحاطة والشمول فالمراد بالعلم ههنا هو الادراك وانما قال يعرف ولم يقل يعلم لان يقال للادراك الجزئي والعلم للكلي ولهذا قيل عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة يطلق على الادراك المسبوق بالعدم او للادراك الثاني من الادراكين اللذين تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين القيدين ولهذا قيل الله تعالى عالم ولا يقال عارف كذا قال بعض العلماء ولما كان هذا المقام مقام ادراك جزئيات
وهو التفتازاني في المطول
قال اللغوي يعرف دون يعلم فكانه قال هو علم بقواعد يستنبط منها ادراكات جزئية والمراد بالاحوال الامور العارضة لاواخر الكلم من الاعراب والبناء والالفاظ وغيره وامثالها وبهذا القدر تم الرسم فان قوله علم بمنزلة الجنس شامل لجميع العلوم ولكن قوله يعرف به احوال اواخر الكلم كالفصل يخرج منه جميع العلوم عن حد التعريف سوى علم التصريف حتى اخرجه بقوله اعرابا وبناء اولا يعرف بالصرف الاعراب والبناء بل غايته ما يعرف به احوال اواخر الكلمة من حيث الصيغة والبناء ففي هذا تم الحد تحديدا جمعا ومنعا ومع ما علم منه رسم علم النحو قد علم في ضمنه غايته وموضوعه اما الموضوع فلانه قد ثبت ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن احواله وعوارضه الذاتية وقد علم من هذا التعريف ان في هذا العلم انما يبحث عن احوال اواخر الكلم فيكون الكلمات موضوعه واما الغاية فانها علم ضمنا لانه لما علم انه يبحث عن احوال اواخر الكلم فعلم ان فائدته حفظ اللسان عن الخطاء في اللسان وقوله اعرابا وبناء اما منصوب على التميز اي من حيث الاعراب والبناء او على المصدرية اي يعرف به معرفة الاعراب



ومعرفة البناء والاعراب اما ماخوذ من اعرب الرجل شيئا يعني اوضحه وبينه فان الرفع والنصب والجر مما يوضح المعاني المقصودة اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة واما ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت معدته فادخلت الهمزة عليه لان وضعه معنى السلب فيكون معنى الاعراب ازالة الفساد لان هذه المذكورات تزيل الفساد الحاصل في الكلام بابراز المعاني المقصودة في المرام ويحتمل ان يكون ماخوذا من قولهم امرأة عروب اي محبوب ومنه قوله تعالى فجعلناهن ابكارا عربا يعني محبوبا عربا الى ازواجهن لان الكلام باستعمال قواعد الاعراب يصير محبوبا للاحباب واما الاعراب الاصطلاحي فهو اختلاف احوال آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا او تقديرا واما البناء فلعله ماخوذ من بنيت الدار اذا قررتها فلما كان آخر الكلمة مستقرة على حالة واحدة سميت مبنيا وحركته بناء واما في الاصطلاح فهو حركة او حرف في آخر الكلمة التي لا تختلف باختلاف العوامل بهذا تم ما اراد المص اولا بيانه من الكلمة ليترتب عليها احكامها المختلفة فبادر بالتقسيم فقال

**الكلمة اما اسم او فعل او حرف** اقوال وان كان على المص ان يعرفها اولا ثم يقسمها لان التصور مقدم على التصديق ولكنه لشهرة تعريفها بين الطلبة جرى عنه صفحا ولا علينا ان نشير الى بعض نكات هذا الباب تنشيطا للاصحاب وتشحيذ الالباب وتوضيح النكات في قواعد تسهيلا للطلاب الاول الكلمة في اللغة قيل انه مشتق من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لان الكلمة المتكلم يجرح المخاطب في بعض الاوقات وهذا اولى مما قيل في وجه التسمية انها لتاثير معانيها في النفوس كما يجرح كما لا يخفى ونعبر بعض الشعراء عن تاثير الكلمة بالجرح في قوله جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

مما يؤيد ما قدمناه هذا ولا الكلم بكسر اللام فقد اختلفوا فيه فقيل انه جمع فانه لم يطلق في العرف الا على ثلث
كلمات فصاعدا وقيل انه جنس كتمر وتمرة ويصحح بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب ان
يكون صفته مؤنثا وهذا اولى وتاويل الآية ببعض الكلم الطيب بان يكون الطيب صفة للمضاف بعيد عن
الانصاف وتقييد لعموم الآية بلا دراية او رواية هذا مع ان لحوق تاء الواحدة مما يقرب كونه جنسا لا جمعا واذا
عرفت ذلك فاعلم ان اللام الداخل على الجنس في بادي النظر انما يكون للجنس وانما يستفاد كونها للعهد او
للاستغراق او العهد الخارجي من القرائن الحالية والسلام في الكلمة للجنس ولا ينافيه كون التاء فيها للوحدة لعدم التنافي
بين الجنس والوحدة الا ترى انك تقول الحيوان جنس واحد والنحو جنس واحد وهو مع ذلك اجناس متعددة
ويمكن حمل اللام فيه على الخارجي بارادة المذكورة في ضمن التعريف ويمكن الحمل على الاستغراق ايضا بقرينة التقسيم
لما تحقق من ان القسمة الواردة في كل كلي اعتباري واردة على افراده اذ معناها بالحقيقة ان افرادها بعضها
كذا وبعضها كذا او لا وجه لاحتمال العهد الذهني في هذا المقام ايضا مما لا يخفى على الافهام ولكن لا بد ان يعلم ان في
صورة الاستغراق يكون القسمة من قبيل قسمة الكل الى الاجزاء التي هي عبارة عن جزئيته وكلية اليه كتقسيم
البيت على السقف والجدار فانه لا بد ان يعتبر مجموع الافراد من حيث المجموع منقسما الى بعض وبعض وفي صورة
الجنس يكون القسمة من قبيل قسمة الكلي الى الجزئيات التي هي عبارة عن ضم قيود متخالفة الى الكلي ليحصل
بانضمام كل قيد قسم كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس بانضمام الناطق والصاهل اليه فيقال الكلمة اما
كلمة دالة على معنى بنفسها فهو الاسم او لا فالحرف مثلا وهذا النحو من التقسيم هو الاكثر والاشهر بل الاظهر لكون

الكلم اسم جنس

مبحث اقسام الوضع





اللام في الكلمة للجنس اولى من الاستغراق ان القوم عرفوا الكلمة بانه لفظ وضع لمعنى مفرد وهناك نكات خلت
عنها كتب النحاة فيجب الاشارة اليها ولو اجمالا منها ان الوضع بالنسبة الى الموضوع له اقسام اربعة عقلية
الاول ان يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا كزيد لذاته زيد الثاني ان يكون كلاهما عامين كالانسان
لمفهوم الحيوان الناطق الثالث ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالضماير عند بعض العلماء والرابع العكس
مصداق له بل لا يجوزه العقل والتحقيق ان الواضع اذا اراد ان يوضع لفظا لمعنى فاما ان ينظر الى معنى خاص
فيضع له او الى معنى عام فيضع له وهما القسمان الاولان واما ان ينظر الى معنى عام ولكنه لا يوضع اللفظ بازائه بل بازاء جزئياته
المخصوصة فلما قصد معنى عاما كان الوضع عاما ولكن لما وضع لجزئياته صار الموضوع له خاصا ولا انظر في حال الوضع
الى معنى خاص ووضع اللفظ للكلية فرض غير جائز واذا عرفت هذا فاعلم انه قد طال التشاجر بين السيد الشريف
والتفتازاني في وضع الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة فقال التفتازاني ان الضمير الغايب مثلا وضع لمفهوم
كل مفرد مذكر فالوضع والموضوع له فيه كلاهما عامان ورده السيد الشريف بانه لو كان وضع بازائه لاستعمل فيه ولو في
مع انه لم يستعمل فيه لفظ كيف لا وهو لا يستعمل الا في مفرد مذكر بخصوصه واعتذر عنه التفتازاني بانه من المجازات
المتروكة الحقايق ولا حجر فيه وذهب السيد الى ان الموضوع له فيه خاص فالواضع لاحظ المفهوم الكلي ولكنه جعله
آلة للموضوع لا موضوعا له وانما وضعه لجزئياته المخصوصة فيكون استعماله في الافراد حقيقة وما اورد عليه من ان
ملاحظة جميع الافراد ممتنعة مدفوع بان الملاحظة الاجمالية كافية في الوضع وما اختاره السيد اقرب الى التحقيق اذ قد
اسس في الاصول ان الحقيقة والمجاز علامات يعرفان بها منها التبادر وعدمه ومنها الحاجة الى القرينة وعدمها

ومنها صحة السلب وعدمها وهذه العلامات بجميعها يدل ان استعماله مثلاً في زيد انما هو على طريق الحقيقة لعدم
تبادر المفهوم الكلي منه الى الذهن اصلاً لعدم حاجة فهم المعنى الجزئي منه الى قرينة وعدم صحة السلب عنه وبهذا العلم
ان الاستعمال المذكور ليس من المجازات وهنا كلام لا يسعه المقام ومنها ان المراد من المعنى هو الصورة
الذهنية التي وضعت اللفظ بازائها وهذه الصورة يجوز ان يكون لفظا او غيره فلا ينتقض التعريف بالضماير
الراجعة الى الفاظ مخصوصة فان كونها الفاظا لا يأبى عن كونها مقصودة من لفظ اخر فتذكر وكذا لا ينتقض
بالالفاظ الموضوعة بازاء الفاظ اخرى كالاسم بازاء زيد والفعل بازاء ضرب وامثالها ومنها ان المفرد صفة
للمعنى كما هو المتبادر من الكلام والظاهر من الكلمات الاعلام وفيه نكتة صرح به نجم الائمة وهو ان الافراد صفة
للفظ عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة وما قيل من ان المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ
بالذات وللمعنى بالعرض خلاف العبارة لما في كون المفرد مرفوعا صفة اللفظ من ارتكاب خلاف الظاهر في ايراد احد
الوصفين اعني الوضع جملة فعلية والاخر مفردا وما قيل من ان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
مما يحتاج الى التنبيه على الافراد مما يحتاج الى التنبيه مع ان التمحل مما يتعذر في تعريف صاحب المفصل حيث
قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ومنها ان القيد الافراد انما هو لاخراج المركبات سواء كان كلامية
كالجملة او غير كلامية كالرجل وقائمة وبصري لكون معانيها مركبة لان اللفظ في هذه المركبات مما يدل
على جزء المعنى فيدخل على هذا في التعريف مثل عبد الله علما لشخص الانسي فانه لفظ وضع لمعنى مفرد وقال بعض
شراح الكافية انه لا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب

ولعل

11

ولعل نظره الى ان عبد الله لما كان معربا باعرابين بخلاف الرجل وقائمة فالانسب كان اللغوي الباحث عن
احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء ان يدخل نحو الرجل في تعريف الكلمة ويخرج نحو عبد الله عنها لان الغرض من علم
النحو تصحيح الاعراب فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يناسب ذلك الغرض هذا وقد نقل عن
نجم الائمة ما ينفتح به اغلاق هذا الاشكال كيف وهو صرح بان النحاة انما اعتبروا الافراد في جانب المعنى فعلى
هذا يكون نحو عبد الله علما عندهم مفردا الافراد معناه ومجرد كونه معربا باعرابين لا يوجب العدول بانه كلمتان
هذا مع انه قال صاحب اللباب ان اعراب اخره محكي كما في تابط شرا اولا لكان الاخر مشغولا والاول فارغا
اظهر اعرابه في اجزاء الفارغ كما يظهر اعراب المستثنى بالغير في الغير فليس بعبد الله علما الا اعراب واحد وهنا كلام يعرف
بالتامل التام واعلم انهم قالوا في وجه الحصر في الاقسام الثلثة ان الكلمة اما ان لا يدل على معنى في نفسها
فهو الحرف والا ان يدل على معنى في نفسها ولكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او يدل عليه ويقترن به والاول
هو الاسم والثاني هو الفعل ومن هذا التقسيم يعلم حد كل واحد من الاقسام الثلثة فالحرف كلمة لا تدل على معنى
في نفسها والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة والفعل كلمة دلت عليه واقترن باحدها
فالكلمة كالجنس لها وعدم الاستقلال كالفصل للحرف والاقتران كالفصل للفعل وعدمه كالفصل للاسم
وانما قلنا كالجنس وكالفصل اذ لم يثبت بعد ان هذه الامور ذاتيات للمعرفات داخلة في مهياتها لتكون التعاريف
حدودا منطقية بل المراد من الحدود في هذه الحدود هو المعرف اي مع المانع كما قيل وان كان يمكن ان يقال
ان هذه التعريفات حدود حقيقية لان الحقايق الاصطلاحية ليست كالذوات الخارجية حتى لا يمكن معرفة

حدود ما للاشتباه ذاتياتها بالعرضيات فيتعذر فيها تميز الجنس عن العرض العام والفصل عن الخاصة كما عرفت
اهل التعقول وادعى عليه الشيخ الرئيس في رسالة الحدود ليس في الموضوعات الاصطلاحية كذلك فانها امور
وضعها اهل العلم المعاني معلومة عندهم فيمكن لهم ان يقولوا ان الكلمة مثلا جنس لهذه الاقسام وذاك
فصول لها فيكون التعاريف حدودا حقيقة اذ ليس الاسم مثلا او الفعل من الموجودات الخارجية المعروفة
ومن هذا يظهر اشتباه بعض زبدة الاشتباه واعلم انه لا بد من تحقيق معنى الدلالة على معنى في نفسه وهناك
تحقيق انيق صدر من مصدر التدقيق اعني السيد الشريف والظاهر انه اول من سبح بهذا الفكر الدقيق وحاصله
انه قد حقق في موضعه ان الموجود الممكن على قسمين احدهما موجود قائم بذاته لا في موضوع وهو الجوهر وثانيهما
الموجود لا بذاته بل في موضوع وهو العرض وقد حقق في موضعه ان العرض لا وجود له في نفسه وانما وجوده في نفسه وجوده لمحله
لا مرتبة فيه وكما ان الموجود الخارجي قسمان كذلك للموجود الذهني اعني المعنى فان احدهما ما هو مدرك لذاته لا
بواسطة امر آخر كالجوهر وهو المعنى الاسمي نحو زيد والعرض والابتداء مثلا والثاني ما لا يدرك الا بواسطة امر آخر فهو مدرك
بالواسطة لا بالذات كالعرض وهو المعنى الحرفي كالابتداء المفهوم من قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فانه
انما يعقل لا لذاته بل بالواسطة انه آلة بين السير والبصرة وآلة يتوقف حالها فهو نسبة بين امرين وظاهر ان تعقل
النسبة فرع تعقل النسبتين كالابوة بين الابن والاب مثلا لا يمكن ان تتعقل الا بذكر متعلقة مخصوصة فظهر
ان المعنى الحرفي ملحوظ بمتابعة غيره بخلاف معنى الاسمي فانه ملحوظ بالذات لا بواسطة امر آخر ولما كان من
البديهيات ان ما يكون محكوما عليه او محكوما به بحيث ان يكون ملحوظا بنفسه ومقصودا بالذات لم يمكن ان يعتبر النسبة



بينه وبين غيره اذ من البديهيات ان ما يكون بنفسه من الامور النسبية لا يمكن ان تنسب الى غيره او تنسب اليه
غيره الا بجوهر الاعتبار العقلي فظهر وبهذا ان معنى الحرفي لا يصح ان يكون محكوما عليه او به بخلاف المعنى الاسمي وتحصيله
بعبارة واشارة اجرى انه كما ان المرآة مثلا ينظر اليها من حيث ذاتها فيحكم عليها وبها فيقال المرآة قديمة
وقد ينظر اليها من حيث انها آلة لرؤية صورة الناظر وهي من حيث انها ملحوظة بواسطة مختصة غير ملحوظة في ذاتها فكذلك
معنى الابتداء مثلا له حالتان فانه لا ان يلاحظ بذاته ومن حيث انه مفهوم كلي يلتفت له بالقصد شروع كون
ولا ان يلاحظ من حيث انه نسبة بين السير والبصرة وحرآة لمعرفة حالهما فهو من هذه الجهة ابتداء مخصوص
وجزئي من جزئيات مطلق الابتداء العام فمفهوم الابتداء على اللحاظ الاول من لفظ الابتداء الاسمي لاستقلاله
في حد ذاته يمكن ان يحكم عليه وبه ومفهوم على اللحاظ الثاني معنى ظلمة من حيث انه وقوع بين السير والبصرة ولعدم
استقلاله لم يصح شيء منهما وان كنت في مرتبة مما تقدم فعبر عن معنى بلفظ ثم النظر هل تقدر ان يحكم عليه او به
وعبر عن معنى الابتداء الكلي بلفظ الابتداء فانك تجده حالي لان يحكم عليه وبه صلوحا لا شبهة فيه قطعا
نعم اذا عبر عن من الاسم كان لي معنى من صح ان يحكم عليه وبه لكنه بهذا الاعتبار ليس معنى حرفي بل
معنى اسمي كما لا يخفى منه الى هنا ولا اظنك ان تكون في ريب من هذا فظهر ان الاسم ما دل على معنى ثابت
في نفسه اي في نفس ذلك المعنى وفي حد ذاته غير متعلق بامر خارج عنه بخلاف الحرف فانه دل على معنى ثابت في غيره
اعني في متعلقه وبهذا التقرير يظهر اولوية رجوع الضمير في نفسه الى المعنى كما اختاره بعض السلف لان المراد بكينونة
المعنى في نفسه استقلاله في المفهومية وبعدمها عدمه ومن هذا التحرير يظهر حال الاسماء اللازمة للاضافة كذو واولو وفوق

تعريف الفعل

وتحت وغيرها فانّ معانيها مفهومات مستقلّة بالمفهومية فلا تنتقض بها حدّ الاسم والحرف طردا وعكساً
ومحصوله انّ الواضع قد شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في هذه الاسماء
وانّما التزمت الاضافة فيها في الاستعمال اذ لا فائدة في مفهوماتها الكلية ما لم تضف الى متعلقات مخصوصة
نحو فوق الارض وتحت السماء لا لانفهام المعاني الاصلية فهي دالّة على معانيها الكائنة في نفسها لا في غيرها فلا تكون
حروفا وانّما اطنبت الكلام في هذا المقام لانّه من مزال الاقدام اعلم انّهم طرّا قالوا انّ الفعل ما دلّ على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا يخفى عليك انّ معنى الفعل يشتمل على معان ثلثة الحدث الذي هو المعنى المصدري
والنسبة الى فاعل ما والزمان ولا ريب انّ تلك النسبة ملحوظة بين الضرب وبين الفاعل على انّها آلة لملاحظتهما
على قياس معنى الحرف وبين المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة بينهما بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح لانّ يحكم عليه بشيء نعم جزؤه اعني الحدث وحده مأخوذ في معنى الفعل على انّه مسند الى شيء آخر فهذا
الفعل باعتبار جزء معناه محكوم به والّا باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه او به ليضاً لانّ ذلك المجموع غير مستقل
بالمفهومية فالفعل انّما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس
له معنى ولا جزء معنى يصلح لانّ يحكم عليه وبه ويزيدك ايضاحاً التأمّل في معاني الافعال الناقصة فانّه اذا
قلت كان لم يفهم منه معنى محصّل فانّه لا يدلّ على الكون في نفسه بل على كون الشيء شيئا لم يذكر بعد
فلا يعقل الّا بعد ذكر متعلّقه فلا بدّ يقترن به لفظ آخر يتمّ نقصانه به كالمعنى الحرفي ولهذا صرّح به بعض المحققين
زيد جلاله على انّ الافعال الناقصة داخلة في اعداد الحروف وانّما يسمّيها افعالا لانّها تشارك الافعال

الثانية



[illegible]

الثانية في كون هيئتها موضوعة للزمان وليس ببعيد كما يراه من له قلب او القى السمع وهو شهيد ومحصوله
انّ الفعل باعتبار معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية ولهذا اشتهر انّهم ارادوا من التعريف انّ الفعل ما دلّ على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمّني كما حقّقناه واذا عرفت هذا فاعلم انّ السيد في حواشي شرح الشمسية مع الشارح
قال انّ نظر النحاة لمّا كان من حيث اللفظ لانّ مقصودهم تصحيح الالفاظ فلمّا وجدوا الافعال الناقصة انّها
تشارك ما عداها من الافعال التامّة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا ولمّا المنطقيون فقد وجدوها
انّ معانيها يوافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها وادرجوها في الادوات وان كانت ممتازة
عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان فلذلك سمّاها بعضهم كلمات وجودية لانّها تدلّ على الثبوت اقول لو سلّم
انّ نظرهم الى تصحيح الالفاظ لم ان نقول في تعريفهم للفعل واخويه قد اعتبروا المعنى لا اللفظ فقط فلا يناسبهم
القول بكون الافعال الناقصة افعالا حقيقة بعد ثبوت انّ معانيها غير مستقلة بالمفهومية الّا بمجرّد المشاركة في
الصورة كما انّهم سمّوا اسماء الافعال اسماء بمجرّد الصورة والّا فلا ريب في صدق تعريف الفعل عليها وعدم
صدق تعريف الاسم عليها والّا ما تمحله بعض الشرّاح للكافية لدخول اسماء الافعال في تعريف الاسم مع اقتران
معانيها باحد الازمنة الثلثة حيث قال المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاوّل فدخل فيها اسماء
الافعال لانّ جميعها امّا منقولة عن المصادر الاصلية امّا حكما او حكماً او عن المصادر التي كانت في الاصل
اصواتاً او عن الظرف او الجار والمجرور فليس معانيها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب اصل الوضع وانّما
طرا الاقتران فيها بحسب الوضع الثاني يعني بعد جعلها اسماء الافعال في التمحّلات الركيكة المخالفة لقواعد

اللغة والاصطلاح على ان هذه التمحلات مع غايته بعدها قد لا يجري في بعض اسماء الافعال نحو هلم مثلا نعم نعم ما قال
المحقق في بعض حواشيه انه لا بعد في كون اسماء الافعال معدودة في اعداد الافعال لان هيهات اذا كان بمعنى بعد
فلا بعد في ان يكون مثلا فعلا والّا عد النحاة اياها اسماء للامور اللفظية كعدم دخول النواصب والجوازم عليها وامثالها
واعلم ان الاسم عند البصريين من الاسماء المحذوفة الاعجاز واشتقاقه من السمو وهو العلو فان الاسم رفعة للمسمى وشعار له
وقد خبط بعض الشراح حيث قال انما سمي به لاستعلائه على اخويه اعني الفعل والحرف من حيث انه تركب من الاسم
وحده الكلام دون ذلك وذلك لان هذا الوجه للتسمية انما يتم على تقدير ان يكون المراد بيان وجه لتسمية الاسم الاصطلاحي
بهذا الاسم وليس كذلك بل المراد بيان وجه لتسمية الاسم اللغوي اسما ولهذا اكتفى فيه صاحب الكشاف والقاضي
وغيره بما قدمنا من انه رفعة للمسمى وشعار له نعم من اراد ان يبين وجه تسمية الاسم والاصطلاحي ينقل
لما قال ولكنه كان عليه ان يصحح اللغة ايضا قد تعقل وان اصل انه عندهم مأخوذ من السمو فحذفت الواو لكثرة
الاستعمال ولذلك بنيت اوائلها على السكون وزيدت همزة الوصل لما هو دأبهم من ان يفتحوا على الساكن
ويبتدئوا بالمتحرك واستشهد له من سائر تصاريفه اذ بالتصريف يظهر الاصل نحو اسماء وسامي وسميت
اذ منها يظهر انها من الاسماء المحذوفة الاعجاز وارتكاب القلب بلا دليل عليل والا عند الكوفيين فهو مأخوذ من
السمة بمعنى العلامة لان الاسم علامة على المسمى واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها الهمزة
وانما اختاره لقلة الاعلال وفيه ما قيل ان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم واما الفعل
فمأخوذ من فعل فلان اذا احدث فلاحداثه سمي فعلا حدثا ولكونه جزءا من الفعل الاصطلاحي سمي الفعل

وجه تسمية الفعل والاسم والحرف بهذه الاسماء

وهو سهو بناء على ما عند الكوفيين

الاصطلاحي

١٤

اللاصطلاحي ايضا فعلا واما الحرف ففي اللغة الطرف يقال حرف الوادي طرفهما وانحرفت اي ملت الى طرف وانما الحرف
الاصطلاحي حرفا لانه في طرف اي في جانب عن اخويه فانه من فضلات الكلام تتمة تتمة اعلم ان القوم اعتادوا
على تدوين احوال العوامل التي هي بعض من افراد الكلمة لكثرة دورانها على السنة العرب ووفور الحاجة الى معرفة احوالها
لكثرة الخطب تبعا للشيخ عبد القاهر للسبق في هذا العلم بالامام ولهذا اهملوا احوال الكلمة من الاعراف وغيره
وغيرهما وكل احوال الكلام ولا علينا ان نشير الى تعريف الكلام تتميما للكلام وتتميما للمرام فنقول انهم قالوا الكلام
لفظ كلمتين بالاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة
يصح السكوت عليها نحو زيد قائم وضرب زيد وهناك مزان بحسب الاشارة اليها اما الاول فهو ان المشهور بين
النحاة ان الجملة اعم مطلقا من الكلام ولكن الظاهر من الزمخشري في المفصل انهما مترادفان حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى
الجملة وقال شارحه والصواب ان الجملة اعم من الكلام اذ شرط الكلام الافادة بخلاف الجملة ولذا تسمعهم يقولون
جملة الشرط وجملة الجزاء وكل ذلك ليس بمفيد والحاصل ان المشهور عند الجمهور ان كل كلام جملة وليس كل جملة
كلاما فانا قلنا ان قام زيد في قولنا ان قام زيد قام عمرو جملة شرطية وقام عمرو جملة جزائية وكذا الذي ضرب
ابوه في قولنا جاء زيد الذي ضرب ابوه جملة وصفية ليس شيء منها كلاما لعدم افادتها المخاطب فائدة تامة وبهذا ظهر
ومن هذا التحقيق ظهر ان الفرق بين الجملة والكلام عندهم في الافادة وعدمها فان الافادة معتبر في تعريف الكلام
دون الجملة فالجملة عندهم لفظ تضمن كلمتين سواء كان مفيدا فائدة تامة ام لا فان قلنا ان المراد بالاسناد الوارد
في التعريف الاسناد التام خرجت الجملة من تعريف الكلام بمجرد قيد الاسناد كما لا يخفى وظني وان كان بعض الظن اثما

تعريف الكلام

في الفرق بين الكلام والجملة

اعنی مولانا جلال فی شرحه علی الکافیة

انه قد غلط فیه بعض شراح الکافیة حیث قال اعلم ان صاحب المفصل و صاحب اللباب ذهبا الی ترادف الکلام والجملة والکلام المص ایضا ینظر الی ذلک فانه قد اکتفی فی تعریف الکلام بذکر الاسناد مطلقا ولم یقیده بکونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قید الاسناد بکونه مقصودا لذاته فخ یقصد علی الجملة الخبریة الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الکلام وفی بعض الحواشی ان المراد بالاسناد فی عبارة المص هو الاسناد المقصود لذاته وحینئذ یکون الکلام عند المص ایضا اخص من الجملة انتهی وقد عرفت ان الفرق من حیث الافادة وعدمها من حیث کون الاسناد مقصودا لذاته ام لا وقد عرفت لان قید الاسناد بالمعنی المذکور مغن عن قید زاید لاخراج الجملة ولعله قد وقع فی الغلط بما یوهم ظاهر عبارة الشارح الرضی رضی الله عنه حیث قال الفرق بین الکلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلی سواء کان مقصودا لذاته ام لا کالجملة التی وقعت خبر المبتداء ولعله انما احتاج الی هذا القید لعدم اعتبار الفائدة التامة فی معنی الاسناد فحمل الاسناد علی المعنی الاعم فاحتاج الی قید زاید وقد عرفت ان بعد اخذ الاسناد تاما لا یحتاج الی هذا القید والعجب من هذا الفاضل انه قال ان المراد بالاسناد ما یفید فائدة تامة یصح السکوت علیه فکیف یسوغ له ان یحتاج فی اخراج الجملة الی قید زائد فان قلت ان قولنا ضرب ابوه فی قولنا زید ضرب ابوه ایضا مما یصح السکوت علیه فهو جملة ولیس بکلام فیحتاج الی قید زائد قلت قد صرح هذا القائل ان ضرب ابوه فی هذا الکلام فی حکم کلمة المفردة اعنی قائم الاب فلا یکون مما یصح السکوت علیه فبهذا القید فقط یخرج الجملة عن تعریف الکلام کما لا یخفی علی من له ادنی درایة بأسالیب الکلام وان شئت ان صاحب المفصل قال ان الکلام هو المرکب من کلمتین اسندت احدیهما

الی الاخری فانه یدل علی ان الکلام فی ضربت زیدا قائما هو ضربت و المتعلقات خارجة عنه وقال بعض شراح الکافیة ان التعریف الذی نقلنا یدل علی ان المجموع کلام واعرف بان کلام المفصل یدل علی خلافه وفیه کلام اذ الحق انه لا فرق بین التعریفین وان المتبادر من کلیهما ان الکلام هو الکلمتین المسندتین احدیهما الی الاخری ولا ریب ان التعلقات خارجة عن الکلام بلا کلام ولعل هذا الی طرلم یخطر بخاطر احد من الاول وما قیل فی الفرق لیصیر الفصل المذکور فی کلام المفصل دون غیره فرق غریب ولا مبین فلا تغفل وهنالک بعد خبایا فی زوایا یعرفها من بیده من التحقق مرایا ولنختم المرام بهذا القدر من الکلام فنرجع الی المقصد بعون الملک المعبود فنقول ان المص بعد تقسیم الکلمة الی تلک الاقسام الثلثة اراد ابراز قسمة اخری للکلمة لتمیز ما هو المقصود فی هذا الکتاب عن غیره فقال **وهی** ای الکلمة مطلقا **اما تعمل** فی کلمة اخری **و تعمل** فیها کالفعل المضارع لانه مع کونه عاملا قد یصیر معمولا نحو لم یضرب ولا تضرب وکذلک الصفات المشابهة للمضارع فانها کما تکون عاملة کذلک تکون معمولة ایضا نحو مررت بضارب زید **او لا تعمل** فی کلمة **و تعمل** فیصیر معمولا ولا عاملا کالاسماء المقابل للصفة نحو زید وعمرو وغیرهما کالصفة کاسم الفاعل والصفة المشبهة وغیرهما فانها عاملة ومعمولة کما مر **او تعمل ولا تعمل** کالماضی والامر واشباههما فانها عاملة لا معمولة **او لا تعمل ولا تعمل** نحو الذین وسوف فانها لا عاملة ولا معمولة ووجه الحصر ان الکلمة اما مؤثرة فی کلمة اخری او متأثرة منها والاول المسمی عاملا والثانی معمولا فهذه حالات الکلمة ومفردات الاثنین فی الاثنین اربعة فالاقسام اربعة والمقصود بالبحث عنه فی هذا الکتاب

هو ما يكون عاملاً سواء كان معمولاً ام لا **والعوامل منها تتنوع على عشرين نوعاً**

وحصر العوامل في العشرين حصر استقرائي بخلاف تقسيمات التي لما عرفت من قبيل الحصر بالبرهان العقلي الدائر بين

النفي والاثبات اذ ليس في حصرها في العشرين وجه عقلي كذلك ولكنهم بعد تصفح لغة العرب رأوا انهم تارة اعملوا فعلاً

ماضياً كضرب مثلاً ولم يقتصروا في ذلك على فعل دون فعل فاعملوا نحو خرج وكرم ودحرج مثلاً وتارة اخرى

اعملوا الكلمة ولم تتعدوا عنها الى اشباهها فيمكن ان يقال بوجه ان العوامل **اما سماعية** كالقسم الآخر

الذي يكتفى فيه بمجرد السماع ولا يقاس عليه غيره ونحو اسماء العدد **و اما قياسية** كالقسم الاول الذي

يقاس عليه غيره كضرب وامثاله فهذا التقسيم ايضاً وان امكن جعله حصر عقلياً بوجه من الوجوه لكن لا دخل

القياسية السماعية فيما ذكره المصنف حيث قال **والسماعية منها ثلثة عشر نوعاً و**

**القياسية سبعة انواع** وانما وجه هذا الحصر منحصر في استقراء لغة العرب وتصفح موارد استعمالاتهم فلم يجدوا

زيادة على الاقسام المذكورة فقالوا بذلك **ونحن نذكر العوامل من بين الاقسام الاربعة المذكورة**

**ونشير** في ضمن بيان العوامل **الى اصناف معمولاتها** ايضاً لان لكل من العوامل عملاً غير العامل الآخر

فان منها ما يجر ومنها ما ينصب ومنها ما يرفع ومنها ما يجزم وانما البيان المذكور **بعون الله ومشيته**

المستملة على فنون المصالح والحكم **وحسن توفيقه** الهادي الى اعظم النعم اذ لا توفيق الا بالله ولا هادي

لنا سواه اذ التوفيق عبارة عن توجه الاسباب نحو المطلوب الخير وهذا مما يعجز عنه الغير فانه تعالى مسبب الاسباب وهو الهادي

الى طريق الصواب **النوع الاول من العوامل السماعية حروف تجر الاسم**



**المفرد فقط** وتسمى حروف الجارة لانها تجر معنى الفعل او معناه الى ما يليه ولان اثرها الجر

فهذه الحروف انما وضعت لافضاء معنى الفعل وشبهه الى معموله فيجب ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه

فهي من خواص الاسم ولان اثرها الجر والفعل لا يجر ولهذا قال تجر الاسم فقط يعني انه لا يدخل الفعل وكلمة

فقط اسم من اسماء العدول بمعنى انته وكثيراً ما يصدر بالفاء تزيينا فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا اجرت

الاسم فقط اي فانته عن جر الفعل بها فان قلت فما تقول في قوله تعالى جزاء بما يعملون يعني حيث دخلت الباء على الفعل

قلت ما في الاية مصدرية والجملة مؤولة بالمصدر يعني جزاء بعملكم وكثير امثاله **وهي** بعض الحروف اي تارة **على**

**المشهور** بين النحاة **سبعة عشر حرفاً** وفي القول الآخر ثمانية عشر بزيادة واو رب

واختاره ابن الحاجب ولا يخفى من الجزالة فان المراد بواو رب واو يقدر بعدها رب فالجار في الحقيقة هو رب لا الواو

وبهذا اخذ فيها المصنف ونعم ما فعل فقال **نظمت بالفارسية** تسهيلاً لضبط الاطفال

**با و تا و كاف و لام واو** وكان الوجه ان يدخل عليها لام التعريف فيقال الباء والتاء والكاف

لانها اسماء تسميتها الحروف المقطعة الذي يتركب منها الكلام فان الباء مثلاً فكان من حقها ان يعرف باللام

ليصح ان يقع مبتداء او خبراً للموقع فحذفت لام التعريف يخرج الكلام عن العربية ولهذا قال انه بالفارسية

ومن الحروف المعدودة **منذ و مذ خلا رب حاشا من عدا في عن**

**على حتى الى** وانما ترك العاطف في هذه الحروف لان اخراجها في مقام العدد وكثيراً ما يحذفون العاطف

في المعدود وتخفيفاً فيقال ثبات فرس بقر غنم مثلاً ومن هذه الحروف ما لا يكون الا حرفاً وهي الباء والتاء والواو واللام

ومن والى وفي والكاف ورب ومنها ما يكون حرفا وفعلا نحو خلا وحاشا وعدا الذا وانت بعد التأمل
على ما ستقف في شرح احوال الحروف الجارة بما فيه من التحريف وهي اي الحروف الجارة الظرف حكما
لا حقيقة لان الظرف الحقيقي ما يحتوي على شيء كالقصعة المحتوية على الماء وليس الحروف الجارة كذلك بالضرورة
ولكنه لكونه لافضاء معنى الفعل الى معموله فكانه احتوى معنى الفعل فهو في حكم الظرف فلا بد لها من
متعلق مثله اي مثل الظرف اذ كما ان الظرف فضلة في الكلام متعلق الوجود لشيء آخر فلا يتم الكلام
فكذلك ما في حكمه فلا يتم الكلام بدون ذكر متعلقه فعلا كان المتعلق نحو مررت بزيد او شبهه
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا مار بزيد او معناه كالظرف والجار والمجرور وغيرهما مما يكون
عاملا لتضمن معنى الفعل نحو عليك زيدا مثلا ومنه اسماء الافعال نحو هيهات وغيرها واذا عرفت هذا فاعلم ان
المتعلق اي الجار احوال اربعة لانه اما فعل خاص او عام وكل منهما اما مقدرا او مذكورا المراد من الافعال العموم
كل معنى متحقق في جميع الافعال بحيث لا يختص بفعل دون فعل كالكون والوجود والثبوت والحصول والتلبس
والتحقق والاستقرار ونحوه فان الكون معنى متحقق في الضرب والخروج وغيرهما ومن هذا يعلم حال الافعال
الخصوص كالضرب والنصرة ونحوهما والحاصل للمتعلق احوال اربعة فان كان عاما مقدرا
كالظرف ان الواقع خبرا او صفة او صلة او حالا نحو زيد في الدار اي كائن في الدار فمستقر اي فالظرف
مستقر لانهم قالوا انهم حذفوا المتعلق وهو كائن واضمروا ضميره في الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير
فيه فالاصل مستقر فيه كما في المسند اليه والمسند به فحذف لفظ فيه تخفيفا فقيل مستقر وبهذا علم راي من

قال الشهيد الثاني ...

في



ثم ان المحذوف هو المتعلق وحده بدون الضمير تقليلا للحذف والاعتبار اي من قال لجعل فهما معا
فلا يتأتى هذا الوجه فيمكن ان يقال انما سمي مستقرا لتعلقه بالاستقرار العام والا اي وان لم يكن متعلقه
عاما مقدرا بان يكون عاما مذكورا او خاصا مقدرا كان او مذكورا فلغو سمي به لكون الظرف
على هذا التقدير خاليا عن الضمير فهو لغو وطرح نحو مررت بزيد وزيد كائن في الدار وعلى هذا التقدير يظهر ان المحقق
ذهب بمذهب صاحب اللباب من جواز ذكر المتعلق العام وجب تقييد العام بالمقدر ولكن المشهور فيما بين الجمهور
انه لا يجوز ذكر فعل العموم بل يجب حذفه فهنا قام على المشهور ثلثة لا اربعة واحد واحد وثاني منها لغو حتى ان الشيخ
الرضي قال وجوز ابن الجني ذكر العام ولا شاهد له انتهى وقد يستشهد لابن جني بقول امير المؤمنين ع في خطبته
المشهورة حيث قال لم يحل ان الله سبحانه في الاشياء فيقال هو فيها كائن حيث ذكر المتعلق وفيه نظر ظاهر
اذ لا نسلم ان الكون في كلامه ع من قبيل العموم بل لعل المراد منه الحلول بقرينة قوله لم يحل فيكون من قبيل
الخصوص فلا ينتقض به القاعدة المشهورة بل الحق مع المشهور اذ لا ريب لعاقل في انا اذا قلنا زيد في الدار
يفهم الكون من عين الظرف فذكر العامل هو الكون لغو فيجب الاحتراز عنه في فصيح الكلام وهذا هو المراد من
الوجوب وفي مثال هذا المقام لا انه لا يمكن ذكره كيف لا ولا ريب لاحد في انه يمكن ان يقال زيد كائن في الدار
الا انه مما يتنفر طبيعة الفصحى الاخيار ومن هذا التحقيق يظهر وجه آخر لتسمية مستقر الاستقرار معنى العامل فيه
لا انه لاستقرار الضمير فيه كما هو المشهور حتى يمكن ان يقال انه لا معنى لحذف المتعلق بدون الضمير واستقرار الضمير في
الظرف ومن هذا التدقيق يصح باب آخر من المنازعة التي جرت بين السيد الشريف والمشهور فانك

سال ١٢٤٨ خورشيدي
... شد

قد علمت أنّ المشهور أنّ المتعلّق إن كان عامًّا مقدّرًا فمستقرّ والّا فلغو واما السيد فذهب الى انّ الشارح الرضي إنّما قال
انّ اي الظرف المقدّر ايضًا مستقرّ لانه لمّا حذف العامل انتقل استقرار الضمير في الظرف فصار مستقرّ الاستقرار
الضمير فيه كما مرّ من وجه تسميته بالمستقرّ مستقرًّا والتحقيق انّ العامل العام ممّا يفهم من نفس الظرف فانّك اذا
قلت زيد في الدار يفهم الكون في الدار من لفظ في الدار بخلاف ما لو كان المتعلّق خاصًّا نحو زيد ضارب في الدار
لانّ الضاربيّة لا يفهم من الظرف وانّما يفهم من القرينة الخارجية وقد حقّقنا انّ المستقرّ انّما يسمّى مستقرًّا لاستقرار
العامل في الظرف فلا يكون ما اذا كان المتعلّق خاصًّا ظرفًا مستقرًّا لعدم فهم معنى العامل من الظرف بل من القرينة
فلا تغفل وانّما اطلنا الكلام لانّه من مطارح الافكار الاعلام واذا عرفت هذا فلنبتدئ ببيان تفاصيل احوال
الحروف الجارّة **فمن** منها قد جاء لمعان الاوّل **لابتداء الغاية** والغاية في الاصل بمعنى النهاية ولمّا
لم يكن للابتداء النهاية توجيه صحيح قالوا انّ المراد بالغاية هذا المسافة تسمية الكلّ باسم الجزء فالمراد ابتداء
المسافة معنى الابتداء قد يكون هو الغالب في من حتّى ادّعى جماعة انّ سائر معانيها راجعة اليه وهذا الابتداء
قد يكون **مكانا نحو سرت من البصرة الى الكوفة** فانّ المراد ابتداء السير من مكان لا
مكان **أو قد يكون زمانا نحو صمت من يوم الجمعة** وقد نسب ذلك الى الكوفيين او
يكون غيرهما **نحو قرأت من اية كذا** فانّ الاية ليس من جنس الزمان والمكان ومنه قوله تعالى انّه
من سليمان ومنه قوله تعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وعلامته من الابتداء صحّة وقوع الى وما في معناها
في مقابلتها نحو الى الكوفة في المثال وكذا معنى اعوذ بالله التجئ الى الله من الشيطان **والثاني للتبيين**



وهو لبيان المقصود من امر مبهم وعلامته صحّة وقوع اسم الموصول في موضعه **كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان** فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن يصحّ المعنى
كذا قوله **عندي عشرين من الدراهم** يعني عشرون الذي هو الدراهم وكثيرا ما يقع من
البيانية بعد كلمتي ما ومهما وهي بالبيان اولى من غيرها لافراط ابهامهما نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس
من رحمة فلا ممسك لها وقوله تعالى ما ننسخ من آية وقوله تعالى ومهما تأتنا به من آية وقد يقع بعد غيرهما كالمثالين
المذكورين ولا بدّ ان يعلم انّ كلمة من مع مجرورها في صورة في موضع النصب على الحالية ثمّ اعلم انّ قوما انكروا
مجيء من البيانية حتى ذهبوا الى انّ من في من الاوثان للابتداء والمعنى اجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها
وهذا القول عليل ومن الواقعة بعد ما ومهما صريح في البيان غير قابل للتأويل وكذا من الواقعة في مثال العشرين
ولعلّ المصنّف لهذا اتى بمثالين رغمًا للمنكرين **والثالث للتبعيض** وتعرف انّك لو اقمت بعض
مقامها لاستقام المعنى كما في قولك **نحو اخذت من الدراهم** اي اخذت بعض الدراهم
ومنه قوله حتّى تنفقوا ممّا تحبّون اي بعض ما تحبّون ولهذا قرأ ابن مسعود كذلك **والرابع للبدل**
وعلامته صحّة وقوع لفظ البدل مقامه **نحو قوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة** يعني لجعلنا
بدلكم ملائكة ويمكن ان يقال انّ من في الاية للابتداء والمعنى لولّدنا منكم يا ايها الناس ملائكة كما
ولّدنا عيسى من غير اب وهذا المعنى اولى من البدلية لانّ مراده في هذه الاية تبكيت النصارى في حال المسيح
لا المعنى انّ حال عيسى وان كانت عجيبة ولكنّه من الله تعالى ليس بعجيب كيف وهو قادر على ان يخلق منكم ملائكة

كما انشانا ابن مريم عيسى و اللام للتعليل ويعرف بصحة وقوع اللام التعليلية مقامها كقول الشاعر
وهو فرزدق في مدح غرة علي زين العابدين وقدوة زين آل جدين علي في مسجد الحرام بين يدي ملك الشام
ابن عبد الملك هشام الاموي شعر يغضي حياء ويغضى من مهابته اي لمهابته فلا
يكلم الناس الا حين يبتسم اي فاللوجه دد في الدعة الحاصلة من نفا جماله لكونه مملو من هيبة
الله تعالى وجلاله وليس هذا من سوء الخلق بل هو صفة عز الخلق انما تعرف الفضل من الناس ذووه و الباء
للظرفية وعلامته صحة وقوع كلمة في مقامه كقوله تعالى ماذا خلقوا من الارض اي في
الارض والاولى ان يكون من في الاية لبيان كلمة ما او للابتداء وهذه المعاني الستة على تقدير كونها غير زائدة و لكنها
قد يكون زائدة وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب عند البصريين ومنهم سيبويه
وخاتمة المحققين ويعرف الزيادة بانها لو سقطت من الكلام لم يختل النظام الا ترى انك لو قلت في قوله تعالى هل
من خالق غير الله وما من اله الا الله ولا تؤذوا من احد هل من خالق غير الله
وما اله الا الله ولا تؤذوا احدا لا الاستفهام المعنى فانه لم يزاده زيادة زينة في الكلام وانما قلنا عند البصريين لان
الكوفيين ومنهم الاخفش قالوا بجواز زيادتها في الكلام الموجب ايضا قد استدلوا في ذلك كقوله يغفر لكم من ذنوبكم
وبقولهم قد كان من مطر وليس كذلك الاية فيجوز ان يكون المراد يغفر لكم بعض ذنوبكم كما هو المتبادر فان قلت
ان الله تعالى يقول ان الله يغفر الذنوب جميعا قلت انه لا بعد في ان يغفر بعض الذنوب بغير التوبة ويغفر جميعها للتائبين
للاجماع على اشتراط غفران جميع الذنوب بالتوبة الصافية عن العيوب واما قولهم قد كان من مطر محتمل ان يكون

المعنى



المعنى قد كان شيء من المطر فيكون لا للتبعيض او للتبيين ولهذا اثبت الشيخ المفصل من استقرى كلام
العرب او في استقرار علم انتفاء ما ثبت من زجل وضرب من رجل وشبهه فالحق مع البصريين ومن هذا
يعلم ضعف قول من قال بالتفصيل حيث قال ان كانت في الموجبة ومدخولها نكرة جازت الزيادة كقوله يحلون
فيها من اساور وان كان معرفة فلا يجوز لجواز ان يكون من في قوله من اساور للابتداء كما صرح به عمدة المفسرين
ومنها الى ولها معنيان والاول لانتهاء الغاية وهي بهذه المعنى مقابلة من ويعرف بصحة وقوع من
في مقابلتها وهناك نكتة لا بد من الاشارة اليها وبالاجمال وهو ان الاصل في الى هو الانتهاء فان كانت في الكلام
قرينة دالة على ان ما بعدها داخل في حكم ما قبلها على مقتضى القرينة وعند عدم القرينة فدل ما بعدها داخل في ما قبلها
او لا مذاهب فقيل انه داخل مطلقا وقيل انه غير داخل مطلقا وعليه اكثر المحققين من النحاة والاصوليين وقيل انه مشترك
بين المعنيين وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل والا فلا نحو بعتك الرمان الى هذه الشجرة فينظر في تلك
الشجرة فان كانت من الرمان فداخلة في البيع والا فلا ومن قولهم قرأت القرآن من اوله الى آخره ومن ثم
لم يدخل الليل في قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل في حكم الصيام وقيل بدخوله ان كان متصلا بما قبله ولا يكون بينهما
تفصيل محسوس كما نية الصوم فان الليل متصل بالنهار ولا منفصل بينهما بخلاف ما اذا كان بينهما منفصل محسوس
كقوله وايديكم الى المرافق فان المرافق منفصل بجزء مشتبه وليس تعيين بعض الاجزاء اولى من بعض والتعيين
بعض الاجزاء اولى من تعيين مشتبه فوجب الحكم بالدخول وفي المسئلة مذاهب آخر واوله اقوى فالحق عدم الدخول
مطلقا فان قلت يعني هذا يكون المرافق والكعبين خارجة عن حكم ما قبلها وليس كذلك بالاجماع قلنا الاجماع على وجوب

دخول الرائي في الفعل والتعيين في المسبح قلت انما ذلك حذر وجوب المقدمة او من الرواية مثلاً لان الاية وهذا
المقدر من الكلام كاف في هذا المقام فاعلم ان انتهاء الغاية قد يكون مكانا نحو سرت من
البصرة الى الكوفة وقد يكون زمانا نحو اتموا الصيام الى الليل وقد يكون
غيرهما اي بغير الزمان والمكان نحو قلبي اليك مايل فان دنت المتكلم منه الى المخاطب
باعتبار الشوق والميل والمخاطب ليس من باب الزمان والمكان والثاني بمعنى مع ويعرف بصحة
وضع كلمة مع مقامه ولكنه يكون قليلا نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم ومنها الباء بكسر المعنى الاول للاستعانة اي للاستعانة الفاعل في صدور الفعل منه
بمعوله نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم عند المحقق وقد حررناه
سابقا فتذكر والثاني للمصاحبة اي المصاحبة معموله مع سابقه في الحكم ويعرف بصحة وقوع مع او بعيد ما
مقامها نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر فتكون حالا اذ معناه متلبسا بثياب
السفر ولهذا قالوا ان الظرف حينئذ مستقر ليس الا ومنه اي من باب كون الباء للمصاحبة ومتضمنا معنى التلبس
قولي سبحان ربي العظيم وبحمده ومعناه سبحت ربي العظيم سبحانا وتسبيحا يعني نزهته عما لا يليق
له من الامكان والنقص والسهو وغيرها تنزيها والحال اني متلبس بحمده يعني بحمده على ان وفقني لتنزيهه وعبادته وانما
الحق قوله بحمده لان المسبح لما اسند التنزيه اولا الى نفسه فكان مظنة ان يحصل له من ذلك نوع عجب
بانه مصدر لهذا الامر العظيم فاعقبه بقوله وانا متلبس بحمده دفعا لخطرة العجب وتذكرا لان هذا التسبيح انما هو





من نعمائه هو تعالى فيجب لك بذلك حمد الآخر فلا مجال للعجب في المقال فسبحان مصدر كغفران معناه التنزيه
ومنصوب على انه مفعول مطلق بفعل محذوف وحذفه قياسي سماعي وهو سبحت والواو في وبحمده واو الحال
عند الاكثر والعامل ايضا سبحت المقدر اي سبحت متلبسا بحمده وبعض النحاة جعلها عاطفة والمعنى والحمد لك يكون
من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبعضهم جعلوا الواو زائدة والمعنى ما ذكر والاول اولى والثالث
للالصاق اي لافادة لصوق امر الى المجرور بالباء والالصاق اما ان يكون حقيقة نحو
به داء فان الداء ملصق بالشخص الصاقا حقيقيا او يكون مجازا نحو مررت بزيد
اي قرب ممري منه اي من زيد فان الباء فيه يفيد لصوق المرور بزيد وذلك لا يتصور
حقيقة لمنافي المرور بمكان يقرب من مكان زيد ومن هذا التقدير يعلم ان الالصاق يستلزم المصاحبة
وبعد التأمل يعلم ان المصاحبة لا تستلزم الالصاق كما لا يخفى والرابع للمقابلة وذلك اذا كانت
الباء يفيد وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر ويعرف بصحة وقوع لفظ المقابلة موضعها كما يمكن ان يقال في
نحو بعت هذا بهذا بعت بمقابلة هذا والخامس للتعدية بجعل الفعل اللازم متعديا
وذلك بان يضمن الفعل اللازم معنى التصيير بادخال الباء على الفاعل نحو ذهبت بزيد فان معنى
ذهب زيد صدور الذهاب عن زيد هو الفاعل للذهاب فاذا ادخلت عليه الباء وقلت ذهبت بزيد يكون
المعنى اي صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء والا التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء والسادس للقسم والاولى عده في الحروف

التقسيم وقد عده البعض فيها ايضا فيكون هذا تكرارا او مبالغة نحو بالله لا تفعلن كذا اى اقسم بالله و بسالت

اتك الله تع سائر احواله والثالث للسببية ويعرف بان يصلح ما بعدها علة لما قبلها وعلامته صحة وقوع اللام

مقامها ضربته بسوء ادبه اى بسبب سوء ادبه والرابع للبدل وعلامته صحة وقوع البدل

مقامها كقول الشاعر في ذم قومه فليت لى بهم اى بدل قومى هؤلاء قوما اخر

اذا ركبوا بغارة الاعداء شنوا وفرقوا الاعداء الاغارة سواء كان الاعداء او انفسهم

فرسانا اى راكب الفرس وركبانا اى راكب على الابل يعنى لم يكونوا من احد فان قومى هؤلاء

يخافون من الاعداء والتاسع للتفدية بافادة الباء جعل شئ فداء عن الآخر نحو بابى انت

وامى والمعنى افديتك بابى وامى اى جعلت ابى وامى فداء لك فحذف الفعل وابرز المفدى عليه اعنى

الضمير المخاطب ليكون قرينة للحذف ولو قدم لكان موهما لكونه مبتدأ ولهذا اخروه فيق بابى انت والعاشر

بمعنى عن ولا بد ان يعلم ان الحروف الجارة قد يقع بعضها مقام بعض كما يستفاد من تتبع كلام العرب

ومنها ان الباء قد يكون بمعنى عن فتفيد معنى المجاوزة مثالها نحو سئل سائل بعذاب واقع

اى عن عذاب واقع وفى المثال نظر ظاهر اذ ليس المراد من الآية السؤال عن العذاب وكيفيته ومكيته حتى تكون

مثالا بل المراد انه سئل سائل اى دعا بعذاب واقع بمعنى استدعا ولذلك عداه السؤال بالباء فالباء للالصاق

لان الآية مسوقة لبيان العطن عن نضر بن الحارث فانه استدعا بالعذاب حيث قال ان كان هذا هو

الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او ائتنا بعذاب اليم او على ابى جهل فانه سقط علينا كسفا

21

قوله تعالى وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا الباء زائدة فى المفعول كذا

سائله استهزاء وهذا ما صرح به جمهور المفسرين فتامل والحادى عشر انه يكون بمعنى فى فيفيد معنى الظرفية

ويعرف بصحة وقوع فى مقامها نحو بيدك الخير اى فى يدك الخير ومنه قوله تعالى لقد نصركم الله ببدر اى

فى بدر والثانى عشر انه يكون بمعنى اللام بمعنى لام الانتفاع نحو واذ فرقنا بكم البحر اى لانتفاعكم

وفيه تامل لجواز ان يكون الباء على معناها اعنى السببية او المصاحبة او للاستعانة والمعنى واذ فرقنا بعض البحر

عن بعض حتى حصلت فيه مسالك بسلوككم فيه على الاستعانة او متلبسا لكم على المصاحبة او بسبب انجائكم على السببية

كما قال البيضاوى والسببية اولى واقوى فلا حاجة لنا الى تغيير الباء عن معناها الى معنى اللام والثالث عشر

ان يكون بمعنى من نحو قوله تعالى فى وصف العين التى يشرب به الابرار اعنى اهل البيت الاخيار عينا

يشرب بها عباد الله يعنى يشرب عنها وفى هذا التمثيل ايضا تامل اذ افاد البيضاوى وغيره من ان الباء فى الآية

للالصاق اى متلبسا بها واما زائدة كما قيل او بمعنى من لان الشرب يبتدأ منها هذا بل انه لا معنى للمجاوزة

فى هذا المقام ايضا اذ غاية ما يقال فى الشرب انه يقال شربت من الماء لا عن الماء فلعل المص ايضا قال بمعنى من

والغلط انما وقع من الناسخ وقد يكون الباء زائدة فى الكلام اذا كانت مذكورة لمجرد التزيين ويعرف

بانها لو اسقطت لم يختل المعنى وذلك اما ان يكون قياسا بان يزيد فى مقام ويقاس عليه غيره فيزاد

فيما شابهه وذلك انما يكون فى ثلثة اخبار الاول فى خبر ليس من افعال الناقصة نحو

ليس زيد بقائم اذ ليس فى خبره حاجة الى الباء فتكون زائدة فى خبرها فلك ان تقول ليس زيد قاعد

والثانى خبر ما النافية بمعنى ليس نحو ما زيد بقائم وما زيد بجالس وبضارب

للدليل المذكور **والثالث في خبر مبتدأ مقرون** وذلك الباء **بهل الاستفهامية نحو هل**
**زيد بقائم** لا مطلق حرف الاستفهامية اذ لا يجوز ان يقال أزيد بقائم فخصوص هل سماعي وان كان الزيادة
بعده قياسا غير مختص بمثال دون مثال **واما ان يكون سماعا** مختصا بمثال سمع من العرب فلا يتجاوز عنه
الى غيره وذلك الثاني **في غير الخبر** وذلك قد يكون في المبتدا **نحو بحسبك زيد** فان المعنى حسبك زيد
**وقد يكون في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا** فان المعنى كفى الله شهيدا **وقد يكون في المفعول نحو**
**القى بيده** فان المعنى القى يده والزيادة في هذه الامثلة ظاهرة اذ لا حاجة بها فيها ايضا **واما في الخبر ولكن**
**في غير ما ذكر** في الاخبار الثلثة المذكورة بل في خبر المبتدا **نحو حسبك بزيد** فالزيادة السماعية
في اربعة في المبتدا والخبر والفاعل والمفعول ولكن الزيادة في المبتدا والخبر قبيح لان حق المبتدا والخبر ان يكون مجردين عن
العوامل اللفظية وفي الفاعل اقبح لانه كالجزء من الفعل فلا يليق زيادة في وسط الكلمة واما الزيادة في المفعول فهي حسنة لاشمام
التعدية هذا ثم اعلم انهم اعملوا الجار الحروف مع زيادتها مع ان حق الزوايد ان لا تعمل وقد تعمل لانه انما عملت لئلا
يلتبس بنفس الكلمة لان من الحروف ما هو حرف واحد كالباء مثلا هذا ويجب ان يعلم ان الباء مما قد اختلف فيه وهو ان
الباء قد يكون بمعنى التبعيض وانكره سيبويه في ستة عشر موضعا من كتابه ويرده ما ورد في روايات اهل البيت في تفسير
آية وامسحوا برؤسكم ان الباء في الآية للتبعيض فوجب المسح ببعض الرأس لا بكله ولا ريب ان اهل البيت ادرى بما فيه فلا
عبرة بانكار سيبويه او نفطويه هذا مع ان انكاره معارض باقرار جماعة منهم الفارسي والقتبي وابن مالك والكوفيون
وجعلوا منه قوله تعالى يشرب بها عباد الله وقول الشاعر شربن بماء البحر ثم ترفعت فقالوا بانه يجيء الباء للتبعيض مطلقا وان





جماعة من الاصوليين فقالوا بكونها للتبعيض اذا دخلت على المتعدي بنفسه كالآية الكريمة فان المسح متعد
بنفسه فلا وجه للباء الا للتبعيض فان التأسيس اولى من التاكيد وكونها زائدة مما يابى عنه العقل والنقل والاصل
التديد وبذلك فرقوا بين قولهم مسحت المنديل ومسحت به والاصل انه لا بد من القول باتيان الباء للتبعيض
الباء للتبعيض والعجب من المص انه تركه فلعله لانكار سيبويه وقد عرفت انه احق بالاعراض وسبق
**للتعريض ومنها كلمة في** وهي تجيء لمعان الاول **للظرفية** وهي حلول الشيء في شيء والحلول
**اما ان يكون حقيقة** بان يكون الحال والمحل جسمين يحل احدهما في الآخر **نحو الماء في الكوز**
او يكون الحال عرضا والمحل جسما نحو البياض في الثلج والحلاوة في العسل **او يكون مجازا** بان يكون
المحل جسما او معنى او كلاهما معنيين وذلك لان حلول المعنى في الجسم او حلول المعنى في المعنى مما لا معنى
له فيكون مجازا لشبهه بالظرفية الحقيقية وحلول الحقيقي مثال الاول نحو الشجاعة في علي والجود في حاتم
ومثال الثاني **نحو النجاة في الصدق كما ان الهلاك في الكذب** فان النجاة
والصدق وكذا الهلاك والكذب معا لا معنى لحلول احدهما في الآخر حقيقة بل مجازا ومن المجاز قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة ثم ان الظرفية اما زمانية او مكانية نحو صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد وقد اجتمعا
في قوله تعالى غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين لان الظرفية الاولى
مكانية واما الثاني زمانية **والثاني بمعنى على** لتضمنها معنى الاستعلاء وذلك يكون **قليلا** ومنه نحو
**قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل** لما فيه من معنى الاستعلاء فالمعنى على جذوع النخل وقد يقال
ان الظرفية في الآية ظرفية مجازية وليست بمعنى على لان المصلوب متمكن في الجذوع كتمكن الظرف في المظروف
ولهذا صح المعنى بلا حاجة الى اعتبار كونه بمعنى على ونعم ما قال شارح المفصل وانما حكم فيها بمعنى على المافي
هذا الكلام من معنى الاستعلاء ولكن الموضع يصلح للظرفية والاستعلاء على حسب قصد المتكلم فان
قصد الظرفية فيها والا ففي الاستعلاء والاصل ان كل ما فيه معنى الاحتواء فهو للظرفية وكل ما فيه معنى

الاستعلاء فهو بمعنى على وكل ما يصلح لهما يحتمل الامرين ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت انت ومن معك على الفلك و الثالث بمعنى اللام لتضمنها معنى اللام السببية نحو قوله عليه السلام
ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل ايذاء هرة حبستها حتى
ماتت ومنه يعلم ان ايذاء الحيوانات مما يوجب سوء الحساب و قد تكون كلمة في فعلا امرا من وفى
يفى وفاء فيتى في امر المخاطبة المؤنث نحو في بعهدك و منها على و هي للمعنيين الاول
للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء والاستعلاء اما ان يكون حسا وهو ما يشاهد
بالبصر نحو زيد على السطح لاستعلاء زيد على السطح في الحس او يكون حكما وهو ما
لا يشاهد بالبصر فيكون في حكم المحسوس نحو عليه دين فكان الدين علاه فان استعلاء
الدين مما لا يشاهد بالبصر فالاستعلاء مجازي و الثاني بمعنى في لافادتها الظرفية كما في نحو دخل
المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة لان المجرور وهو حين ظرف زمان فيجب ان يكون
بمعنى في ومنه قوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان و قد يكون اسما فيجب ان يؤول بمعنى
فوق و يكون مجازا اذا كان عن اسما دخول من عليه ليكون دخول حرف الجر قرينة على كونه اسما لان حرف
الجر كما مر مما يختص بالاسم لفظا او مؤولا بالاسم نحو جئت من عليه اي من فوقه و قد يكون فعلا
من علا يعلو علوا نحو قوله تعالى ان فرعون علا في الارض فان متعلق حرف الجر وهو
في الارض لا يجوز ان يكون حرفا فيكون فعلا ولها معان اخر تركها المص منها للمصاحبة نحو قوله تعالى وآتى المال على حبه
وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم اي لما هديكم وبمعنى من كقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا
على ازواجهم ويجوز الحمل على الاستعلاء المجازي وبمعنى الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان
و منها اللام وجاءت لمعان الاول للاختصاص وذلك على قسمين الملكية
بان يكون مدخول اللام مالكا لما قبلها نحو المال لزيد فان زيدا مالك للمال و غير الملكية



واعلم ان التعليل ضربان اني وهو ما كان علة لوجود المعلول في الذهن دون الخارج ولمي وهو ما كان علة له في الذهن والخارج والاصل ان التعليل ان كان من المعلول الى العلة فاني وان كان بالعكس فلمي فالتعليل للضرب التاديب اني لانه علة والتاديب معلول وللخروج بالمخافة لمي لانه معلول وهي علة

نحو الحمد لله فان الحمد مما لا يملك مع اختصاصه به تعالى هذا هو المشهور بين الجمهور واما بعضهم فقد
فرق وقال ان اللام لمعان احدها الاستحقاق نحو الحمد لله والملك لله تعالى والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين
والجل للفرس ومثله قوله تعالى فان كان له اخوة والثالث الملك نحو قوله تعالى له ما في السموات وما في الارض
ورجح ابن هشام قول المشهور بان يكون اللام للاختصاص ويعم حتى يشمل المعاني المذكورة وقال ان فيه
تقليلا للاشتراك ولهذا اختاره المص وليس ببعيد و الثاني للتعليل اي لبيان علة شيء سواء كانت
العلة امرا ذهنيا نحو ضربت للتاديب او امرا خارجيا نحو جئتك لانعامك اياي ومنه قوله
تعالى وانه لحب الخير لشديد اي من اجل حب المال لبخيل و الثالث للقسم بمعنى الواو وذلك قليل ومنه
نحو قول الشاعر لله اي والله لا يبقى على الايام ذو حيد والحيد بكسر الحاء جمع حيدة
كبدر في جمع بدرة وهي العقدة في قرن الوعل والمراد بذي حيد ما على قرنه حيد بمشمخر وهو الجبل المرتفع
به الضيان والآس والضيان بالفارسية ياسمن والآس مرد وانما ذكرهما للاشارة الى ان
الوعل في الخصب والراحة ومعناه انه قسم على ان الموت يدرك كل شيء حتى هذا الوعل الجبلي الذي
على راس جبل له ما يرعى ويشرب فاللام في لله للقسم الا انها مخصوصة بما فيه معنى التعجب فانه لا يقال لله لقد قام
زيد وانما يقال لله لا يؤخر الاجل ولله لتبعثن وامثاله مما يشتمل على نوع تعجب ولذلك يستعمل في الامور العظام
ولا يقال لله لقد طار الذباب و الرابع بمعنى الوقت وعلامة صحة وقوع لفظ الوقت مقامها نحو
قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت دلوك الشمس ودلوكها زوالها الى غسق
الليل اي ظلمته وهو وقت العشاء الآخرة فالآية مشتمل على اربع صلوات مع قوله تعالى وقران الفجر تتم
الصلوات الخمس هذا ولا يخفى عليك ان كون اللام في الآية بمعنى عن اولى من كونها بمعنى الوقت ويؤيد
كونها بمعنى من وقوع الى في مقابلتها فافهم و الخامس بمعنى عن لافادتها معنى المجاوزة وذلك انما
يكون اذا كانت اللام مع القول بمعنى بعد فعل القول ومنه نحو قوله تعالى قال الذين كفروا

للذين امنوا لو كان الايمان بمحمد صلعم وكتابه خيرا ما سبقونا اليه اقوال المشهور بين طلبة النحاة ان اللام في الآية بمعنى عن واستدلوا عليه بانه لو كان اللام بالمعنى الاصلي فيكون المؤمنون من طرفين فكان يجب ان يقال لو كان الايمان خيرا ما سبقتمونا اليه ولما قال ما سبقونا اليه علم ان ليس المراد من قولهم الخطاب للمؤمنين فالمعنى قال الذين كفروا عن الذين امنوا اي متجاوزين عن الذين امنوا لو كان الايمان خيرا ما سبقونا هؤلاء المؤمنين بذلك الايمان بل نحن نؤمن قبلهم واول وفيه نظر اذ قد ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا الكلام للكفار قالوا للمؤمنين لو كان الايمان خيرا ما سبقنا هؤلاء المؤمنين فان قلت فيجب ان يقول ما سبقتمونا قلت لا نسلم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المسلمين كابراهيم مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم كما صاغ بهم هذا وقد قال البيضاوي بان المعنى قال الذين كفروا لاجل الذين امنوا لو كان الايمان خيرا ما سبقونا اليه فانهم سقاط اذ عامتهم فقراء وموالي ورعايا فما اي حاجة الى كون اللام بمعنى عن مع احتياجه الى زيادة تقدير في الكلام كما لا يخفى على اولي الافهام و السادس بمعنى الى لافادتها معنى الانتهاء وعلامة صحة وقوع الى مقامها نحو فسقناه لبلد ميت اي فسقنا الماء الى بلد ميت لاحيائه ويمكن ان يكون اللام في الآية للانتفاع والاختصاص كما لا يخفى و قد يكون اللام زائدة في الكلام مزيدة للزينة نحو قوله تعالى ردف لكم بمعنى ردف متعد بنفسه لا باللام فهي زائدة و قد يكون فعلا امرا من ولي يلي والاء نحو لزيدا ويعرف كونه فعلا بكون ما بعدها منصوبا لان حرف الجر يجر فالنصب قرينة على كونه فعلا وفيها اي في اللام معنى النفع كما ان في على معنى الضرر ومن هذه العبارة يفهم ان اللام يدل على الانتفاع في اي معنى كان من المعاني المذكورة وان على ايضا يتضمن معنى الضرر في اي معنى اطلق ولعله الاستشمام رائحة الضرر في على قال الامر على من قال بعدم جواز الفصل بعلى بين محمد صلعم والاو ولا يخفى ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية ولعل المبالغة في الفعل بعلى بنية على الحديث المشهور عن سند الجمهور من فصل بيني وبين الي بعلى

ان قلت ان نقول لو كانت الصلوة من المؤمنين دعاء على محمد صلعم يلزم منه الذم عليه بقوله الصلوة على محمد مع ان المقام مقام المدح اما لزوم الذم فلان الدعاء اذا استعمل بعلى يكون للذم واذا استعمل باللام يكون للمدح وهنا مستعمل مع على فيكون للذم كما في دعوت على الشيطان ودعوت لزيد وامثاله وجواب ان هذه القاعدة انما تكون معتبرة في استعمال الدعاء لا في لفظ الصلوة ويستعمل هنا هو لفظ الصلوة لا لفظ الدعاء فلا يلزم الذم المذكور عبد الرحيم

فليس



فليس مني ولا اجره بانكار بعض صحة هذا الخبر لاشتهاره بين الاصحاب وفي المرام كلام يقصر عن المقام ويقضي على معنى الضرر واللام معنى النفع يستفاد من الفرق الظاهر بين نحو قوله تعالى ونحو قوله تعالى عليه فان الاول يقال في مقام الدعاء للنفع والثاني للضرر اذا علم ان اللام يفتح في الاستغاثة نحو يا لزيد كالتعجب نحو يا للماء والتهديد نحو يا للاسد واذا دخلت على كل مضمر نحو لنا ولكم وله الا الياء للمتكلم فتكون حينئذ كسرا لى ويجب ان يعلم دالا ان الاصل في اللام الفتح ويدل على ذلك فتحها مع الضمير كون ولكم لما تحقق عندهم ان الاضمار يرد الشيء الى اصله ولما كانت مفتوحة في الضماير فيجب في صورة الاستغاثة واخويه لان المنادى المستغاث مثلا واقع موقع كاف الضمير في ادعوك وقد عرفت ان اللام مع الضمير مفتوحة فلهذا فتحت في المستغاث واخويه ايضا ويمكن ان يعلل الفتح في الضماير ايضا بان الضماير كثيرة الاستعمال والكثرة يناسب الفتح لخفته ولهذا الدليل يمكن ان يعلل كون الاصل في مطلق اللام الفتح لكثرة استعمال اللام في الكلام وانما يكسر اللام في غيرها اي في غير هذه المذكورات فانها تكسر في المظهر نحو لزيد ولعمرو وانما كسرت فيه لمناسبة عملها وهو الجر هذا وقد يتوهم ان اللام قد يجيء بالتمليك نحو وهبت لزيد مالا ولشبه التمليك نحو قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ويمكن ارجاع هذين المعنيين بلام الملك والاختصاص ولهذا تركهما المص رح و منها عن حرف جر ولها معان الاول للمجاوزة اذا قصد بها ترك المتعلق به نحو اعرض عن اللهو ومنه رميت السهم عن القوس اي متجاوزا عن القوس وهي اصل ان المجاوزة عبارة عن تعدية شيء عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده ابرأت الدين و الثاني للبدل ويعرف بصحة وضع البدل مقامها نحو قوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل النفس شيئا والحق انه لا حاجة بنا في هذه الآية عن تحمل عن بمعنى البدل لصحة المعنى على المجاوزة اذ المعنى لا تقضي نفس متجاوزا عن نفس شيئا من الحقوق ويصح المعنى بلا خلل فلا حاجة الى البدل و الثالث بمعنى بعد اذا صح وضع بعد مقامها نحو قوله تعالى لتركبن طبقا

عن طبق لان المعنى اي تبدلن حالا بعد حال ويجوز كونها للمجاوزة اي مجاوزا عن حال الى حال
آخر وكرابع بمعنى على لافادتها الاستعلاء نحو قول الشاعر لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني وقوله لاه مخفف لله ثم القسم وانما خففت لكثرة
الاستعمال وضيق المجال والمعنى والله ليس ابن عمك افضل مني في حسب ولا انت دياني يعني تقوى في حسب و
كيف تخزوني وانما نكر الحسب لافادة العموم لوقوعه في سياق النفي اي في شيء من الحسب والمراد منه الفضايل كالعلم
والشجاعة والسخاوة وامثالها والديان مشتق من الدين بمعنى الجزاء ويمكن ان يكون ماخوذا من الدين بمعنى القرض
فان الدين له تسلط على المديون كما لا يخفى والاستشهاد في قوله عني فانه بمعنى علي ولا يخفى على الاعلام انه لا حاجة الى
ذلك بل كون عن بمعنى المجاوزة اولى بسياق الكلام وقد يكون عن اسما فتؤول بمعنى جانب اذا كانت
مع من لا غير لان من حرف جر يختص بالاسم فيجب ان يؤول مدخولها الى الاسم نحو جلست من عن
يمينك والمعنى من جانب يمينك ومنها حتى وذكر ابن جني ان حتى في الكلام يقع على اربعة اوجه
ناصبة وجارة وعاطفة وحرف ابتداء معنى كونها حرف ابتداء انه يستانف بعدها الكلام كما يستانف بعد اما وكونها
من حروف الابتداء فتقع بعدها جملتان وهذا مذهب الكوفيون فانه بصري وعند البصريين الناصبة هي الجارة والنصب بان
مضمرة والحق ما قالوا ابو علي في الايضاح وهو انها على ثلثة اوجه عاطفة جارة وابتدائية والجارة للانتهاء
مثل الى الا ان حتى ظاهرة في ان ما بعدها في حكم ما قبلها بخلاف الى كما مر وتشترط على هذا في حتى ان تكون مدخولها
مدخولها الجزء مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس آخر جزء
من السمكة الماكولة فهو ايضا ماكول او ان مدخولها متصل به اي بما قبلها نحو نمت البارحة
اي الليلة الماضية حتى الصباح فان الصباح متصل بالليل وانما يشترط ذلك لان الغرض من وضع حتى ان
يقتضي الاسم الذي تعدى اليه الفعل شيئا فشيئا حتى يؤتى الى الآخرة فيجب ان يكون مدخولها آخر جزء من الشيء
او متصلا بآخر جزء ومنه يفيد غرض المطلوب وهو اكل الراس ونوم الصباح وكلمة حتى قد يفيد بلا دخولها



قوة نحو مات الناس حتى الانبياء لان الانبياء اقوياء فلا يجوز ان يقال مات الانبياء
حتى الناس فان الكلام وارد في مقام التعجب والتعظيم فيجب الترقي من الاضعف الى الاقوى كما ان في بعض المقام
ينعكس مقتضى التعجب فيوجب التدرج من الاقوى الى الاضعف ولهذا قد يفيد حتى لمدخولها ضعفا
نحو قدم الحاج اي فرسانهم وركبانهم حتى المشاة لانهم ضعفاء والفرق بين المضامين
انما يكون بالقرينة الخارجية الدالة على ان الغرض هو الترقي والتنزل للتامل وقد يكون للاستيناف بان
يستانف بعدها الكلام فما بعدها على التقدير يكون مبتدأ مرفوعا محذوف الخبر في الاغلب ويجوز
ان يكون العطف على ما قبلها كسائر حروف العطف فكالمعطوف يعني فحكم مدخولها حكم المعطوف
بالواو فانه تابع للمعطوف عليه ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر واول الامثلة اعني قوله اكلت
السمكة حتى راسها يحتمل التركيب هذين الاحتمالين وهما العطف والاستيناف ايضا
اي كما كان يحتمل كونها حرف جر فيمكن ان يكون حتى ابتدائية ويكون راسها مبتدأ محذوف الخبر اي راسها ماكول
ويجوز ان يكون حرف عطف وراسها منصوبا معطوفا على السمكة ففي الراس الرفع والنصب والجر على الاحتمالات
الثلثة والمناظر ان فيما بعد حتى يجري الاحتمالات الثلثة فيجب دخولها على المظهر اذ لو دخلت على الضمير لا التبس الضمير
المجرور بالمنصوب لما عرفت من جواز وقوعهما بعدها فلا تقل حتاه كما يقال اليه وشذ ما في قول الشاعر
دخولها على الضمير حيث قال شعر فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك
يا ابن زياد والمراد بالفتى الكامل بالقوة اي الجامع لاوصاف الكمال ومنه قول الملائكة في شان امير المؤمنين لا فتى
بني غالب علي ابن ابي طالب في غزوة احد بعد مشاهدة ثبات ولم يبق احد لا فتى الا علي لا سيف الا ذو الفقار يعني
لا كامل في الفتوة الا هو ومنه يعلم حقيقة ايات كما لا يخفى على العقال وقوله لا زائدة لتاكيد القسم والمعنى لا يبقى في الارض
احد شخصا كاملا في اوصاف الفتوة حتى انت يا ابن ابي زياد فانك ايضا ليست بفتى والاستشهاد في قوله حتاك
وهو شاذ الا ان المبرد جوز دخولها على الضمير محتجا بانها حرف مثل الى فيجوز دخولها على الضمير مثلها وبالشعر المذكور

والاول قياس وقد حقق ان اللغة مما لا يجوز اثباتها بالقياس وان ثبت ذلك كما عرفت فالحق مع المشهور وقد يستدل
لهم على امتناعها بانها مستعملة كثيرة كالاستعمال حتى ولو كان دخوله على الضمير جايز الوقوع في سعة الكلام ولو وقع
نقل الينا ولو انه قليل ولم يسمع من احد من المحصلين ولعل النكتة في ترك استعمال حتى في الضمير انهم لو قالوا
حتاه باب الالتفات التي لا اصل لها فانها اذا اتصلت بالضمير قلبت ياء نحو علي والي ولدي في عليك واليك
ولديك ولو قلبوها ياء خالفوا القاعدة الاصلية في ان الضمير لا يغير الكلمة عن اصلها على حسب الامكان هذا مع جواز
الاستغناء عن حتى بكلمة الى وليعلم ان هذه نكات بعد الوقوع لا تعليلات للوقوع فلا وجه للمضايقة معهم في مثال
هذه النكات بعد العلم بحقيقة طريقة النحاة ومنها رب وضعها للتقليل اي لانشاء التقليل نحو
رب رجل كريم لقيته لافادة ان الرجل الكريم قليل وذلك كذلك وكذا رب
رجل صالح عندي لقلة الصالح بالنسبة الى الطالح وقال الاندلسي ان رب للتقليل وقد
اخرجت عن موضوعها ويكون للتكثير مجازا ولكنه قد اكثر استعمالها فيه الى ان صار كانه الحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وكثيرا ما يقع نحو رب رجل فقير اغنيته فان هذا الكلام
انما يقوله القائل في مدح نفسه ولا مدح في اغناء قليل من الفقراء وانما المدح في اغناء جم غفير عن الفقر فالكلام
مسوق للتكثير ولها اي لرب صدر الكلام فلا يجوز تقديم عاملها عليها فلا يقال لقيت رب رجل
كريم لان معناها من الانشاء في التقليل كما ان كم للانشاء في التكثير فوجب ان يكون لها صدر الكلام كغيرها مما فيه معنى
الانشاء وتختص بنكرة لان وضعها لتقليل الجنس والغرض منها يحصل بالنكرة فلو عرف كان ضايعا ولان
المعرفة معين والمعين لا يحصل التقليل والتكثير بل هما لا يتصوران الا في النكرة ولكن النكرة المدخولة بها يجب ان
يكون موصوفة على الاصح وهو مذهب الى علي وتابعيه محتجا بان وضعها للتقليل فاذا وصف الرجل
صار اخص واقل مما لا يوصف فوصفت النكرة لتخفيف التقليل كذا قيل واقول الاولى ان يقال ان وضع
رب ليس لتقليل الجنس بل لتقليل نوع من جنس اذ ليس المراد ان الرجل قليل بل المراد ان الرجل الكريم قليل فوجب



وصف النكرة استغناء الحق معناه لان الصفة تخصص الجنس المذكور اولا فتصيرها نوعا فيكون ما يقتضيه رب من
نوع من الجنس مستوفي عليها فلا عبرة بما قيل من انه لا يجب وصفها واختاره ابن الحاجب وفعلها
العامل فيها ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي كما في الامثلة المذكورة محذوف
غالبا اي استعمالا غالبا لكونه معلوما من السياق كما حذف متعلق الباء في بسم الله لكونه ظاهرا فيقع رب
رجل كريم اي لقيته نحو رب عصي كسرتها وهو شاذ لحذف لانك قد عرفت ان النكرة الواقعة
بعد رب يجب ان يكون موصوفة فقوله كسرتها صفة للعصي لا عامل في رب والا لبقيت النكرة بلا صفة وهذا خلاف
المفروض فالعامل محذوف فالتقدير رب عصي كسرتها لقيته وانما قال غالبا لانه قد ذكر كالامثلة المذكورة في المتن
سابقا ولكنه قليل ومخالف لمقتضى البلاغة اذ لا وجه للسياق بعد دلالة السياق وقد تدخل رب على مضمر
مبهم لا مرجع له كضمير الشان وهذا الضمير في ابهامه كابهام الضمير في نعم حيث لم يقصد به معين يرجع اليه
بل الى مجهول ذهني ولكنه رفع ابهامه مميز ولما كان يجب ان يكون مدخول رب نكرة موصوفة فيجب ان يكون
مميزا بنكرة منصوبة وان لم يحصل المقصود من التمييز وهو رفع الابهام عن الضمير ولما ظهر ان هذا
الضمير مما لا مرجع له فلا وجه لتغيره عن حال الى حال ومعلوم ان المقصود للمتكلم ومدخول رب قد يكون مثنى
وقد يكون مجموعا وقد يكون مذكرا وقد يكون مجموعا مؤنثا فيجب اظهار مقصوده في التمييز لا غير فيجب ان يكون التمييز
على طبق ما قصد المتكلم افرادا او تثنية او جمعا مذكرا او مؤنثا ولهذا
الضمير المجرور برب مفرد مذكر لا غير كالضمير في نعم لان مرجعه الامر الذهني لا غير ان مثلا فانما
يجوز تغيره كما هو مذهب البصريين فيقال ربه رجلا وربه رجلين وربه امراة وربه
امراتين وربه نساء فان الضمير على حال واحد وانما المختلف هو التمييز خلافا للكوفيين
فانهم اوجبوا مطابقة الضمير للتمييز في هذه الوجوه فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا والخلاف مبني
على ان الضمير المذكور هل هو راجع الى امر ذهني او راجع الى التمييز ولكنه مقدم عليه لضرورة فعلى الاول وعلى الثاني

وقد تلحق ماء الكافة ويجب ان يعلم اولا ان وضع رب كما عرفت للتقليل وظاهر ان التقليل قد يكون
في معدود وقد يكون في نسبة مخصوصة في جملة وظاهر ان رب حرف الجر لا يدخل على الجملة لا بد لمدخولها الجار ان
يكون مفردا فلهذا ايوسون في ادخالها عليها لكلمة ما واذا الحقت بها فتكفها عن العمل غالبا
ولهذا يقال ما الكافة لانها فاصلة بينها وبين معمولها فلا يعمل لضعف عملها وانما قال غالبا لانها قد يعمل فيما
اذا كانت ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل مصقل واذا عرفت ان ما قد تكون زائدة
لا الكافة فالاولى خلاف في ذلك كما لا يخفى على المتامل في المراد المنصف ككسب الاعلام واذا الحقت عليها ما
الكافة فتدخل على القبيلتين الجملة الفعلية والاسمية نحو ربما زيد قائم في الجملة الاسمية
وربما قام زيد في الجملة الفعلية والغرض لتقليل قيام زيد وقد تخفف بعد لحوق ما الكافة كذلك
نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين بالتخفيف على قراءة نافع وعاصم وقرء
بالتشديد ايضا ولهذا اجرى المضارع مجرى الماضي ومثل هذا في القرآن كثير ورب في الآية يحتمل التقليل فالمعنى ان
الكفار تدهشهم احوال القيامة فان حصلت افاقة بعض الاوقات ودوا انهم لو كانوا مسلمين لكان خيرا لهم ويحتمل
ان يكون للتكثير للاشعار بانهم كثيرا ما يودون الاسلام في الآخرة وقال بعضهم ان رب في الآية للتحقيق لانها
الواقعة بعده كما استعملت قد الداخلة على المضارع فان قد في المضارع مع كونه للتقليل قد يكون للتحقيق
كقوله تعالى قد نعلم الله وقوله تعالى قد نعلم ما انتم عليه والتكثير اوجه من الوجوه وقد عرفت في ضمن معنى الآية ان جواب
محذوف اي لكان خيرا لهم ومنها الواو وهي تجر على وجوه مختلفة فانها قد تكون في اول الكلام مبتدأ بها
في غير مقام القسم فتكون بمعنى رب وهذه ليست من الحروف الجارة عند المص والا لكانت ثمانية عشر
حرفا وقد قال المص انها سبعة عشر حرفا بل الحرف الجار هاهنا هو رب المقدرة في نظم الكلام واذا عرفت
ان الجارة فيما بعد الواو هو رب عند المص فتدخل الواو على نكرة موصوفة كما كانت
رب تدخل عليها وفعلها العامل فيها ايضا ماض محذوف كفعلها اي كما ان متعلق رب كان

فقد



فعلا ماضيا محذوفا نحو شعر قول الشاعر وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والعيس
والمعنى رب بلدة جزيرة ليس فيها احد يونس بها الا اليعافير قطيعها فيرو العيس والاستثناء متصل على هذا المعنى الاعم ومنقطع
ان اريد ما لا انيس الانسان وانما قلنا المعنى ورب بلدة بتقدير رب اقتداء بالمص في عدم كون الواو جارة
فيجب تقدير الجار والواو واو العطف عند المشهور واورد عليه بان حرف العطف لا تقع في اول الكلام واجيب
بانها بتقدير جملة اخرى مقدرة واورد عليه ايضا بان اضمار حرف الجر عاملا على خلاف القياس ولهذا اقام جماعة منهم
ابن الحاجب ان الجار هو الواو لتضمنه معنى رب بلدة ولهذا عد الحروف الجارة ثمانية عشر حرفا والاولى اولى مع
ان يكون واو العطف لتضمنها معنى رب واقعة في صدر الكلام مثلها والجملة معطوفة على جملة مقدرة وعمل حرف
الجر مع كونه مصدرا القيام قائم مقامه ولا حجر فيه فلا يكون خلاف القياس وقد يكون الواو للقسم
وهذا اكثر نحو والله لافعلن كذا يعني اقسم بالله ومن خواص واو القسم ان تختص بالظاهر
فلا يدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وذلك لان الاصل في القسم هو الباء وهذا ظاهر والباء مما يستعمل
مع الظاهر وغيره ومع السؤال وغيره ومع الفعل بخلافه فتقول اقسمت بالله وبالله اخبرني وبزيد وبك لافعلن
لاستيفاء تمام القسم ولهذا اختص الواو بالقسم من القسم لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وخص بالظاهر لا حالة
ولهذا الدليل بعينه يحذف فعله العامل فيه وجوبا فلا يجوز ان يقال اقسم والله كما يقال اقسم بالله
وانما التزم حذف فعله لكثرة استعماله في القسم بل هو اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولهذا الدليل بعينه
يجب ان يجاب عنها بغير فعل الطلب اعني يقع في جواب الواو غير الامر والنهي حطا لها عن رتبة
اصله ولما كان من خواصه ان يدخل على الظاهر فلا يقال وك لافعلن كذا ولما كان من شرائطه
ان يحذف فعله فلا يجوز ذكر فعله ولا يقال اقسم والله بذكر الفعل ولما كان من خصائصه ان يقع
في جوابه غير الطلب فلا يجوز ذكر الطلب في جوابه ولا يقال والله اخبرني بصيغة الامر ولا تخبرني
بصيغة النهي مثلا وهنا نكتة لا باس علينا في الاشارة اليها وهي انهم قالوا انهم حذفوا فعل القسم وجعلوا

الواو عوضا من الفعل معًا وبنوا على هذه القاعدة ما استدلوا به على جواز العطف على عاملين مختلفين بقوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى حيث عطف بالواو الثانية النهار على الليل المجرور بواو القسم وجملة اذا تجلّى
على جملة اذا يغشى المنصوب بالقسم المصدر فاجابوا بان ولو القسم جرى مجرى الباء والفعل معًا فيصح اعمالها
باعتبارين ولكانت كانها عاملت عامل واحد فيكون قوله تعالى والنهار اذا تجلّى عطف على معمولي عامل
واحد فهو مثل ضرب زيد عمروًا وبكر خالدًا وذلك جايز بالاتفاق وقيل انه منقوض بقوله تعالى فلا اقسم
بالشفق والقمر اذا اتّسق فانه عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا عن العامل الآخر وفيه نظر
لان الممنوع انما هو العطف على معمولي عاملين مختلفين لا على معمول واحد عاملين مختلفين والآية الكريمة
من هذا القبيل الا ترى انه عطف القمر على الشفق وكونه معمولا لاقسم والباء مما لا مضايقة فيه ثم اعلم ان الواو
في مثل هذه الآيات للعطف لا للقسم نص عليه الخليل حين سأله سيبويه **ومنها التاء للقسم** وهي
بدل من الواو كما ان الواو بدل من الباء **ولهذا تختص** التاء بالظاهر ولغير السؤال ويحذف الفعل حطا لرتبة عن رتبة اصله
كالواو الا ان التاء مختصة من الاسم الظاهر **بلفظ الله خاصة** فتقول تالله ولا يقال تزيد وتعمرو
وقد روى الاخفش ترب الكعبة وانما اختص باسم الله لان اسم الله تعالى اصل في باب القسم ولهذا انتجوه من بين الاسماء
بالتاء **ولا ذكر يحذف فعله** كالواو **وتجب** ان كانت لغير الطلب **فاذن** شذ اذا ورد مع
**السؤال نحو** ورد في قول الشاعر في مدح ليلاه **تالله يا ظبيات القاع** وهو البرقلن لنا
**ليلاي منكن ام ليلاي من البشر** فانه قد اتى في الجواب بصيغة الامر ولكنه شاذ **و**
منها **الباء للقسم وهي اعم منهما** اي من الواو والتاء فيجوز ذكر فعله **نحو** قوله تعالى **لا اقسم
بيوم القيمة** ولا في الآية زائدة لتاكيد القسم على المشهور في السنة الطلبة والمعنى فاقسم بيوم القيمة
والظاهر ان كونها نافية اولى واظهر والمعنى اني لا اقسم بيوم القيمة اذ الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم
او ان القسم به اعظم من ان يقسم به وليت شعري ما الباعث على اعتبار زيادة لا مع صحة الكلام

وغاية الاعظام



وغاية الاعظام مع ان الباس اولى من تاكيد كما لا يخفى على من بصره ايوم جديد فان لذة الجديد جديد
**ولكن يجوز دخوله** على المضمر ووقوع الطلب في جوابه **نحو بك اخبرني** حيث اورد فعل الامر في الجواب
ولكنه مختص باسماء الله تعالى فتقول بالرحمن وبهذه لعمرو وهذا او لكنهم فرقوا بين الجواب الذي هو الطلب وبين الجواب
من غيره وسموا الاول قسم السؤال اي قسم الطلب واكتفوا فيه بمجرد الجواب فتقول بك اخبرني بلا زيادة
امر آخر **و قالوا انه لا بدّ لجواب القسم في غير السؤال من احد الحروف الاربعة**
احدها **اللام** نحو قوله والله لزيد قائم **و الثاني انّ من** الحروف المشبهة بالفعل نحو والله ان زيدًا القائم
**و الثالث ما** النافية نحو والله ما زيد بالقائم **و الرابع لا** النافية نحو والله لا اليوم زيد فالاولان في
الجملة المثبتة وعلامة الاثبات والآخران في المنفية وعلامة النفي وادخال الحروف للتاكيد **فيجب ولو كان
تقديرًا** فانه قد يحذف فيجب ان يقدر لصحة الكلام **نحو** قوله تعالى **تالله تفتؤ تذكر يوسف**
**اي لا تفتؤ** اي لا تزال تذكر يوسف تفجعا عليه فحذف لا كما في قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا انما
حذف لانه لا يلتبس بالاثبات فان القسم اذا لم يكن معه علامة الاثبات التي هو اللام والنون فيجب ان يحمل على النفي فلا
التباس ولهذا يجوز حذفه ولقرينة الاخرى فتئ وبرح من افعال الناقصة التي لا ينفك عن حرف النفي فاذا لم يذكر
علم انه محذوف فلا التباس **وقد يحذف الجواب** اي جواب القسم **اذا توسط القسم
بين اجزاء** الجملة اعني المبتدأ والخبر فحذف الجواب لوجود **ما يدل عليه** فان الجملة المذكورة عين
الجواب ولكنها توسط القسم بين اجزائها لا يسمى جوابا بحسب اللفظ ولانّ على الجواب ولهذا لا يدخلون عليها
علامة جواب القسم **نحو زيد والله قائم** والتقدير والله لزيد قائم فلا اعتراض بين المبتدأ والخبر
الذي هو في المعنى جواب القسم استغنى عن ذكر الجواب ولهذا الدليل بعينه يحذف سواء توسط بين اجزاء الجملة
**او تاخر القسم عنها** اي عن اجزاء الجملة لان الجواب هو الجملة المتقدمة في المعنى فيستغنى عن اعادته
**نحو زيد قائم والله** وهناك نكتة يجب الاشارة اليها اتماما للمرام وهو انه قد يأتي اللام ومن

يجيء للقسم أما اللام مكقولهم لله لا يؤخر الأجل وأما من ففي قولهم من ربي إنك لأشر إلا أن اللام مختصة بما فيه
معنى التعجب كالتاء في قوله تعالى تالله لأكيدن أصنامكم بخلاف من وأما قولهم ها الله فهاء الله فيها همزة الاستفهام
وها التي للتنبيه عوضا عن حرف القسم وهناك كلام آخر تركناه مخافة الإكثار **ومنها الكاف**
ويجيء على وجوه منها ما هو العمدة فيه فهو أن **يكون للتشبيه** وهو نسبة إلحاق الفرع بالأصل في شيء بالكاف
ونحوه فله أركان أربعة الأول الأصل وهو المشبه به والثاني الفرع وهو المشبه والثالث وجه الشبه والرابع
أداة التشبيه كالكاف ونحوه **نحو زيد كالأسد** فالأسد هو المشبه به وزيد هو المشبه والكاف
أداته ووجه الشبه هو الشجاعة وإنما حذف لظهوره **ومنها للتعليل** لإفادة معنى اللام السببية ويعرف بصحة
وضع اللام موضعه كما في **نحو** قوله تعالى **واذكروه كما هداكم** أي لما هداكم وهذا التمثيل للتعليل على
لجواز حمله على التشبيه والتمثيل لأن المفسرين صرحوا بأن المعنى واذكروه ذكرا مشابها لهدايته إياكم لأن الشكر يجب أن يكون
على قدر النعمة في عظمتها وصغرها وما مصدرية أو كافة ولا حاجة إلى اعتبار التعليل **وقد تلحقها ماء**
وبكلمة ما إذا ألحقت على الكاف أحد الثلثة الأولى **الكافة فتكفها عن العمل** لضعف عملها
فلا يعمل مع الفصل بما **نحو** قول الشاعر في مدح أخيه **أخ ماجد لم يخزني** من الحزن **في يوم**
**مشهد** أي في يوم شهد فيه أبطال الرجال أعني في يوم حرب **كما سيف عمرو لم تخنه**
**مضاربه** أي كما أن سيف عمرو لم تخن في المضارب بل أصاب المضارب حسب ضرب المضارب وفيه
مبالغة في مدح السيف ما لا يخفى حيث نفى الخيانة عن المضارب وهذا من باب عرضت الناقة على الحوض ومثل
هذا السر في اصطلاح علماء المعاني قلبا وهو من مباحث المعاني فسيف عمرو مبتدأ خبره قوله لم تخنه وقوله
مضاربه فاعله فما كافة كفت الكاف عن العمل الثاني ما **المصدرية** فيؤول ما بعدها بتأويل المصدر
**نحو** قول الحماسة فلما أصبح الشر فأمسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان **دناهم كما دانوا**
وقد مر أن الدين في اللغة بمعنى الجزاء فالمعنى جزيناهم وفعلنا بهم ما فعلوا أما فعلوا أنا غماتهم ومنه قوله تعالى الحديث



كما تدين تدان أي كما تجزي تجزى والعجب من شيخنا البهائي زيد بهاؤه فإنه قال في تعليقاته على البيضاوي إنه
لم يثبت كونه حديثا ولعله رحمه الله ما رأى ما روي في كتاب الكفر والإيمان من الكافي في باب القناعة عن أبي
عبد الله عليه السلام قال مكتوب في التورية كن كيف شئت كما تدين تدان من رضي من الله بالقليل من الرزق
قبل الله من اليسير من العمل ومن رضي باليسير من الحلال خفت مؤونته وزكت مكسبه وخرج من حد
الفجور وأصل معنى الحديث كما يفعل يجزى والتعبير عن الفعل في الحديث بالدين وهذا الوافي الشعر للمشاكلة مع
العطرة السابقة وهي الظاهر من كمال الكلام وعلى ما ظهر من المرام ظهر أنه لا حاجة إلى أخذ ما مصدرية بل يكون
موصولة والعائد محذوف وهكذا أخذه أصحاب الكلام **والثالث ما الزائدة** وتعرف بعد الكاف
في بعد ما كما في **نحو زيد أخي كما أن عمرا أخوك** فإن أن المفتوحة مع ما بعدها بتأويل
المصدر ليكون مجرورا بالكاف فما زائدة **وقد يكون الكاف نفسها زائدة** في الكلام عرية عن معنى التشبيه
وغيره **كقوله تعالى ليس كمثله شيء** فزيد الكاف للزينة للمبالغة بمثله هذا والحق أنه ليس زائدة
بل هو للتشبيه وفيه من المبالغة ما لا يخفى على البالغ إلى الطرف البلاغة إذ المعنى ليس مثل مثله شيء ففي الآية نفي المثل
بالبينة والبرهان إذ لو كان له تعالى مثل لكان لله تعالى مثل مثله وإذ قلنا أن ليس مثل مثله شيء فظهر أن
لا مثل له وهذا النحو بليغ صرح به البلغاء ولطف وأصل الكاف أن يختص بالظاهر فلا يلحق كمستغنى من بحوك ومثل
وشبههما ولكنه قد **تدخل على الضمير المرفوع على قلة** لكون الضمير المرفوع مماثلا كمستقلا
كالظاهر في **نحو ما أنا كأنت** خلافا للمبرد حيث أجاز دخوله على الضمير مطلقا بناء على أنه جاء في أشعار
العرب ويمكن أن يلحق استعماله على الشذوذ لضرورة الشعر فإنهم قد يجوزون فيه ما لا يجوزونه في سعة الكلام
**ومنها مذ ومنذ** وكلاهما وضعا **لابتداء الغاية في الزمان الماضي** يعني
أن المراد بهما أول الآن الماضي **نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة** أي ما رأيته
من ابتداء يوم الجمعة أي مبدأ عدم رؤيتي له من يوم الجمعة مبتدأ إلى الآن واستعمالها في الزمان كاستعمال

من في الابتداء في غير الزمان كقولك خرجت من البصرة ولكن استعمال مذ ومنذ في الزمان فمما اجمع عليه واما استعمال
من في الزمان فانما عند الكوفيين فان البصريين يحفظوا منها بغير الزمان ولا يجوزون استعمالها في الزمان والكوفيون
استدلوا على العموم بقوله تعالى من اول يوم احق فهو حيث دخلت على الزمان واولها البصريون بمعنى من تأسيس
اول يوم احق فيه والحق ان التاويل غير صحيح واستعمال من في الزمان من العرب بناء على الجواز دليل الظهور
قولهم صمت من يوم الجمعة وحتى شهر كذا فالحق الجواز والتجاوز عن المجاز وقد يكونان للظرفية المحضة
غير اعتبار معنى الابتداء اذا استعمل في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وحالا وان مضى بعضه والغرض انه اذا
اعتبر لهما الزمان الحاضر عريا عن معنى الابتداء وكان المراد ان جميع زمان الفعل هو هذا الزمان الحاضر نحو ما
رايته مذ يومنا ومذ شهرنا اي جميع زمان الرؤية هذا الشهر وهذا اليوم الحاضرين عندنا
لانهما لم ينقضيا بعد ويمكن اعتبار الابتداء في هذا المثال الظاهر واختصاصه بالظاهر فلا يقال مذه
ومنذك احتراز عن التقبل مع الاستغناء عنهما بمن و هما قد يكونان اسمين فيولان بالاسم فيكونان
بمعنى اول المدة عند اعتبار معنى الابتداء فيهما فيليهما اي يقع بعدهما المفرد نحو ما رايته
مذ ومنذ يوم الجمعة برفع يوم الجمعة اي اول مدة يوم الجمعة او يكونان بمعنى جميعها اي
بمعنى جميع المدة المذكورة بعدهما عند عدم اعتبار معنى الابتداء فيهما كما مر فيليهما ما قصد المتكلم افرادا
او تثنية وجمعا مذكرا او تانيثا نحو ما رايته مذ [illegible] او منذ يومان على التثنية او ايام اذا
قصد الجمع فهما اي كلمة مذ ومنذ على كلا التقديرين مبتدأن بتاويل او ان المدة في الاول وجميع المدة
في الثاني وما بعدهما الخبر سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا و منها حاشا وعدا وخلا
فهي اي هذه الحروف الثلثة قد يكون اداة للاستثناء اي اخراج شيء وهو ما بعدها من
حكم ما قبلها وليس هذا احق تعريف الاستثناء وسيجيء تعريفه ان شاء الله [illegible] نحو ساء القوم
حاشا او عدا او خلا زيد على ان يكون زيد مجرورا بها ومستثنى عن حكم [illegible] سواء و

فتكون



قد تكون الحروف افعالا الا حاشا فمن التحاشي وعدا من العدو والتجاوز وخلا من الخلو
ولكنهم عدوا استعمال حاشا حرف جر فصيحا واستعمال عدا وخلا فعلا فصيحا والعكس في كلا البابين ضعيفا
واذا كانت افعالا فتنصب ما بعدها على المفعولية والفاعل يستتر فيها وجوبا
فان فاعل هذه الافعال على الحقيقة هو ما بعدها فاذا انتصب ما بعدها على المفعولية استتر فيها ضمير لان التفسير
المقدم ذكره كما في نعم رجلا فلا وجه لاظهاره ويكون الجملة اي جملة حاشا مع فاعله ومفعوله منصوب
المحل على الحالية مما قبلها والعامل فيها العامل فيما قبلها نحو جاءني القوم حاشا
زيدا اي حال كونهم اي القوم خاليا من زيد فيجب ان يؤول باسم المشتق ليصح وقوعه
حالا وقد يكون اسما بمعنى التنزيه نحو قوله تعالى حاش لله والمعنى تنزيها له من صفات العجز وتعجبا من قدرته على خلق
مثل يوسف واصله حاشا حذف الالف للتخفيف فهو لما كان حرفا تفيد التنزيه في باب الاستثناء اجعل هنا اسما ووضع
موضع التنزيه فلهذا وقع في اول الكلام واللام في لله للبيان كقوله سقيا لك وقرئ حاشا الله بغير لام بمعنى براءة الله
وسبحان الله وحاشا لله بالتنوين على تنزيله منزلة المصدر كما نقله البيضاوي وكان على المص ان ذكر استقصاء للمرام
و قد تدخل على الاخيرين وهما خلا وعدا ما المصدرية فتكونان فعلين لا غير لان
ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل لتؤوله بالمصدر فالجملة اي جملة خلا وعدا مع معمولهما تكونان في تاويل
المصدر باعتبار دخول ما المصدرية وبعد المصدر يكون منصوب المحل على الظرفية بتقدير
كلمة الوقت وبذلك يعلم جواز اعتبار كونهما منصوبين على الحالية نحو جاءني القوم ما عدا زيدا
وما خلا عمرا اي وقت عدوهم وتجاوزهم في عدا وخلوهم في خلا زيدا او حال عدوهم
وخلوهم زيدا بعد ما علمت ان بعد دخول ما المصدرية يجب ان يكون فعلين فلا يجوز جر الاسم الواقع بعدهما
فعلى هذا من جر الاسم الواقع بعدها بها مع دخول ما المصدرية فقال ما عدا زيد بالجر فلا يجوز ان
يجعل ما مصدرية بل جعلها اي جعل ما في ما عدا وخلا زائدة ولهذا اعملها فيما بعدها عمل

الجر فائدة اي وهما تتميم الكلام وهي انها لا بد لحرف الجر من متعلق يتعلق به ويعمل فيه لانها فضلة
في الكلام ولا يتم الكلام به بل انه كما مر انما وضع لافضاء معنى الفعل وشبهه الى ما بعده فلا يرد الكلام الا مع فعل او شبهه
الا الحرف الزائد فانه لما كان زائدا لم يحتج الى ما يتعلق به لان وجوده في الحقيقة كعدمه نحو كفى
بالله شهيدا اذ لا وجه لكون الباء متعلقا بكفى لان كفى قد كفى في العمل في فاعله فلا متعلق له وقيل
كذا رب والكاف وحاشا وعدا وخلا فلا يحتاج هذه الحروف الظ الى متعلق وهذا
وهم منه ما بيناه من ان ذلك مقتضى وضع حرف الجر بل متعلق رب كما مر فعل ماض مذكور او محذوف بعده
وتعلق الكاف التشبيه المفهوم من فحواه والعامل في حاشا واخويه العامل في ما قبله كما عرفت النوع الثاني
من العوامل السماعية حروف تسمى مشبهة بالفعل وستسمع انشاء الله تعالى وجه شبهها للافعال
وهي بالاستقراء ستة احرف ان المكسورة ان المفتوحة وهما للتحقيق الجملة المصدرية بهما فالمعنى
في ان زيدا قائم ان قيام زيد محقق لا ريب فيه وكأن من حروف التشبيه ولكن للاستدراك وليت
للتمني ولعل للترجي وتفصيل احوالها ان هذه الاحرف كلها تدخل على المبتدا والخبر والوجه
ان معمولي هذه الاحرف لو اعتبرا عاريين عن هذه الحروف كان احدهما مبتدا والآخر خبرا انهما كانا مبتدأ وخبرا
قبل دخول هذه الاحرف ثم ادخل عليهما هذه الاحرف فتنصب الاول اعني المبتدا على ان يكون اسما
لها وترفع الثاني اعني الخبر ليكون خبرا وستعرف ان الدخول على المبتدا والخبر في بعضها حكم
اكثري لا كلي اذ قد تدخل بعضها على الفعل الظ كما ستسمع انشاء الله تعالى ويجب ان يعلم ان قوله يدخل على المبتدا
والخبر ليس على اطلاقه كما يوهم من ظاهر كلامه بل مخصص بالجملة التي لا يكون مفاده لمفاد هذه الحروف ولذلك لا يدخل
هذه الاحرف على الجملة الاستفهامية لان لها صدر الكلام فتضادان وكذلك بعينه لا تدخل على الجمل المنفية
الظ لطلبها الصدرة ولما بينهما من التضاد في المعنى وانما ترك الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به جاريا لوضوحه
وما سوى ان المفتوحة اعني الخمسة الباقية صدر الكلام لان كلا من هذه الحروف يدل

على



على قسم من اقسام الكلام وذلك فان ان المكسورة تدل على التحقيق كما عرفت وكذا سائر الحروف على معان
مختلفة وذلك يقتضي التقديم لتحقق المخاطب المعنى من اول الامر فيتفرغ باله عن غيره ولو لم تتقدم لبقي السامع
في حيرة لجواز التقادير المختلفة فلا يتفرغ باله الامر مخصوص فاذا قال المتكلم زيد قائم لا يعلم انه مع انه اثبات ام
نفي لتشبيه ام تمن او ترج فاذا قال ان زيدا قائم علم انه اثبات من اول الامر وكذا قال ليت وغيره و
اما ان المفتوحة فان لها التوسط بين اجزاء الجملة لما سيأتي من انها مع معموليها في حكم المصدر فلا تتم
بها الكلام فلا بد لها من التعلق بشيء آخر فيجب الوقوع في الوسط وقيل وسطت للفرق بينها وبين المكسورة
الواقعة في صدر الكلام وانما لم يعكس لان لما عرفت انهما للتحقيق وحق التحقيق ان يصدر به
الكلام فكان من حقهما الصدارة ولكن لما كان الاصل في ان الكسر لان الفتح انما عرض له لعارض فاعطي
الاصل اعني الصدر للاصل اعني المكسورة واعطي التوسط للمفتوحة للفرق بينهما وقيل انما وسطت للفرق بينها
وبين ان التي بمعنى لعل لان تلك لا تكون الا في صدر الكلام فخالفوا بهذه صدر الكلام ليحصل الفرق
بينهما من اول الامر وهنا وجه آخر غير وجيه تركناه لذلك واذا عرفت بعض احوال المجموع من حيث المجموع
فلنا ان نبين احوال كل واحد منها على حدة فنقول فالاولان وهما ان المفتوحة والمكسورة لتاكيد
مضمون الجملة لما عرفت انهما تفيدان تحقيق الجملة المدخولة بهما والمراد بالتاكيد التحقيق ولهذا
يتحقق في جواب الانكار لا في اول الكلام بدون انكار فاذا كان المخاطب منكر الحكم وجب تاكيده بهما كما قرر
في علم المعاني فمعنى ان زيدا قائم ان قيام زيد امر محقق كما مر وهناك كلام لا يقتضي به المقام هذا لكن
الفرق بينهما ان المكسورة لا تغيرها اي الجملة كيف لا وهي مؤكدة لمضمونها لا مغيرة له واما ان
المفتوحة فهي ايضا وان كانت للتاكيد فيجب ان لا تغيرها ايضا الا انها لما كانت مع جملتها
في حكم المفرد اي بتاويل المصدر ليتم ربط ما بعدها بما قبلها التزم فيها التغير فيتحقق نحو ان
زيدا قائم في مثال المكسورة والمعنى ما مر بلا تغير ويتحقق في المفتوحة بلغني ان زيدا

راكب والتقدير بمعنى ركوب زيد فتكون ان مع ما بعدها في حكم المصدر ليكون فاعلا للبلغني وللمفتوحة مواقع منها موقع الفاعل على ما ذكره المص ومنها موقع المفعول نحو رايت ان زيدا قائم اي رايت قيام زيد ومنها موقع المبتداء نحو عندي ان زيدا قائم اي عندي قيام زيد ومنها موقع المجرور نحو عجبت من ان زيدا منطلق اي عجبت من انطلاق زيد واذا ثبت ان المكسورة غير مغيرة للجملة وان المفتوحة في موضع المفرد فوجب الكسر في موضع لا يكون المحل فيها مؤولا بمفرد ووجب الفتح في مواضع يكون المحل فيها الافراد لا الجملة كالامثلة المذكورة وعلى هذه القاعدة تفريع انه يجب الكسر في مواضع منها في ابتداء الكلام لانه لا يقع في هذا الموقع الا الجملة ولان المفتوحة لا يبتداء بها ومنها بعد القول لان مقول القول لا يكون الا جملة فان زيدا ان عمروا القائم ومنها الموصول لان الصلة يجب ان يكون جملة وفتح في المواضع المذكورة لانها مواضع وقوع المفرد لان الفاعل يجب ان يكون مفردا وكذا المفعول والمجرور وزيدا والمبتداء ومن فروع هذا الباب ان ان الواقعة بعد لو ولولا يجب ان يكون مفتوحة نحو لولا انك قائم لقمت ولو انك منطلق لانطلقت لان ما بعد لولا يجب ان يكون مبتداء على المشهور فالمعنى لولا قيام زيد لقمت وكذا الواقع بعد لو فاعل للفعل المقدر لان لو من حروف الشرط الداخلة على الفعل فالمعنى لو ثبت انك منطلق لانطلقت فالمقامان كلاهما مقام وقوع المفرد فيجب الفتح في ان واذا عرفت هذا علمت انه لو جاز في كلام كلا الامرين من الجملة والمفرد جاز كلاهما اعني الكسر والفتح نحو من يكرمني فاني اكرمه فان اردت ان يكون المعنى فانا اكرمه على ان انا مبتداء واكرمه خبره والجملة جزائية وجب الكسر لانها حينئذ يكون موضع الجملة وان اردت ان يكون المعنى فجزاؤه اني اكرمه وجب الفتح لان قوله اني اكرمه على هذا التقدير يكون خبر المبتداء محذوف وهو جزاؤه وقد عرفت ان هذا موضع المفرد وقد يمثل تمثيل هذا القول اول ما اقول اني الحمد لله وقاعدة اعلم انهم تعرفوا على ان المكسورة لا تغير معنى الجملة قالوا بجواز العطف على محل اسم ان لانها لما لم تغير المعنى صح ان يقدر كالعدم فيعطف على محل معموله على تقدير عدمها سواء كانت ان المكسورة مكسورة لفظا مثل قوله

ان زيدا



ان زيدا قائم وعمروا ويكون مكسورة حكما وان كانت مفتوحة وهي ان المفتوحة الواقعة بعد افعال القلوب وما في معناها فان بعدها وان كانت ولكنها في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب بيت هذا الشعر والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق حيث عطف انتم على محل اسم ان لانها في حكم المكسورة ومن هذا الباب قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله حيث عطف رسوله بالرفع على محل اسم ان وهو الله تعالى لان المفتوحة هنا في حكم المكسورة لوقوعها بعد الاذان وهو الاعلام فهو بمعنى افعال القلوب فان قلت ما الوجه في كون المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة مع انها في حكم المفعول قلت لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به ويدل عليه انه يجب الكسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا القائم بكسر ان لان الفاعل يجب ان يكون مفردا فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما ينصب بعدها لتوفير المقتضي باب علمت من معنى المفعولية ولهذا لا ريب لاحد ان باب علمت يقتضي مفعولين ولو كانت الجملة بتاويل المفرد واحدا فظهر ان المفتوحة في باب علمت في حكم المكسورة هذا ومع ذلك اشترطوا في جواز العطف المذكور ان يكون خبر ان مقدما على المعطوف لفظا او تقديرا نحو ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز ان يقال ان زيدا وعمروا ذاهبان لئلا يكون معمولا لعاملين مختلفين وهما ان والابتداء العامل في عمرو فلزم اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد وهو غلط ولا الكوفيون فانهم قالوا بجواز العطف ولو تاخر الخبر لانهم قالوا ان ان انما يعمل في الاسم ولا عمل له في الخبر وانما العامل في الخبر هو الابتداء فلا يكون هناك عاملان مختلفان بل عامل واحد وهو الابتداء ولا المبرد والكسائي فانهما جوزا ذلك اذا كان الاسم مبنيا نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك ورده سيبويه بانه لم يثبت عن المعتبرين من فصحاء العرب قاعدة اعلم ان القوم لما راوا ان المكسورة لا تغير المعنى التزموا في خبرها لام الابتداء لزيادة التاكيد ولكونها بمعنى التاكيد استنكروا ان يجمعوا بينهما ولهذا ادخلوا اللام على الخبر ان تقدم الاسم نحو ان زيدا القائم وعلى الاسم ان تقدم الخبر نحو ان في الدار لزيد ولا يدخل اللام على خبر المفتوحة لكونها في حكم المفرد واللام

لتأكيد الجملة وهذا كلام لا يسعه المقام وإذا عرفت حال المكسورة والمفتوحة مثقلتين فاعلم انهما قد تخففان
بحذف التشديد عنهما لكثرة الاستعمال المقتضي للتخفيف ولكن ان المكسورة بعد تخفيفها قد تعمل
عمل المثقلة من نصب الاسم ورفع الخبر نحو قوله تعالى إن كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
بتخفيف ان على قراءة ابن كثير ونافع وابو بكر بتخفيفها ونصب كلا لكون اسمها اعتبارا للاصل والباقون قرؤا
على التشديد واجري على الاصل واما لما فقد قرء بالتخفيف الى يكون اللام الاولى جوابا للقسم المحذوف واللام الثانية
للتأكيد وما زائدة بينهما للفصل والمعنى ان كلا والله ليوفينهم ربك وقرء ابن عامر وعاصم بالتشديد على ان اصله
لمن ما على ان ما موصولة ومن جارة فقلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلث ميمات فحذف اولاهن والمعنى
وان كلا لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم وما ان القراءتان مشهورتان وقد قرء لما بالتنوين بمعنى جميعا كقوله
ان كلا لما وقد قرء وان كل لما برفع كل على ان يكون ان نافية ولما بمعنى الا كما في قوله تعالى وان كل لما جميع
لدينا محضرون فان لما فيهما مشددة على المشهور بمعنى الا وان نافية وان كانت لما مخففة كما قرء به يكون ان
مخففة من المثقلة لا نافية وما مزيدة للتأكيد واللام في لما هي الفارقة ولام الفارقة لام التزموا بعد ان المخففة
اذا كانت ملغاة عن العمل فانه قد تلغى عن العمل فيلزمها حينئذ دخول اللام على جزء المبتداء الواقع
بعدها اما الغاؤه عن العمل فلفوات مشابهته المخففة مع العمل بعد التخفيف لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلثة
احرف فلا تعمل نحو ان زيد لقائم برفع زيد على الابتداء وانما التزموا اللام فيما بعدها فرقا بينها
اي بين المخففة وبين ان النافية لانها لما خففت صار صورتها كصورة ان النافية فاذا قيل ان
زيد قائم لا نعلم انها مخففة ام نافية فوجب اللام في المخففة للفرق ولهذا تسمى لام الفارقة فان قلت فعلى
هذا يجب ان لا يدخل اللام فيما بعدها في حالة عملها لان الفرق حاصل بالعمل وهذا خلاف ما حققوه فانهم ادخلوا
اللام سواء عملت ام لا قلت يجب ذلك ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا فادخلوا اللام بعد العاملة طردا للباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا اما للتعذر كموسى وعيسى واما لكونه مبنيا كالمضمرات مثلا فلا يحصل

الفرق



الفرق في صورة العمل ايضا بدون اللام هذا وعلى هذا كان على المصنف ان يقول وقد تخفف ان المكسورة
فيلزم اللام الفارقة سواء اعملت ام الغيت ولعله انما قال بلزوم اللام في صورة الالغاء فقط اختيارا لمذهب
سيبويه وجماعة من النحاة فانهم قالوا انها عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل هذا ولكن الآية التي
نقلها المصنف مثالا للاعمال لحجة عليه وعلى سيبويه حيث ادخل اللام في قوله ليوفينهم مع انا قد قلنا ان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب في اللفظ فيحتاج الى اللام فتأمل فانه من مطارح انظار الاعلام فاعرف واعلم
ان ان المكسورة المخففة كما يجوز دخولها والخبر كذلك يجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر فانها لما
كان حقها الدخول على المبتداء والخبر اذا كانت مثقلة فبعد التخفيف جاز دخولها في المعنى الا ترى انك اذا قلت
ان كان زيد قائما كان معناه ان زيدا لقائم ولهذا لا يجوزون دخولها على غير هذه الافعال خلافا للكوفيين
فانهم جوزوا دخولها على غيرها ايضا مستندين الى اشعار شاذة خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء فلا عبرة
بقولهم ودخول المخففة على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر شايع في القرآن والخبر ومنه قوله تعالى سبحان
ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا فان ان المخففة بقرينة اللام وكذا قوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين
ولهذا ان نظن الكوفيين لكاذبين وهذا حال المكسورة المخففة واما ان المفتوحة المخففة فانها
تعمل وجوبا في ضمير الشان المقدر ولا اعمالها في غير ضمير الشان كما ورد في بعض اشعار العرب
فانما هو على سبيل الشذوذ وانما اوجب النحويون اعمالها لانهم قد اعملوا المكسورة كما عرفت ومعلوم ان المفتوحة
اقوى من المكسورة في مشابهة الفعل فان للمفتوحة على معنى مخصوص وهو المصدر كما ان للافعال معان مخصوصة
والمكسورة ليس لها معنى سوى التأكيد الذي هو معنى جميع الزوائد اذ كل حرف اذا زيد زيد للتأكيد واذا
عرفت ان المفتوحة اقوى فاذا اعملت المكسورة دون المفتوحة كان ترجيحا للمرجوح على الراجح وانما اوجبوا
اعمالها في ضمير شان مقدر لانهم ادخلوها على جميع الافعال سواء كان كان واخواتها او غيرها بخلاف المكسورة
كما عرفت وظاهر انه لا يجوز اعمالها في الفعل فلولا تقدير العمل في ضمير الشان المقدر للزم مخالفة القياس وترجيح

المرجوح على الراجح ولهذا اوجبوا اعمالها في ضمير الشأن المقدر ولا تظن ان المفتوحة تدخل على الافعال فقط
فانها تدخل على الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية والفعلية سواء كانت من الافعال التي تدخل على المبتدا
اولا والجملة الاسمية نحو ان الحمد لله رب العالمين والتقدير انه هو الشأن ان الحمد لله
رب العالمين ويجب ان يعلم ان الضمير الشأن امر مبهم يفسره ما بعده اعني الحمد لله مثلا فضمير الشأن اسم
ان والجملة الواقعة بعدها خبرها و اما المفتوحة مع الجملة الفعلية فيجب ان يعلم انه يلزمها اذا كانت مع
فعل المتصرف وهو الذي جاء منه المضارع واسم الفاعل واخواته احد امور اربعة السين او سوف
الدالتين على الطلب في الاستقبال او قد للتحقيق اذا كان في الماضي والتقليل في المضارع وقد يعكس الظاهر
او حرف النفي نحو ما ولا ولن فيتين وانما قالوا بلزوم هذه الاربعة بعد المخففة لئلا يلتبس
المخففة بالمصدرية وان مشابهتها في الصورة فان ان المصدرية الناصبة مما لا يقع بعدها هذه
الاحرف والا لما عملت عمل النصب لضعف او التزم هذه الاحرف ليكون هذه الاحرف كالعوض
في تشديد المحذوف عنها بالتخفيف فان التشديد في المعزون نحذف منها حرف وعوض عنها حرف آخر وهذا
بعيد والاول سديد ولكنه يرد عليه انه قال ان هذه الاحرف ومنها حرف النفي لرفع الالتباس مع ان حرف
النفي مما يجتمع مع ان الناصبة وذلك في الكلام كثير ومنه قوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم القول فالحق
في علة التزام حرف النفي مع المخففة مجرد التعويض عن النون وقد عرفت انه بعيد عن الظنون اذ مع ظهور ان
لحرف النفي واخواته معان مقصودة في الكلام فاذا كانت مقصودة في المرام كانت مذكورة في حد ذاتها
في الكلام فما وجه التعويض نعم التعويض انما هو يصح اذا كانت زوائد ليست لها فوائد وليس الامر كذلك كما لا
يخفى وقد تأتي في الفعل كلمة لو نحو ان لو استقاموا على الطريقة وتركها المصنف والحاصل ان ان المخففة مما
التزم فيما بعدها هذه الاحرف مع الفعل المتصرف نحو علمت ان سيقوم او سوف يقوم
او قد يقوم او لا يقوم والفارق بين الناصبة والمخففة في صورة النفي انه لا يختلف اللفظ فالمعتبر

بعدمه



بعدمه فان كان يقوم منصوبا كانت ناصبة والا فمخففة والامر حينئذ الى المعنى فان اراد الاستقبال فهي مخففة
والا فناصبة وهذا احوالها مع الفعل المتصرف واما مع الفعل الغير المتصرف نحو نعم وبئس
وساء وليس فلا يحتاج الى هذه الاحرف لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة لعدم دخول الناصبة على فعل
غير متصرف نحو بلغني ان ليس زيد قائما ومنه قوله تعالى ان ليس للانسان الا
ما سعى وما في الآية مصدرية والمعنى ليس للانسان الا سعيه يعني كما لا يؤخذ احد بذنب غيره فكذلك لا يثاب
بفعل غيره فلكل سعيه ولكل ما كسب رهين واذا كانت موصولة يجب ان لا يقدر في الصلة ضميرا راجعا الى
ما سعى له ان دينا فدينا وان دينا فدينا فيجب على العاقل ان لا يسعى للدنيا بل يسعى للدين وقد تكونان
اي ان المفتوحة والمكسورة مثقلتين فعلين واشتقاقهما من الانين فيكون ان المفتوحة فعلا ماضيا منه
نحو ان زيد ورنيد فاعل له والمكسورة امر من ان يان على وزن فر يفر نحو ان يا زيد والقرينة
على كونه امرا النداء المذكور بعده وقد يكون المثقلة المكسورة اسما مصدرا من الانين ولكنه
مع الادغام نحو سمعت ان زيد والمعنى سمعت انين زيد فهو مصدر اضيف الى فاعله ولكنه قليل استغنا
عنه بالانين وهو شائع في الاستعمال بين المتكلمين وقد يكون ان المكسورة حرف ايجاب بمعنى نعم نحو
ان هذان لساحران ان بمعنى نعم هذان لساحران وهذا احد الوجوه المقولة في الآية فانهم لما راوا هذان
مثنى وحالة نصب المثنى يكون بالياء لا بالالف ولم ينقل عن احد ان ان قد لا يكون عاملة فاشكل الامر عليهم واوجه
ما قيل في توجيه الاشكال اوجه منها ما ذكر من انه بمعنى نعم وهذان مبتدا ولساحران خبره ومنها ان اسمها ضمير الشأن
المحذوف والجملة خبرها واورد على هذين بان اللام لا يدخل خبر المبتدا واعتذر عنه بانه لما اشبه ان المؤكدة
لفظا ادخل اللام فيه بعدها لما لا يدخل بعد المؤكدة لفظا للصورة ومنها هذان اسمها ولساحران خبرها على لغة ابي الحارث
ابن كعب فانهم جعلوا الالف للتثنية واعربوا المثنى تقديرا وعلى هذه اللغة جرت الرواية المشهور عن النبي
حيث قال ان اخب كريمتيه فلا يكتب بعد العصر حيث قال كريمتاه ولم يقل كريمتيه وقد يقال ان اصله ان هذان لهما

ساحران فحذف الضمير وفيه ان المؤكدة باللام لا يليق به الحذف وقيل انه لما اجتمع الفُ هذا والفُ التثنية فسقطت
الف التثنية لالتقاء الساكنين قالت فيه هي الف هذا او هذا لا تقبل التغير وفيه انه على هذا يجب ان لا يتغير الف هذين ايضا
وليس كذلك لشيوع رايت هذين ومررت بهذين وغير هذين وقيل اصله هذين فقلبوا الواو الى الالف لانفتاح
ماقبلها وفيه انه انما يصح اذا كانت الواو متحركة كما تقرر في موضعه واذا عرفت ضعف هذه الوجوه وعلمت ما في الوجهين
عن الحزازة علمت ان الاحسن حملها على اللغة المذكورة جريا على قاعدة الرواية المشهورة هذا مع ما في الاولين من
الضعف من وجه آخر ايضا اما في الاول فلان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يصلح حمل الآية الكريمة
واما الثاني فلان حذف الضمير ضعيف لم يجز الا في الشعر ثم اعلم ان الاشكال المذكور انما يرد على قراءة هذان بالالف
فلا اشكال في قراءة ابي عمرو ان هذين بالياء وهذا ظاهر ولا على قراءة ابن كثير وحفص ان هذان على ان ان مخففة
واللام وهي الفارقة او نافية او اللام بمعنى الا او المخففة او لهذا او الثالث من حروف المشبهة بالفعل **كانّ**
وقيل انه مركب من ان والكاف والاصل فيه كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قصدوا الالتزام قدموا الكاف
وركبوه مع ان وفتحوا الف ان تخفيفا والحق انه حرف برأسه اذ التركيب على خلاف الاصل ولان اخواتها غير مركبة
وهي **للتشبيه** اي لانشائه كما ان ليت ولعل لانشاء التمني والترجي **نحو كان زيدا الاسد**
في الشجاعة وقد لا يكون للتشبيه بل يستعمل في مقام الظن بثبوت الخبر بدون قصد التشبيه نحو كان زيدا جاء وكانه اخوك
**وقد تخفف كان فتلغى حينئذ عن العمل** لضعف مشابهتها لفظا بعد التخفيف والالغاء على الاستعمال
الاصح الافصح فان بعضهم قالوا اعمالها في ضمير الشان مقدر كان مراعاة للمشابهة المعنوية بقدر الامكان ولكن الاصل عدم
تقديم الضمير فالاولى الالغاء وعليه جرى **نحو قول الشاعر ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان**
مخففة بين بلغا غير مفاضة ترائبها مصقولة كالسجنجل حيث الغى عن العمل ولا يقال ثدييه والواو في ونحر بمعنى
رب والمراد بالنحر الصدر والمعنى ورب نحر ابيض اللون كان ثدييه حقان فحقان تثنية حقة بالتاء فكان الجواب
ان يقال حقتان لان التاء في المفرد تحذف تثنيته في المثنى ايضا الا في خصيين واليين على ما ذكروه في باب





المثنى الا انه حذفها للضرورة **و** الرابع من حروف المشبهة بالفعل **لكنّ** وهي ايضا عند بعضهم مركبة
من لا وان المصدرية والكاف فحذف الالف وكسر الكاف فصار لكن والاصل انها مفردة لما مر من ان
الاصل البساطة وهي **للاستدراك** لما قبلها في الحكم **و** يصح لهذا يلزم ان **تقع لكن**
**بين كلامين متغايرين** في المعنى اثباتا ونفيا **نحو جاءني زيد لكن عمرو لم**
**يجئ** فانه لما قال جاء زيد فعلى السامع توهم منه ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فدفع ذلك التوهم
بقوله لكن عمرا لم يجئ وانما قلنا متغايرين في المعنى فان المعتبر هو التغاير المعنوي بين الكلامين لا اللفظي
سواء حصل التغاير اللفظي ام لا والمثال المذكور في المتن متغاير لفظا ومعنى والتغاير المعنوي دون اللفظي
نحو قولك زيد حاضر ولكن عمرا غائب ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم
فقوله تعالى سلم وان كان اثباتا ولكنه في المعنى نفي اي ما اراكهم كثيرا لوجود التسلية وانما اتى به موجبا لان الاول منفي
لكونه بعد لو والمعنى ما اراكهم كثيرا فما فشلتم وما تنازعتم ولكنه سلم **وقد تخفف لكن فتلغى عن العمل**
لما مر من ضعف المشابهة حينئذ ومنه قوله تعالى في سورة الكهف لكنا هو الله ربي ولا اشرك بربي احدا فان اصلها بالاتفاق
لكن انا فخففت لكن فحذفت الهمزة تخفيفا ثم نقلت حركة نون انا الى نون لكن فادغمت النون في النون فصار
لكن فتقرر ولكن بدون الالف ولكنهم التزموا ان يكتبوها بالالف نظرا الى الاصل ولو بالخط وهذه القراءة مشهورة
ولكن قراءتها ابن عامر بالالف لكنا في صورة الوصل وبدون الالف عند الوقف وكانه في الاصل اتى بالالف
عوضا عن الهمزة المحذوفة وقد قرئ لكن انا على الاصل وهو ضمير الشان وقوله تعالى هو الله ربي خبرها والاستدراك من
قوله اكفرت والمعنى انت كافر بالله ولكن انا مؤمن موحد به هو الله ربي هذا ولكن الاخفش جوز اعمال لكن بعد
التخفيف قياسا على اخواتها وقال الشيخ الرضي ولا اعرف له شاهدا **ويجوز معها** اي مع لكن **مطلقا**
سواء كانت مثقلة او مخففة **الواو** سواء كانت الواو الداخلة على لكن **للعطف او للاعتراض**
**على خلاف فيهما** اي في العطف او الاعتراض بين النحويين فمن نظر الى ان لكن لما وضعت لربط احد

الجملتين على الاخرى كما مر فكانت للعطف في المعنى ولا يجوز اجتماع حرفي عطف في كلام واحد قال ان الواو الداخلة عليها للاعتراض ومن نظر الى ان لكن من الحروف المشبهة بالفعل لا من حروف العطف فاحتاج الكلام الى رابط آخر قال ان الواو فيها للعطف ولكل وجهة هو موليها الا ان الشارح الرضي جعل الاعتراض اظهر نظرا الى جانب المعنى ونعم ما فعل مع انها لو كانت للعطف لوجب ذكر الواو مع لكن في كل كلام للربط بين الجملتين وليس كذلك بل قد لا تذكر كما في المثال المذكور في المتن ومن ما ذكرت فيه الواو نحو قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا حيث ذكر الواو والاصح ان ما نافية والغرض تكذيب من نسب الكفر اليه والمراد من الكفر على الاصح السحر فعبر عنه بالكفر ليدل على انه كفر وان من كان نبيا كان معصوما عنه ولكن الشياطين كفروا باستعمال السحر والآية يجوز ان يكون مثالا لاستعمال الواو مع لكن المثقلة والمخففة فان لكن قد قرئ تارة بالتشديد ونصب الشياطين وتارة بالتخفيف ورفعها

والخامس من تلك الحروف ليت واصلها للتمني اي لانشائه ونقل عن الفراء والكسائي ان نحو ليت زيدا قائما بنصب الجزئين معا لانها بمعنى التمني عند الفراء وبتقدير كان عند الكسائي والباعث لهما تجويز ذلك قول الشاعر ما رأيت ايام الصبي رواجعا ويرد على الفراء انه كما جاز اعمال ليت بمعنى التمني فلم لم يجز اعمال لعل بمعنى الترجي وكأن بمعنى التشبيه ولم ينقل ذلك عن احد ويرد على الكسائي ان اضمار كان خلاف القياس هذا مع ان مجرد الورود في كلام بعض الشعراء لا يصح سندا للجواز قياسا بل مقتضى القياس نسبته الى الشذوذ بعد ظهور رجحان لغة التذليل واستعمال الفصحاء على انه يجوز تأويله كما قال البصريون من ان قوله رواجعا حال من الضمير المقدر في الخبر وتقدير ليت ايام الصبي حاصل لنا رواجعا وبين بعيد مما نحن فيه فالحق انها تعمل عمل اخواتها و التمني المفهوم منها يعم الممكن والمحال اذ تمثل المحال ليس بمحال فيقع في تمني الممكن نحو ليت زيدا فاضل لان فضيلة زيد امر ممكن في حد ذاته اذ الممكن ما تساوى نسبة الوجود والعدم اليه وذلك كذلك و قال الشاعر في مقام تمني المحال الا وهي حرف تعريض وضعت للتنبيه ليت الشباب يعود لنا يوما فاخبره اي الشباب بما فعل المشيب بنا من تحليل القوة وتقليل القدرة وضعف الآلات ونقص الكمالات وانما كان المثال من تمني المحال اذ المحال ممتنع وجوده ظن ان الزمان



امر تدريجي الوجود غير قار الذات فلا يجتمع جزآن منه في الوجود والا لكان قار الذات وهو خلف فلا يجتمع الماضي مع الحال فعوده محال

و السادس من تلك الحروف لعل وضعت للترجي اي لانشائه وحقيقته توقع امر مرجو او مخوف لكنه كثر في المرجو حتى غلب فيه ذكره وقد يستعمل لتوقع المخوف نحو قوله تعالى لعل الساعة قريب ولما علم انها للرجاء وتوقع امر ولا يجوز رجاء المحال من الرجال فلا تدخل على امر محال بل يختص بالممكن وتوقعه نحو لعل زيدا فاضل لامكان وقوع فضيلة زيد وفيها اي في لعل لغات مختلفة منها علّ بحذف اللام الاولى ومنها عنّ بالنون المشددة بلا لام ولعنّ باللام والنون ولغن بالغين المعجمة بدل اللام والنون ولأنّ بالهمزة بينهما وان المفتوحة وقد حمل قوله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن قرأ انّ بالفتح على انها بمعنى لعل والاشهر من هذه اللغات عل كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وقوله لا تهين بفتح النون نهي من باب الاهانة يهين فاصله لا تهين بحذف الياء فالحقت النون الخفيفة للتأكيد فعاد المحذوف فصار لا تهينن فحذف احدى النونين تخفيفا فصار ما صار والركوع هو الخضوع والذلة وهذا الشعر ايضا من جملة توقع المخوف لان الذلة امر مخوف بالضرورة ومنه قوله تعالى علك تارك بعض ما يوحى على بعض القراءات والاشهر المشهور لعلك على المشهور ولعلك لا تجد عليك بدون اللام في شيء من كتب تفاسير العلماء الاعلام فلعل المحشي توهم ذلك او صدر هذا الغلط عنه كما هو مقتضى طبعة الاقلام

ويلحق الكل اي جميع هذه الحروف المشبهة ما الكافة فتكفها عن العمل بتضعيف مشابهتها بلحوق ما التي لا حقه بالفعل على الافصح نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وكان على المحشي ان يذكر المثال من ما سوى ان لعدم شهرة لحوقها في ليت ولعل

تنبيه لبيان وجه مشابهة هذه الحروف بالافعال حتى سميت بالحروف المشبهة بالفعل فقال وجه المشابهة انها اي هذه الاحرف مثلها اي مثل الافعال لفظا ومعنى اي بحسب اللفظ والمعنى اما كونها مثلها لفظا فلوجوه الاول فلكونها اي هذه الحروف بعضها ثلاثية

نحو انّ وانّ وليت وثلاثي الافعال و بعضها رباعيّة نحو لعلّ وكانّ كرباعي الافعال و
بعضها خماسيّة نحو لكنّ كخماسيّها و الوجه الثاني هو انّ جميع هذه الحروف مبنيّة الاخر با
لفتح كالفعل الماضي و الوجه الثالث انّها موازنة لها نحو انّ وانّ على وزن فرّ وعدّ وكانّ
على وزن اعدّ ولعلّ على وزنها وفي لكنّ وليت اشكال و يمكن ان يجعل قوله مدغمة ايضا من وجوه المشابهة
اللفظيّة فانّ الادغام من لوازم الفعل غالبا و امّا مشابهتها لها معنى فلكونها اي هذه الحروف
متضمّنة بمعاني الافعال الاترى انّ انّ انّ بمعنى حقّقت و كانّ بمعنى شبّهت و لكنّ بمعنى
استدركت وليت بمعنى تمنّيت و لعلّ بمعنى ترجّيت وقد يبقى فرد من مشابهتها
بالفعل المتعدّي انّها بحسب المعنى يقتضي امرين كما انّ الفعل المتعدّي يقتضي امرين فاعلا ومفعولا ولهذا اعملت
كاعمال الفعل المتعدّي متعلّقه وجعل احدهما منصوبا والاخر مرفوعا كمعمولي المتعدّي الا انّ المنصوب ههنا مقدّم
وفي الفعل مؤخّر كانّهم قصدوا الى الفرق بينهما من اوّل الامر اولانّه لما كان عملها فرع عمل الفعل جعل عملها
ايضا عمل الفعل الفرعي من تقدّم المنصوب على المرفوع و اعلم انّ في عبارة المص قصورا حيث لم يبيّن وجه
مشابهتها للفعل المتعدّي الا ضمنا وفي توجيه هذا القائل ايضا نقصا وفتورا حيث لم يعيّن ساير وجوه المشابهة
بينهما والاشتمال بما صدر عن البيضاوي حيث قال انّ هذه الحروف شابهت الفعل في عدد الحروف والبناء على الفتح
ولزوم الاسماء واعطاء معانيه والمتعدّي خاصّة في دخولها على اسمين ولذلك اعملت عمله الفرعي وهو
نصب الجزء الاوّل ورفع الثاني ايذانا بانّه فرع في العمل له و دخل فيه تذنيب علم انّه قال الكوفيّون انّ جزء الحروف
المشبّهة قبل دخولها كان مرفوعا بالخبريّة وهي بعد باقية فيه مقتضية الرّفع فرفعه للاستصحاب فرافعه ابتداء لا هذه
الحروف واجاب عنه البصريّون بانّ عمل الابتداء مشروطا بالتجرّد عن العوامل اللفظيّة الاترى انّ خبر كان مع
كونها خبر مبتدا قد صار منصوبا بكان مثلا فالعامل هو الحرف ليس الا وهو التحقيق بالتصديق النوع الثالث
من العوامل السماعيّة ما ولا اللتان المشبّهتان بليس ووجه مشابهة هذه الحروف

بحث ما ولا

بليس



بليس اشتراكهما مع ليس في امرين الاوّل في افادة معنى النفي كما انّ ليس بمعنى النفي و الثاني
الدخول على المبتدا و الخبر كما انّ ليس كذلك واذا ثبت مشابهتهما بليس فتدخل على المبتدا والخبر
وتعمل عمله من رفع الاسم ونصب الخبر فترفع هذه الحروف الثلاثة اي ما ولا الاسم وتنصب الخبر
مثله اي كما انّ ليس ايضا تعمل ذلك واعمالها على عمل ليس على لغة اهل الحجاز وامّا بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على
الابتداء والخبر فيقولون ما زيد قائم برفع كليهما والمص واكثر النحاة اختاروا مذهب الحجازيين في اصحّ الكلام وهو
الكلام الملك العلّام تعالى شانه نحو قوله تعالى ما هذا بشرا حيث نصب بشرا او قوله تعالى وما هنّ امّهاتهم حيث نصب امّهاتهم
فانّ نصب جمع المؤنّث انّما يكون بالجرّ ولو رفع لقال امّهاتهم بالرّفع و يجب ان يعلم انّ كلمة ما اشبه بليس
واكثر مشابهة به من لا لكونها اي كلمة ما لنفي الحال كما انّ ليس لنفي الحال بخلاف لا فانّها ليست
لنفي الحال بل للنفي مطلقا سواء كان في الماضي والحال او الاستقبال فمشابهته ما اكثر من لا ولذلك حكموا بانّ
اعمال لا عمل ليس شاذّ بل جعلوه مقصورا على ما سمعوه من العرب على ما ورد في بعض الاشعار و من ثمّ اي ومن
جهة انّ مشابهته ما اكثر من لا كان عمل ما اشبه بعمل ليس ولذلك ما تعمل مطلقا اي في المعرفة والنكرة
كليس و امّا كلمة لا فلا يدخل على المعرفة بل تختصّ دخولها بالنكرات فيقال في كلمة ما نحو ما زيد
قائما في الدخول على المعرفة وما احد خيرا منك في الدخول على النكرة و يقال في كلمة لا لا رجل
افضل منك في الدخول على النكرة ولا يقال لا زيد قائما تقليلا لعملها عن عمل ما لقلّة مشابهتها عنها و
اعلم انّه قد تزاد التاء مع لا النافية التي بمعنى ليس كما تزاد على ثمّ فيقال ثمّة ولكن زيادة التاء مع
لا مخصوصة بصورة وهي في حين دخولها الاحيان وانّ الزائدة المذكورة للتأنيث لانّ
حين من المؤنّثات السماعيّة وكذا ما بمعناه من الساعة واليوم مثلا على بعض الاستعمالات و مع ذلك تفيد المبالغة
ايضا في النفي ولهذا قال البيضاوي انّ التاء مزيدة للتأكيد ولم يقل للتأنيث وهذه اولى مما افاده المص
فتأمّل واذا زيدت عليها التاء فيجب حذف احد معموليها امّا الجزء الاسم او الجزء استغ

عنه بالمعمول الآخر لجواز الاستدلال بالباقي على المحذوف **والاشهر في الاستعمال حذف الاسم** لدلالة الخبر على ان الاسم من اي نوع هو بخلاف ما لو حذف الخبر فان وجود الاسم مما لا يدل على نوع الخبر **كقوله تعالى**
**ولات حين مناص اي ولات الحين حين مناص** والمناص المخلص والملجأ اي ليست حين قيام الساعة حين مخلص فحذفت الحين وهو الاسم لدلالة الخبر عليه وهذا احسن الوجوهات للآية الكريمة وقيل لا هي لا التي لنفي الجنس وحين مناص اسمه وخبره محذوف والمعنى ولا حين مناص لهم وقيل حين مناص منصوب بالفعل محذوف ولا هي التي للفعل والمعنى ولا ارى حين مناص وهذه الوجوه على احسن القراءات وقد قرئ حين مناص بالرفع على انه اسم لا او مبتدأ محذوف الخبر اي حين مناص حاصل لهم او لا حين مناص كائن لهم وقد قرئ بالكسر ايضا وفيه تكلف غريب والاغراب منه ما قيل ان التاء زائدة على حين مستدلا بانه كان كذلك في مصحف عثمان والجواب ظاهر على العيان **و** قد زيدت فيه التاء كما ورد في قول الشاعر **ندم البغاة** وهم اصحاب البغي والطغيان واصله الباغي على الايام **ولات ساعة مندم** فانها زيدت في صورة دخولها على الساعة بحذف الاسم **اي ولات الساعة ساعة مندم** اذ لا فائدة للندامة بعد طلوع شمس القيامة **واما ان النافية فهي تعمل عمل ليس قليلا** لقلة مشابهتها بليس لانها لمجرد النفي لا لنفي الحال كما ان لا كان كذلك ولانها قد يدخل على الفعل ايضا كما ان اعمال لا كان قليلا فلذلك اعمال ان ولهذا اجرت سنته في الكتاب والسنة على عدم اعمالها ولكنه قد تعمل **كقول الشاعر ان هو مستوليا على احد** اي ليس هو قادرا على احد من الناس **الا على اضعف المجانين** حيث نصب مستوليا بان وان فهو الامن الا وهما ورد ويجب ان يعلم ان ان النافية قد تستعمل مع الا كما في الشعر المذكور وقد تستعمل بدونها وقال بعضهم بعدم جواز استعمالها بدون الا ويرده قوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا وقوله تعالى وان ادري اقريب ما توعدون وقوله تعالى ان ادري لعله فتنة لكم **و** اذا عرفت ما ولا تعملان

عمل



عمل ليس فاعلم انه **اذا انتقض النفي** المستفاد منهما **بالا** لان الاستثناء من النفي ونفي النفي اثبات فكلمة الا ترجع النفي الى الاثبات فاذا انتقض النفي بها **او تقدم الخبر** على اسمها **او زيد كلمة ان** للتأكيد بين اسمها **بطل العمل** فيرفع الاسمين الواقعين بعدهما على انهما المبتدأ والخبر ووجه بطلان العمل ظاهر بادنى تامل وتعمل اما في صورة الانتقاض فلانه ثبت سابقا ان ثبت اعمال ما كان الا للمشابهتها بليس وليس ذلك الا لكونها للنفي واذ قد انتقض معنى النفي فانتقض الشبه فلا وجه للاعمال واما في الصورتين الاخيرتين فلانها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لتشبهها بليس وليس على اقويا فلم يقو في التصرف كيفما كانت وان تغيرت الصورة كما في صورة تقديم الخبر ولا في التصرف كما كانت في ان فصل بينهما وبين معموليها بان ولهذا اتى **نحو ما زيد الا قائم** في صورة وقوع الا بعدها برفع كلا الجزئين **و** يتأتى **ما قائم الا زيد** في صورة تقديم الخبر على الاسم **و** يتأتى **ما ان زيد قائم** في صورة الفصل بان وانما اختصا بالذكر لان زيادة ان مع لا لم تثبت في كلامهم ولهذا كان الانسب ان تذكر المعنى هذه القاعدة بعد ذكر الحروف الثلثة **تفريع** اعلم انه لما ثبت ان نفيها اذا انتقض نفيه بالا بطل عملها فيلزم من ذلك انه لو عطف على خبره بحرف عطف يدل على الاثبات بعد النفي كبل ولكن فيجب رفع المعطوف عليه الذي هو فيه كان باطلا بالطريق الاولى واما اذا عطف بحرف لا يدل على الاثبات كالواو والفاء مثلا فيكون حكم المعطوف كحكم المعطوف عليه كسائر المعطوفات نحو قوله يا زيد قائما وعمرا غدا **او قد يكون لا** النافية **لا ستغراق نفي الجنس** فلا يكون بمعنى ليس اذ ليس لا التي فيه التي كانت بمعنى ليس ما تفيد الجنس بل غاية ما يدل عليه لا نفي واحد من افراد الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار بمعنى ليس كان المعنى نفي فرد واحد من افراد الرجال فيجئ مع وجود رجلين او رجال فيهما بخلاف ما اذا قيل لا رجل في الدار بنفي الجنس فانه يكون المعنى ليس في الدار هذا الجنس اصلا فلا يجئ مع وجود رجلين او الرجال اصلا وهنا كلام يجب الاشارة اليه وهو ان المشهور على السنة الجمهور ان لا لنفي الجنس والمصنف قال لاستغراق نفي الجنس ووجه تغيير الاسلوب

الاشارة الى ان نفي الجنس تفيد استغراق النفي لجميع افراد الجنس فان نفي الجنس لا يتم الا لنفي جميع الافراد الا
يرى انه لو كان في الدار رجلان لم يمكن ان يقال لا رجل في الدار بنفي الجنس لتحقق الجنس في ضمن الرجلين والرجال الظ
بخلاف لاء النافية فان المراد منها نفي الفرد ونفي الفرد قد يتحقق في ضمن وجود الرجلين والرجال الظ والى هذا
اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع يجوزه واذا عرفت هذا
علمت تحقيق الخلاف الواقع في لام الحمد لله انه هل هو للجنس او الاستغراق وبعد التامل يعلم ان اللام الجارة في قوله تع
لله للاختصاص فالمعنى لا حمد الا لله واختصاص جنس الحمد هو عين الاستغراق فهما متلازمان فيكون اللام للجنس اولى
لافادتها الاستغراق بالبرهان والاستغراق معنى زائد يحتاج الى القرينة والثاني فما لا يحتاج الى القرينة اولى وقد
حققناه بحول الله وتوفيقه في حواشينا على البيضاوي غاية تحقيقه واذا ظهر الفرق بين لا بمعنى ليس ولاء النافية للجنس
بحسب المعنى فوجب الفرق بينهما في العمل **فيعكس العمل** فيعمل لا هذه عكس عمل لا بمعنى ليس رفعا للالتباس وانما لم
يعكس العمل لان في لا ما كان بمعنى ليس مجرد النفي فقط لا النفي الجنس بخصوصه ولهذا اعملت لا بمعنى ليس عمل ليس
واعملت هذه عكس عمله وذلك **ان وليها** اي تقع بعدها بلا فاصلة بينهما **نكرة** وانما يليها النكرة لانها
لنفي الجنس فاذا وقعت بعدها المعرفة يكون لنفي الشخص وهو خلاف فيجب ان تقع بعدها النكرة البتة ولكن النكرة انما
تنصب بها اذا كانت **مضافة او مشبها بها** اي بالمضافة والحاصل ان يعكس العمل اي ينصب اسمها
اذا كان الاسم نكرة مضافة او مشبها بها لان المضاف والمشبه به من المعربات فالحركة اللاحقة بها اعراب فالنكرة
الواقعة بعدها منصوبة بها على عكس عمل لا النافية **نحو لا غلام رجل افضل منك** مثال ما يليها نكرة مضافة
**ولا عشرين درهما لك** مثال ما يليها نكرة مشبهة بالمضاف ووجه مشابهة العشرين بالمضاف انه كما ان
المضاف عامل فيما بعده وما بعده متمم ومحصل كذلك عشرين الظ عامل في التمييز ولا يتم بدونه وانما اتى بقوله
لك ليكون خبرا ولئلا يلزم الكذب بنفي عشرين درهما في العالم **و اذا** عرفت حال النكرة المضافة ومشبهها
فاعلم انه **مع الافراد** اي اذا كان الاسم النكرة الواقعة بعد لا مفردا اي ليس بمضاف ولا شبه **فحقه البناء**



**على ما ينصب به** اي على حركة او حرف ينصب بهما ذلك المفرد قبل دخول لا عليه فالمفرد لما كان منصوبا بالفتحة
فبعد دخول لا يبنى على الفتح **نحو لا مسلم او** على هذا القياس يبنى المثنى بالياء المفتوحة ما قبلها نحو **مسلمين**
ويبنى الجمع المذكر السالم بالياء المكسورة ما قبلها نحو لا مسلمين **او الجمع** المؤنث السالم بالكسر بلا تنوين نحو **مسلمات**
**فيها** اي في الدار وهذا خبر للجمع والمعنى لا مسلم في الدار ومسلمين في الدار وهكذا وهنا فوائد الاولى
ان المفرد قد يق في مقابلة المثنى والمجموع فيق مفردا اي ليس بمثنى ولا مجموع وقد يق في مقابلة المضاف وشبهه
فيق مفرد يعني ليس بمضاف ولا شبهه نحو زيد مثلا وقد يق في مقابلة المركب فيق مفرد يعني ليس بمركب كالحل
بعل بالنسبة الى السكنجبين وقد يق في مقابلة الجملة فيق مفرد اي ليس بجملة كغلام زيد والمراد من المفرد
هنا الاطلاق الثاني اي ما ليس بمضاف وشبهه فيصدق على المثنى والمجموع انهما مفردان بهذا المعنى فلا تشكك
من تمثيل المفرد بالمثنى والمجموع نظرا والثانية ان اسم لا اذا كان مفردا ابني لتضمنه معنى من وهو حرف والحروف
من المبنيات فالمعنى في لا رجل في الدار لا من رجل فيها وفي تضمنه معنى من نكتة تبحج في بيانها اكثر النحاة وهي انه قد علم
ان لا هذه لافادة الاستغراق في نفي الجنس وقد حقق في موضعه ان النفي بمجرده ليس نصا في الاستغراق حيث قالوا
ان النكرة في سياق النفي بل النهي والاستفهام ايضا ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق ايضا ولكن احتمالا
مرجوحا واما اذا كانت النكرة مع من فهو نص في الاستغراق لا يحتمل غيره ولهذا جاز ان يق لا رجل في الدار بل رجلان في لا
النافية بمعنى ليس ولم يجز ان يق ما جاءني من رجل بل رجلان واذا تحقق ذلك فاعلم ان الغرض من لاء النافية للجنس
لا يحصل الا بتقدير من ليكون نصا في الاستغراق كما هو المراد فوجب تقديرها فيها والثالثة انه انما بني اسمه على ما ينصب به
ليكون حركته البنائية مشابهة لحركة الاعرابية وانما لم يبن المضاف وشبهه لما مر وشبهه ما قيل في وجه من ان
الاضافة من خواص الاسم والاصل في الاسم الاعراب فلذلك ترجح جانب الاعراب على البناء **و اذا** عرفت ان كون
شرط اسم لا منصوبا او ان يكون نكرة وان يكون واقعا في تلوها بلا فاصلة بينهما وظهر ان ان المشروط عدم عند عدم
شرط علمت ان **في** صورة **التعريف** اي يكون الاسم معرفة سواء كان مفصولا او لا **و** في صورة وقوع

**الفصل بينه** اى بين الاسم **وبين لا** سواء كان الاسم نكرة اولا **او جب في اسم لا الرفع** على ان يكون مبتدا لانتفاء شرط عملها وهو النكارة والبكارة اعني عدم الفصل بينها وبين اسمها **وجب التكرير** اي تكرير الاسم لفظا ايضا في كلتا الصورتين وهناك ايضا فوائد الاولى انك قد عرفت ان شرط اعمال لا امران احدهما ان يليها اسمها بلا فصل وثانيهما ان يكون معمولها نكرة سواء كانت مفردة او مضافة او مشبها فليست الافراد والاضافة شرطا علىحدة بل هو من صور النكرة فلانتفاء الشرطين على سبيل منع الخلو صور اربع الاولى ان يكون مفصولا ونكرة وهذا ما ذكره المص **نحو لا في الدار رجل ولا امرأة** والثانية ان مفصولا ومعرفة نحو لا في الدار زيد ولا عمرو والثالثة ان يكون معرفة متصلة **و** هذا ما نقله ايضا فقال **نحو لا زيد في الدار ولا عمرو** والرابعة ان يكون معرفة ومنفصلة نحو لا في الدار زيد ولا عمرو واذا علمت هذا ورأيت ما في بعض شروح الكافية من التخليط حيث قال ان الصور ستة باعتبار الافراد والاضافة شرطا علىحدة فلا تكن من الغافلين الفائدة الثانية انه انما وجب الرفع في صورة الفصل فلضعف عملها لانها كانت الفعل تعمل بمشابهته لان ان فيه التي هي كانت تعمل بمشابهته ليس فعند الفصل ضعفا فلا تعمل واما وجوب التكرير في صورة الفصل فانها انما وقعت جوابا لسؤال سائل سئل هل في الدار رجل ام امرأة فقال في جوابه لا رجل في الدار ولا امرأة فلتضمن السؤال التكرار وجب التكرار في الجواب ليطابق السؤال الجواب فان قلت من اين علمت ان السؤال مكرر قلت لظهور انه لو لم يكن السؤال مكررا لم يقع الجواب بذلك بل كان الجواب كلمة لا فقط او كلمة نعم من غير ذكر الاسم لعدم الحاجة اليه فانه اذا سئل هل في الدار كان الجواب نعم او لا ولا يجوز ح ان يقال لا في الدار زيد لكونه لغوا مخلا بالبلاغة والفائدة الثالثة انه انما وجب الرفع والتكرير اذا كان الاسم معرفة اما الرفع لانك قد علمت ان وضعها لاستغراق نفي الجنس والجنس نكرة فمقتضى دخولها على النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير في المعرفة فلما عرفت من وجه التكرير في صورة الفصل بعينه وقد يعلل التكرير في المعرفة بوجه آخر وهو انه لما فات التكرير الذي هو بمعنى نفي الآحاد جعل التكرير في المعرفة كالعوض عما فات اذ التكرير ايضا مما يفيد المتعدد الفائدة الرابعة انهما اوجبوا الرفع والتكرير في المعرفة

اورد عليهم

٤٠

اورد عليهم اشكال في المثل السائر على الالسنة من قولهم قضية ولا ابا حسن لها يعني هذه القضية لانه ع حلال المشكلات ومفتاح المعضلات فان ابا الحسن معرفة فلم يرفع ولم يتكرر فاجابوا عن ذلك بانه لم يقصد فيه التعريف وانما المقصود منه رفع المماثل وهو في المعنى نكرة فالمعنى ولا مثل ابي حسن لها يحل عقدتها واصل هذه القضية انه لما كان كلما يرد على الخلفاء وساير الصحابة مسئلة مشكلة اجابوا حل عقدها الى ناظم عقد الثريا وعالم علم ما تحت الثرى والمنصوص بمضمون وتعيها فيها اذن واعية والمخصوص بتخصيص انا مدينة العلم وعلي بابها منعمة عالية متعالية وكان عليه يحل عقدهم حتى اشتهر عليه السلام بهذه الصفة العلية بين الانام في يوما سائل يسئل بعض الصحابة عن مشكل وما كان قائل سلوني حاضرا فاشكل الامر عليه وقال لا ابا حسن لها فصار مثلا سائرا على السنة العوام يستعملونها فيما اشتبه الامر فيه على العلماء الاعلام ولما فرغ عن تفصيل احوال اسم وان اشار الى خبرها قال **وكثيرا ما يحذف احد معموليها ويبقى المعمول الآخر** على حالها وذلك عند قيام القرينة على المحذوف **فقد يحذف الاسم** بابقاء الخبر **نحو لا عليك** اى لا بأس عليك **وقد يعكس نحو لا بأس** اى لا بأس عليه لدلالة السياق عليه وارشاد المقام اليه **ومنه** اى ومن جملة حذف الخبر اذا كان الخبر من افعال العموم كالوجود واى حصل لدلالة اصل النفي عليه ومنه قولنا **لا اله الا الله** اى لا اله موجود الا الله وهنا عوائد يجب الاشارة الى نبذة منها الاشارة تكحيلا للبصائر بكحل الجواهر الاولى ان لا فيها هي التي لنفي الجنس والله اسمها واختلفوا اولا في انه هل له خبر ام لا ثم القائلون بان لها خبرا محذوفا تفرقوا فقال بعضهم انه موجود والمعنى لا اله موجود الا الله وقال بعضهم انه ممكن والمعنى لا اله ممكن الا الله وقال بعضهم الى انه مستحق للعبادة والمعنى لا اله مستحق للعبادة الا الله وزيف جميع هذه الاقوال الثلثة زين الله مثواه اما الاول فبانه لو قدر الموجود فلا ينفي امكان اله معبود بالحق غير الله تعالى لان الامكان اعم من الوجود وحاصله انه يكون المعنى لا اله موجود الا الله فيجوز ان يكون الها سواه ممكنا ولا يكون ممكنا موجودا لان الامكان لا يستلزم الوجود مع ان المطلوب امتناع شريك للباري تعالى امتناعا ذاتيا فلم يدل كلمة التوحيد على ما هو المطلوب وهو الامتناع

وهعف وعندي ان فيه نظراً جلياً اذ نفي وجود اله سوى الله تعالى يستلزم نفي امكانه استلزاماً ظاهراً اذ لو امكن لوجد لان المراد بالله ذات يجب وجوده فلو امكن اله سواه لكان واجب الوجود فكيف يجوز ان يكون ممكناً ولا يكون موجوداً ومحصله ان منشأ الغلط اشتباه الامكان في الواجب بالامكان الذي في الممكنات فان الامكان الذي هو اعم من الوجود انما هو امكان الممكن والامكان المفروض هو امكان واجب آخر وهو الامكان يستلزم الوجود بالضرورة وبعد ما سنح به الخاطر الفاتر رايت ان بعض الاذكياء من المحشين لكتابه قد اشتهر به محمد [illegible] علي حسن ثوابه ولا القول الثاني فزيفه زين الله مثواه بانه لا يجوز تقدير الامكان لانه لا يقتضي وجوده بالفعل وتوضيحه انه ح يكون المعنى لا اله ممكن الا الله فالمعنى بعد اسقاط لا والا ان الله ممكن والامكان اعم من الوجود فلا يقتضي كون الله موجوداً وهذا غريب من مثله اللبيب اذ قد عرفت انا لا نعني بالله الا الواجب الوجود فامكانه عين وجوده فافادة الكلمة وجود الله مع امتناع شريكه ولا يخفى لطيفه لاشتمالها على المدعى مع البينة والبرهان واعرب منه انه لم يتفطن بذلك مع غاية ظهوره احد من الناظرين في كتابه بعين الامكان واما القول الثالث فقد ضعفه ضاعف الله قدره بانه لو قدر مستحق للعبادة فلا يدل على نفي التعدد مطلقاً وبيانه انه ح تكون المعنى لا اله مستحق للعبادة الا الله فيجوز ان يكون اله غيره ممكناً او موجوداً ولا يكون مستحقاً للعبادة فلم يدل على نفي الشريك مطلقاً اي بالامكان ولا في الموجود بل غاية ما يدل عليه انه مستحق للعبادة سواه وهذا من اعجب الغرايب وعندي ان فيه نظراً جلياً اذ لا معنى بالله الا الذات الجامع لمجامع الكمال والطالع لمطالع الجلال ومن هذا شانه لنظم سلطانه كيف يجوز ان يكون موجوداً ولا يكون للعبادة بل ذات الله الباهر البرهان واستحقاق العبادة متلازمان الا ترى ان المحققين من المفسرين وغيرهم متفقون على ان الله معه انما تبع حمد الله بالصفات المعهودة من الربوبية والرحمية والمالكية دليلاً على اختصاص الحمد لله وتمهيداً لاختصاص العبادة له والاستعانة منه لله وهذا اظهر لا ريب فيه زاهر لا عيب يعتريه فكيف يمكن فرض اله لا يكون عبادته فريضة وهذا النظر ايضاً مما لم يتفطن به احد وليس العلم وقفاً على احد فلا تكن ممن تعرف بالرجال حقه ما قال بل اجمل النظر الى ما قال



لا الى من قال والحمد لله العلي المتعال هذا وبما قررنا ظهر حقيقة تحقيق جميع تلك الاقوال وانه يجوز تقدير كل من موجود وممكن ومستحق للعبادة من غير محال مقابل لشمل كل منها على المدعى مع الاشتمال على الاستدلال العايدة الثانية انه زين الله مثواه بعد تزييف الاقوال بما تقدم قال ذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر لان الله مبتدا وخبره لا اله او كان الاصل الله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله انه معبود بالحق لا غيره وهذا ايضاً من العجب العجايب فانه يرد عليه ح ما اورده على القول الثالث بعينه فانه لا يدل ح على نفي اله غيره مطلقاً بل على نفي معبود بالحق غيره فلا يكون كلمة التوحيد حقيقة فعلى هذا مع ان كون الا الله مبتدا ولا اله خبره مما لا يعقل لم يتضمنا معنى والاسم فالمعنى غيره اله الا الله او مع هذا الايج من لب شاعة تعرفها الذوق السليم والطبع المستقيم الفائدة الثالثة انه تعالى قال لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وورد في نهج البلاغة من اسرار باب البلاغة في وصيته قرة عينه الحسن ابي محمد الحسن علما مضمونه انه يا بني لو كان لله شريك لارسل رسلاً وكتباً والآية لا تدل على ان المقدر في لا اله الا الله كاين موجود وعلى ان النفي الوجود يستلزم الامكان وهذا ظاهر بادنى امعان وهاتان الآيتان من اعدل الشواهد على توحيد الملك المنان وللتوحيد مراتب يعجز بيان القلم عن بيانه وثوب ينسج من سبعة وعشرين حرفاً لا يفي لقانه بيانه وجعلنا الله واياكم من اهل عيانه واخرجنا من ظلماته بوهم بنور الفهم الى ساحة ايقانه

## النوع الرابع

من انواع العوامل السماعية حروف تنصب اسماً واحداً فبعضها ينصبه على ان يكون منادى وبعضها على ان يكون مفعولاً معه وبعضها على ان يكون مستثنى وهي اي هذه الحروف الناصبة للاسم الواحد سبعة احرف يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة للنداء والواو بمعنى مع والا للاستثناء فالخمسة الاولى اي وضعت للنداء يسمى حروف النداء ومدخولها يسمى المنادى فالمنادى هو المطلوب اقباله حقيقة او حكماً بحرف النداء لفظاً او تقديراً تعميم لحرف النداء فانه قد يكون ملفوظاً كيا زيد وقد يكون مقدراً نحو يوسف اعرض عن هذا واذا عرفت ان المطلوب اقباله اعم من ان يكون حقيقياً او حكمياً عرفت وجه دخول المنادى المندوب

ايضا في تعريف المنادى فانه وان وضع للتفجع لكنه مطلوب اقباله ولا منافاة بين كونه للتفجع وبين كون المطلوب
اقباله كما توهمه بعضهم فان معنى يا لله اني اطلب اقبالك على حتى اتفجع عليك فالحق ادخال المندوب في المنادى
المطلوب وهو اي المنادى على اقسام اربعة الاول ان يكون مفردا معرفة والثاني ان يكون مضافا والثالث
ان يكون مشتبها بها والرابع ان يكون مفردا معرفة ودجه انحصاره ظاهر وان شئت جعلت الاقسام ثلثة بجعل
المتوسطين قسما واحدا فالاقسام الاول منها معربة منصوبة والقسم الآخر مبني على الضم وتفصيله ان المنادى
تنصبها اي هذه الحروف في ثلثة مواضع الاول ان كان ذلك المنادى نكرة محضة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي فان غرضه كل من كان من الرجال لا رجلا معينا مبهم وانما قيد النكرة
بالمحضة فانه قد يقصد بالنكرة فردا معينا نحو يا رجل بالضم حين ينادي المتكلم فردا معينا لا الفرد المبهم منه فحيح
يكون في حكم المعرفة فيبنى على الضم والثاني فيما اذا كان مضافا والثالث فيما كان مشابها به فعلم ان ينصب
ان كان نكرة او مضافا نحو يا عبد الله او مضارعا له اي مشابها بالمضاف في تعلقه
بشيء او هو من تمام معناه نحو يا طالعا جبلا وانما كان هذا مشتبها بالمضاف اذ الاول
وهو طالعا عامل في الثاني وهو جبلا ناصب له والثاني وهو جبلا مخصص للاول
لان الطالع اعم من ان يكون طالعا في الجبل او في البيت او في المنارة فلما قيل جبلا خصص بالجبل كالاول
اي كالمضاف فان المضاف عامل في المضاف اليه جار له والمضاف اليه مخصص للمضاف الا ترى ان العبد يحتمل ان يكون
عبد الله وعبد زيد وعبد بكر وعبد عمرو فلما قيل عبدكم حصل تخصيص ويجب ان يعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز
ان يقع منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من
حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى ضمير المخاطب لوجوب تغايرهما واذا تم هذا فعلم ان
المنادى في هذه الصور الثلثة يكون معربا ومنصوبا وذلك القصد ان سبب البناء فيها وهو الافراد والتعريف وانما
يبنى المنادى على ما يرفع به ان كان مفردا وغير مضاف ولا شبه مضاف ومعرفة



لا نكرة سواء كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد او معرفة بعد النداء نحو يا رجل على ما عرفت سابقا من ان يقصد
به معينا وقوله يرفع به بصيغة المجهول وقوله به نائب فاعله اي يبنى على ما اي حركة او حرف كان يرفع بهما
المنادى قبل دخول حرف النداء فيبنى المفرد على الضم نحو يا زيد والمثنى على الالف نحو يا زيدان
والجمع على الواو نحو يا زيدون وانما بني هذا المنادى لان المنادى وقع موقع كاف الضمير في ادعوك
فان يا زيد بمعنى ادعوك او هذه الكاف تشبه كاف ذاك او اياك لفظا ومعنى وهذه الكاف مبني لكونه
حرفا ومشابهة المبني مبني ومشابه المشابه مشابه وانما بني على الحركة للفرق بين بناء اللازم والعارض وانما بني
على الضم اذ لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي حذفت ياؤه اكتفاء بالكسرة نحو يا غلام
ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام وقد
يفتح المنادى المفرد المعرفة بالف الاستغاثة اي بالف تلحق باخر المنادى وقت الاستغاثة لان
ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا نحو يا زيداه بالحاق الهاء ايضا لبيان الالف وللفصل بين الوقف والوصل
وقد يخفض اي يجعل المنادى مجرورا بلامها اي بادخال لام الاستغاثة عليه وكذا يخفض بدخول
لامي التعجب والتهديد ايضا لان حرف الجر مما لا يمكن الغاؤها ولهذا كرهوا الحاق الالف
للاستغاثة مع وجود اللام لاختلاف اثرهما فيلزم الغاء احدهما فلا يقال يا لزيداه بل يقال نحو يا لله للمظلوم
في لام الاستغاثة بالجر ويا للماء عند التعجب عن طغيان السيل ويا للعمرو لاقتلنك عند تهديد
عمرو وتقتيله وقد عرفت في بحث اللام الجارة وكون هذه اللام مفتوحا فلا نعيده وقال بعض شراح الكافية
ان لامي التعجب والتهديد في الحقيقة يرجعان الى لام الاستغاثة فان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر وينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكذا المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمتعجب ليحضر ويتعجب
ويتخلص من العجب واقول هذا اعتبار عجيب ووجه غريب يأبى عنه بادنى تامل في معنى الاستغاثة ومعنى التعجب
والتهديد فان معنى الاستغاثة يستلزم العجز والكلالة ومعنى التهديد يناقضه بالضرورة والتعجب ايضا

لا يغفى العجزو لسانه فكيف يجوز ارجاعها اليه وقد يقال ان المنادى في صورة التعجب محذوف والتقدير يا قوم
للماء او اورد عليه بعض الشراح بانه لم يجز فتح لام التعجب لانه لم يدخل على المنادى حتى يكون مفتوحا كما سبق بل
مدخولها غير منادى فلا يكون فتحه واقول العلم انما فتحوا اللام حفظا لشكله اللفظية مع للمنادى لوقوعه فيما بعد
حرف النداء بلا فصله واذا عرفت احوال المنادى نصبا وضما وجرا وفتحا فعليك بمعرفة معانى حروف النداء ومواضع
يستعمل فيها فنقول واما موارد استعمالاتها فان العرب فالهمزة وضعت للقريب
ای النداء الشخص الذی یکون قریبا فیقال ازید اذ فی القریب لا یحتاج الی حرف زائد بل یکفی الهمزة فقط وايا
وهيا للبعيد لان بعيده يستدعى تطويل الحرف والصوت فيقال ايا زيد وهيا زيد اذا كان بعيدا
وای لما کان متوسطا فی الحرف بین الهمزة وایا فناسب ای یوضع للمتوسط ای زید اذا کان متوسطا
بين القريب والبعيد والمرجع في القريب واخويه فهم العرف ويا فهى ايضا وان انه ايضا وضع لنداء البعيد
والمشهور انه اعم من هولاء الاحرف فيستعمل في القريب والبعيد والمتوسط لكونه الاصل في باب النداء ولهذا
لا يحتاج نحو الله الى التوجه بان يقال ان الله تعالى لما كان عظمة القديمة نزل منزلة البعيد مع انه اقرب الى من حبل
الوريد تعظيما فقيل ايا الله ولا يحتاج الى هذا التوجه فى ايا الله لان ما يستعمل فى القريب والبعيد فلكون اعم استعمالا
منها يتعين فى نداء اسم الله لعدم جواز دخول شيء من الحروف المذكورة الا بتوهم التاويل اذ
ليس له حد فى مكان فلا يصدق عليه القريب والبعيد والمتوسط الذى كل منها من لوازم المكانيات فلا يقال
ا الله واى الله وايا الله الا بضرب من التوجه كما عرفت هذا وكذلك يختص بالدخول فى صورة الاستغاثة
نحو يا لزيد والندبة نحو يا ويلتاه اذ ليس فى صورة والندبة شيء من القرب والبعد والتوسط مطلوبا
للمستغاث وصاحب الندبة الا ترى انه يقول يا لزيد استغاثة منه سواء زيد قريبا او بعيدا او متوسطا وهذا ظ فيلغوا
ذكر ساير الحروف فيها وكذا فى الندبة ويجب ان يعلم ان بين المندوب والمنادى فرقا من وجه اخر وهو انه قد يدخل
على المندوب كلمة وا ولا يدخل على ذلك على المنادى فيقال وا ويلاه ووا حسرتاه ولا يقال وا زيد فالمنادى

المندوب



المندوب هو المتفجع عليه بيا او وا ثم اعلم ان المتفجع عليه قد يكون مما يتفجع عليه عدم كالميت الذى يبكى
ان الناوب على عدمه وقد يكون مما يتفجع على وجوده كالويل والحسرة فيقال واويلاه وواحسرتاه والمعنى واوجود
الويل وواوجود الحسرة الحاصلين من فقد المحبوب وفقدان المطلوب وحكم المندوب اعرابا وبناء حكم المنادى
الا ان المندوب لا يكون معرفة لان المجهول لا يندب عليه الا المجهول وقد يلحق به الهاء فى حال الوقف تطويلا
للصوت وتبيينا للالف هذا وقد يحذف حرف النداء عند قيام قرينة دالة عليه الا فى اربعة مواضع
فى النكرة المحضة واسم الاشارة والمستغاث والمندوب اما فى النكرة لانه لو حذف منها حرف النداء ولم يعلم كونها منادى
وذلك لقلة نداء النكرة وكذا الى فى اسم الاشارة لانه مثلها فى الابهام فاعطى اياه حكمها وقد يعلل بوجه اخر محضه
ان حق النكرة واسم الاشارة ان ينادى بيا يا ايها الرجل ويا ايهذا كما سنعرف انشاء الله فلو قيل يا رجل فكانه حذف
لام التعريف لقيام حرف النداء مقامه بعد حذف اللام استغنى عن كلمة ايها لكونها لمجرد الفصل بين اللام وحرف النداء
كما ستعرف انشاء الله فعلى هذا لا يجوز حذف حرف النداء ايضا اما للاجتماع وجوه من الحذف والا للزوم حذف العوض
والمعوض عنه عن الكلام وليس بسديد واما عدم حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب فلان تطويل الصوت
المطلوب فيهما مما لا ينافى الحذف ولذلك لا يرخمون المستغاث والمندوب مع انهم يجوزون ترخيم جميع اقسام
المنادى واذا عرفت مواضع عرفت ان ما عداها مواقع الجواز ومنها الاعلام ولكن من الاعلام ما لا يجوز حذف
النداء عنه بغير بدل وهو اسم الله جل جلاله فانه لا يحذف منه ما لم يبدل عنه بالميم المشددة نحو اللهم
فان اصله عند البصريين وهو المعين يا الله فحذف منه حرف النداء وعوض عنها
الميم المشددة ولهذا اوجبوا الحذف فيه لامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه ولا يقاس عليه غيره كما لا شبهة
بين ذاته وغيره فلا يقال زيدم بل يحذف بلا بدل نحو اعرض عن هذا وقيل من الكوفيين ان اصله يا
الله ام اى اقصدنا بالخير فحذف الالف وصارت الميم الى جانب الاسم فصار ما صار ويتفق منه ا
التوجه والابصار وقد يحذف حرف النداء من المنادى اذا كان ايها الرجل ومن الموصولات وغيره من المعارف

فائدتان الاولى انه لا يدخل حرف النداء على المنادى اذا كان مع الالف واللام
لامتناع اجتماع ادات التعريف بلا فصل الا في يا الله فجوزوا فيه اجتماع حرف التعريف لانهم قرروا في
جواز الاجتماع قاعدة فقالوا اذا كانت اللام عوضا عن محذوف ومع ذلك ان كانت لازمة للكلمة جاز
اجتماعه مع حرف النداء والتحقيق كلا الشرطين في كلمة الله جوزوا فيه ذلك اما كون اللام عوضا فلما قرروا ان
اصله لااله فنقلت حركة الهمزة الثانية الى اللام ثم حذفت الهمزة الالاه فادغم اللام في اللام فقالوا الله
فلما حذف الهمزة عوضت عنها اللام فصارت اللام لازمة للكلمة بعد ما كانت عارضة فلا يجوز ان يتى في سعة
الكلام لاه بدون اللام فاللام عوض ولازم وصارت كانها جزء الكلمة لا للتعريف فلا يمتنع دخول حرف النداء
على اللام المذكورة واذا عرفت ان جواز الاجتماع مشروط بامرين علمت انه بانتفاء ايهما كان ينتفي جواز
الاجتماع فيشترط كون اللام عوضا عن نحو النجم فان اللام فيه وان كان لازمة ولكنها ليست عوضا عن المحذوف
وكذا الحال في الثريا والصعق وباشتراط اللزوم خرج نحو الناس فان اللام فيه ليست لازمة لجواز ان يتى ناس وان
كانت عوضا عن محذوف لان اصله الاناس فحذفت الهمزة وعوضت عنها اللام فلا يقال يا النجم ويا الناس
ولا يا الرجل ايضا بالطريق الاولى لانتفاء كلا الشرطين فيه لا عوض ولا لازم يجوز الجمع بين اللام وبين
حرف النداء في شيء بل بتوسط اى يفصل بينهما اما بايها اى بكلمة اى مع هاء التنبيه نحو يا
ايها الرجل يكون المنادى في الصورة اسما مجردا عن حرف التعريف فان اى منادى مفرد معرفة
بالاضافة وان كان مبهما بالذات والرجل صفة له اى لاى والها مقحمة بينهما لتنبيه المخاطب
عن غفلة سماع الكلام اولان اى من اسماء اللازمة الاضافة قالوا بالهاء عوضا عن المضاف اليه جبرا لتفويت
فائدة الاضافة وتنبيها معا لها عوض عن المضاف اليه كقوله تعالى واياما تدعوا لان ما يفيد مبهم فيناسب اى
في المعنى هذا ثم اعلم ان الرجل وان كان صفة لاى وحق صفة المنادى المبنى انه يجوز نصبه حملا على محله ورفعه
حملا على لفظه ولكن الرجل في هذا المقام مرفوع وجوبا حملا على لفظه ولا يجوز نصبه لان المنادى

في الحقيقة



في الحقيقة هو الرجل لا ايها فجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها ما لو باشره النداء للتنبيه على انه المقصود بالنداء
ولهذا ايرفع توابع الرجل ايضا نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وتوابع
المعرب تحمل على لفظه واى صل انهم التزموا في هذا النداء التوسط بايها كما عرفت او باسم الاشارة
نحو يا هذا الرجل وهذا المثال كالاولى في التركيب فهذا منادى مفرد معرفة والرجل صفة
ومرفوع حملا على لفظه وهذا لا يخفى لفظه او بتوسط بينهما باجتماعهما اى بهما مع هذا نحو يا ايهذا
الرجل فهذا يحتاج تركيبه الى بيان وهو ان اى منادى مفرد معرفة ولفظ هذا مرفوع محلا
لانه من المبنيات فرفعه محلى يكون صفة لاى كالرجل في المثالين المذكورين والرجل في هذا
المثال ايضا مرفوع فاما انه صفة لهذا ابينة له او بدل عنه بدل الكل من الكل او عطف
بيان له ليعلم ان المشار اليه من جنس الرجل وانما التزم رفعه ههنا ايضا لما مر هناك من التنبيه على ان
المقصود بالنداء هو الرجل فائدة اعلم ان المعرف باللام في هذا النداء اذا كان مؤنثا انث اى كما يذكر في ايها
الرجل فيقال يا ايتها المرءة ومنه قوله تعالى يا ايتها العير انكم لسارقون فان المراد من العير الناقة فهي مؤنثة فلهذا
انث ايتها ولا اذا كان مثنى او مجموعا فلا يثنى اى ولا يجمع فيقال ايها العلماء وايها الزيدين فيبقى على لفظها
ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ولاشتمال هذا النداء على كمال هذا التنبيه والتاكيد كثر استعماله في القران تنبيها
على عظيم شان على ما نادى الله عباده به من التكاليف الشرعية والاحكام الفرعية الثانية من الفائدتين
انه قد يضاف المنادى الى الياء اى ياء المتكلم فيجوز فيه اربعة اوجه الاول ما هو المشهور فيه وهو كسر
ما قبله لمكان الياء نحو يا غلامي بفتح الياء على ان الياء فيه بمنزلة كاف ادعوك وهو مفتوح كذا قيل والثاني
غلام بكسر الميم باسقاط الياء اكتفاء بالكسرة والرابع يا غلاما فيجوز قلبها اى قلب الياء الفا نحو يا غلاما لان
اصله يا غلامي بالفتح فنقلت فتحة الياء الى ما قبلها فقلبت الياء الفا نحو يا غلاما لان اصله يا غلامي
بالفتح فنقلت فتحة الياء الى ما قبلها فقلبت الياء الفا لانفتاح ما قبلها او قلب الياء تاء مع الالف

جمعاً بين العوضين نحو يا أبتا ولا يجوز اجتماع التاء مع احد العوضين احترازاً عن الجمع بين العوض والمعوض
عليه فلا يقال يا أبتي بالتاء والياء فاذا عرفت ان الياء قد يقلب بالتاء فاعلم ان التاء قد يكون مع الالف كما عرفت
وقد يكون بدونها اي بدون الالف نحو يا أبت بابدال الياء بالتاء فقط فتحاً لكون التاء
بدلاً عن الياء وهي كانت مفتوحة في الاصل كما عرفت وكسراً لمناسبة الياء الكسرة وكثير في كلامهم وقد جاء
في بعض لغاتهم يا أبتُ بالضم اجراء له مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المص لقلة استعماله ونحو الحاق هاء
السكت اي هاء الوقف على المنادى المضاف الى الياء في جميع وجوه المذكورة وقفاً اي في حال الوقف
لبيان الالف والياء الساكنين العوضين قبل الها للفصل بين الوقف نحو يا غلاميه
في مضاف الى الياء المكسورة ويا غلاماه في الياء المفتوحة ويا أبتاه فيما اذا قلب الياء بالتاء مع الالف
فائدة اللهم قد اعتادوا زيادتها السكت بعد الياء والالف غالباً وبعد غيرهما قليلاً ومن هذا الباب قوله تعالى
يتقه على بعض الاقوال فان اصله يتقي فحذفت الياء بكلمة الشرط وهي من والحق هاء الوقف فصار يتقه وقد
قرء به ثم ان حفصاً من القراء اسكن القاف تخفيفاً قياساً على الكتف هذا والاولى ان يكون هذه الهاء ضمير
وراجعاً الى الله من يتق الله لا هاء الوقف فانه لو كان هاء الوقف لاحتاج الى تقدير ضمير يرجع اليه تعالى وعدم التقدير
اولى ومن هذا الباب قوله تعالى وما ادريك ما هيه فان ما هي فالحق هاء للوقف وامثاله في القرآن كثير والعاقل
بمواقعه بصير تذنيب فيه اشارة الى اختلاف النحاة في العامل في المنادى اذ قد اختلف النحاة في
نصب المنادى فقيل والقائل هو المبرد ان المنادى منصوب بتلك الحروف لسدها مسد
الفعل وهو ادعوا وافادتها فايدته وهو اي هذا القول ما اخترناه كما قلنا اولاً ان هناك
حروف تنصب اسماً واحداً وعددنا منها حروف النداء او على مذهب الجمهور من النحاة وقيل والقائل
سيبويه على ما نقل عنه ان المنادى منصوب بفعل محذوف من نحو ادعوا واطلب
فالتقدير ادعوا زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته





واحسن ما قيل فيه ما قال ابو علي ان هذه الحروف اسماء افعال ولا فرق بينه وبين قول المبرد الا باعتبار
انها اسماء على هذا القول وحروف على قول المبرد ولم يرد نص في انها او ردان هذا حرف وذاك اسم
حري بان الحق قول المبرد او ابي علي والذوق السليم يحكم بان قايلاً لو قال ما يعلم منه انه مع انه
يدعوا احداً او ان لم يذكر زيداً كما ان كلمة ادعوا كذلك يدل على معنى في نفسه وحرف النداء يدل على معنى
في نفسه ولكنه يحتاج الى اتمام معناهما الى ذكر متعلقاتهما فكلمة يا كلمة دلت على معنى في نفسها فلك ان تقول
انه اسم ولما كان بمعنى الفعل فلك ان تقول انه اسماء الافعال فقول ابي علي اولى بالتصديق والعجب منهم
رده لوجوه غير وجيه حيث قال وهو باطل لانه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بخلاف اسم الفعل ولان
اسم الفعل يستقل بالافادة بالنظر الى اسمائها لانه جملة وحرف النداء ليس كذلك لانه يلزم منه كون اسم
الفعل على مكان حرف واحد في الهمزة ولم ذلك في اسماء الافعال واذا بطل في الهمزة بطلت في الكل ولا
يخفى على البصير سخافة هذه الوجوه اما الاول فلقيام القرينة على حرف النداء فلو قامت قرينة على حذف
الاسماء الافعال لجاز حذفها ايضاً واما الثاني فلما عرفت من استقلال حرف النداء ايضاً في الدلالة على معناه
بلا فرق واما الثالث فلانه لم يسمع من احد انه لا يجوز ان يكون اسم الفعل على حرف واحد اذا افاد
معناه مع ان قوله واذا بطلت في الهمزة من القياس واي صل ان كونها اسماء اولى ولا قول سيبويه فانه ابعد
من قول المبرد لاستدعائه زيادة تقدير بلا حاجة اليه فائدة اعلم انه على المذهب كلها مثل يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند المبرد حرف النداء قائم مقام ادعوا والفاعل ضمير مستتر فيه وعند ابي علي
كلمة يا مع الضمير المستتر فيها جملة وعند سيبويه جزئي الجملة اعني ادعوا محذوف ويا قرينة عليها و السادس
من الحروف الناصبة للاسم الواحد الواو بمعنى مع فان الواو في هذه تنصب اسماً وقع بعدها
المناسبة بمع في المعنى المعينة لان الواو هذه يفيد مصاحبة معموله مع معمول الفعل فان كان معمول
الفعل فاعلا كان ما بعد الواو مصاحباً له في صدور الفعل عنه نحو استوى الماء والخشبة

يعني ان الماء والخشبة مصاحبان ولا استواء وان كان معموله مفعولاً كان ما بعد الواو مصاحباً لما قبلها في وقوع
الفعل عليه نحو **كفاك وزيداً** فان ضمير المخاطب وزيداً مصاحبان في وقوع الكفاية عليهما هذا ثم
اعلم ان جمهور النحاة ذهبوا الى ان الناصب ما بعد الواو هو الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع
وانما وضعوا الواو بمعنى موضع مع لانها اخصر فالمص خالف الجمهور وبين سديد فان الاصل في الاطراف
ان لا يكون عاملاً فاعماله على خلاف الاصل ويجب التوقف فيما خالف الاصل على موضع اليقين كحروف
الجارة وامثالها مع انه يمكن ان يق ان الواو هنا هي واو العطف بعينها لفظا ومعنى نعم لهذه الواو معنى
زائد على واو العطف يدل على مجرد المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة في زمان واحد او مكان
واحد بخلاف الواو بمعنى مع الا ترى ان قولك جاءني زيد وعمرو لا يدل الا على ان زيدا وعمروا اشتركا
في المجيء لا انهما متحدان زمانا او مكانا بخلاف استوى الماء والخشبة فان المراد استواؤهما في زمان واحد
او مكان واحد وعلى هذا فكما ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فكذا ههنا فيكون
العامل فيما بعد الواو هو العامل في ما قبلها ولهذا **يسمى منصوبها مفعولا معه** فالمفعول معه هو
المذكور بعد الواو المصاحب مع معمول الفعل سواء كان المعمول فاعلا او مفعولا وسواء كان الفعل لفظيا او معنويا
والاول كالمثالين المذكورين والثاني نحو ما لك وزيداً اي ما تصنع مع زيد والمراد بالمصاحبة في زمان واحد
او مكان واحد **والسابع** من الحروف الناصبة للاسم الواحد **الا وضعت للاستثناء** والاستثناء
في اللغة بمعنى الاخراج ثم اعلم ان الاستثناء على قسمين مختلفين في الحقيقة احدهما الاستثناء المتصل وهو
اخراج شيء عن حكم ما قبلها بالا واخواتها بحيث لو سكت عن ذكر الا واخواتها لكان داخلا فيما قبله نحو
جاءني القوم الا زيداً فان زيدا بدون الا كان داخلا في حكم القوم وهو المجيء وهذا القسم من الاستثناء
هو المشهور في الاستعمال **ومدخولها** اي المنصوب بالا **يسمى المستثنى وهو ما**
اي القوم الذي **اعتبر مغايرته** اي زيدا **له** اي للقوم **في الحكم** اي في حكم المجيء المسمى

المستثنى منه



**المستثنى منه** لا يخفى على فطن ان الضميرين في مغايرته وله مما يصح ارجاع كل منهما الى المستثنى منه
والآخر الى المستثنى لما في المغايرة من المشاركة بين الاثنين وانما ابرزنا الضميرين بصورة المثال تسهيلاً
للاطفال وفي قوله اعتبر مغايرته في حكم اشارة الى قاعدة مشهورة وهي ان من الاستثناء من الاثبات
نفي ومن النفي اثبات للوجوب التغاير المستثنى والمستثنى منه في الحكم فقولك جاء القوم الا زيداً بمعنى فان القوم
وزيدا لم يجيء او بمعنى ما جاءني القوم الا زيدا ان القوم لم يجيء وزيد جاء وهذان الحكمان بديهيان وقد خالف
في الآخر بعض من الجهات من الحنابلة والكرامية ويرد عليهم مع نقاهم العرف ان كلمة لا اله الا الله يدل على نفي
الالهة ووجود الله بالضرورة فلو لم يكن الاستثناء من النفي اثباتا لم يدل هذه الكلمة على وجود الله تعالى وصح
وثانيهما المستثنى المنقطع وهو المذكور بعد الا زيدا اذا لم يكن زيد من جملة القوم او لم يكن من جنسه الضيف نحو
جاءني زيد الا حمارا فعلم من ذلك ان المستثنى متصل مما لا يجد حد فوحد لاختلاف قسميه فان احدهما مخرج
مما قبله والآخر غير مخرج ولهذا لم يتعرض المص ولا غيره لتعريفه بوجه جامع نعم غاية ما يمكن ان يق في تعريفه
هو المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وهذا على قول من قال ان الاستثناء مشترك بين المتصل
والمنقطع اشتراكا لفظيا والآخر قال انه حقيقة في المتصل وفي المنقطع مجازا وانه مشترك معنوي بينهما فهو
في مندوحة عن تجشم الاشكال وهنا كان اشكال آخر لا بأس بالاشارة اليه والتنبيه وهو انهم استشكلوا في الاستثناء
بلزوم الكذب وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد اليها على افرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها بقوله الا
درهما كان ما اقر به اولا نافيا له ثابتا فيلزم الكذب في احد الامرين وعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى
نحو فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واذا دل لفظ سنة على الافراد جميع مدلولها فقد اخرا ولا بانه
لبث المجموع فيستحيل ان يخرج شيئا لانه يؤدي الى ان يكون قد لبث اقل من الف وقد قال اولا انه لبث
الفا وهذا الاشكال يرد في بدل البعض وبدل الاشتمال ايضا فاختلفوا في حل هذا الاشكال على ثلثة اقوال
فمنهم من قال الاستثناء مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه مثل التخصيص عنده هو كالا في المعنى لا فرق بينهما

يعني ان الماء والخشبة مصاحبان في الاستواء وان كان معموله مفعولاً لكان ما بعد الواو مصاحباً لما قبلها في وقوع
الفعل عليه نحو **كفاك وزيداً** فان ضمير المخاطب وزيداً مصاحبان في وقوع الكفاية عليهما هذا ثم
اعلم ان جمهور النحاة ذهبوا الى ان الناصب ما بعد الواو هو الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع
دائماً ووضعوا الواو بمعنى موضع مع لانها اخصر فالمص خالف الجمهور وليس بسديد فان الاصل في الاطراف
ان لا يكون عاملاً فاعماله على خلاف الاصل ويجب الوقوف فيما خالف الاصل على موضع اليقين كحروف
الجارة واشباهها مع انه يمكن ان يقال ان الواو هذه هي واو العطف بعينها لفظاً ومعنى نعم لهذه الواو معنى
زائد على واو العطف يدل على تجرد المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة في زمان واحد او مكان
واحد بخلاف الواو بمعنى مع الا ترى ان قوله جاءني زيد وعمرو لا يدل الا على ان زيداً وعمرواً اشتركا
في المجيء لا انهما متحدان زماناً او مكاناً بخلاف استوى الماء والخشبة فان المراد استواؤهما في زمان واحد
او مكان واحد وعلى هذا فكما ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فكذا ههنا فيكون
العامل في ما بعد الواو هو العامل في ما قبلها ولهذا لا يسمى **منصوبها مفعولاً معه** فالمفعول معه هو
المذكور بعد الواو للمصاحبة مع معمول الفعل سواء كان المعمول فاعلاً او مفعولاً وسواء كان الفعل لفظياً او معنوياً
والاول كالمثالين المذكورين والثاني نحو مالك وزيداً اي ما تصنع مع زيد والمراد بالمصاحبة في زمان واحد
او مكان واحد **والسابع** من الحروف الناصبة للاسم الواحد **الا وضعت للاستثناء** والاستثناء
في اللغة بمعنى الاخراج ثم اعلم ان الاستثناء على قسمين مختلفين في الحقيقة احدهما الاستثناء المتصل وهو
اخراج شيء عن حكم ما قبلها بالا واخواتها بحيث لو سكت عن ذكر الا واخواتها لكان داخلاً فيما قبله نحو
جاءني القوم الا زيداً فان زيداً بدون الا كان داخلاً في حكم القوم وهو المجيء وهذا القسم من الاستثناء
هو المشهور في الاستعمال **ومدخولها** اي المنصوب بالا **يسمى المستثنى وهو ما**
اعني القوم الذي **اعتبر مغايرته** اي زيداً **له** اي للقوم **في الحكم** اي في حكم المجيء يسمى

المستثنى منه

٤٦

**المستثنى منه** لا يخفى على فطن ان الضميرين في مغايرته وله مما يصح ارجاع كل منهما الى المستثنى منه
والآخر الى المستثنى لما في المغايرة من المشاركة بين الاثنين وانما ابرز الضميرين بصورة المثال تسهيلاً
للاطفال وفي قوله اعتبر مغايرته في حكم اشارة الى قاعدة مشهورة وهي ان الاستثناء من الاثبات
نفي ومن النفي اثبات لوجوب التغاير المستثنى والمستثنى منه في الحكم فقولنا جاء القوم الا زيداً معناه فان القوم
وزيداً لم يجئ او معنى ما جاءني القوم الا زيداً ان القوم لم يجئ وزيد جاء وهذان الحكمان بديهيان وقد خالف
في الآخر بعض من الجهات من الحنابلة والكرامية ويرد عليهم مع لقائهم العرف ان كلمة لا اله الا الله يدل على نفي
الالهة ووجود الله بالضرورة فلو لم يكن الاستثناء من النفي اثباتاً لم يدل هذه الكلمة على وجود الله لو صح
وثانيهما المستثنى المنقطع وهو المذكور بعد الا زيداً اذا لم يكن زيد من جملة القوم او لم يكن من جنسه ايضاً نحو
جاءني زيد الا حماراً فعلم من ذلك ان المستثنى متصل مما لا يجد حداً فوحداً لاختلاف قسميه فان احدهما مخرج
مما قبله والآخر غير مخرج ولهذا لم يتعرض المص ولا غيره لتعريفه بوجه جامع نعم غاية ما يمكن ان يقال في تعريفه
هو المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجاً او غير مخرج وهذا على قول من قال ان الاستثناء مشترك بين المتصل
والمنقطع اشتراكاً لفظياً والآخر من قال انه حقيقة في المتصل وفي المنقطع مجاز او انه مشترك معنوي بينهما فهو
في مندوحة عن تجشم الاشكال وههنا اشكال آخر لا بأس بالاشارة اليه والتنبيه وهو انهم استشكلوا في الاستثناء
بلزوم الكذب وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد بها على افرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها بقوله الا
درهماً كان ما اقر به اولاً نافياً له ثابتاً فيلزم الكذب في احد الامرين وعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى
نحو اذا قيل فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً واريد بالف سنة على الافراد جميع مدلولها فقد اخبر اولاً بانه
لبث المجموع فيستحيل ان يخرج شيء لانه يؤدي الى ان يكون قد لبث اقل من الف وقد قال اولاً انه لبث
الفاً وهذا الاشكال يرد في بدل البعض وبدل الاشتمال ايضاً فاختلفوا في حل هذا الاشكال على ثلثة اقوال
فمنهم من قال الاستثناء مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه مثل التخصيص عند هؤلاء في المعنى لا فرق بينهما

الا من حيث ان المستثنى يجب ان يجعل المستثنى منه بحسب لا الفصل بينهما بما بعد فعلا بالسعال والتنفس ونحوهما
واورد عليه انه غير مستقيم لجواز عندي عشرة الا درهما والعشرة نص في مدلولها ويمكن ان يقال ان المتكلم اراد
من عشرة تسعة وذكر الا واحدا التبيين مراده لبطلان المنصوصية وفيه نظر جلي قد خفي على المورد لان قوله
لا يمكن ان يقال ان المتكلم اراد من عشرة تسعة اول المسئلة وغاية ما يلزم عليه انه يلزم لفظ العشرة في
غير ما وضع له وذلك ليس بمحال هذا اذا كان مع القرينة ومنهم من قال ان المستثنى منه واله الاستثناء والمستثنى
جميعا وضع لمعنى واحد من غير تقدير الاول بمعنى ثم اخرج منه آخر حتى كان العرب وضعوا التسعة عبارتين احدهما تسعة
والاخر عشرة الا واحدا وهذا واضح البعيد بوجوه منها انه لم يعهد من العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى واحد
ومنهم لمعنى واحد ومنهم من قال ان المراد من المستثنى منه هو الجميع بالنظر الى الافراد ومن غير حكم بالاسناد فاخرج
منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج وهذا اوجه الوجوه ولذلك لا يحكم عالم بلغة العرب
على كلام متكلم بالاسناد وفيما ذكره بعد تمامه فلو قال قائل له عندي عشرة لا يجوز الحكم بانه اقر بعشرة بمجرد هذا القول
ما لم يقطعه بالاسناد ونحوه فعلم ان الاسناد انما يتحقق بعد الاستثناء وكذا في الابدال ونحوهما وبهذا يندفع حق الاشكال
واذا عرفت هذا فنرجع الى المقصود بعون الله الملك المعبود فنقول ان المستثنى بالذات يجب الاعراب على ثلثة اقسام
الاول ان يكون منصوبا وجوبا ويشترط نصبه اي شرط وجوب النصب ان يكون المستثنى
واقعا في كلام تام اي ذكر فيه المستثنى منه موجب والمراد بالمثبت ما ثبت
ووقع فيهما عموم وخصوص مطلقا اذ كل مثبت موجب ولا عكس فان قولك لا يقوم زيد موجب وليس بمثبت واذا
عرفت هذا فاعلم انهم الزموا النصب المستثنى في كلام التام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا
اذ لم يكن الكلام تاما بان يكون المستثنى منه فيه مقدرا لكان المستثنى معربا على حسب اقتضاء العوامل كما سيجيء
انشاء الله فلا يكون منصوبا فقط واما سبب اشتراط كون الكلام موجبا فلانه لو رفع على البدلية لصار التقدير
في المثال المذكور جاءني الا زيد فيلزم مجيء العالم سوى زيد لان البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم السقوط





فظهر انه لا وجه لانه جوز سوى النصب على الاستثناء فيجب اذا كان في التام الموجب او كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه نحو جاءني الا زيدا احد اذ لو رفع لكان بدلا
وقد تقرر انه يمتنع تقديم البدل على المبدل منه او يكون المستثنى منقطعا اي يكون المستثنى
غير داخل في المستثنى منه قصدا كما عرفت تحقيقه نحو ما جاءني احد الا
حمارا لو وجب النصب لانه اذ لو رفع ولا يجوز هناك اعتبار البدل باقسامه اما اقسام الثلثة المشهورة
اعني بدل الكل والبعض والاشتمال لان البدل يجب ان يكون داخلا في المبدل منه وهذا ليس كذلك لان
الحمار ليس داخلا في القوم واما بدل الغلط فلانه لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر بطريق القصد والارادة وهذا معنى قول المصنف قصدا اي لا غلطا ولهذا اجريت به السنة في الكتاب
والسنة الاعراب البقية ويمكن بعد التامل في ما مضى معنا وبه وجه آخر لقوله قصدا فتامل وبعض الاعراب من
بني تميم جوزوا الرفع فقالوا الا حمار على ان يكون بدلا وقد عرفت انه لا يستقيم فيه شيء من الابدال فلم يبق
وجه سوى النصب على الاستثناء والثاني اعراب المستثنى يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار
الرفع على البدل وذلك فيما اذا كان الكلام الواقع فيه المستثنى كلاما تاما
اي ذكر فيه المستثنى منه غير موجب بان يكون بعد نفي او نهي او استفهام انكاري نحو قوله تعالى من يغفر
الذنوب الا الله وانما اشترط فيه ان يكون تاما اذ لو كان غير تام لكان مفرغا ومعربا على حسب اقتضاء العوامل وانما
قال غير موجب اذ لو كان موجبا لكان وجب النصب كما مر وانما جاز هنا النصب والرفع اذ لا مانع من اعتبار
البدلية والاستثناء كليهما وانما اختاروا الرفع على البدل لان البدل معرب بالاصالة والنصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة فالرفع اولى ومثاله نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية من الضمير المرفوع وقد قرئ به اكثر القراء والا قليلا بالنصب على الاستثناء وقد قرئ به ابن
عامر وقد عرفت ان الاول اولى واكثر فائدة اعلم ان الاكثر خالفوا هذه القاعدة في قوله تعالى الا امرأتك

في قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك حيث قرؤا النصب على الاستثناء الا ابن كثير وابي عمرو فانهما قرءا بالرفع على البدل عن احد واراد بعضهم تصحيح قول الاكثر فقال انه استثناء من قوله فاسر باهلك بقطع من الليل وهذا انما يصح اذا كان الالتفات في الآية بمعنى التخلف ليلائم اجزاء الكلام والا اذا كان بمعنى النظر الى الوراء في الذهاب كما هو اصل معنى الالتفات فيلزم التناقض بين القرائتين لانه لو كان مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك فلا تكون امرأته مسرية بها على هذه القراءة والا على قراءة الرفع فهي مسرية بها والا فلا معنى لكون امرأتك بدلا من احد وهل هذا الا تناقض صريح في كلام فصيح وذلك غير جائز لان القراءة السبع كلها متواترة ولا يجوز التناقض بينهما فالحق ان يكون مستثنى من احد اويا منه وكانت قراء الاكثر ههنا واراده على اللغة الغير الفصيحة ولا في ذلك بعد كون من الوجهين صحيحا فان قلت لا يلزم ذلك بل غاية ما يلزم ان لا تكون منهية عن الالتفات لما علم من انها ملتفت فيصيبها ما اصاب قوم لوط كما قال الله تعالى انه مصيبها ما اصابهم فتأمل في المقام فانه من مزالق الاقدام و ان كان اي

**قال المستثنى** ما **يعرب** ما اقتضاه **على حسب العوامل** من الرفع والنصب والجر وذلك **اذا كان** اي المستثنى **مفرغا** بان يكون العامل فارغا عن ما قبل الا ومتوجها الى ما بعدها فتكون الا لغوا عن العمل ولهذا يسمى هذا المستثنى مفرغا اي **لم يذكر معه المستثنى منه** فكانه له العامل قد فرغ عن المستثنى منه وجعل اعرابه للمستثنى فالمفرغ هناك بمعنى المفرغ له كالمسند اليه والمسند به ولا تظن ان العامل ههنا يكون في الحقيقة معمولا للعامل المذكور بل انما المعمول على الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف ولكنه لما حذف واعرب المستثنى باعرابه سمي باسمه الاترى ان قولك ما جاء الا هند ولو كان الفاعل هند لوجب ان يقال جاءت وايضا لو كان الفاعل هند لم يكن للاستثناء معنى صحيح فظهر ان الفاعل في الحقيقة هو المحذوف ثم اعلم ان الاستثناء المفرغ يلزم ان يكون في كلام غير موجب لعدم الفائدة في الموجب اذا كان المستثنى مفرغا والمصنف لم يذكره اكتفاء بالمثال حيث قال **نحو ما ضربني الا زيد** في المفرغ على الفاعلية **ولست الا**

قائما



**قائما** بالنصب على المفعولية **وما مررت الا بزيد** في الجر بالاضافة وانما قلنا انه لا فائدة في المفرغ اذا كان الكلام موجبا اذ لو قلنا ضربني الا زيد يلزم ان يضرب المتكلم كل من في العالم الا زيد وذلك غير صحيح فلا يستقيم المقال والا اذا قلنا ما ضربني الا زيد فيلزم ان لا يضربه احد في العالم الا زيد وذلك جائز فيفيد فائدة صحيحة ومن هذا التحقيق يعلم انه لو اتفق في الموجب كلام يفيد فائدة صحيحة لجاز فيه الاستثناء مفرغا نحو قرأت الا يوم الجمعة لجواز القراءة في جميع ايام العمر الا في يوم الجمعة وذلك مما لا حجر فيه وكذا لو اتفق في النفي كلام لا يكون صادقا لم يجز فيه الاستثناء مفرغا نحو ما مات الا زيد كذا في بعض شراح الكافية والحق ان هذا انما لا يعده العقل محالا لجواز ان لا يموت احد في العالم الا زيد في آن مثلا او ساعة آن في عهد الجمشيد ما مات احد منذ ثلثمائة سنة بخلاف ضربني كل احد الا زيد فان ضرب الجميع من في العالم سوى زيد لشخص واحد مثلا ممتنع عقلا اذ لو فرضنا اجتماع من في العالم في مكان واحد لا يجوز فرض اجتماع ضربهم في آن واحد بالضرورة والحاصل ان الكلام لو كان منفيا فلم يقم دليل عقلي على بطلان الاستثناء المفرغ فيه والا اذا كان موجبا فان كان بحيث يكون صادقا ومفيدا فائدة صحيحة نحو قرأت الا يوم الجمعة ولو باعانة القرينة ساغ الاستثناء المفرغ فيه والا فلا نحو ضربني الا زيد لكونه محالا عند العقل تتميم فيه نفع عظيم اعلم ان القوم ارادوا ان بعض الوارد ما يأبى عن كون الا للاستثناء فجعلوا الا للصفة بمعنى غير لا للاستثناء وقالوا ان ذلك اي كان الا واقعة بعد جمع منكر في الايجاب فاوجبوا رفع الاسم الواقع بعد الا على البدلية ومنه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ لو جعلت الا على الاستثناء لوجب دخول المستثنى في المستثنى منه ويجوز ان يراد بالآلهة المذكورة غير الله فلا يكون المستثنى داخلا فيها فلا يتحقق شرط صحة الاستثناء واي اصل ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه والجمع المنكر يتناول جماعة غير معينة لا يجزم الفعل فيها بالدخول فلا يجوز الحكم بالاستثناء فيجب ان يكون بمعنى غير والمعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وعلى هذا لو كان الجمع محصورا بالسور الكلي نحو جاء الرجال الا زيدا جاز الاستثناء لبداهة دخول زيد في الرجال على العموم وقد يقع بعدها كلم

تعجز عنها ان القلم لغاية تشويش خاطر الفاتر من تجرع اقداح القصص المتواترة و استماع انواع القصص المتكاثرة
وتراكم افواج اقسام الاسقام وتلاطم امواج بحار الالام فلا احد يدفع عني الغموم لو كنت شاكيا ولا حميم يرد
عني جميم ما دمت باكيا فانما اشكو بثي وحزني الى الله فان المفرج لا سواه ولنختم الكلام في هذا المقام فان الله
هو الاول والاخر وهو الملك العلام **تذنيب** لبيان الاختلاف الواقع في نصب المستثنى اذ قيل انتصاب المستثنى انما
هو بالا اختاره المص وليس بشيء والا لكان المستثنى واجب النصب ابدا ولان الاصل في الحرف عدم العمل لقدر
الامكان ولهذا **قيل انتصاب المستثنى ليس بالا بل المستثنى منصوب بفعل مقدر**
بعد الا اي **استثنى** وليس هذا القول ايضا مما يقول به لان الاصل عدم التقدير **وقيل** والقائل من
البصريين ان المستثنى منصوب **بالفعل المذكور** المتقدم او معناه العامل في المستثنى منه **لكن عمله**
في المستثنى انما هو **بتوسطها** اي بتوسط الا فالا في هذا المقام اداة التعدية كالهمزة والباء وذلك
ليس ببعيد لان المستثنى يتعلق بالفعل تعلق معنويا اذ له نسبة الى المستثنى منه الذي نسب الى الفعل وقد
جاء بعد تمام الكلام كالمفعول به فلا بعد في ان يكون منصوبا بالفعل المذكور الا ترى انه في المستثنى المفرغ يكون
مرفوعا بل العامل المذكور ومنصوبا به ومجرورا به ولهذا اختاره بعض المحققين بحيث لم ينقلوا في كتبهم غيره من
الاقوال وهناك اقوال اخر تركها المص ايضا منها ما نقل عن الكسائي ان المستثنى بان مقدرة محذوفة الخبر
بالتقدير الا ان زيدا لم يجئ ومنها ما نسب الى الفراء وقد قرأته الفراء وهو ان الا كلمة مركبة من ان ولا
العاطفة فحذفت احدى النونين ثم ادغمت النون الباقي في اللام فصارت الا وسخافة هذين القولين
مبصرة براي العين **تتميم** لبيان تتمة ادوات الاستثناء فانه **قد يستثنى بغير وسوى**
**وسواء** اذ المدلول بالاستثناء اخراج شيء عن حكم ما قبله وهذا المراد يحصل بهذه الحروف ايضا لمغايرة
حكم ما بعدها لما قبلها بالضرورة والفرق بينها وبين الا ان ما بعد الا قد يكون منصوبا وقد لا يكون كما عرفت
**والمستثنى بها** اي بهذه الثلثة **مجرور بالاضافة** لا غير لان هذه الثلثة في الحقيقة من الاسماء

تتميم

اللازمة



اللازمة الاضافة وضعا ليكون ما بعدها مضافا اليه لها وانما اصطلحوا على ذكرها في باب الاستثناء لمشابهتها مع الا
في مغايرة الطرفين والفرق بين هذه الاسماء الثلثة ان كلمة **غير يكون اعرابها كالمستثنى بالا**
**على التفصيل** المذكور فيما سبق لانه لما كان المستثنى مجرورا بسبب اضافة غير اليه اجرى اعرابه اليه فيكون منصوبا
وجوبا في كلام تام موجب نحو جاء القوم غير زيد بالنصب ومختار البدل في غيره نحو ما جاء القوم غير زيد بالرفع
على البدلية ومعربا على حسب اقتضاء العوامل فيما لم يذكر المستثنى منه نحو ما جاء غير زيد بالرفع وما رايت غير زيد
بالنصب وما مررت بغير زيد واعلم ان هذا الحكم انما تجري في غير اذا تضمنه حرف الاستثناء واما اذا كان صفة
فكان حكمه حكم موصوفه كساير الصفات نحو مررت برجل غير زيد والاكثر وقوعه حالا نحو قوله تعالى فمن اضطر
غير باغ ولا عاد وقوله تعالى غير محلي الصيد وقوله تعالى غير ما بجرين اناه ثم اعلم ان كلمة غير لما كانت اسما وكلمة
الا حرفا ومن عادة العرب انهم يتوسعون في الاسماء اكثر من توسعهم في الحروف ولهذا اكثر استعمالهم كلمة غير
للاستثناء مع ان اصلها بمعنى المغايرة فاصلها ان يكون صفة وان كلمة الا لكونها حرفا قليل استعمالهم في الصفة
حملا على غير الا اذا تعذر الاستثناء وهو ما اذا وقعت بعد الجمع المنكور الغير المحصور كما عرفت **واما اعراب**
لفظ **سوى وسواء فهو نصب على الظرفية** اي على ان يكونا ظرفا للفعل السابق فيكونا
مفعولا فيه كساير الظروف فيجب النصب فيهما هذا على مذهب سيبويه وهو الاصح عند النحاة ولهذا اختاره المص
وذلك لكونهما ظرفا في المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد كانك قلت مكان زيد ولهذا لم يسمع
منهم الا منصوبا وقد اجاز الكوفيون اجراءها مجرى غير في الاعراب الثلثة متمسكا بقول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا اي غير العدوان وليس بعيد هذا الشعر عند سيبويه من الشواذ ومما يجب ان
يعلم هنا هو ان الاول ان في سوى وسواء اربع لغات سوى بكسر السين ومد الالف وقصرها وسوى بضم
السين والقصر وسواء بفتح السين والمد لا غير والمشهور سواء قد يستعمل اسما غير ظرف فمن ذلك قوله تعالى
سواء للسائلين اي استوت سواء بمعنى استواء فهو مفعول مطلق بفعل محذوف للسائلين وقوله في سواء الجحيم

اى فى وسط الجحيم وقد يستثنى بحاشا وعدا وخلا بدون كلمة ما وما عدا وما خلا

معها وحال الاستثناء بها على ما مضى فى الحروف الجارة من ان المستثنى بها يكون منصوبا اما بعد حاشا

وعدا وخلا فعلى الاول القول الاكثر لانها فى الاصل افعال لازمة متعدية بمن نحو دخلت الدار من الانس

فحذفت من واوصل الفعل الى معمولها فكانها متعدية بنفسها وقيل ان المستثنى بها منصوب لتضمنها معنى

جاوز وانما التزموا هذا التضمين او ذلك الحذف والايصال ليكون ما بعدها منصوبا كالمستثنى بالا التى هى اصل

الباب وانما قلنا على القول الاكثر اذ قد مران بعض العرب يجر الاسم بها لانها حرف جر عندهم ولكنه لم يذكر

هذا القول سيبويه ولا المبرد والا بعد ما عدا وما خلا فيجب بلا خلاف لان ما مصدرية وما المصدرية لا يدخل على

الافعال فخلا وعدا فعلان فاعلها مستتر وجوبا فلا جرم يكون المستثنى بهما منصوبا بهما وجوبا فان قلت

من اين علمت كون ما مصدرية قلت لانه لا يجوز ان يكون موصولة لعدم الضمير الراجع اليه فى ما خلاه ولان

الموصول موضوعة للصفة والموصوف جميعا وههنا قد ذكر الموصوف وهو القوم فليس موضع ما الا ترى انك

تقول اشتريت الكتاب التى نعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما لم نعلم من هذا علمه ابن الحاجب فى شرح

المفصل ومن هذا العلم عدم كونها موصوفة ايضا وكونها زائدة على خلاف الاصل فلم يبق وجه صحيح الا المصدرية

ولهذا قالوا انها مصدرية بالتوجيه المذكور وقد يستثنى بليس ولا يكون وهما من الافعال

الناقصة المنفية فيكون ما بعدهما مغاير الما قبلها الحكم كما هو مقتضى الاستثناء المتصل ولهذا لا يستعملان

الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولما كان ما بين منا بالا لم يجز التصرف فيهما كالمنسوب عنه نحو سيجى

اهلك ليس زيدا ونحو سيجى اهلك لا يكون بشرا والمستثنى بهما نصب

على البناء للمفعول او مصدر بمعنى المنصوب على الخبرية اى الاسم الواقع بعدهما منصوب لكون

خبرا لهما لانهما من النواقص التى لا تتم بدون الخبر والاسم مستتر فيهما وجوبا اذ لو كان

ظاهرا لكانت الجملة مستقلة بنفسها غير مرتبط الى ما قبلها فيصير اجنبية عنها وقد حقق فى موضعه انه يجب

النحو لم

بين الجملتين المرتبطين فى المعنى من رابط لفظى فيجب استتاره ليصير رابطا للجملة الثانية والجملة

منصوب المحل على الحالية فاختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فقيل انه راجع الى مصدر الفعل

المقدم والمعنى سيجى اهلك ليس مجيئهم زيد وفيه نظر اذ العين لا يقع خبرا عن الحديث الا ان يقال ليس

المجى مجى زيد ولا يخفى ما فيه من التكلف فالاولى ما قيل انه راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور

والمعنى ليس الجائى زيدا او راجع الى البعض المفهوم من المستثنى منه والمعنى ليس بعضهم زيدا وقد يستثنى

بلا سيما ويعلم ان لا سيما موضوع لاثبات الحكم للكلام طرفيه اى ما بعده وما قبله ولكن بحيث

ثبت الحكم لما بعده واكثر بالنظر الى ما قبله ولتضمنه عدم المساوات فى الحكم فيصدق انه مخرج عن حكم ما قبله

ولهذا استثنى من الحروف الاستثناء ولا فيه نافية وسى بمعنى المساوات اى ليس مساويا نحو اكرم القوم

لا سيما زيدا وسيما زيدا فان المعنى ان زيدا استحقاقه للاكرام اكثر من استحقاق ساير

العلوم وفى قوله سيما زيد اشارة الى ان يجوز حذف كلمة لا منه تخفيفا ولكنها مرادة ولهذا لا تفاوت المعنى كحذف

لا فى قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف ولهذا ادعى التفتازانى فى شرح التلخيص ان استعمال سيما بلا نظير له فى كلام

العرب ويجوز فى الاسم الواقع بعدها ثلثة اوجه الاول الرفع على

الخبرية لمبتدأ محذوف والجملة بتمامها لا محل لها صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت

موصوفة يحذف صدر الجملة فما فيها اى فى كلمة لا سيما اما موصولة او موصوفة اى لا سى

الذى هو زيد اذا كانت موصولة او لا سى شئ هو زيد موجود اذا كانت

موصولة والثانى الجر على اضافة لفظ سى اليه اى الى زيد مثلا وما زائدة اى لا

سى زيد موجود كما فى قوله تعالى ايما الاجلين قضيت وقال نجم الائمة ان الجر اولى من الرفع

اذ فى الرفع يلزم حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة على انه يلزم عن الحذف ومن لغة القياس فى

الجملة يعنى لا سيما مع ما بعدها حال عن المستثنى منه فى كلا الحالين يعنى فى حالتى الرفع

والجر كما سبق ذكره في ليس ولا يكون **او الثالث النصب على الاستثناء فيكون كلمة لا سيما منقولة عن احد الاولين** اي الموصولة والموصوفة ولا تظن ان لا سيما بعد النقل من الاصل قد صارت معنى آخر غير ما يقتضيه معناها التركيبي بل هي **مبقاة على ما** اي معنى **كانت** كلمة لا سيما **عليه** اي على ذلك المعنى قبل النقل من كون لا للنفي وسي بمعنى السواء ولا اما موصولة او موصوفة كما عرفت والفرق انما هو في مجرد ان قبل النقل كانت كلمة مركبة من لا وسي وما وبعد النقل صارت كانها كلمة واحدة بسيطة مقيدة بمعناها التركيبي وما بعدها منصوبا على الاستثناء **وقد يكون خصوصا** اي مثل لفظ خصوصا **اعرابا ومعنى** فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق مثله فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا في راكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا لا سيما بسيط لا مركبة **النوع الخامس** من العوامل السماعية **حروف تنصب الفعل المضارع وهي اربعة الاولى ان** بالفتح والتخفيف وقد يتوهم في سبب كونها ناصبة انها مشابهة لان المفتوحة المثقلة في الصورة وفي تغير المعمول الى المصدر ولهذا اعملت عمل النصب مثلها **والثاني لن** وانما اعملت لانها ايضا مصدرية بمعنى ان في اخلاص الفعل للاستقبال فانها وضعت لتاكيد نفي المستقبل عند بعض ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد وهو الحق ومنه قوله تعالى لن تراني فيفيد عدم كون الله تعالى مرئيا لجنس البشر ابدا سواء كان في الدنيا او في الآخرة وقد ينتقض بقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتقريره انه لو كان لن للتابيد وظاهر ان حتى لانتهاء فيلزم التناقض في الكلام وفيه نظر اذ غاية الامر ان يكون حتى قرينة على ان لا يكون المراد من لن التابيد بل الوقوف في ارض مصر الى ان ياذن له ابوه ولن هناك بمجرد تاكيد النفي لان كلمة ابرح من الافعال الناقصة المستعملة مع لا او ما لا المعنى لا ابرح وما ابرح وانما غيرها الى لن لافادة التاكيد فلن هناك مستعملة في جزء معناه ويلزم من ذلك عدم حملها على التابيد فيما تجردت عن

الوزنه

نواصب الفعل ع

التوقيت بهذا بل المقصود في الآية ايضا التابيد وحتى فيها بمنزلة الاستثناء والمعنى لن ابرح الارض مصرا ابدا الا ان ياذن الله لي او ابي فان لم ياذن لي ابي فاقوم فيه ابدا وما قيل انه لو كان للتابيد للزم التكرار في قوله ولن يتمنوه ابدا ولزم التناقض في قوله فلن اكلم اليوم انسيا فان اليوم يدل على التوقيت وهو يخالف التابيد مدفوع اما الاول فلانه تاكيد وليس هذا اول تاكيد وقع في الكلام سيما في كلام الملك العلام والثاني فلما مر من التحقيق من انه يجوز لا حقيقة والحاصل ان افادة كلمة لن للتابيد مما يحكم به العقل والاستعمال وهناك كلام ضيق عنه المجال هنا ثم اعلم انه ينسب الى الخليل ان اصلها لا ان فحذفت همزة ان تخفيفا والف لا لالتقاء الساكنين فصارت لن فالنصب مستفاد من ان والنفي من لا ورده سيبويه بانا نقول زيدا لن اضرب فيتقدم منصوب منصوبها عليها وما في خبر ان المصدرية لا يتقدم عليها لان ما بعدها مصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه واجيب بان التركيب ربما احدث ما لم يكن عند الافراد ومذهب سيبويه الى انها مفردة لا مركبة وهو الحق لان الاصل في الكلمة الافراد مع ان لها نظير في الحروف مثل لم وام وان وغيرها فالباعث الى اعتبار التركيب من دونها **والثالث كي** وهي للسببية نحو اسلمت كي ادخل الجنة فما قبلها وهو الاسلام سبب لما بعدها وهو دخول الجنة وانما عملت النصب لانها مصدرية بمعنى ان في اخلاص الفعل للاستقبال وقد اختلفوا في انها بل هي ناصبة بنفسها او باضمار ان والبصريون على الاول ونحن ايضا اذ الاصل عدم التقدير والثاني مذهب الكوفيين واحتجوا بان العرب يقولون كيمه كلمة في جواب ضربت زيدا مثلا فيكون من حروف الجر فيجب ان يقدر بعدها الناصب كما يقدر بعد اللام واجيب بانه لو كان حرف جر لما دخل عليه حرف الجر وقد دخل في قوله تعالى لكيلا تاسوا لكيلا على المؤمنين حرج وقولهم لكي ادخل الجنة **والرابع اذن** سيجيء حكمها بعد ما عرفت الحروف المذكورة مجملا فاعلم انه لما لم يكن لن وكي حاجة سوى النصب ولا حكم اجزاء اكتفى المص بذكرهما فقط ونحن بينا البعض فيهما ولما كانت ان ذات احكام واذن ذات شروط اراد المص بيان احوالهما **فان** الناصبة يكون مصدرية وعاملة في المضارع جالبة

لمعناه الى الاستقبال نحو قوله تعالى ان تصوموا خير لكم والمعنى صومكم خير لكم ومما يجب ان يعلم
ان حروف النصب تبدل من الضمة في المفرد الى الفتحة وفي التثنية والجمع تحذف النون لكونه عوضا من الحركة
في المفرد وانما تحذف النون حملا للناصب على الجازم في الافعال كما حملوا النصب على الجر في الاسماء لان الجزم في
الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ويجب ان يعلم ايضا ان ان انما تنصب وجوبا لو لم يكن مخففة من المثقلة او زائدة او
مفسرة على خلاف الوارد وعلم من ذلك ان ان سيجيء على وجوه أخر غيرها اي غير
الناصبة كالمخففة عن المثقلة وذلك فيما اذا كانت بعد العلم نحو علم ان سيقوم
لان العلم يفيد اليقين وان المصدرية لما كانت مفيدة بمعنى الاستقبال افضى مدخولها الى توقع وشك وبينهما
منافاة فلو وقعت ان الناصبة بعد العلم فمدخولها من حيث دخول ان عليه مشكوك ومن حيث دخول العلم
عليه متيقن فيكون مشكوكا ومتيقنا فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فيجب ان يكون مخففة من المثقلة حتى
يكون للتأكيد فيناسب ومنه قوله تعالى فلا يرون الا يرجع اليهم القول بمعنى فلا يعلمون وقال وحسبوا ان لا
يكون فتنة بمعنى علموا و قد يأتي في كلام على وجه الزيادة كثيرا وذلك اذا وقعت بعد لما نحو
فلما ان جاء البشير وان زائدة والزائدة لا معنى لها لان كلمة ان للتوقع والانتظار ولما للتحقيق
في الاثبات وهما متناقضان فيجب ان يكون اما زائدة او مخففة والمخففة تؤول معمولها بالمصدر فلا بد لها من متعلق
ولا متعلق في هذه الآية فلا يصح المصدرية فيكون زائدة ليست الا و قد تكون المفسرة لما اي الفعل هو
بمعنى القول لا صريحه اي لا يكون مفسرة بعد صريح فعل القول نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم ولا يقال قال ان يا ابراهيم بل يقال قال يا ابراهيم وذلك لان صريح القول لا
يحتاج الى التفسير وانما المحتاج الى التفسير ما هو بمعنى القول كالنداء مثلا فانه بمعنى القول وهذا القول
هو المشهور بين النحاة واما بعضهم فقد جوز تفسير القول الصريح بها وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله ربي وربكم حيث جعل الله تعالى ان اعبدوا الله تفسير القول قلت واجاب الاولون عنه

بان ان هذه مصدرية لا مفسرة وقيل انها زائدة وفيه نظر اذ ليس الموضع من مواضعها مع انه اذا امكن
حمل كلمة على الاصالة لا تجعل زائدة فالاولى ان يكون بتأويل المصدر بدلا من الموصول فيما امرتني به او بدلا
من الضمير في قوله تعالى به وقد يستدل بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم فان تقديره وانطلق
الملأ منهم قائلين ان اصبروا فوقعت للقول الصريح واجيب بانه يجوز ان يقدر منادين وهو بمعنى القول لا
بلفظ الحكم المذكور و قد عرفت ان ان التي وقعت بعد العلم هي المخففة من
المثقلة يكون تأكيد العلم لا الناصبة لمنافاتها مع العلم كما عرفت و فيما اي في كلمة ان اذا وقعت
بعد الظن وجهان فيجوز ان يكون ناصبة وان يكون مخففة نحو ظننت ان لا يقوم
بنصب يقوم اذا كانت ناصبة وبرفعها اذا كانت مخففة وانما جاز لان الظن يخطي ويصيب فمن حيث
انه يخطي جوزوا دخول ان الناصبة لان فيها توقع وشك ومن حيث انه يصيب لا يجوز لانه محقق كالعلم
وبعبارة اخرى الظن ذو جهتين الوقوع الراجح وعدم الوقوع المرجوح فمن حيث الوقوع يلائم المخففة
ومن حيث عدم الوقوع يلائم الناصبة على التشكيك و اما كلمة اذن فهي جواب و جزاء
والعطف تفسيري والمعنى ان اذن يدخل على جملة يكون جوابا لجملة تقع اي جزاء لها و هي تنصب بشرطين
احدهما ان يكون مدخولها فعلا مستقبلا فلو كان مدخولها ماضيا او مضارعا له بمعنى الحال اي لم تعمل عمل
النصب والثاني فيها اذا لم يعتمد ما بعد اذن على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فلو
كان ما بعدها معمولا ومتعلقا بما قبلها لم تعمل ايضا ومثال تحقق الشرطين كقولك اذن تد
خل الجنة جوابا لمن قال اسلمت فان المراد دخول الجنة في الاستقبال فالشرطان
محققان و اما مع المضارع اذا كان بمعنى الحال لفقدان الشرط الاول و مع الاعتماد
اي اعتماد ما بعدها على ما قبلها لفقدان الشرط الثاني فلا تعمل اذن عمل النصب ومثال فقدان الشرط الاول
كقولك لمن يحدثك بخبر اذن اظنك كاذبا ارفع في هذه الحالة فلا ...

تكون بمعنى الاستقبال فلا تنصب ومثال فقدان الشرط الثالث كقولك لمن قال **انا آتيك** فتقول له
ان تأتني **اذن اكرمك** فان الجملة الواقعة بعد اذن جزاء القول ان تأتني فما بعدها معتمد على
ما قبلها فلا تنصب واذا اردت في هذا المثال معنى الحال كان مثالا لفقدان كلا الشرطين لكون المضارع فيه بمعنى
الحال مع الاعتماد على ما قبلها واذا عرفت الامثلة فاعلم انهم انما اشترطوا هذين الشرطين في عمل اذن
لان الاول فلانا قد بينا ان اذن للجواب والجزاء لا معنى له لا يؤتون الناس نقيرا حيث لم تعمل اذن لكون
مدخولها بمعنى الحال واما الثاني فلانه لو كان ما بعدها معمولا لما قبلها واعملت اذن ايضا يلزم توارد عاملين على معمول
واحد ولوقوعها اذن في حشو الكلام ويعلم ان الاعتماد المذكور قد يكون على المبتداء نحو انا اذن اكرمك وقد
يكون على الشرط كما في المتن وقد على القسم نحو والله اذن لا افعل ثم اعلم ان هناك شرطا ثالثا تركه المص
وهو انه يشترط في اعمال اذن ان لا يفصل بينها وبين مدخولها غير القسم نحو اذن عندك اقوم واذن
يا زيد اكرمك لان الفصل يبعدها عن معمولها فيضعف عملها واما القسم فلكثرته او لانه مقو للمعنى ومؤكد له
نحو اذن والله احسن الملك فلا يمنعها عن العمل **و** اذا استعملت اذن مع حرف **العطف** بان يعطف
كلمة اذن مع ما قبلها بالواو او بالفاء فيجوز فيه **وجهان** العمل وعدمه **كقولك** في جواب من قال
**انا آتيك واذن اكرمك فاذن اكرمك** فيجوز في قولك اكرمك الرفع
والنصب اما الرفع فلفقدان احد الشرطين المذكورين لاعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف واما النصب
فلان الجملة الواقعة بعد اذن لما كانت جملة مفيدة مستقلة بنفسها مع قطع النظر عن حرف العطف
فكانه غير معتمدة على ما قبلها ثم اعلم ان الفاء اكثر من الواو لحصول الاعتماد فيه اكثر منه لما في الفاء
من معنى التفريع واما الواو فهو اكثر من سائر حروف العطف ولهذا قال اكثر المحققين من النحاة فان
كان قبلها واو او فاء فالوجهان فقول المص مع حرف العطف باطلاقه ليس على ما ينبغي والامر فيه سهل
عند من هو اهل وبالفاء والواو جاء القرآن واذن لا يلبثون خلفك وقوله تع فاذن لا يؤتون والمشهور

من القراء

٥٣

من القراء السبعة عدم الاعمال وقد جاء واذن لا يلبثوا بحذف النون اعمالا لاذن في غير القراء السبعة
فائدة اعلم انه قد اشتهر بين النحاة ان من النواصب لام كي ولام الجحود الاولى نحو اسلمت لادخل
الجنة والثاني نحو قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم ولام الجحود لام زائدة للتأكيد ولا يدخل الا بعد نفي داخل على كان ما ذكره
والفرق بينهما لوجوه الاول ان لام كي للتعليل بخلاف لام الجحود والثاني ان لام الجحود لو سقطت
لم يخل معنى المراد بخلاف لام كي والثالث ان لام الجحود بعد نفي داخل على كان ولام كي يقع بعد الا
والنفي وبعد النفي سواء كان بعد كان او لا ولم يذكره المص وغيره لان الناصب في هذين المثالين هو
ان المقدرة واللامان حرف جر فيجب تقدير ان بعدهما لامتناع دخول حرف الجر على الفعل فيكون ما بعدها
بتأويل المصدر والمعنى لدخول الجنة وما كان الله معذبهم فافهم

**النوع السادس** من العوامل السماعية

**حروف تجزم الفعل المضارع** ومما يجب ان يعلم ان لا يعمل هذه الحروف والنواصب في غير المضارع
لان الفعل الماضي له تحقق في الوجود كالاسماء وهذه الحروف حروف التوقع والانتظار فلا تعمل فيه عوامل الافعال
فلو دخلت هذه الحروف على الماضي يجب ان يغيره معنى الى الاستقبال **وهي** اي الجوازم **خمسة**
احرف بالاستقراء الاول **لم** وهي جازمة جزء ما مطلقا **و** الثاني **لما** وهي قولا لجزم واصلها لم زيدت
عليها ما فصارت بزيادتها اسما تارة وحرفا اخرى فاذا وقعت بعد الفعل الماضي كانت اسما للزمان
واقتضت جوابا مثل لما قمت قمت وان وقعت بعدها المضارع كانت حرفا جازما وانما اعملت
لم ولما عمل الجزم لانهما تقلبان المضارع الى المعنى وهي الحالة التي تستحق فيها البناء الذي فيه الاصل السكون
فاسكنا ولمشابهتهما بكلمة الشرط في الانتقال الى الاستقبال فحملت عليها **و** الثالث **لام الامر**
وانما عملت لافادتها معنى اللام وقال ابو البقاء انما جزم بلام الامر لان الجزم في الافعال نظير الجر في
الاسماء وهذه اللام نظيرة لام الجر وقد قلنا مرارا ان هذا وامثاله تعليلات بعد الوقوع **و** الرابع **لاء**
**النهي** واعمالها بمثابة لام الامر لشركتهما في الطلب وان فارقتها في ان الفعل والثاني لطلب

الركن فلهذه المشاركة حملت لاء النافية على لام الامر حملا للنقيض على النقيض او للنظير على النظير و اي نسي ان
الشرطية وانما اعملت عمل الجزم لانها تقتضي جملتين فلطول مقتضاها وكثرة استعمالها اختير لها الجزم الذي
هو الحذف والتخفيف ومفصل احوال هذه الحروف ان لم ولما تشتركان من وجه وتفارقان
من وجوه اما وجه مشاركتهما ان كليهما لقلب معنى الفعل المضارع ماضيا وتنفيله
اي نفي الماضي ولم يكتف بقوله لقلب المضارع ماضيا ولما قال ونفيه يورد الاعتراض بكلمة لو فانها
ايضا لقلب المضارع ماضيا ولما قال ونفيه خرج عنه لو لان لو لا يفيد النفي في المعنى نحو لم يضرب
ولما يضرب انه ما ضرب في الزمان الماضي واما وجه مفارقتهما فمن وجوه منها ما من جانب لم
و لا خصايص لم فهو انه يختص بامرين الاول بمصاحبة اداة الشرط بخلاف لما
لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول نحو ان لم تفعل افعل فلا يقال ان لما تفعل افعل
و الثاني من خصايص لم جواز الانقطاع منفيها والمراد بالانقطاع انتقاض نفي لم لوقوع
الاثبات بعدها نحو لم يضرب ثم ضرب ولا يقال لما يضرب ثم ضرب لعدم رسوخها في
معنى النفي حتى تاتي بالاثبات بعدها و اي خصايص لما فهو ثلثة الاول انها تختص بجواز حذف
فعلها ان دلت عليه قرينة بخلاف لم كشارفت المدينة اي قاربت المدينة
ولما اي ولما ادخلها ولا يقال ولم يحذف فعلها وذلك اذ قد عرفت ان اصل لما
لم فزيدت عليها ما فكانهم جعلوا ما زايدة عليها نايبا مناب المحذوف وقد جاء حذف الفعل مع لم في قول
الشاعر واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارة ان وصلت وان لم اي وان لم توصل ولكنه
شاذ للضرورة و الثانية ان لما قد يتوقع بثبوته اي ثبوت فعله في الاستقبال نحو قوله تعالى
لما يذوقوا العذاب السعير ولعل هذه بمعنى انهم ما ذاقوا عذاب السعير ويذوقونه في القيمة
ولا يدخل كلمة لم محقق المعنى اي صحة بسبب زيادة ما في لما دون لم و الثالث ان منفيها قد يكون





ظرفا فانها مع المضارع حرف جازمة كما عرفت ومع الماضي اسم ظرف
بمعنى الحين سواء كان الماضي ماضيا حقيقيا او حكميا نحو لما قمت قمت في الماضي الحقيقي والمعنى
قمت حين قيامك ولما لم تقم قمت في الماضي الحكمي والمعنى قمت حين عدم قيامك و
اذا كانت مع غيرهما اي غير المضارع والماضي يكون حرفا بمعنى الا للاستثناء نحو قوله تعالى
وان كل لما جميع لدينا محضرون على قراءة التشديد وهي قراءة عاصم فيكون ان
نافية ولما بمعنى الا واما اذا قرئت لما بالتخفيف وهو الاكثر فان مخففة من المثقلة واللام لام الفارقة
وما مزيدة للتاكيد هذا ثم اعلم ان كلمة لما ضابطة مشهورة تركها المص وهي انها تفيد الاستغراق
الى حين اي الى حين وقت التكلم علم لما فلو قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم فلم يفيد استمرار انتفاء الندم
الى حين التكلم واما اذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم كان مفيدا استمرار ذلك الندم الى وقت التكلم
بهذا الكلام ولعل هذه الخاصية ايضا من لوازم زيادة ما عليها دون لم و لا لام الامر فهي موضوعة
لطلب الفعل كالامر اي امر على سبيل الاستعلاء نحو ليضرب وطلب الفعل لا يخلو اما ان يكون
من الغايب او من المخاطب او المتكلم ولما كان خص الطلب من المخاطب بصيغة خاصة فلهذا اختص اللام
بغير المخاطب و لهذا تدخل اللام على الغائب كالمثال المذكور و المتكلم نحو لاضرب
دون المخاطب فلا يقال لاضرب لما مر من الاستغناء عنها بمجرد الصيغة الا ان يكون المخاطب
مجهولا نحو لتضرب بصيغة المجهول فانه لا دلالة في الصيغة على الطلب فيجب لافادة الطلب دخول اللام
عليه وقد جاءت اللام داخلة على المخاطب المعلوم ومنه قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا على قراءة شاذة ووجه
الشذوذ ظاهر وقد يوجه هذه القراءة بان النبي عم لما كان مبعوثا على الحاضر والغائب جمع بين اللام
للغايب والتاء للمخاطب ويقربه ما نقل عن الاخفش ان ادخال اللام في امر المخاطب عنده فصيح الا ان
من المواضع ما يحسن فيه الاعلام وذلك اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر فاين اعلم ان اللام

الأمر مكسورة ابداً الّا اذا دخل عليها الفاء والواو وثمّ فانه حينئذ يجوز فيه الوجهان الكسر والسكون والاكثر في خفض وا
فالكسر على الأصل والإسكان للتخفيف كما اسكنوا تاء كتف فقالوا كتْف بسكون التاء للتخفيف و
لا في كلمة **لا النّهي** فهو موضوعة **لطلب التّرك** اي لطلب ترك الفعل على جهة الاستعلاء
ولا تكون الّا جازمة بخلاف لاء النافية فانها لا تعمل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله والفرق بينهما في افادة
الطلب وعدمها فان افادت الطلبيّة فناهية والّا فنافية وقد تتضمن لاء النافية معنى الطلب نحو لا يمسه
الا المطهرون عند من يستدل بهذه الآية على تحريم مس كتابة القرآن على الجنب والمحدث ولاء الناهية
**تدخل على الصّيغ مطلقاً** سواء كان غايباً او مخاطباً او متكلماً نحو لا يضرب في الغايب ولا تضرب
في المخاطب ولا اضرب في المتكلم لان طلب الترك مما يجوز ان يكون من الغايب وان يكون من المخاطب وان
يكون من المتكلم وليس شيء منها صيغة خاصة فيجب ان يكون بدخول لا عليها و لا كلمة **ان الشرطية** فهي
**تدخل على فعلين** لانها من كلم المجازات والمجازات مفاعلة بين اثنين فيحتاج الى فعلين ولهذا
**يسمّى الاول شرطاً** لكونه سبباً وشرطاً لتحقق الفعل الثاني **و الثاني جزاء** لكونه متفرعاً على
الاول وجزاء له وللمعمولية احوال اربعة لانهما اما ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً
او بالعكس فاذا كانا ماضيين فلا جزم لشيء منهما بالضرورة لان الماضي من المبنيات لا معرب **فيجزم ما**
**كان مضارعاً** فاذا كانا مضارعين فليس فيهما الا الجزم لان مقتضى الجزم وهو حرف الشرط موجود
والمانع مفقود فيجب تحقق المقتضي وهو الجزم كقولك ان تكرمني اكرمك وكذا اذا كان الاول مضارعاً
والثاني ماضياً فلا يجوز في الاول الا الجزم للدليل المذكور **و لكنه فيما** اي في المضارع الذي **يكون قبله فعل**
**ماض** بان يكون الاول ماضياً والثاني مضارعاً **وجهان** فيجوز جزم الفعل المضارع الواقع جزاء
او رفعه لكن الجزم اكثر حتى جعل المبرد الرفع فيه شاذاً وانما جاز الوجهان اما الجزم فعلى الاصل واما الرفع فلانه
لما لم يعمل في الشرط الذي هو الاقرب فلأن لا يعمل في الابعد اولى وانما قلنا ان الاول اولى فلان عدم

عمله عند فقدان المانع ايضاً ويجب ان يعلم ان وقوع الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً قليل لان الجزاء في
المعنى بعد الشرط فاذا جاء الشرط الذي هو اسبق في المعنى بصيغة المستقبل فالجزاء في ذلك اجدر وانه
مثال المضارعين **نحو ان تقم تقم** بجزم الشرط المضارع **و مثال ما** يجوز فيه الوجهان **نحو ان**
**قمت اقم** بالجزم **او اقوم و** مثال الماضيين **نحو ان قمت قمت** وانما يجوز تركه لكونها معمولاً
مما ذكر بحذف الاول من الاول والثاني من الثاني **فوائد** ثلثة بها يتم بعض احوال ان الشرطية
الاولى **فيما** اي في كل فعل مضارع **عطف على الجزاء المجزوم** بالواو او بالفاء وكونهما يجوز فيه
ثلثة اعراب الاول **الجزم بالعطف** اي بسبب العطف فان المعطوف في حكم المعطوف عليه
لما تحقق من ان حرف العطف في نية تكرير العامل فكما ان المعطوف عليه مجزوم كذلك يجزم المعطوف
**والثاني النّصب باضمار ان** الناصبة ليكون بتأويل المصدر معمولاً للجزاء لكون المعطوف هاهنا
ليس مما يعد جزاء على حدة بل هو من متفرعات الجزاء **و الثالث الرّفع على الاستيناف** ليكون
جملة المعطوف كلاماً مستأنفاً وذلك نظر الى كونها جملة برأسها فلا وجه لجعلها بتأويل المصدر او جزاء آخر **نحو ان**
**تأتني آتيك فاحدثك** فيجوز فيه الرفع على انه جملة برأسها والنصب بتقدير ان وبمعنى لحديثك والجزم
على الجزاء وفي النصب تكلف لما فيه من تقدير ان وتقدير لام السببية ولهذا ليس في قرائة السبع منه عين ولا اثر
كما صرح به بعض شراح الالفية **و اما فيما** اي في كل مضارع **عطف على الشرط المجزوم** فيجري فيه
**الاولان** الجزم بكلمة الشرط بسبب العطف والنصب باضمار ان ولا يجوز فيه الرفع على الاستيناف لعدم جواز اعتبار
الاستيناف فيه هاهنا لانه حينئذ بمنزلة الشرط فيحتاج الى الجزاء فكيف يكون جملة مستأنفة نحو ان تأتني اتك فتكرمني اذا
عطف فتكرمني على تأتني تتمة مهمة اعلم ان المشهور بين النحاة ان الجزاء اذا كان مجرداً عن الفاء كان مجزوماً بكلمة
الشرط اذا كانا مضارعين او جاز فيه الوجهان اذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً كما عرفت آنفاً واما اذا
دخلت على الجزاء الفاء لم يكن للشرط فيه عمل لان الفاء قطعته عن الاول ويخرجه عن كونه جزاء له ويجعل الجزاء جزءاً

جملة هي الجزاء فان معنى قولك فان اكرمتني فاكرمتك ان اكرمتني فانا اكرمك واذا كان الجزاء المصدر بالفاء غير مجزوم
فالمعطوف عليه يكون غير مجزوم والطريق الاولى فالرفع اولى في الصورة الاولى كما ان الجزم اولى في الصورة الثانية
فاحفظ **و الثانية** من الفوائد انه قد **يجوز حذف شرطها** وذلك فيما كانت كلمة ان
**مع لا** النافية **نحو قم والا اقم** والتقدير وان لا تقم اقم فادغم النون في اللام لقربها في المخرج وانما
جاز حذف الشرط ههنا لدلالة لا النافية عليه وقيامها مقامه فبدونها لا يجوز حذف لعدم ما يدل عليه **الثالثة**
من الفوائد انه **كثيرا ما** اي كثيرا من الاوقات **يعطف جملتها** اي جملة ان الشرطية وهي الشرطية والجزاء
**على كلام محذوف** لدلالة السياق عليه وارشاد الشرطية اليه **كلو الشرطية** فان لو كثيرا
ما يعطف على المحذوف وذلك في كلمة ان قليل بالنسبة الى لو وان كان كثيرا في نفسه ولهذا اشبه في ذلك بلو وعلى هذا
يقع ان الوصلية ولو الوصلية لكون ما بعدهما موصولا على ما قبلهما ويجب في هذه الصورة ان يكون ما بعدهما فردا اخفى
من افراد المشروط حتى يكون ذكر الفرد الاخفى قرينة لحذف الفرد الجلي وانما ترك المصنف هذا الشرط لكونه جليا وذلك
**نحو تصدق وان كان** المتصدق به **درهما** اي تصدق **وان كان** زائدا و
**ان كان درهما** والدرهم هو الفرد الخفي والقدر اليسير من افراد التصدق والكثير منه قد يكون قنطارا بل اكثر
فيكون قرينة على الحذف اذ من جواز التصدق بدرهم يعلم جواز التصدق باكثر منه بالطريق الاولى وهكذا القول
في الحديث المشهور **اكرم الضيف ولو كان** الضيف **كافرا** اي **ولو كان مؤمنا**
**ولو كان كافرا** فلو قال اكرم الضيف لو كان مؤمنا لا يعلم منه حال الضيف الكافر وكذا لو اطلق وقال
اكرم الضيف فقط ولا لو قال اكرم الضيف فقط ولا لو قال اكرم الضيف ولو كان كافرا يعلم منه وجوب اكرام الضيف
لو كان بالطريق الاولى وهذا اورد في القرآن كثيرا ومنه قوله تعالى ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ومنه قوله
اطلبوا العلم ولو بالصين وقوله اني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط ولكنه فرق بين الروايتين قد حذف
الشرط ايضا اكتفاء بما بعد لو للدلالة عليه **الرابعة** من الفوائد انه قد يدخل الفاء على الجملة الجزائية فعلم اولا

ان الجزاء باعتبار الفاء على ثلثة الاول ما يجب فيه دخول الفاء والثاني ما يمتنع فيه دخولها والثالث ما يجوز فيه
الامران وحق الضابطة فيه ان كل موضع تحقق فيه تاثير الشرط في الجزاء بقلب معنى الجزاء الى الاستقبال كما شرط
فيمتنع فيه الفاء لان الفاء انما يؤتى به لربط الجواب بالشرط فاذا اثر الشرط في الجواب فحصل الارتباط بينهما بالتاثير
فيستغني فيه عن الارتباط بالفاء وكل موضع لا يتحقق فيه تاثير الشرط في الجزاء فلا بد فيه من الفاء ليحصل الارتباط
بينهما وكل موضع تحقق فيه احتمال التاثير واحتمال عدمه فيجوز فيه الامران دخول الفاء وعدمه وتفصيله ان
**الجزاء ان امتنع جعله شرطا** بدخول كلمة ان عليه حتى يقلب معناه الى الاستقبال فكان الجزاء
اجنبيا عن الشرط فلا بد له من رابط فحينئذ **يجب الفاء فيه** اي في الجزاء **الفاء** للربط وذلك في مواضع
**كالجملة الاسمية** اذا وقعت جزاء لعدم تاثير كلمة الشرط فيها نحو ان تقم فانا اقوم **وكذلك الجملة الطلبية**
من الامر والنهي لعدم مناسبة الانشاء مع الاخبار في المعنى نحو ان تقم فاكرمني **والفعل الجامد كعسى**
وكاد وكرب وامثالها لانه ايضا انشاء فيحتاج الى الربط نحو ان تضرب فعسى ان يخرج زيد **والفعل الغير الجامد المقرون بقد**
الدالة على [illegible] فلا يناسب الشرط في المعنى نحو ان تقم فقد قمت **والمقرون بكلمة السين او سوف**
لانهما اداة الاستقبال وحرف الشرط ايضا للاستقبال فلو اثر حرف الشرط فيلزم ان لا تتوارد علتين على معمول واحد
او التدافع بينهما والفاء احدهما فيحتاج الى فاصل نحو ان ضربت فستضرب او سوف تضرب **او المقرون بكلمة**
**لن** الناصبة فانها لنفي الاستقبال فلا يجتمع مع حرف الشرط اذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال فيحتاج
للربط الى الفاء نحو ان ضربت فلن اضرب **او المقرون بكلمة ما** وان النافيتين لانهما لنفي الحال فلا تاثير
فيه للشرط المختص بالاستقبال نحو ان ضربت فما اضربك وكذا المقرون بليس لانه ايضا كعسى خارج عن الزمان مع
ان ليس لنفي الحال فينافي الشرط **وان لم يمتنع جعل الجزاء شرطا فان كان الجزاء ماضيا**
**لفظا** نحو ان ضربت ضربت **او ماضيا معنى بغير قد** نحو ان ضربت لم اضرب **فيمتنع** حينئذ دخول
الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه حتى يجعله للاستقبال فلا حاجة الى الربط وانما قيد بغير قد لما عرفت

من ان الجزاء مع قد مما يجب دخول الفاء فيه لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا لفظا
او معنا بل يكون مضارعا مثبتا كان او منفيا بلا فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها اذا كان الجزاء
مضارعا مثبتا فلتاثير حرف الشرط فيه بجعله للاستقبال فلا يحتاج الى الرابط ولان الاستقبال احد معنييه
ومع ذلك يحتمل كونه للحال ايضا فيحتاج الى الرابط نحو ان ضربتني فاضربك وان ضربتني اضربك واما
في المضارع المنفي بلا فانهم قد صرحوا بان اصل لا النفي الاستقبال فان معنى لا يضرب نفي الضرب في الاستقبال ولكنهم
لما راوا النفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولهم اريد ان لا تقوم جردوا لا عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي
خاصة اذ لو لم تجرد لا عن معنى الاستقبال لاجتمع حرفا استقبال فنقول ان قدرت لا في المضارع المنفي بها باقي
الاستقبال على ما هي عليه في اصل وضعه مثل لن فانها في اصل وضعها لنفي الاستقبال تعذر تاثير حرف الشرط
فيه كما يتعذر تاثيره مع لن فيحتاج الى الرابط وقد قدرت لا هذه مثلها في قولك اريد ان لا تقوم بان يكون
لمجرد النفي لا لنفي الاستقبال صح ان يكون لحرف الشرط تاثير في الفعل فلا يحتاج الى الرابطة ولهذا جاز فيه ايضا
الوجهان فلك ان تقول ان ضربتني فلا اضربك او لا اضربك فان قلت اذا جاز تجريد لا عن
كونه لنفي الاستقبال ودخول الفاء عليه فلم لا يجوز تجريد لن وما وان ان فيه حتى يجوز دخول الفاء عليها
ايضا قلت اما لن فلانها كما مر لتاكيد نفي الاستقبال بخلاف لا اذ لا تاكيد فيها فكان تجريد ما لا تاكيد فيه اولى
واما ما فلكونها لنفي الحال واذا كانت للحال فلا يمكن تجريدها لان التجريد انما يكون بحسب تقييد غيره ما افاده
ولا شك ان حرف الشرط لا تقيد الحال فلا يجوز تجريده عن معناها ولا عن ان ان فيه فلكونها مشتركة بين نفي الحال
ونفي الاستقبال او لكونها موافقة للفظ ان فكرهوا اجتماعهما او لكونها بمعنى ما لنفي الحال فتذكر اقول فما قيل انه
يجوز الوجهان في المضارع المثبت والمنفي بلا فان جعلته خبر المبتدا محذوف تعذر تاثير حرف الشرط فيه فتعين دخول
الفاء ولكنه قليل ولم يرد في القرآن لما يلزم من الاضمار بغير حاجة ومنه قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى في قراءة
ان بالكسر ليكون كلمة شرط مع دخول الفاء على الجزاء ولا تعتد القراء فهم يتفحون ان يكون مصدرية فيخرج عن هذا



الباب ولان اذا قدرته بعد كونه جزاء فلتاثير حرف الشرط لم يحتج الى الفاء وهذا احد الاقسام الثلاثة والقسم
الذي يمتنع فيه دخول الفاء فهو ما كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لتاثير حرف الشرط فيه بلا رابطة فان قلت
فما وجه الفاء في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر
فكذبت وهو من الصادقين حيث ادخل الفاء في الجزاء الماضي بغير قد قلت يجوز تقدير قد في كلتا الايتين اي
فقد صدقت فقد كذبت لان هذا المقام مقام تحقيق الجزاء والحاصل انهم التزموا في الماضي الداخل عليه الفاء
دخول قد لفظا كان او تقديرا فان لم يكن في اللفظ فيجب تقديره والقسم الاخير الذي يجب فيه دخول الفاء
فهو ما تغير تفصيله من الجملة الاسمية الماضي مع قد وغيرهما ولا قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
فانما لم يدخل الفاء على الجزاء مع كونه جملة اسمية فلان حكمه اذا في الاية واردة لمجرد الزمان لا الشرط والمعنى هم
ينتصرون وقت اصابهم البغي كقوله تعالى والليل اذا يغشى فان قلت ما تقول في قوله واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم حيث لم يرد الفاء في الماضي المقرون بما قلت يجوز ان يكون اذا في هذه الاية ايضا للزمان
لا للشرط ويجوز ان يكون تقدير قسم محذوف كانه قيل والله ما كان حجتهم كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
واو لا التقدير القسم لوجب دخول الفاء لما عرفت فائدة اعلم انه اذا كان الجزاء جملة اسمية فقد يأتي فيها باذا
المفاجاة موضع الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون بمعنى فهم يقنطون لان اذا هذه مثل الفاء في الدلالة على تعقيب ما بعدها
لما قبلها من غير مهلة وفي عدم جواز الابتداء بهما بالفاء بل لا بد لهما ان يتقدمهما شيء يربط ما بعدها كالفاء ولا
اذا كان جملة فعلية فلا دخول اذا عليها بل تختص بالفاء لاحتمال ان يلتبس اذا باذا التي للشرط ولان اذا هذه
للمفاجاة فيختص بالجملة الاسمية الخبرية فلا يستقيم بالامر والنهي ولا في جميع الانشاءات ويجب ان يعلم ايضا ان
اذ هذه لا تعمل ما بعدها فيما قبلها كما لا تعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها فان قلت فما تقول في قوله تعالى اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون فان قوله من الارض متعلق بقوله تخرجون قلت هذا متعلق بمحذوف يفسره
المذكور والتقدير اذا دعاكم دعوة حال كونهم خارجين من الارض اذا انتم تخرجون هذا ما قيل ويجوز ان يقدر

الظرف مستقرا والمعنى اذا دعاكم دعوة كائنة الارض هذا ولما فرغ من بيان العوامل السماعية من الحروف شرع في العوامل السماعية التي من الافعال فقال رحمه الله النوع الثامن من العوامل السماعية افعال تسمى افعال الناقصة وسيأتي ان شاء الله تعالى وجه تسميتها ناقصة وقد مرّ منا ان تسميتها اداة اشبه من كونها افعالا وانما سميت افعالا لمجرد مشابهتها الافعال في اللفظ والمعنى هذه الافعال من النواسخ فانها تدخل على المبتداء والخبر فترفع الاول وهو المبتداء ليكون لها اسما وتنصب الثاني وهو الخبر ليكون خبرا لشبهها بالمفعول به لتوقف الفعل عليه وهي كثيرة وجميعها موضوعة لتقدير الفاعل على صفة فكلها مشتركة في ان وضعها لنسبة الفاعل الى صفة ولهذا لا بد لها من جزء هذا ثم اعلم ان سيبويه ما عدّ منها الا الاربعة كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر يعني مما وضع لتقدير الفاعل على صفة ولهذا لا عدّ اما المصنف ايضا ولغم ما فعل وقال منها ثلثة عشر فعلا على المشهور كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتي وما انفك وما دام وليس وبعد عدها مجملا اراد تفصيل احوالها وبدا بكان لكونها ام الباب فقال وكان لثبوت الخبر للاسم في الزمان ثم ان الماضي قد تقصد به الازل والدوام كقوله وكان الله سميعا بصيرا والثاني ان يقصد به الانقطاع الى وقت نحو قول الفقير كان لي مال هذا هو المشهور بين النحاة والتحقيق يقتضي ان يكون كان في اسماء الله وصفاته منسلخ عن الزمان لما ثبت في موضعه ان الله تعالى ليس زمانيا بل ليس له حد في مكان ونهاية في زمان ومن القسم الثاني نحو كان زيد قائما و قد يكون بمعنى صار مفيد الانتقال نحو قول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها التيهاء الفلات التي لا نبات فيها والقفر الموضع الخالي من النبات والمطي هو الجمل السريع السير وشديد العمل والقطا نوع من الطير والحزن هو الارض الصلبة مقابل السهلة وكان في البيت بمعنى صار والمعنى صارت بيوضها فراخا فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ان كان هنا لا يجوز ان يكون بمعناها الاصلي لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ كانت سابقة على البيوض وليس كذلك ولا يجوز ان يكون تامة لانه حينئذ تكون فراخا حالا فيجب ان يكون البيض في حال كونه فراخا ولا معنى له ولا زائدة فان الزوائد لا تستقيم بحسب اللفظ لكون فراخا منصوبا ولا من حيث لزوم الاخبار عن البيض بانه فراخ وهو محال فلا وجه لكان الا ان يكون بمعنى صار كما عرفت وقد يكون فيها اي في كلمة كان ضمير الشان ليكون اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير وكان في هذه الصورة ايضا ناقصة في التحقيق لانها ح ايضا لتقرير الشيء على صفة ولا بد لها من اسم وخبر ولكنه يشترط هنا ان يكون اسمها ضمير الحديث ولا يكون خبرها الا جملة لتفسير ذلك الضمير وفي هذا يجب ان يكون في هذه الجملة من ضمير عايد الى المبتداء ولما انفردت بهذه الخواص جعلت كان في هذه الصورة قسما برأسه نحو قول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان اي كان الشان قسمين احدهما شامت على فرما اصنع و قسم الاخر مثن اي حامد على بالذي كنت اصنع في ايام حياتي فقوله كان اسمه ضمير الشان يفسره الجملة التالية وهي الناس صنفان والناس مبتداء وصنفان خبره والقرينة على ذلك انه قال صنفان ولم يقل صنفين ويجب ان يعلم ان الضمير الشان اربع علامات الاولى عدم تقديم المرجع بل مرجعه في الذهن وهو الشان والثانية كون خبره جملة ليفسرها والثالثة عدم احتياج ضمير في الجملة الى هذا الضمير كما هو مقتضى الجملة الواقعة خبرا للمبتداء لان الجملة هنا هي عين المبتداء فلا يحتاج الى الرابطة ومنه قوله تعالى قل هو الله احد فقوله هو ضمير الشان ومرفوع بالابتداء وخبره جملة الله احد ولا حاجة الى العائد لانها هي وهو كما يقال هو زيد منطلق والرابعة ان ضمير الشان انما يستعمل في موضع التفخيم فلا يقال كان زيد حاسك لعدم الفخامة في الحياكة و قد تكون تامة يتم بالمرفوع بلا حاجة الى ذكر المنصوب كساير الافعال التامة وذلك اذا كان بمعنى ثبت ووجد ووقع لان هذه الافعال لازمة لا تحتاج الى المفعول ولكن اذا كانت تامة لا يكون من هذا الباب لان معناها

ثم ينسب اللسان عليها من غير تقييد نحو كن فيكون والمعنى احدث فيحدث ونحو كانت الكائنة
بمعنى وقعت الواقعة ومنه قوله تعالى وان كان ذو عسرة وقد يكون زائدة وهي التي يكون وجودها
وعدمها لا يخل المعنى الاصلي في الجملة وانما قلنا بالمعنى الاصلي لان الزائد لا ينفك عن تاكيد يفوت بحذفه
نحو قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا والمعنى من في المهد صبيا اذ ليس المذكور
صبيا في الزمان الماضي وقيل ان زيادتها فيما وقعت بين الموصول والصلة سماعي فلا يقاس عليها غيرها وقال
ابن مالك ان زيادتها في الحشو مطلقا قياس وانما ذكر هذا القسمين مع انها غير ناقصة لاستيفاء جميع
استعمالاتها فائدة اعلم انه قيل ان في قوله لمن كان له قلب او القى السمع يجري الاحتمالات الخمسة
فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها المقدم وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلقا بها
كتعلق الجار والمجرور بالفعل وان كانت زائدة كان قوله له قلب جملة على حالها والمعنى لمن له قلب واذا
كان بتقدير ضمير الشان كان ضمير الشان اسمها وله قلب جملة مفسرة له وفي موضع خبرها وان كانت بمعنى
صار فالاعراب كما كانت ناقصة ولا يخفى بعد بعض هذه الوجوه ولكن لا بعد فيه فان القرآن ذو وجوه
وان وجب الحمل على احسنها يعرفه من الناس من كان ذو وجوه وقد يحذف كان لكثرة استعمالها
اما وحدها مع بقاء كلا معموليها نحو اما انت منطلقا فانطلقت اي لئن كنت
منطلقا انطلقت فحذفوا اللام كما حذفوا حرف الجر من ان وان لان اللام للتاكيد وان وان
ايضا للتاكيد فكرهوا اجتماعهما فبقيت مطردا ثم حذف كان ردا للاختصار فوجب العدول من
الضمير الى المنفصل لتعذر الاتصال بعد الحذف فزيدت ما على ان للتاكيد وليكون كالعوض عن كان
وادغمت النون في الميم فصار اما منطلقا او يحذف كان مع احد معموليها سواء كان مع اسمها او
مع خبرها فيبقى المعمول الاخر ليكون قرينة على المحذوف نحو ان خيرا فخير يجوز فيه اوجه من الاعراب
لان المحذوف ان كان الاسم مع الاسم كان خيرا فخيرا منصوبين كما رايت والتقدير ان كان



عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وان كان المحذوف كان مع الخبر مرفوعين والتقدير ان كان في عمله
خير فكان في جزاؤه خير وان كان المحذوف في احدهما الاسم وفي الاخر الخبر كانا مختلفين وهما
قسمان رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا والمعنى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والعكس
بنصب الاول ورفع الثاني نحو ان خيرا فخير والمعنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا القسم اقوى الوجوه
الاربعة لقلة الحذف والقسم الذي عليه اضعف الوجوه لكثرة الحذف والاولان متوسطات في القوة والضعف
او يحذف اسم كان معهما اي مع كلا معموليه نحو افعل هذا اما لا اي افعل هذا
ان كنت لا تفعل غيره فحذف كان مع كلا معموليه وزيد كلمة ما عوضا عن
المحذوف وهو كان وابقيت كلمة لا للدلالة على المعمولين وانما زيد عوضا عنها لدلالته عليها في الجملة
لمناسبتها للفعل في كونها مصدرية وقد يحذف النون الاصلي من مضارعها اي مضارع
كان المجزوم بلم لقصد الاختصار والتخفيف لكثرة الاستعمال في المقال وذلك فيما اذا لم يتصل
به اي بالمضارع المجزوم ضمير بارز فانه لو اتصل به الضمير البارز لم يجز حذف نونها لعدم وقوع التغير
ح في الطرف بل في الوسط مع ان حق الضمير المتصل ان يتصل باخر الكلمة لا بوسطها وكذا لم يكن
ما بعدها اي اذا لم يكن ما بعد المضارع المجزوم ساكنا فانه لو كان ساكنا نحو لم يكن الله ليغفر لهم
فلا يجوز الحذف فاذا تحقق هذين الشرطين جاز حذف نونها نحو قوله تعالى ولم اك بغيا فان
الاصل اكون فدخل الجازم فصار اكن بحذف الواو فحذف النون ايضا تخفيفا وثالثها صار فهي للا
نتقال اي انتقال الفاعل من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة
اخرى نحو صار الماء هواء وقد يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان او مكان آخر او من ذات
الى ذات اخرى نحو صار زيد الى بلد كذا ومنه نحو صار زيد الى عمرو اي انتقل اليه وحاصل
المعنى تحول زيد من المكان الذي كان فيه الى مكان الذي فيه عمرو وصار على هذا تكون تامة كما ان

كتابخانه آستانه قدس

معناه وهو تحوّل او انتقل تامة والدليل عليه انها تتعدى بحرف الجر ككل الافعال اللازمة اصبح وامسى
واضحى مشتركة في انها موضوعة لاقتران مضمون الجملة الثانية اما وهي اسمها وخبرها
باوقاتها الخاصة التي يدل عليها مواد هذه الافعال وهي اي هذه الاوقات الصباح
والمساء والضحى واعلم ان هذه الافعال تدل لتقدم ان هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة
والمراد بالاوقات هنا الازمان التي تدل كل واحدة منها عليها بخصوصية ذاتها وهي لا تختلف بحسب المضي والاستقبال
بخلاف الزمان الذي يدل عليه سائر الافعال بهيئاتها دون موادها فانها تختلف باختلاف الهيئة نحو اصبح
وامسى واضحى زيد اميرا اي اقترن امارته بتلك الاوقات
من الصباح والمساء والضحى وقد يكون هذه الافعال بمعنى صار لافادتها معنى الانتقال نحو
اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار زيد غنيا بدون ان يكون المراد صيرورته غنيا في
هذه الاوقات الثلثة وقد تأتي هذه الافعال تامة فلا تحتاج الى منصوب وذلك اذا كانت بمعنى
الدخول هذه الاوقات نحو اصبح او امسى او اضحى زيد اي دخل فيها
اي في هذه الاوقات وهي الصباح والمساء والضحى فمعنى اصبح زيد انه في الصباح وكذا ظل وبات وضعا
لاقتران مضمون الجملة الثانية بوقتيهما وهما الظلولة والبيوتة اعني النهار والليل نحو ظل
او بات زيد قائما اي قام زيد في جميع نهاره في ظل وليله في بات وقد يأتيان بمعنى
صار نحو ظل او بات زيد قائما اي صار زيد قائما ومنه قوله تعالى واذا بشر احدهم
بالانثى ظل وجهه مسودا اي صار وجهه مسودا وان كان ليلا وقد يكونان تامتين بلا حاجة الى خبر لكن
على قلة ولهذا افصلهما عن الافعال الثلثة التي سبقت نحو ظلت او بت بمكان كذا اي اقمت
نهارا اي بمكان كذا ليلا او نهارا فيكونان بمعنى كان التامة والقرينة على ذلك تعديتهما بالباء
ما زال وما برح وما انفك وما فتئ اعلم انه مما يجب ان يعلم اولا ان زال هذه ماضي يزال لا يزول



والا لكانت تامة وبرح يبرح بمعنى زال ومنه ما يقال البارحة لليلة الماضية وانفك ماخوذ من فك الشيء اذا
تفرق اجزاؤه ففيه ايضا معنى الزوال والنفي وفتئ يفتؤ ايضا بمعنى زال ويجب ان يعلم ثانيا ان ما في هذه الافعال
نافية ولا يخفى ان النفي اذا دخل على النفي كان المعنى على هذه الاثبات وهنا مقدمة خفية وهي ان الاثبات
على ضربين احدها الاثبات المستفاد من اصل الكلمة نحو ضرب زيد والاخر الاثبات المستفاد من نفي النفي
نحو ما زال زيد قائما والاثبات الاول لا يفيد الاستمرار بخلاف الثاني فانه اذا اثبت ولم ينتف كما هو معنى النفي
افادة الاستمرار فظهر بذلك ان هذه الافعال لاستمرار ثبوت الخبر للاسم لا لافادة الثبوت فقط
ولكن الاستمرار المذكور يكون في زمان يقبله عادة تقول ما زال زيد كريما اي استمر كرمه
مذ كان قابلا للاكرام لا في حال كونه طفلا ايضا وكذا اخواته نحو ما برح زيد كريما وهكذا ويلزمها
معها اي هذه الافعال كلمة النفي من ما ولا مثلا لانك قد عرفت ان معانيها النفي فاذا لم يدخل
عليها النفي فلا يكون للثبوت والاستمرار الذي هو معنى كونها افعالا ناقصة فيجب ان يدخل عليها النفي ولو
تقديرا يعني ان لم يكن حرف النفي في اللفظ فيجب ان يقدر لافادة الاستمرار المقصود ومنه نحو قوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقد قدمنا الكلام فيه ما دام للتوقيت
اي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها وما فيها مصدرية لا نافية وما دام قبله
كلام لان ما فيه مصدرية فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر وهو مفرد لا يصح السكوت عليه فيجب ان يقدر قبله
كلام يتعلق به وبعبارة اخرى بل بدليل اخر وهو انه لما دل على توقيت امر بمدة فيكون ظرفا والظرف فضلة
فلا بد معه من كلام يتعلق به سواء جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا لكونه من الفضلة نحو اجلس
ما دام زيد جالسا والمعنى اجلس مدة دوام جلوس زيد وليس ليس الا لنفي مضمون الجملة
الواقعة بعدها حالا اي في زمان الحال وقيل مطلقا والاول هو المشهور والثاني الاستقبال والمعنى في
نحو ليس زيد بخيلا في هذه الحال ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار جميع هذه الا[فعال] فوقها

كلها على اسمها اي الا النواقص لانها افعال ويجوز تقديم منصوبها على مرفوعها نحو كان قائما زيد
ولا تقديم الاخبار عليها انفسها فهي في ذلك على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديمها عليه وقسم يمتنع وقسم
اختلف فيه فاختلف في ليس فمن راعى الفعلية جوز التقديم لجواز تقديم معمول الفعل عليه ومن راعى معنى
النفي فيه منع التقديم لامتناع تقديم معمول النفي عليه والبصريون على الجواز ومنه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم حيث قدم معمول ليس عليه فمعموله اولى لجواز التقديم فالصحيح الجواز وكذا اختلفوا في ما يلزمها النفي
نحو ما زال واخواتها فالمشهور بين الجمهور انه لا يجوز تقديم خبرها عليه لما في حروف النفي من اقتضاء الصدارة خلافا
لابن كيسان فانه قال لما دخلت حروف النفي على هذه الافعال التي بمعنى النفي صارت بمعنى الثبوت والكون فكانها
بمعنى ثبت فلا نفي محقق فكما جاز تقديم خبر ثبت وكان عليهما فكذا هذه الافعال واما القسم الذي يمتنع تقديم
خبره عليه فهو ما دام لان ما فيها مصدرية كما مر فيجعل ما بعده مصدرا ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لان المصدر
مؤول بان مع الفعل ولا يجوز تقديم ما في حيز ان عليها ويجوز تقديم الخبر في البواقي من الافعال
المذكورة نحو كان وصار الى ما زال لانها افعال صريحة ولا مانع فيها من حرف النفي وغيره مما يمنع تقديم المنصوب عليها
كغيرها من الافعال تنبيه اعلم انهم الحقوا بهذه الافعال افعالا اخر غيرها منها رجع كقولك رجعت عالما
واستحال كقول الشاعر ان العداوة تستحيل مودة ومنها ارتد نحو ارتد بصيرا والتحقيق في هذه الافعال بعد الضرورة ما صلح
ان كل فعل يفيد تقرير الفاعل على صفة فهو من النواقص وهنا كلام يقصر عنه المقام فائدة اعلم ان هذه
الافعال بعضها قابلة للتصرف في التحويل الى صيغ مختلفة من الماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها وبعضها جامدة
غير ليس من هذه الافعال متصرف فيه تنبيه وغير الماضي منها اي من هذه الافعال اعني مضارعها
وامرها ونهيها يعمل عمله اي عمل الماضي من رفع الاسم ونصب الخبر وليس في كلمة ليس تصرف
بل هي جامدة فلذلك تسمى ليس مثلا لانها في حكم ساير حروف النفي مثل ما ولا مثلا فلا موضع في فعلها حتى يتصرف
فيها بخلاف غيرها من الافعال لانها افعال على الحقيقة والاصل في الافعال التصرف كما ان الاصل في الحروف

تنبيه
تنبيه



فائدة

الجمود فائدة في بيان وجه تسمية هذه الافعال ناقصة انما تسمى تلك الافعال ناقصة لانها
لا تتم بالمرفوع كساير الافعال التامة نحو ضرب مثلا فانه لو قيل ضرب زيد لتم الكلام وقد حققنا
سابقا بما لا مزيد عليه النوع الثامن من العوامل السماعية افعال تسمى افعال المقاربة
وانما سميت بها لتضمن جميعها معنى القرب كما ستعرف في تفسير الكل ثم يسمي الجزء اولها الى الافعال الناقصة
في اقتضاء الاسم والخبر ولهذا قال المصنف وهي كالافعال الناقصة وذلك لانها ايضا لتقرير
الفاعل على صفة على سبيل المقاربة ولهذا يجب ان تدخل على المبتدأ والخبر فاعطي الخبر حكم معناها من المقاربة
رجاء او حصولا او اخذا فهي من اخوات كان فيجب ان تكون في باب كان الا ان الخبر في هذه الافعال في خبرها
الفعل المضارع وذلك لانها وضعت للطمع والرجاء وذا لا يتصور الا في الاستقبال فلو قيل كاد زيد خارجا مثل
كان لاحتمل ان يراد انه خارج في الزمان السابق فلا يكون من افعال المقاربة فيجب في خبرها المضارع الا
ما شذ في بعض اشعار العرب حيث قال وما كدت آيبا ولهذا افصلوا هذه الافعال من الافعال الناقصة
وعدوها بابا على حدة وهي عسى وحرى واخلولق وكاد وكرب واوشك وانشأ
وطفق وجعل واخذ وعلق وما عده المصنف غاية ما عدد في هذا الباب والا فالمشهور منها اربعة
عشر وكاد وكرب واوشك والبواقي من الملحقات عند اكثر الاصحاب وهي اي جميع هذه الافعال مشتركة في انها
موضوعة لدنو الخبر للاسم يعني لافادة ان الخبر قريب بالاسم وذلك الدنو سواء كان رجاء يعني
ان قربه له مرجو للمتكلم في الاستقبال لا انه جازم به نحو عسى زيد ان يخرج والمعنى خروج زيد مرجو القرب لا مجزوم به او
كان حصولا يعني ان حصول الخبر للاسم قريب جدا نحو كاد زيد يخرج والمعنى قرب خروج زيد حاصل جزما ومنه
قولهم كادت الشمس تغرب اي دنو غروبها حاصل او كان الدنو المذكور اخذا او الاخذ بمعنى الشروع يعني
ان شروع الاسم في الخبر قريب نحو طفق زيد يخرج والمعنى شرع زيد في خروج قريب فقوله رجاء او حصولا
واخذا منصوب على المصدرية بتقدير مصدر مضاف اي دنو الخبر دنو رجاء ودنو حصول ودنو اخذ فهذه الافعال

النوع الثامن

على اقسام ثلثة منها ما يدل على الرجاء ومنها ما يدل على الحصول ومنها ما يدل على الاخذ فالاول اعني ما يدل
على الرجاء ثلثة **عسى وحرى واخلولق** والاصل هو عسى وقال سيبويه ان عسى قد يأتي للطمع
وقد يأتي في مقام الخوف نحو ان اموت ومنه قوله تعالى هل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم
فائدة ومما يجب ان يعلم ان عسى في كلام الحكيم العليم بحقائق الامور يجب ان ينسلب عن معنى الرجاء فيكون
لافادة القرب فقط اذ لا معنى للرجاء في علمه التام الا بوجه بعيد ومنه قوله تعالى والذين خلطوا عملا صالحا وآخر
سيئا عسى الله ان يتوب عليهم وقد صرح بذلك المحقق المفسرين **وخبرها** اي خبر هذه الثلثة الفعل المضارع
**مع ان** المصدرية المختصة بمعنى المضارع بالاستقبال ليكون موافقا للرجاء فان الرجاء لا يكون الا في الاستقبال
**نحو عسى زيد ان يقوم** وهذا اكثر الاستعمال **ويجوز حذف ان** في عسى نحو عسى زيد يقوم لشبهها
بكاد لمشاركتها في افادة القرب كما شبهت كاد ايضا بعسى في جواز ادخال ان والاصل ان الاصل في عسى دخول
ان وفي كاد عدمها ولكن قد يحمل كل منهما على الاخر فيعطى كل حكم صاحبه ثم اعلم ان عسى يستعمل على وجهين
احدهما ما ذكر بان يذكر لها مرفوعا ومنصوبا وح يكون ناقصة وزيد اسمها وان يخرج منصوب المحل على الخبرية والمعنى
عسى زيد الخروج وقد اورد على ذلك التركيب اشكال ظاهر الورود اذ من الظواهر ان هذه الافعال من النواسخ
فلولاها لكانت الجملة مبتدأ وخبرا والمبتدأ والخبر مما لا يصح في هذا المثال اذ لا يمكن ان يقال زيد خروج
فان الحدث لا يحمل على العين فاحتاجوا للتفصي عنه بتقدير اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج ولما فيه من التكلف قال الكوفيون ان ان يخرج في محل الرفع بدلا مما
قبله بدل الاشتمال لان فيما قبله اجمالا لا تفسيره لما في التفسير بعد الابهام من الحسن والابهام وقال الشارح الرضي
ارى ان هذا قريب اقول والذي ارى انه وجه غريب لان عسى ح لا يكون من النواسخ فلا يكون من
النواقص وهذا مخالف لقواعدهم الا ان يقال ان قواعدهم استحسانية لا قواعد برهانية فلا يلزم من مخالفتها
مخالفة البرهان هذا او الاستعمال الثاني ان يقدم الفعل الذي كان بعد خبرا على اسمها **واذا قدم**

الفعل

**الفعل عليه** بان يقال **نحو عسى ان يقوم زيد فيحتمل** عسى على هذا **التام والنقص**
فيجوز ان يجعل الجملة المذكورة في موضع مصدر مرفوع ليكون اسما لعسى والمعنى عسى قيام زيد فيكون تامة كما استغنوا
في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الخبر من حيث اشتمال الكلام على تمام المقصود عن المنسوب والمنسوب اليه ويجوز
ان يعتبر ناقصة والخبر محذوفا والتقدير عسى قيام زيد ان يحصل ومنها احتمال آخر ذكره بعض الشراح وليس بسديد
وهو انه يقال ان اسم عسى في هذه الصورة ضمير الشان والجملة مفسرة له كما في نعم رجلا وبئس سعيد وهذا حال عسى وقس
عليها اختيها وهما حرى واخلولق **نحو حرى زيد ان يقوم واخلولقت السماء ان تمطر**
اي قرب امطار السماء رجاء والمراد من السماء وهنا جهة العلو والا فالمطر انما يمطر من السحاب لا من السماء و
الثاني من الاقسام افعال المقاربة وهي الموضوعة لحصول الدنو **كاد** وهي في هذا القسم كعسى في القسم الاول لكثرة
استعمالها **وكرب واوشك** من ملحقات كاد وكثر استعمال **ان المصدرية في خبر اوشك**
**نحو اوشك زيد ان يقوم** وقد يحذف ان من خبرها ايضا نحو اوشك زيد يقوم ولكنه قليل
**وقلت كلمة ان في اخويه** وهما كاد وكرب والاصل انك قد عرفت ان الاصل في عسى دخول ان فقد
عرفت وجهه والا ان الاصل في كاد عدمه لانها كانت للحصول فالتزم في خبرها ان يكون فعلا حالا للقرب ومقتضى
معناها من مقاربة الحصول فلا يجوز ادخال ان الدالة على الاستقبال واذا عرفت هذا فاعلم ان كلا من كرب
وكاد واوشك قد يستعمل استعمال عسى وقد يستعمل استعمال كاد ولكن استعمال اوشك مثل عسى كثير واستعمال
كرب مثل كاد كثير وهذا احق التفصيل في هذا الباب هذا تتمة مهمة اعلم انهم اختلفوا في كاد اذا دخل عليه النفي فقال قوم
يكون معناها في الماضي الاثبات وفي المستقبل النفي كسائر الافعال الداخلة عليها حرف النفي وقال قوم هو كسائر
الافعال ماضيا كان او مستقبلا فيكون كلاهما بمعنى النفي وهذا هو المشهور والمعمول به عند المحققين من الجمهور
وهذا ظاهر في غاية الظهور لبداهة ان اثر حرف النفي نفي الاثبات فلا وجه لتغير تاثيره في كاد بمجرد شبهات
عرضت لهم والشبهة الموجبة للقوم الاول على قولهم ان كاد بعد النفي للاثبات مطلقا ماضيا كان

او مستقبلا فمن ذلك في الماضي قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذكروه ولكن في المستقبل فلان قول ذي الرمة قال اذا غير الحجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وللشعراء خطاؤه ولولا انهم فهموا ان المعنى الاثبات فيؤدي الى ان المعنى ان
رسيس الهوى يبرح اي يزول ولكن بعد طول لم يكن لتخطئتهم اياه معنى وكشبهه لما من المغالطة المتداولة لان الآية
فلوضوح ان نفي كاد في موضعه والمعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا الذبح حتى انتهت سؤالاتهم وانقطعت تعللاتهم
فذبحوا كالمضطر الملجأ الى الفعل وهذا اظهر ولان الشعراء المذكورة فالمحققون خطؤا والذين خطؤا ذا الرمة وبعضهم
قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها اذ هذه الآية لو حملت على الاثبات لكان المعنى ان مثل الكفار في ظلمة كفرهم مثل ظلمة شديدة
ليست فوقها ظلمة وهذا ظاهر الفساد فوجب حمله على نفي المقاربة والمعنى اذا اخرج يده لم يقارب رؤيتها وهذا ابلغ
من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت مقاربة الرؤية انتفت نفس الرؤية بالطريق الاولى واذا عرفت ان الله تعالى استعمل
المنفي في النفي والمضارع فلا تضع الى ما ذكره مطلقا او الفرق بين الماضي والمضارع فان الآيتين المذكورتين حجتان واضحتان
على كلا القولين ولتتميم المرام هذا القدر من الكلام **والثالث** من الاقسام وهو ما يكون بمعنى الاخذ والشروع
**البواقي** من الافعال التي عدها المصنف وهي اربعة **وطفق** الى علق نحو **طفقا يخصفان** والمعنى شرع
آدم وحوا في الاخذ من ورق الجنة **وانشأ** ابي يحدو اي اسرع سائق الابل في الحدو والحدو نغمة يورث ط
للابل ويوجب الاسراع في سيره وبمعناه **جعل واخذ وعلق السائق يحدو** اي شرع فيه
اي في الحدو فالضمير في فيه راجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل المذكور كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والضمير راجع
الى العدل المفهوم من اعدلوا **وليس معها** اي مع هذه الافعال المتضمنة لمعنى الاخذ كلمة **ان** كما لم تكن مع كاد
**لانها** اي هذه الافعال **للحال** لان الشروع لا يكون الا في الحال **وكلمة ان المصدرية للاستقبال**
كما عرفت فلا يجتمعان هذا ولكن فرق بين هذه الافعال وبين كاد لما عرفت ان كاد قد يكون مع ان وهذه
الافعال لا تكون مع ان البتة وذلك لان معنى كاد مما يصح اعتباره في المستقبل ايضا فيصح دخول ان لذلك واما
هذه الافعال فلا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلا وجه لدخول ان مع هذه الافعال

بهذا ثم



بهذا ثم اعلم ان افعال المقاربة ايضا بعضها متصرف وبعضها جامد فاراد المصنف ان يشير الى ذلك فقال **ولم**
**يستعمل غير الماضي من تلك الافعال** الدالة على معنى المقاربة فكلها جامد لم يتصرف فيه **الا**
كاد واوشك فانه جاء المضارع منهما فقط **يكاد ويوشك** ولا سائر التصاريف من اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما فلم تكد تراها في كاد واوشك ايضا غاية ما جاء من اوشك **موشك** بكسر الشين
**اسم الفاعل** وما جاء منه موشك اسم المفعول وغيره ولا من غيره فلم كاد ولا عسى ويمكن ان يعلل عدم
التصرف في عسى واخواتها بانها وضعت لانشاء الطمع والرجاء مثل لعل والانشاء معنى حرفي ولا تصرف في الحروف
والتحقيق ان معاني هذه الافعال على الحقيقة من المعاني الغير المستقلة فان معنى مثلا نسبة بين زيد والخروج
وكذا معنى غيرها فلا استقلال لمعانيها في حد ذواتها فشبهها اداة احق بالتصديق ولهذا لا يتصرف فيه اهل التحقيق
وانما سميت فعلا لاشتراكها معه وزنا ومعنى اما وزنا فلكونها على وزن الماضي فان عسى على وزن رمى واما معنى
فلاشتمال معانيها على الزمان كالافعال فان قلت قد جاء يجعل في مضارع جعل ويأخذ في مضارع اخذ وكذا
ينشئ في مضارع انشأ فما معنى قول المصنف ولم يستعمل غير الماضي من تلك الافعال الا يكاد ويوشك قلت يجعل
ويأخذ مضارعا جعل واخذ اللذان هما من افعال المقاربة وانما هما مضارعا جعل بمعنى فعل واوجد واخذ بمعنى اخذ شيء
وهي بمكان والحاصل ان لكل من انشأ وجعل واخذ معنيين احدهما انشأ وجعل بمعنى اوجد واخذ بمعنى اخذ شيء من مكان
وهذه الافعال على هذه المعاني ليست من افعال المقاربة اذ ليس القرب مأخوذا في معانيها فيجيء منها المضارع
بهذه المعاني وثانيهما بمعنى شرع وهي تكون من افعال المقاربة لاخذ معنى القرب في مفهوماتها الا ترى ان قوله تعالى
ويجعل لكم جنات بمعنى يوجد وقوله تعالى ينشئ السحاب الثقال بمعنى الايجاد من كتم العدم بدون اخذ معنى الاخذ والشروع
في معناهما فاحفظ هذه الدقيقة فانها بالحفظ حقيقة **النوع التاسع** من العوامل السماعية **افعال تسمى**
**افعال المدح والذم** وهذه الافعال انما وضعت لانشاء مدح او ذم فان قلت ان هنا كان افعالا
اخر تدل على المدح والذم قلت الفرق بين هذه الافعال وافعال المدح والذم ان افعال المدح والذم وضعت

الثاني وهو لا للاختصار فانك ان قلت مدحت زيدا كان المراد مدحه في الزمان الماضي فيكون اخبارا لا انشاء
لعدم اعتبار الزمان في مفهوم الانشاء ثم اعلم ان هذه الافعال ايضا من النواسخ والنواقص ولا جرم يكون
مابعدها اي بعد هذه الافعال اسمان مرفوعان فلا يغرّك ان صورة المبتدأ والخبر احدهما
الفاعل لهذه الافعال والاسم الاخير هو المخصوص باحدهما اي المخصوص بالمدح اذا
كان بعد فعل المدح او المخصوص بالذم اذا كان بعد فعل الذم وهي اي هذه الافعال اربعة نعم وحبذا
للمدح وساء وبئس للذم وكلها مشتركة في كونها انشاء وفي وجوب وقوع اسمين بعدها ولكن قد تختص
واحدة منها بحالة ليست في صاحبها فنعم فاعلها يجري على وجوه ثلثة فان الفاعل نفسه اما معرف باللام
الذي يكون للعهد الذهني نحو نعم الرجل زيد او اسم الفاعل اسم مضاف اليه اي الى اسم معرف
باللام نحو نعم غلام الرجل زيد وانما لزم ذلك لان نعم موضوعة لمدح فاعل معين مدحا عاما يعلم
الممدوح اولا ثم يخصص ثانيا كان اوقع في نفس السامع من وقوعه مفسرا اولا فان قلت الاسم المعرف باللام
ايضا من المعارف فلا يكون مبهما قلت انما يتم ذلك اذا كان اللام للعهد اي رجلا مثلا فانه ح يكون اشارة الى
معهود في الخارج معلوم بين المتكلم والمخاطب وليس اللام هنالك فان اللام هنا للعهد الذهني والمراد به رجل غير
معين معهود في ذهن المتكلم وذلك مبهم فلما قال المادح نعم الرجل انتظر المخاطب حتى يعلم انه من هو فلما فسره
بقوله زيد كان اوقع في النفس لما اشتهر من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولهذا ابدا
فاعلها لا معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مبهم والمراد بالضمير المبهم ما لا يعلم مرجعه لتحقيق الابهام المطلوب
في هذا المقام فيتحقق نعم بان يكون فيها ضميرا راجعا الى داخل في ذهن المتكلم ولكنه لما لم يفيد بدون التفسير
فلا جرم الضمير المذكور مميز بنكرة منصوبة اما وجه كون التمييز نكرة فلانك قد عرفت ان الضمير في نعم
مبهم فيكون راجعا الى شيء معهود في ذهن المتكلم والنكرة شيء ايضا فيطابق المفسِّر المفسَّر فلا يجوز تفسيره
بالمعرفة لعدم المطابقة ح واما وجه النصب لما حقق من ان التمييز يجب ان يكون منصوبا نحو نعم رجلا زيد





فزيد مخصوص بالمدح وفاعلها الضمير المستتر فيها المفسر بقوله رجلا ورجلا تمييز عن فاعله نعم او ضمير مميز بما اي بكلمة
ما الموصوفة بمعنى الشيء فيكون مطابقا للضمير نحو قوله تع فنعما هي والمعنى نعم شيئا الصدقات
وقيل ان ما موصولة والصلة محذوفة والمعنى نعم الذي فعله هي اي الصدقة وعن سيبويه ان ما هذه هي
بمعنى الشيء المعرف باللام والمعنى نعم الشيء هي فما فاعل نعم وهي مخصوصة بالمدح فلا يحتاج الى تقدير الضمير ولا
الى اعتبار التفسير اذا علمت حال فاعل نعم فاعلم ان مخصوصها وهو زيد في الامثلة المذكورة وانما
سمي مخصوصا لان المراد والمقصود بالمدح من بين الرجال وهذا المخصوص في التركيب يحتمل وجهين فانه
اما مبتدأ وما قبله وهو نعم مع فاعله الخبر له والتقدير زيد نعم الرجل فان قلت الجملة اذا
وقعت خبرا عن المبتدأ وجب فيها من ضمير عايد اليه وليس في نعم الرجل ضمير عايد الى زيد قلت لا حاجة
الى الضمير في هذه الجملة لانه قد وضع الظاهر فيها وهو الرجل موضع الضمير لان المراد من الرجل هو زيد وذلك
كثير في كلام العرب ايضا او ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف وجوبا وهو اي المبتدأ المحذوف
لفظ هو في المخصوص المذكر وهي في المخصوص المؤنث كما تقول نعم الرجل زيد اي هو زيد وتقول نعمت
المرأة هند اي هي هند كانه لما قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل من هو فقال هو زيد ثم حذف المبتدأ وجوبا
واقتصر بالخبر وانما لزم الحذف لعدم السؤال في الظاهر بل السؤال هنا تقديري فلا وجه للذكر ايضا فان قلت
ما الفرق بين الوجهين قلت الكلام على الوجه الاول كلام واحد وعلى الوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى
مجرى كلام واحد هذا وقد يرجح الوجه الثاني على الوجه الاول بانه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ
وهو كثير شايع واما في الوجه الاول ففيه وجوه من خلاف الاصل تقديم الجزء الذي هو فعل المبتدأ وخلو الجزء الذي
هو الجملة عن العايد ووقوع الظاهر موضع الضمير وهو ليس وان كان كثيرا الثاني ان وابهام الضمير اي
كون الضمير المستتر في نعم مبهما مميزا بنكرة منصوبة انما هو يتصور على الوجه الثاني دون الوجه
الاول اذ في الوجه الاول يكون التقدير في نعم رجلا زيد زيد نعم رجلا فيكون الضمير المستتر في نعم راجعا الى

زيد لتقدمه معنى فلا يكون مبهما حتى يفسر بنكرة منصوبة بخلاف الوجه الثاني فانه يحصل الابهام فيه فيجوز تفسيره
بالنكرة كما مر وهنا كلام يفوت عنه السنة الاقلام **وحكم ساء وبئس** في الفاعل والمخصوص **للذم**
**مثلهما** اي مثل نعم في الشرائط والاحكام ولكن بين ساء وبئس فرق ما وهو ان ساء قد يقع في الاخبار
كقولك ساءني زيد لك وهو نقيض سرني فان المساءة نقيض المسرة ولا بئس فلا يكون الا بمعنى الانشاء
فاية اعلم انه قد ساء المثل القوم الذين فلا مطابقة بين المخصوص والفاعل ولهذا يجب ان يقدر مضاف
فالتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا فانهم **وقد يحذف المخصوص** سواء كان المخصوص
بالمدح او بالذم وذلك عند قيام قرينة دالة عليه اختصارا **نحو** قوله تعالى **فنعم العبد اي ايوب**
فحذف ايوب لدلالة سياق الاية عليه ومنه قوله تعالى فنعم الماهدون لانه قد علم من سياق الاية ان المعنى فنعم
الماهدون نحن **وكذا حبذا** فهي للمدح ولهذا عاملوا اسمها معاملة نعم في انهم جعلوا فاعل حب الذي هو مبهما ثم
فسروه بالمخصوص كما في نعم الرجل زيد فيقال في حب **نحو حبذا الرجل زيد** فحب ههنا فعل
ماض بمعنى نعم للمدح وكلمة **ذا** اسم الاشارة **فاعله** بمنزلة الرجل في نعم الرجل **والرجل** المذكور
بعد حبذا **صفة للفاعل** وزيد مخصوص بالمدح فوائد الاولى ان ذا ههنا وان كان اسم الاشارة
موضوع للاشارة الى معين ولكنه هنا اشارة الى مشار اليه في الذهن لا على التعيين كما اللام في الرجل وذلك
لتحقق معنى الابهام قبل التفسير لكونه مطلوبا في مقام المدح الثانية ان ذا هذا لا يتغير عن لفظ المفرد المذكر وان كان
الممدوح مؤنثا او مثنى او مجموعا لانهم لما جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فقالوا حبذا اكثرها هو الاشهر فيخ
او لانهم عاملوا معه معاملة الضمير المستتر في نعم في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح فان قلت لما ذا عاملوا مع
اسم الاشارة معاملة الضمير المستتر ولم يعاملوا معه معاملة الظاهر الواقع في نعم الرجل فانه يتغير بتغير احوال الممدوح قلت
لان مشابهته بالضمير اقوى من مشابهته بالظاهر لزيادة ابهامه وقد يوجه بوجه آخر وهذا كاف للناظر الثالثة انهم انما
التزموا في فاعل حبذا اسم الاشارة دون فاعل نعم وبئس لان الغرض على ما عرفت مرارا ان يبهم الفاعل

في هذا الباب



في هذا الباب ثم يفسر فيصير اوقع في قلوب اولي الالباب لما فيه من التاكيد والتعظيم على وجه لا يحتاج الى التمييز
فاختاروا اللفظ علة في حب كلمة ذا لابهامها ولما فيها من الاختصار وانما لم يختاروا ذا في نعم وبئس بل ضموا
فيهما لان نعم وبئس كثرة الاستعمال فاختاروا فيهما ما هو اخصر لوجوب الاستتار بخلاف حبذا فانها لما لم يكثر كثرة
استعمالها فاقتصروا فيها الى الابراز مع الاختصار بخلافهما هكذا قيل في التعليل وحبذا الدليل **وقد يحذف**
في حبذا الرجل زيد **الصفة** وهو الرجل **ويؤتى بتمييز** في اسم الاشارة من الابهام **بتمييز**
**او حال** منصوبين سواء كان التمييز المذكور او الحال مذكورا **قبل المخصوص** وهو زيد المخصوص مثلا **او بعده**
اي بعد المخصوص ولكنه يجب ان يكون التمييز المذكور او الحال **مطابقا له** اي للمخصوص **في الافراد والتذكير**
**وغيرهما** من التثنية والجمع والتانيث فلو كان المخصوص مذكرا كان التمييز او الحال مذكرا ولو كان
مؤنثا كان مؤنثا وهكذا **نحو حبذا رجلا** زيد والرجل تمييز لابهام اسم الاشارة **او حبذا راكبا زيد**
وراكبا حال من ذا الذي هو زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه ولا يجوز
الحال ان يكون الا من الفاعل او المفعول والمخصوص لا فاعل ولا مفعول بل المفعول الفاعل هو اسم الاشارة فهو ذو
الحال وهذا ان المثال للتمييز او الحال المطابق للمخصوص في الافراد والتذكير في صورة ان يكون الحال والتمييز مقدما
على المخصوص **وحبذا زيد راكبا او رجلا** مثال المطابقة في الافراد والتذكير مع كونهما مؤخرين من
المخصوص **وحبذا رجلين او راكبين الزيدان** مثال المطابقة في التثنية مع تقدمهما على
المخصوص **وحبذا الزيدان رجلين او راكبين** مثال المطابقة في التثنية مع التاخر
**هكذا البواقي** من الامثلة من المطابقة في الجمعية مع التقديم او التاخر وفي التانيث مع احدهما نحو
حبذا رجالا او ركبانا الزيدون وحبذا الزيدون رجالا او ركبانا وحبذا النساء او راكبات الهندات وحبذا
الهندات نساء او راكبات افادة اعلم انهم قالوا في نعم ان فاعلها اذا كان مضمرا يجب ان يميز بنكرة فان ذكروا
فيها التمييز ولا في حبذا فجوزوا ان يقع بعدها تمييزا او ان يقع حالا ووجه الفرق ما صرح به بعض المدققين من النحاة

امران الاول ان فاعل حبّ لما كان اسم الاشاره وله لفظ خاص ولا فاعل نعم فكان ضمير لا لفظ له ايضاً فجوّزوا
وقوع الحال من ذلك لامن هذا مزيّة للملفوظ عن غير الملفوظ والثاني انهم لو لم يتميّزوا في نعم لالتبس الفاعل
بالمخصوص في كثير من المواضع وذلك في مثل قولهم نعم رجلاً السلطان فلو حذف رجلاً وقيل نعم السلطان
لم يعلم ان السلطان فاعل والمخصوص سنذكر بعد اوانه مخصوص والفاعل مستتر في نعم وهذا بخلاف حبذا فان لفظ
ذا فاعل ومذكور فالواقع بعده مرفوعاً لا يكون الا مخصوصاً فلا التباس في حبذا ولهذا اجاز فيه التميز والحال ولم يجز
في نعم الا التميز رفعاً للالتباس اعادة فيها لعادة اعلم ان المخصوص بالمدح يجب ان يكون مطابقاً للفاعل في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان المخصوص هو الفاعل في المعنى فان المراد من الرجل في نعم الرجل زيد هو زيد
فلا بد من المطابقة في جميع الوجوه مع الفاعل والعجب من المقرّره فانه ترك هذه القاعدة مع ما فيها من الفائدة ولعله
اكتفى في ذلك بالمثال وليس بعيد فان قلت فما تقول في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله فان الفاعل
وهو مثل القوم مفرد والمخصوص وهو قوله تعالى الذين كذبوا بايات الله وهو جمع فلا مطابقة قلت اجيب عنه بوجهين
الاول بتقدير المضاف والمعنى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا والثاني ان يكون الذين صفة للقوم ويكون المخصوص
بالذم محذوفاً والتقدير بئس مثل القوم الذين كذبوا امثالهم ولا يخفى ما فيهما من التكلف والتعسف والحق ان الفاعل
محذوف والتقدير بئس المثل مثل القوم الذين كذبوا ولا بعد فيه كيف وقد يحذف الفاعل والمخصوص جميعاً
كما في قوله تعالى بئس للظالمين بدلاً فالتقدير بئس البدل بدل الظالمين فحذف الفاعل والمخصوص جميعاً واتى بقوله
بدلاً تميزاً ليكون قرينة لهما وهذا على احد الوجوه فلا تغفل والعجب من بعض النحاة انه قال قد يكون الفاعل
مذكراً والمخصوص مؤنثاً نحو قوله تعالى نعم الثواب وحسنت مرتفقاً وبئس الشراب وساءت مرتفقاً وانما توهم ذلك
بناء على ان الضمير في ساءت وحسنت راجع الى الثواب والشراب وليس كذلك بل مرجع ضمير حسنت هو الجنة
ومرجع ضمير ساءت هو النار اذ علمنا اليه منها فيلزم المطابقة فتامل **النوع العاشر** من العوامل السماعية ا
**فعال التي تسمى افعال القلوب** وانما سميت بها لانها افعال صادرة عن القلب فان العلم والظن وغيرهما



من اعمال القلب والمراد من القلب هنا هو العقل **وتسمى ايضاً افعال الشك واليقين** لان
فان بعضها بمعنى الشك نحو ظننت وخلت وبمعنى اليقين نحو علمت ورايت والشك واليقين من افعال
القلب وهذه الافعال ايضاً من النواسخ **تدخل على المبتدا والخبر وتنصبهما على المفعولية**
اما وجه دخولها على المبتدا والخبر فيحتاج الى تمهيد مقدمة وهي ان صدور الاخبار عن المتكلم بدون
الشعور محال فكل خبر صدر عن المتكلم لا يكون الا عن شعور به وهذا الشعور تارة يكون بالعلم واليقين
بان يكون متيقناً بالخبر الذي يصدر عنه وتارة يكون بالظن والشك واذا عرفت هذا علمت ان افعال الشك واليقين
يجب ان يدخل على الجملة الاسمية لبيان نوعي الشعور بحقيقة الخبر فتقول علمت زيداً قائماً والمعنى ان النسبة
القيام الى زيد معلومة عند المتكلم وظننت زيداً قائماً بمعنى ان النسبة المذكورة مظنونة واذا علمت هذا عرفت وجه
نصبهما ايضاً اذ قد علمت ان هذه الافعال تعلقت بالنسبة والنسبة متعلقة بجزئين وهو زيد قايم فالافعال المتعلقة
بالنسبة متعلقة بالجزئين ايضاً والنسبة امر لا تحقق لها حتى يعمل الفعل فيهما فوجب اعمالها في الجزئين بالنصب لكونها
مفعولين لها كما ينصب باعطيت ونحوه مفعولين الا ان بين باب اعطيت وعلمت فرقاً من وجوه يستمع ان شاء الله
طرفاً منها **وهي** اي افعال القلوب **علمت ورايت ووجدت لليقين** وقد يستعمل رايت
في الظن ومنه قوله تعالى انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً ... ان الذين ... اخوانكم ... صدورهم ... الذين تظنونهم اخوانكم فيشفا
مرض صدورهم سخط في املائكم والعلم والوجدان ايضاً كثيراً ما يستعمل كل واحد منهما في الظن كما لا يخفى ذلك
على من تتبع موارد استعمالها سيما في القرآن المجيد **وحسبت وظننت وخلت للشك**
وقد يطلق هولاء الثلاثة في معنى اليقين ومنه قوله تعالى وظنوا انه واقع بهم اي علم الكافرون ان العذاب واقع
بهم يوم القيمة **وزعمت لهذا** اي للشك تارة **ويستعمل لذلك** اي لليقين تارة اخرى
والتحقيق ان اكثر هذه الافعال يقع موقع الاخر ولكن الاصل في معاني الثلاثة الاول اليقين ومنه قوله **نحو
علمت زيداً فاضلاً** والثلاثة الثانية للشك ومنه **نحو حسبت بكراً كريماً** اي ظننته كريماً

بحث افعال القلوب
النوع العاشر

والزعم مشترك فيهما نحو **زعمت لبشر اخاك** اذا علمته او ظننته اخاه واذا عرفت هذا فاعلم
ان هذه الافعال افعال حقيقة وليست كالافعال الناقصة او المدح والذم مما ليس له معان مستقلة بالمفهومية
ولهذا يتصرف في هذه الافعال بالمضارع والامر والنهي ونحوها ويعمل الماضي منها هذا العمل بنصب المبتداء والخبر كما نحو
علمت **وهكذا يعمل هذا العمل سائر تصاريفها** اي من المضارع والامر والنهي وغيرها مثلا
نحو اعلم زيدا فاضلا واعلم زيدا قائما تفريع اعلم انك قد علمت ان احتياج هذه الافعال الى مفعولين انما
هو باعتبار ان معانيها يقتضي نسبة والنسبة لا يتحقق الا بين امرين فاذا اخرجت هذه الافعال عن معانيها
المذكورة الى معان لا يحتاج الا الى متعلق واحد فلا يحتاج الى معمولين بل يكفي لها معمول واحد الا ترى ان ظننت
اذا كانت بمعنى اتهمت يقتضي مفعولا واحدا نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي ليس بمتهم عند الله في صدقه بل هو صادق فيما يقول وكذا اعلم اذا كان بمعنى عرف نحو علمت زيدا اي عرفت
نفسه وكذا رايت بمعنى ابصرت وكذا وجدت بمعنى صادفت نحو وجدت الضالة اي صادفتها وهو بهذا المعنى
نقيض فقدت فيكفي له مفعول واحد وكذا زعمت بمعنى القول بدون دليل كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا اي قال الذين كفروا قولا بلا دليل واما زعمت بمعنى كفلت فليس من هذا الباب لان الكفالة ليست
من اعمال القلب ومنه قوله تعالى وانا به زعيم اي كفيل فعلى تلك المعاني يخرج هذه الافعال عن هذا الباب فائدة
اعلم ان لهذه الافعال خصايص ليست في غيرها من الافعال المتعدية الى مفعولين نحو اعطيت مثلا وذكر
المصنف واحدة منها فقال **ومنها انه لا يجوز الاقتصار** اي الاكتفاء **على ذكر احد معموليها**
اي مفعولي افعال القلوب فلا يجوز ان يحذف المفعول الاول مع ابقاء المفعول الثاني او بالعكس **ولكنه يجوز**
**حذفهما معا** والحاصل انهما ان ذكرا ذكرا معا وان حذفا حذفا معا ولا يجوز حذف احدهما وذكر
الاخر في باب علمت بخلاف باب اعطيت فانه يجوز حذف احد معمولي باب اعطيت وابقاء المعمول الاخر وذلك لانك
قد عرفت ان مفعولي باب علمت مبتداء وخبر فاذا حذف احدهما اختل المعنى فاذا قلت علمت زيدا لم يعلم

انزا/



انك علمته كريما او شجاعا فلا يفيد فائدة تامة بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها ليسا منسوبا ومنسوبا اليه فيجوز
حذف احدهما وذكر الاخر نحو اعطيت زيدا وبعبارة اخرى هي اخصر من الاولى وهي انك قد علمت سابقا ان معنى
علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فالمبتداء والخبر بتاويل المصدر يكون معمولا لعلمت فمعمولا علمت في المعنى مفعول
واحد فاذا حذفت احدهما فانك حذفت جزء الشيء الواحد وذلك غير جائز ولهذا يجوز حذفهما معا نحو **من**
**يسمع يخل اي يظن ويعلم مسموعه صادقا** فان حذفهما معا كحذف المعنى مثل حذف شيء واحد
وذلك جائز ومن هذا العلم وجه جواز حذف احد مفعولي باب اعطيت ايضا لانهما امران متباينان فلا مانع
من حذف احدهما وابقاء الاخر فان الزيد والدرهم في اعطيت زيدا درهما امران لا تعلق لاحدهما بالاخر ايضا
ومن خصايصها انه يجوز في هذه الافعال الالغاء عن العمل اذا توسطت بين المعمولين او تاخرت عنهما نحو زيد ظننت
قائم لانك اذا الغيت الفعل عن العمل كان الجزءان كلاما مستقلا فكانك قلت زيد قائم في ظني ومثل هذا لا
يتصور في باب اعطيت لان معموليها لا يكونان كلاما لعدم النسبة بينهما الا ترى انه لا يجوز ان تقول زيد درهم وانما قلنا
بجواز الالغاء في صورة التوسط او التاخر لتضعيف العمل هذه الافعال في هاتين الصورتين بخلاف صورة التقدم
لقوتها حينئذ في العمل فلا يجوز الالغاء اي ابطال عملها فيه ومن الخصايص التعليق والمراد بالتعليق ابطال عملها لفظا
لا معنى وذلك فيما اذا اوقعت بعد هذه الافعال كلمة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومنه قوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا وذلك لان ما قبل حرف الاستفهام لا يعمل فيما بعده لصدارتها فلا يعمل لفظا وان
عمل معنى لان المعنى علمت احدهما بعينه يعني علمت ان زيدا عندك ام عمروا وكذا اذا اوقعت بعدها حرف
النفي وليس الفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز فيجوز في صورة الالغاء الاعمال ايضا فيقال زيدا ظننت
قائما واما التعليق فهو واجب فلا يجوز الاعمال في صورة التعليق والا لما انتقضت صدارة الاستفهام واعمال حرف النفي
فابطال عمل هذه الافعال معها واجب وبوجه اخر ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في
اللفظ دون المعنى بل الفعل فيه عامل في المعنى كما علمت ومن الخصايص ان فاعل علمت ومفعوله يجوز ان يكونا

شيئا واحدا نحو علمتني فاضلا اي علمت نفسي فاضلا بخلاف غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بل يجب
ان يؤتى بالنفس المضاف الى الضمير فيقال ضربت نفسي وذلك لما تقرر في المعتاد من ان يكون الفاعل في
جميع الافعال غير المفعول فلو قلت ضربتني لتوهم المغايرة بان يكون احدهما ضمير المتكلم والاخر ضمير المخاطب
فيلزم الالتباس ولا يرتفع هذا الالتباس بمجرد ضمة الضمير او فتحها على انا فلهذا يجب ان يبدل بالنفس فيقال ضربت
نفسي وليس هذا الالتباس في باب علمت اذ ليس الغالب فيه التغاير بل كثيرا ما يعلم الانسان حال نفسه بل هذا اكثر
من علمه بحال غيره ولهذا اجرت الضماير فيه على اصلها بدون الاتيان بالنفس كذا قيل فائدة لبيان
الملحقات بافعال القلوب في اقتضاء المفعولين فقال والحق بها اي بافعال القلوب افعال اخر
في انها ايضا تقتضي مفعولين وان لم يكن معانيها من افعال الشك او اليقين والفرق بين هذه الافعال وافعال
القلوب بما قد عرفت واخص صفات افعال القلوب ان مفعوليها يجب ان يكون من المبتداء والخبر بخلاف هذه الافعال
كاعطى وكسى وسمى فانها متعدية الى مفعولين وليس من المبتداء والخبر نحو اعطيت زيدا
درهما وكسوته جبة وسميته خليلا وكذا الحق بافعال القلوب افعال التصيير
اي افعال بمعنى التصيير وهو تصيير شيء شيئا اخر كصير وجعل ورد وترك واتخذ وتخذ
وجميعها بمعنى صير فهذه الافعال ايضا تقتضي مفعولين وذلك لان صار كما عرفت كان مما يقتضي مفعولا واحدا فلما
نقلت الى باب التفعيل اقتضى لسبب التعدية مفعولا جديدا فيقال صيرت زيدا عالما فكذا حال ساير الافعال المتضمنة بمعنى
التصيير وكذا حال ساير ما يتصرف منها من مضارعها وامرها ونهيها نحو لصير زيد عمروا فاضلا ومنه نحو قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا دقيقة اعلم ان جعل قد ياتي بمعنى احدث واوجد فيكون ذا مفعول واحد
نحو قوله تعالى وجعل الظلمات والنور وترك بمعنى القى على حاله نحو تركت زيدا اي ابقيته على حاله وتخذ ماخوذ من اخذ فقلبت
الهمزة تاء كما قلبت في تراث اذ الاصل فيه اراث فانه من الارث ولكن تخذ قليلة الاستعمال فائدة عمية اعلم ان
من الافعال فعلان لهما خواص مخصوصة بهما دون ساير الافعال وهما فعلا التعجب وهما ايضا يعملان عملا خاصا والتعجب



فعلا التعجب

من الملحق حيث تركهما ولعله انما تركهما لانهما ليسا من النواسخ وانما عملهما من حيث انهما من الافعال مطلقا
وسنذكر الملحق احوال الفعل مطلقا من انه لازم او متعد واللازم يجيء كذا والمتعدي كذا وكذا ومن جملة الافعال
فعلا التعجب فلا يحتاج الى ذكرهما على حدة ونحن نشير الى بعض خواصهما لما فيه من الغرابة والاعجاب وليكون
تبصرة للطلاب وتتميما لما ذكر في الكتاب ونذكره للطالبين من الكتاب فنقول فعلا التعجب ما وضع لانشاء
التعجب فخرج مثل تعجبت وعجبت لانهما للاخبار لا للانشاء وهما صيغتان احدهما ما افعله والثانية افعل به
بصيغة الامر كقولك ما احسن زيدا اذا تعجبت من حسنه وقولك احسن بزيد ومنهم قوله تعالى له غيب السموات
والارض ابصر به واسمع وهناك رموز يجب كشف القطاع عنها الاول انه لا يجوز تغيير ما بين الصيغتين عن
صورتها فلا يقال زيدا ما احسن ولا يقال بزيد احسن لان صيغة التعجب جرت مجرى المثل حيث اخرج عن معناها
الاصلي الى غيره وكما لا يجوز تغيير الامثال فكذلك لا تغير صيغة التعجب ايضا والثاني ان صيغة التعجب لا تصرف فيها فلا يكون
منها مضارع ولا امر ولا نهي لانها لتضمنها معنى الانشاء شابهت الحروف الغير المتصرفة كما قد عرفت في عسى وغيرها
والثالث ان هذه الصيغة انما تبنى مما يبنى منه افعل التفضيل لجريان التعجب فيما فيه التفضيل لا في العيوب والذنوب وغيرها
والرابع في اعرابها اعلم انهم اختلفوا اختلافا في كيفية اعراب ما بين الصيغتين فنذكر منه يسيرا فنقول اما اعراب ما افعله
فقال سيبويه ان ما ابتدائية نكرة فهي مبتداء وما بعدها اعني الفعل والفاعل المستتر فيه والمفعول في موضع رفع
خبرها والمعنى شيء احسن زيدا وقال الاخفش ما موصولة مبتداء والجملة بعد ما صلة لها والخبر محذوف والمعنى
الذي احسن زيدا شيء وقال الفراء ان ما استفهامية مبتداء وما بعدها الخبر والمعنى اي شيء احسن زيدا ثم نقل من
معنى الاستفهام الى انشاء التعجب وقواه انه اقرب من حيث المعنى والسليقة المستقيمة تقوي مذهب سيبويه لسلامته
عن الحذف والنقل من امر الى اخر بخلاف مذهب الاخفش لما فيه من الحذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء لما فيه من النقل عن
الاستفهام الى التعجب فان قلت يلزم على مذهب سيبويه ان تكون النكرة مبتداءة قلت لا ضير فيه لبعد الافادة ومنه قولهم
شر اهر ذا ناب واما اعراب احسن بزيد فقال سيبويه ان بزيد في محل الرفع على الفاعلية والباء مزيدة فكان اصله

احسن زيد اى صار ذا حسن ثم نقل الى صيغة الامر بمعنى الانشاء فابرز الفاعل المستتر فى الامر لعدم لياقة الصيغة
للضمير لعدم كونه امرا فى نفس او لتصحيح زيادة الباء كما فى كفى بالله والحاصل انه لما لم يكن امرا فى الحقيقة ابرز الفاعل وانما
نقلوا الى صيغة الامر لبيان كونه انشاء لا اخبارا وزيد الباء حذرا عن الاشتباه وذهب الاخفش الى ان بزيد فى محل النصب
على المفعولية والفاعل ضمير مستتر فى صيغة الامر راجع الى المخاطب هو كل احد فالهمزة الكائنة فى احسن ان كانت
للتعدية غالبا فزائدة وان كانت للصيرورة فالباء متعدية فالمعنى فى احسن بزيد صير زيدا ذا حسن واورد على مذهب
سيبويه بانه يلزم عليه امران الاول استعمال الامر بمعنى الماضى والثانى زيادة الباء فى الفاعل مع عدم ضمير مستتر فى فعل الامر وانت
بعد تحصيل ما ذكرناه من الحاصل خبير بتوجيه كلام سيبويه مع ما لا يخفى فى توجيه الاخفش من البعد الفاحش بل الافحش
بوجوه منها انه لا معنى للامر فى هذا المقام فيجب ارتكاب النقل فيه ايضا ومنها لو استتر الضمير فى احسن للزم افراده و
تثنيته وجمعه على طبق الاسم الواقع بعدها فان قلت انما لم يتغير لكون هذه الصيغة كالامثال كما مر قلت نعم
ولكنه خلاف اصل آخر وهذا القدر كاف للناظر ولما فرغ من بيان الافعال العاملة شرع فى بيان العوامل السماعية التى
من الاسماء فقال **النوع الحادى** عشر من العوامل السماعية اسماء تسمى **اسماء الافعال** وهى اسماء
سادة مسد الافعال فى الاضافة نوع مسامحة ولا كونه اسما فلدلالتها على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فان قلت ان معانيها مقرونة باحد الازمنة الثلثة فلم يقول انها غير مقترن بها قلت مرادهم بعدم الاقتران بها فى اصل
الوضع كما ان ضاربا فى اصل الوضع وضع لذات ثبت له الضرب بدون الزمان فهذه الاسماء ايضا غير مقترنة
بالزمان ثم استعملها العرب فى الزمان فان قلت لو كانت هذه الاسماء فى اصل الوضع بدون الزمان لاستعمل
على اصلها ولو باستعمال واحد كما قد يستعمل قائم على اصله قلت لا بعد فى ذلك فانه قد يوضع الشئ وضعا اصليا
ثم لا يتفق استعمال اصله ويستعمل فى مجاز وهذا مشهور فى علم البيان فقالوا فيه يصح ان يكون مجازا لا حقيقة
ويسمى بالمجازات المهجورة الحقائق وانما سميت اسماء الافعال لكونها بمعنى الفعل وسادة مسدها كما سيجىء
ان شاء الله تعالى وقد يقال انها لا بمعنى الامر او الماضى فعلى هذا لا يجوز تفسير اف بمعنى التضجر وه بمعنى التوجع فيجب

النوع حادى عشر

١٥



ان يفسر بمعنى اتضجرت وتوجعت ولهذا كانت من المبنيات **وهى انواع ثلثة منها ما يرفع اسما**
**على الفاعلية فقط** لكونه بمعنى الماضى فالاسم الواقع بعده فاعل له **ومنها ما ينصب اسما**
**على المفعولية ايضا** اى كما يرفع اسما على الفاعلية لكونه بمعنى الامر المستتر فيه الضمير فيكون الواقع بعده منصوبا
مفعولا له ولانه بمعنى الماضى المتعدى **ومنها ما يستعمل على الوجهين** لجواز كونه بمعنى الامر او بمعنى
الماضى **اما الاول** من الاقسام الثلثة **فعلى ضربين احدهما ما يعمل فى المضمر** المستتر فيه
لكونه بمعنى الامر ومنه حى بمعنى اقبل على خير العمل اى اقبل على خير العمل وكذا فى حى على الصلوة وحى على الفلاح ومنه
اليك بمعنى تنح ولعل المص لم يذكرها لندورها ولكن الندرة ممنوعة فى حى على خير العمل فتامل **ومنه**
كلمة **امين بمعنى استجب** مبنية على الفتح كاين لالتقاء الساكنين والميم فيها مخففة ومدها وقصرها لغة
قال الشاعر ويرحم الله عبدا قال امينا وهذا المد الالف وقال شاعر آخر آمين فزاد الله ما بيننا بعد القصر الالف
وقيل انها معرب همين بالفارسية اى لا اطلب شيئا سوى هذا وقيل انه كلمة سريانية **ومنه هيت بمعنى**
**اسرع للامر وفى التنزيل هيت لك** اى اسرع وبادر او بمعنى تهيات لك فهيت على الوجهين
اسم فعل مبنى على الفتح كاين واللام فى لك للبيان كاللام التى فى سقيا لك وقرئ هيت بالضم على وزن حيث
وقرئ هيت كجئت فيكون فعلا ماضيا من هاء يهيىء اذا تهيا وعلى هذا فاللام صلة فلا يكون اسم فعل **ومنه**
**قط** لانه اسم فعل **بمعنى انته** وكثيرا ما يستعمل مع الفاء **نحو اعطه درهما فقط** اى فانته ولا
تعط زيادة على الدرهم واذا استعملت بدون الفاء كان بمعنى ابدا نحو ما رايته قط اى فى جميع الازمان **ومنه آه**
وهو اسم **بمعنى اتضجر** او بمعنى تضجر وقيل انه من الاصوات التى يدل على التضجر لا اسم فعل والاول هو المشهور
ومنه **نحو** قوله تعالى **فلا تقل لهما اف** واصله مبنى على الكسر لالتقاء الساكنين وقرا ابن كثير اف بالفتح للتخفيف
وقرا نافع وحفص بالتنوين لافادة التنكير وهو ايضا يتعدى باللام نحو قوله تعالى اف لكم **ومنه وى وواها**
**وآها كلها للتعجب** او بمعنى تعجبت ومنه نحو قوله تعالى **ويكانه لا يفلح الكافرون** اعلم ان

ويكأن عند البصريين مركب من وي للتعجب وكأن للتشبيه والمعنى ما أشبه الأمر أن الله يبسط الرزق وقيل
من ويك بمعنى ويلك وأن وتقديره ويلك اعلم أن الله يبسط الرزق وويك اعلم أن الله لا يفلح
الكافرون ومنه قولهم واهاً لك واهاً لك بمعنى تعجبت منك او اتعجب منك و
ثانيهما أي ما يعمل في المظهر فيرفع اسماً ظاهراً على الفاعلية ومنه هيهات بمعنى
بعد ويجوز في تائه حركات الثلث بالتنوين وعدمه نحو هيهات الامر اي بعد ومنه قوله تعالى هيهات
هيهات لما توعدون اي بعد ما توعدون واللام للبيان كما في قوله تعالى هيت لك كأنهم لما صوتوا بالكلمة الاستبعاد
قيل فما له هذا الاستبعاد فقالوا لما توعدون وقيل هيهات بمعنى بعدا المصدر وهو مبتدأ خبره لما توعدون
والمعنى بعد لما توعدون على وزان سحقاً لاصحاب السعير وقرئ بالفتح منوناً للتنكير وبالضم منوناً على انه
جمع هيهة هذا ثم اعلم انه قد يتوهم ان هيهات بمعنى المصدر لا اسم فعل ويستدل على ذلك بدخول اللام
في متعلقه نحو هيهات لما توعدون لما ثبت من ان المظهر لا تدخل في فاعله اللام فلا يقال بعد لك واما مثل
بعداً لك تدخله اللام فعلم انه ليس اسم فعل والحق ان هذه ليست بافعال صريحة وانما هي فرع الفعل
باعتبار انها بمعناه واذا كان كذلك فلا يلزم من امتناع دخول اللام في فاعل فعل الصريح امتناع دخول
اللام في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد وتقول هذا ضارب لزيد مع ان اسم الفاعل
فرع الفعل وهذا هو الوجه في دخول اللام بعد هيت واف وعدم دخولها في تضجرت وبعدت ومنه
شتان بمعنى افترق المشاركة بين الاثنين فان الافتراق يكون بين امرين نحو شتان زيد و
عمرو اي افترقا ولما كانت المفارقة بين امرين يجوز قيام كلمة بين في البين وقد يكون مع ما نحو
شتان ما بين زيد وعمرو وقد يكون بدون ما نحو شتان بينهما اي نحو شتان بين
بين زيد وعمرو فبين هنا مرفوع فيكون فاعلاً لشتان كقوله لقد تقطع بينكم على قراءة الرفع فالمعنى افترق
او تقطع بين زيد وعمرو ويجوز النصب بتقدير ما ومنه سرعان بمعنى اسرع نحو سرعان

زيدا



زيدا اي اسرع زيد وفي المثل المشهور سرعان ذا اهالة اي سرع ذا اهالة واما
الثاني وهو ما ينصب اسماً على المفعولية فكلمات كثيرة منها رويد بمعنى امهل وهو متعد وفاعله
ضمير مستتر فيه وما بعده منصوب مفعولاً له نحو رويد زيدا اي امهله فرويد اسم فعل بمعنى امهل
وزيدا مفعوله وقال بعض النحاة ان رويد في موضع نصب لكونه مصدراً كانك قلت ارواد زيدا اي
ارود ارواداً زيدا وقال آخرون ان يكون في موضع رفع على الابتداء وفاعله ضمير مستتر والجملة مستغنى عن الخبر كما
يستغنى في اقائم الزيدان لانه بمعنى اليقوم الزيدان فلا يحتاج الى الخبر اذ المقصود المنسوب والمنسوب اليه وكلاهما
مذكوران في الكلام وهكذا قالوا في ساير اسماء الافعال وهذا الوجه اولى من الاول لعدم الحذف ولانه اسم
مجرد عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ وفاعله ساد مسد خبره كما في اقائم الزيدان هذا واما الوجه الاول فلا يخفى
ما فيه فلانه لو كان رويد وساير اسماء الافعال منصوباً على المصدرية لوجب ان يكون فعله مقدراً في الكلام فلا يكون هذه الا
اسماء الافعال الا ترى ان قولهم سقياً لك ورعياً وشكراً لك لما كانت مصادر محذوف الفعل لم تعتبر اسماء الافعال
فيلزم ان يكون اسماء الافعال من المعربات مع انها من المبنيات كذا حققه بعض النحاة وسيجيء هذا ومما يجب
ان يعلم ان رويد كما استعملت اسم فعل فقد يستعمل اسماً مصدراً او نعتاً فلا يكون من هذا الباب فلا يعمل في
ذلك كما ان رويداً في قوله تعالى امهلهم رويدا مصدر اذ بعد ذكر امهل لا معنى لكون
بمعنى امهل فيكون بمعنى امهالا منصوباً على المصدرية والمعنى امهلهم امهالا يسيراً فهو مفعول مطلق للنوع و
رويد في قولهم ساروا رويدا يحتمل وجهين فانها اما حال اي ساروا مرودين
اي ممهلين وذو الحال ضمير الجمع ولما كانت رويد من المبنيات الغير المتصرفة لم يتغير صورتها عن الافراد
الى الجمع او انها نعت اي صفة المصدر تقديراً اي المصدر مقدر في الكلام والتقدير ساروا
سيراً رويداً فرويدا صفة لقوله سيراً المقدر كما ان رويد في قولهم ساروا سيراً رويدا
صفة سيراً وهو المصدر المذكور لفظاً حاصل الكلام ان رويدا يجوز ان يكون نعتاً للمصدر سواء كان المصدر

مقدرا نحو سار رويدا او ملفوظا نحو سار رويدا سيرا رويدا ومنه عليك بمعنى الزم نحو عليك
زيدا اي الزمه ومنه ما ورد في الحديث المشهور عن النبي عليه السلام والظاهر انه من وصاياه لعلي امير المؤمنين
عليك بصلوة الليل اي الزم بصلوة الليل ومنه بله بمعنى دع نحو بله زيدا اي دعه
وقد جاء في قولهم بله زيد باضافة بله الى زيد فهي مصدر مضاف اليه والتقدير ترك زيد
ومنه دونك بمعنى تقدم نحو دونك زيدا اي تقدمه ومنه حيهل بمعنى ائت نحو
حيهل الثريد اي ائته ويجوز ان يكون حيهل مركبا من حي بمعنى اقبل او ائت ومن هل الاستفهامية لكنها
فاخرجت عن معناها الاستفهامية ومنه ها وهاء بمعنى خذ نحو ها زيدا اي خذه وفيه لغات
اجودها ها يا رجل وهاء يا امرأة وهاؤما يا رجلان او امرأتان وهاؤم يا رجال وهاؤن يا نسوة ومنه ما ورد
في التنزيل الجليل من قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه ففي الآية المفعول محذوف وكتابيه مفعول
اقرؤا لا مفعول هاؤم لان الكتاب هو المقروء ولكن قرينة تدل على ان مفعول هاؤم ايضا الكتاب والمعنى
خذوا الكتاب واقرؤا فهما تنازعا في الكتاب والمختار اعمال الاقرب وهو اقرؤا واعتبار الحذف في العامل الاول
بعد والهاء في قوله تعالى كتابيه للسكت تثبت في الوقف وتسقط في الوصل ولكن استحب الوقف واظهار
الهاء بل الاولى القراءة بالهاء في الوصل ايضا واما الثالث وهو ما يستعمل على الوجهين فقد يكون
ما بعده مرفوعا على الفاعلية وقد يكون منصوبا على المفعولية فهي ايضا كثيرة منها هلم بمعنى تعال نحو هلم
جرا اي تعال جرا ومنه قوله تعالى هلم شهداءكم اي هاتوهم واحضروهم والتحقيق انه اسم فعل
لا يتصرف فيه عند اهل الحجاز وفعل يؤنث ويجمع عند بني تميم وقال البصريون اصله ها لم من لم اذا قصد
حذف الالف لتقدير السكون في اللام فانه الاصل فصار هلم وقال الكوفيون اصله هل ام فحذفت الهمزة بالقاء
حركتها على اللام وهو بعيد لان هل لا تدخل الامر هذا ثم اعلم انه قد يكون متعديا كما في الآية المذكورة بمعنى هاتوا
واحضروا وقد يكون لازما كقوله تعالى هلم الينا اي قربوا الينا كذا قيل والحق انه ايضا متعد ومفعوله محذوف



اي قربوا انفسكم الينا فهو متعد الى المفعول الثاني بالحرف ولا يلزم من ذلك كونها لازمة ومنه الاسماء التي هي على
وزن فعال ويكون مع ذلك بمعنى الامر كنزال اي انزل وتراك الامر اي اتركه واعلم
ان صيغة فعال لا تجيء من الرباعي الا قليلا وانما وضعها من الثلاثي قياسي يعني ان لك ان تبني من كل فعل ثلاثي
صيغة فعال بمعنى افعل كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب ونصار بمعنى انصر وقد قيل لا يبعد ان يكون هذه ايضا
صيغة اخرى للامر كاضرب وانصر ولكنهم لما وجدوا في هذه الصيغة الكسرة التي هي من خواص الاسم قالوا ان
هذه الصيغة من الاسماء لما هو المعروف من حالة العرب من غاية اجتنابهم عن طريق الكسرة على الافعال ثم
اعلم ان صيغة فعال قد تأتي على وجوه اخر غير اسماء الافعال منها ما هو مصدر معرفة كفجار ومنها ما هو في معنى الصفة
مثل يا فساق ويا خباث وبابه وهذان البابان مبنيان بالاتفاق لمشابهتهما فعال التي هي اسم الفعل ومنها
ما وضع علما للاعيان كقطام وهو مبني في لغة اهل الحجاز ومعرب في لغة بني تميم وانما قلنا علما ليخرج باب فساق فانه
ليس علما وانما قلنا للاعيان ليخرج باب فجار فانه علم للمعاني لا للاعيان هنا كفاية لا بد من الاشارة اليها وهي
ان هذه الاسماء التي بمعنى الفعل اما لازم التعريف ولا ينكر ايضا كنزال وبله وامين
او لازم التنكير ولا يعرف ايضا نحو ايها وواها او جائز الامرين فيجوز ان يعرف وان ينكر
كصه بالتنوين وصه بغير تنوين التنكير وصه اسم فعل بمعنى اسكت وفي فاعله ضمير مستتر فيه وليس يرفع اسما على الفاعلية
او ينصب اسما على المفعولية ومما ذكرنا من المثال في عداد اسماء الافعال مع انه لا بد ان يذكر هنا ايضا وكذا مه
ومه بالتنوين وعدمه بمعنى اسكت واف واف بالتنوين وعدمه فما نون نكرة وما
عري عن التنوين معرفة واما كيفية اعراب هذه الاسماء فقد ذكرنا في مبحث فتذكر وقد يستدل من لحوق التنوين
عليها على انها اسماء لا افعال فتبصر وقالوا ان غير المنون من اسماء الافعال علم لحقيقة المصدر لان مدلول الفعل
مثلا قول القائل صه علم لحقيقة السكوت بالمعنى المصدري والا فلا وجه لتعريفه واما المنون فهو اسم جنس بمعنى
سكوتا بالمعنى اسكت سكوتا والا فلا وجه لتنكيره فتذكر هذا التذنيب فانه تقريب اعلم ان هناك اسماء [illegible]

الاصوات وقيل انها اسماء الافعال فلا بأس بالاشارة اليها ولو بالاجمال فنقول مجملا ان في لغة العرب الفاظا
الاصوات والمراد بالصوت كل لفظ يحكى به صوت او صوت به للبهائم او غيرها ومن ذلك نخ للبعير مثلا وغاق
في حكاية صوت الغراب وقيل ان الاول من اسماء الافعال فقولك نخ امر للبعير بالاناخة مثلا فهو اسم
فعل وان ما وضع للحكاية ومنشأ التوهم استعمال هذه الالفاظ في مقام الامر للبهائم واجيب بانها ليست للامر
حقيقة اذ خطاب البهائم لا يصدر الا عن غفلة فان زعم انا نجد من انفسنا العلم الضروري بالقصد الى الخطاب
فهو غلط لان المقصود ليس الخطاب والامر بل المراد اطاعة البهائم بهذا الصوت لما جرت عادة الله تعالى بالانقياد
من البهائم عند هذا الصوت فهذه الاسماء واسماء الحكاية كلها وضعت لان ينطق به مفردا لا مركبا فانك اذا
قلت غاق حاكيا بصوت الغراب لم يحتج الى ما يركب معه وكذا الغرض من قولك نخ للبعير ليس الا استماع
البعير هذا الصوت واذا قلت غاق صوت الغراب فقد اردت به لفظ غاق وهو كما تقول قد للتحقيق
يعني لفظ للتحقيق فلا يكون حينئذ تعرضا عن وضعها الاصلي وهذا القدر في هذا الكتاب كاف فليكن النوع
الثاني عشر من العوامل السماعية اسماء تجزم الفعل المضارع لكونها على معنى الشرط النوع الثاني عشر
تشبيها لها بان الشرطية لتضمنها معناها واقتضائها شرطا وجزاء وتسمى هذه الاسماء كلم المجازاة
لتضمنها معنى الجزاء وهي احد عشر كلمة متى واذما وحيثما ومهما واين وما وانى وكيفما
ومن واي واذا ولا جزم في اذ بحذف الالف وكذا لا جزم في حيث الا مع كلمة
ما واي اصل ان اذ وحيث لا يعملان عمل الجزم وانما يجزم اذا وحيثما وكذا اي في كيفما فان كيف بدون
ما هو من كلم المجازاة وغفل عنه المص فلا تغفل والتحقيق ان كلمة اذ بدون الالف ظرف وضع لزمان
نسبة ماضية وقع فيه وقع في ذلك الزمان نسبة اخرى الا ترى ان مع اذ قمت قمت الى قمت في زمان قيامك
الماضي يعني ان في زمان وقع فيه قيامك وقع فيه قيامي واذا قلت اذا قمت اقوم كان المراد اقوم في زمان
قيامك في المستقبل وكذا حيث نسبة الى المكان كحيث قمت قمت واذا عرفت هذا علمت ان

اذ واذا



اذ واذا الطلاهما يضافان الى الجملة وانما بنيت لشبهها لهما بالموصولات في المعنى ويستعملان للتعليل والمجازاة ومحلهما
ابدا النصب على الظرفية فانهما من الظروف الغير المتصرفة ولكنهم اعملوا اذا دون اذ اذ ليس في اذ معنى
الاستقبال كلما فاذا فاذا اكثر مشابهة بكلمة الشرط من اذ هذا وان العامل في اذ كثيرا ما يحذف لظهوره وقد
جرت عادة العزيز المجيد في القرآن المجيد على حذف عامل اذ اذ جاء الله تعالى واذ قال ربك واذ قلنا للملائكة
اسجدوا والعامل فيه هو المشهور اذكروا والمعنى اذكر اذ قال ربك وهكذا في سائر الآيات وسيأتي باقي احوال اذا
في آخر كلم المجازات واذا عرفت تفصيل احوال هذه الكلم فمتى واذما وضعا للزمان نحو متى
تقم اقم واعلم ان البصريين لم يجوزوا الحاق كلمة ما على متى الشرطية والكوفيين جوزوها فيقولون متى ما تقم اقم و
الاول اولى واذما تقم اقم اعلم ان بعض المحققين قال ان استعمال اذ مع ما في المجازات ضعيف لان
اذ كما عرفت قد بان الماضي فيكون ما بعدها متيقن الوقوع بخلاف ما يلي كلمة الشرط فلما خالفتها معنى يجب ان يخالفها
عملا سواء كان مع ما او لا ولهذا اقاد آخرون ان اذما بعد التركيب كلمة مستقلة في المجازات لا مركبة من اذ وما يلزم
ما ذكر فيكون بحيثما لا مركبة وايما واين وحيثما للمكان اذا كان الشرط نحو اين تكن
اكن اي في اي مكان تكون اكون وكذا اينما تكن اكن وحيثما تكن اكن واصل حيث
لمكان منسوب الى نسبة ولهذا اقتصرت الى الجملة كاقتصار الموصول ولذلك بنيت على الضم واذا ادخلت
عليها ما تضمنت معنى الشرط فيكون للمجازاة فيجزم بها وانى قد يكون كاين للمكان وقد يكون مثل
متى للزمان نحو انى تقعد اقعد مثال المكان وانى تقم اقم مثال الزمان ولكن
استعمال انى في الزمان اقل من استعماله في المكان ومهما كمتى في كونهما للزمان نحو مهما تسافر اسافر مهما
اي في اي زمان تسافر فيه اسافر فيه قيل هي اي مهما كلمة بسيطة غير مركبة وقيل مهما مركبة ويحتمل
وجهان فانها اما مركبة من ماء الشرطية وماء الزائدة فاصلها ماما قلبت الف ماء
الاولى وهي ما الشرطية هاء وانما قلبت الالف بالهاء تحرزا عن التكرار اعني اجتماع

عن تكرار الالف فصار مهما وفيه تكلف لان الاولى كون احد المائين زائدة والاصل عدم الزيادة والثاني قلب الالف بالهاء
وهذا ايضا من الموارد فهذا الوجه خلاف الاصل والقياس او بتى انها مركبة من مه بمعنى اسكت وما
الشرطية فان قلت ما وجه ايراد مه بمعنى اسكت في ابتداء الكلام فان مه انما يقع فيما بعد كلام الا ترى انك
اذا سمعت من احد كلاما لا يليق تقول له مه بمعنى اسكت وعلى هذا فما وجه ايراد مه في هذا المقام قلت يمكن
ان يقدر هنا كلاما وقعت مه في جوابه اذ كانه قيل لك انت لا تفعل ما افعل فقلت
في جوابه مه اي اسكت ما تفعل افعل ثم ركبت كلمة مه مع ما واجريت مجرى كلمة واحدة فيجزم بها
كما يجزم بما ومما يجب ان يعلم في هذا المقام ان من هذه الاسماء ما كان ظروفا زمانيا او مكانيا فهي ظروف متعلقة
بالجزاء فعاملها الجزاء فان معنى متى تقم اقم اني اقوم في وقت قيامك ويجوز ان يكون مبتدا والمعنى وقت قيامك
اقوم فيه كما قال صاحب مغني اللبيب في الجزاء لان فعل الشرط وحده والجواب وحده والمجموع على اختلاف الاقوال والاولى
عندي ان الخبر هو الجواب وكلمة من المتضمنة معنى الشرط انما وضعت لذوي العقول وهم الانسان
والملك والجن فلا يستعمل في البهائم والجماد نحو من تكرم اكرم فان المراد من المكرم ههنا ما كان من
نوع الانسان فلا يليق من تركب اركب بل يقال ما تركب اركب وما لغيرهم اي لغير ذوي العقول نحو ما تصنع
اصنع والمعنى اي صنعة صنعتها انا ايضا صنعتها والصنعة ليست من ذوي العقول وكلمة اي اذا كانت
شرطية اعم استعمالا من من وما فان اي استعملت في ذوي العقول وغيرهم نحو ايا ما تضرب اضرب
في ذوي العقول وايا ما تصنع اصنع في غير العقول تمت تتمة واعلم ان لهذه الكلمات معان
اخر لا تجزم هذه الكلمات اذا كانت بها اي بتلك المعاني الاخر اذ يخرج بها عن كونها كلم المجازات فلا تعمل
عمل الجزم الذي هو مقتضى الشرط ولهذا كان على المص ان لا يذكرها ولكنه ره ذكرها لاتمام الكلام فقال فمتى قد تجيء
للاستفهام في الزمان فلا يكون بمعنى الشرط فلا يجزم نحو متى تقوم ومتى القتال فمتى
في المعنى مبتدا وما بعدها خبرها فيعم القبيلتين اي الفعل والاسم فيدخل على الفعل كمتى يقوم وعلى

الاسم



الاسم نحو متى القتال بخلاف ما اذا كانت بمعنى الشرط فلانها حينئذ لا بد ان تدخل على الفعل وهذا ظاهر واين ايضا
كذلك اي مثل متى يكون للاستفهام ولكنه لاستفهام المكان فيعم الاسم والفعل نحو اين تكون
في الفعل واين زيد في الاسم وايان مثل متى في استفهام الزمان ومنه قوله تعالى ايان يوم الدين والمعنى
متى يوم الدين وانى قد يأتي لاستفهام المكان فيكون بمعنى من ولاستفهام الحال
فيكون بمعنى كيف نحو انى زيد فان كان الغرض الاستفهام والاستفسار عن مكانه يكون بمعنى
اين هو اي اي مكان هو وان كان الغرض استفهام حال زيد كان بمعنى كيف هو فعلى ان حاله
يعني اصحيح او سقيم وقد يكون عارية عن معنى الاستفهام فيكون بمعنى المكان فقط كقوله تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا
حرثكم انى شئتم اي من اي مكان شئتم فلا دلالة في هذه الآية على حرمة الجماع في الدبر ان لم يدل على جوازه
فلا نفعل وقد حققنا الامر في الآية في مواضعها وهذا القدر كاف في هذا المقام وقد يكون بمعنى متى الاستفهامية
لاستفهام الزمان نحو انى القتال بمعنى متى القتال اي في اي زمان القتال ومهما لاستفهام
الزمان مثل متى نحو مهما الليلة اي اي زمان الليلة وقد يكون مهما بمعنى ما الموصولة
او الموصوفة نحو مهما نذره من الهيئة المشروعة انعقدت اي ما نذره على الهيئة
المشروعة انعقدت وما اذا لم يكن للمجازات يكون بوجوه منها للاستفهام ومنها الموصولة ومنها الموصوفة ومنها
زائدة واما ذكرها المص مع ان كثيرا ما يقع زائدة منه قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها
فان ما فيه كما يجوز ان يكون زيادة الابهام كما سنذكرها المص كما في اعطيت زيدا كتابا ما والغرض من ما تأكيد
الابهام المفهوم من النكرة لانك اذا قلت اعطيته كتابا يمكن ان يخصص الكتاب بنوع من التخصيص واما اذا قلت كتابا
ما فلا يمكن التخصيص لان ما صريحة في العموم فالمعنى اي كتاب كان فلذلك يجوز ان يكون مزيدة للتأكيد كما في قوله تعالى
فبما رحمة من الله لنت لهم فايدة جليلة اعلم ان ما هو وغيرها كثيرا ما يقع في القرآن زائدة وليس المراد من
الزائدة اللغو الضايع فان القرآن كله هدى وبيان بل المراد من الزوائد في القرآن ما لم يستعمل في معناه الموضوع

لنفي اللغو وانما زيد لافادة التأكيد والوثوق والقوة في زيادة والتوان زيادة في الصدر غير قادح فيه واذا عرفت هذا
فاعلم ان كلمة ما قد يكون للاستفهام نحو ما هذا اي اي شيء هذا او موصوفة
بمعنى شيء فما بعدها صفتها نحو مررت بما معجب لك اي بشيء موصوف بانه معجب لك او يكون
صفة لتأكيد الابهام المفهوم من النكرة كما ذكرناه آنفا ومنه نحو اضرب ضربا ما اي على اي نحو
كان من الضرب وقد تقرر ان فائدة ما في زيادة الابهام حتى تسد عن النكرة طرق التقييد فلا يمكن ان يقال ح
ان مراده الضرب بهذا النوع او بذلك وبه انتم اعلم ان بعضهم قال ان ما بعد النكرة للتقليل او غريبا قليلا ولا يخفى
انه كثيرا ما يستعمل في المعنى الضد وموصولة بمعنى الذي وما بعدها صلتها نحو فيه ما فيه فما فيه بمعنى
الذي والمعنى فيه الذي هو حاصل فيه ففيه فيه ظرف مستقر وهو مع العامل فيه صلة ما وهو مبتداء قدم خبره وقد يقع
ما تامة والمراد من التامة هنا ان لا يحتاج الى الصفة او الصلة وهي ما الواقعة في اول فعل التعجب وهو صيغة ما افعله
نحو ما احسن زيدا على رأي من قال انها مبتداء وقد عرفنا اعرابها وما فيه من الاختلاف والحاصل
انها لو كانت تامة يكون بمعنى شيء فقط فلا يحتاج الى صفة بعدها ومنه قوله تعالى فنعما هي والمعنى فنعم شيئا هي
وهذه المذكورات كلها احتمالات وقوع كلمة ما اذا كانت اسما ولا اذا كانت حرفا فلها معان اخر تنشعب بعضها
منها الكافة ومنها النفي وغيرهما وكلمة اي مثل ما في جميع هذه الامور الا في التام فان اي لا يكون
تامة بمعنى شيء لانها من الاسماء اللازمة للاضافة فلا يقع مضافا الى امر وهذا انيا في التمام بل قد يكون موصولة
وما بعدها صلتها نحو اضرب ايهم جرح وقد يكون استفهامية نحو اي الرجلين عندك وموصوفة نحو يا ايها الرجل
وقد يكون صفة نحو مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم فنقلت اي هنا عن الاستفهامية الى الصفة واي
معربة بخلاف ساير الموصولات لانها من الاسماء اللازمة الاضافة واما اذا حذف صدر صلتها صارت مبنية لانها ح
صارت ناقصة عن رتبتها فعادت الى ما هو حقها من البناء كساير الموصولات ومنه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا فايهم مبني على الضم عند سيبويه لما قلناه منصوب المحل ليكون مفعولا لننزعن ولذلك قرئ





منصوبا ايضا والتقدير ايهم هو اشد فحذف صدر صلته وهو هو ثم اعلم ان ايهم في الآية عند غير سيبويه من
المعربات فمرفوعة على ان تكون مبتداء استفهاميا وخبرها اشد والجملة محكية والتقدير لننزعن من كل شيعة
الطايفة الذين يقال فيهم ايهم اشد واختاره الخليل ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف وقال سيبويه لا اعتبار
عليه وفي الآية وجوه اخر وفيما كفاية للمستبصر ومن مثل اي في جميع احوالها الا في الصفة
يعني ان من لا يجري صفة بخلاف اي فانها قد تجري صفة والحاصل ان غير الصفة من احوال اي يجري في كلمة من فيقع موصولة
وموصوفة واستفهامية ولا يقع صفة لان الاصل من وضعت للموصوف في الاصل فاستعمالها في الصفة خلاف
الاصل وبعبارة اخرى اصل من وضعت للدلالة على الذات فاستعمالها في غيرها خلاف الواضع فالموصولة
نحو من يقصد فيها اي الذي يقصد فيها والموصوفة نحو رب من يكرمني اي رب شخص يكرمني ويكرمني صفتها
والاستفهامية نحو من ابوك والحاصل ان ما تجري على وجوه خمسة استفهامية وموصولة وموصوفة وصفة
وتامة واي على وجوه اربعة بنقص التام وهي استفهامية وموصولة وموصوفة وصفة ومن يأتي على وجوه ثلثة تنقص
التام والصفة وهي استفهامية وموصولة وموصوفة ومن وما قد يتعاطيان المعنى يعني قد مر
ان من في الاصل لذوي العقول وما لغير ذوي العقول ولكن قد يعطي كل منهما معناه الآخر فيكون ما
لذوي العقول في موضع من نحو قوله تعالى والسماء وما بنيها والمراد فيهما من بناها والمراد
به الله تعالى وقال البيضاوي انه انما اختار ما دون من للارادة معنى الوصفية كانه قيل والشيء القادر الذي بناها
ودل على وجوده وكمال قدرته بناؤها وكذا القول في والارض وما طحيها ونفس وما سويها وقد يقال ان ما ات
مصدرية والتقدير وبنائها والارض وطحيها والنفس وتسويتها ورده البيضاوي بوجهين احدهما انه
يكون الافعال المذكورة اعني بناها وطحيها وسويها خالية عن الفاعل وثانيهما انه ح يختل نظم قوله فسويها مع قوله
تعالى فالهمها فجورها وتقويها الا ان تضمر في ذلك الافعال اسم الله تعالى للعلم به خارجا فيكون فاعلا لها والقول
الحمل على المصدرية اولى واقوى عندي من الحمل على الموصولية وارتكاب اطلاق ما الموضوعة لغير ذوي

العقول على الله تعالى وهذا ظاهر على ذوي العقول وما اراده في وجه اختيار ما على من من ان غرضه تعالى الاشارة
الى معنى الوصفية كانه قيل والشيء القادر الذي له تفصيل عليه اذ ليت شعري من اين يفهم الوصفية المذكورة من
مجرد ما لانها اذا كانت موصولة كانت بمعنى الذي بناها واذا كانت موصوفة كانت بمعنى الشيء الذي بناها
او بمعنى شخص بناها فمن اين يفهم صفة القادرية فان قلت من كون ما صفة قلت فاين موصوفها هذا
مع ما عرفت من ان ما انما يكون صفة اذا وقعت بعد نكرة نحو اعطيته كتابا ما وقوله تعالى مثلا ما بعوضة وليس
في هذه الآية من الموصوف عين ولا اثر على انه كلام مختل النظام والحق ان ما في الآيات مصدرية فان
قلت فما فاعلها قلت الضمير الراجع الى الله تعالى فان قلت فكيف ينتظم مع قوله تعالى فالهمها فجورها قلت
كون المعطوف عليه وهو سويها ماضيا لفظا كاف في انتظام الكلام كما لا يخفى على اولي الافهام وقد سنح
لي في وجه اختيار ما اذا كانت موصولة على من وجه موجه في هذا المقام تركته خوفا عن زلة اقدام الاوهام
وقد يجيء من لغير ذوي العقول في موضع ما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشي على اربع
فان الماشي على اربع انما هو من الحيوانات كالفرس والبقر والغنم وهو انما لغير ذوي العقول وانما اختار من فيها
على ما حتى ينتظم الكلام مع قوله تعالى ومنهم من يمشي على رجلين فان الفرد الكامل ممن يمشي على رجلين
هو الانسان وهو من ذوي العقول واما الجزم بكيفما واذ ما فشاذ اذ لم يجر في كلامهم على وجه
الاطراد لعدم تضمنهما معنى الشرط اما كيفما فلان كيف للحال فلما دخلت ما عليها افادت عموم احوال
فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت اقرا انا ايضا فهي بمعنى التحقيق والشرط
بمعنى الشك وبينهما منافات وكذا اي في اذ ما فانه ظرف فلان اذا للمضي فما بعدها متيقن الوقوع ومعلوم
الزمان بخلاف ما بعد كلمة الشرط لانها غير معلومة الوقوع وزمانها الاستقبال فبينهما تناقض ولهذا اشد اعمال كيفما
واذ ما في لغة العرب تنبيهان احدهما في بيان كيفية حال كيف وثانيهما في بقية احوال اذا فقال الاول
كيف لاستفهام الحال اي السؤال عن حال شيء ووصفه واما احوال ثلثة فانها قد تقع

حالا



حالا اذا كانت لاستفهام الحال اي الحال وقد يكون خبرا عن المبتدا وذلك اذا كانت لاستفهام حال الشخص
في ذاته وقد يكون مصدرا فيكون في المعنى مفعولا مطلقا وذلك اذا كانت لاستفهام صفة فعله والحاصل
ان كيف سؤال عن الحال وحال الشخص اما حال في حد ذاته مثل انه صحيح او سقيم مسرور او مغموم فقير او غني واما من
حيث فعله مثل انه ضارب او قائم او قاعد او من حيث صفات فعله مثل ان سيره من البصرة الى الكوفة راكبا
كان ام راجلا فعلى الاول حال وعلى الثاني مصدر وعلى الثالث حال ايضا مثال الحال نحو كيف سرت راكبا
ام راجلا فيكون كيف بمعنى راكبا او راجلا فيكون حالا مثلهما ولكنها حال يجب تقدمها على ذي الحال لصدارتها
كما هو شان حروف الاستفهام لما في الاستفهام من معنى الانشاء واما مثال الخبر كيف انت والمعنى
على اي حال انت اي صحيح ام سقيم فيكون خبرا مقدما على المبتدا لما مر واما مثال المصدر نحو كيف قرات
سرا ام جهرا اي قرات قراءة سرا او قرات قراءة جهرا فقوله كيف بمعنى سرا او جهرا وهما مصدران
فكيف في المثال مصدر مقدم على فعله الثاني من التنبيهين ان كلمة اذا وضعت ظرفا للمضي
وتتضمن معنى الشرط في الجملة لانها يدل على ترتب مضمون جملة على مضمون جملة اخرى وان كان هذا الترتيب في الزمان
الماضي ولتضمنها معنى الشرط في الجملة اختير بعدها الفعل غالبا كما يقع الفعل بعد كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا
راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها فاذا على هذا يكون ظرفا وعاملها الجزاء والمعنى
انفضوا الى التجارة وقت رؤيتهم تجارة كما قلناه سابقا وقد يكون للحال يعني مضمون المحل على الحالية
وذلك اذا وقعت بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والمعنى اقسم بالليل وقت الغشي فان
قلت ما الفرق بين هذا القسم وهو كونها حالا وبين القسم الاول وهو كونها للشرط مع انك جعلت اذا في كلا الاثنين
ظرفا بمعنى الوقت قلت الفرق ان اذا في القسم الاول وان كانت بمعنى الوقت ولكنها كانت متضمنة بمعنى الشرط
ايضا ولهذا كانت ترد بعدها جملتين شرطا وجوابا واذا كانت للحال فيكون لمجرد الظرفية بدون معنى الشرط فان قلت
من اين علمت ان اذا في هذه الآية ليست للشرط بل هي للحال قلت لانه لو كانت للشرط لاحتاجت الى جواب ولا جواب

الا فعل القسم وفعل القسم انشاء والانشاء لا يقع جوابا والا لزم فساد المعنى لانه حينئذ يصير القسم مقيدا او المعنى

واقسم بالليل وقت غشيانه وليس المراد ذلك فتامل فان القسم انما يكون مطلقا فلا يجوز ان يكون للشرط فيجب

ان يكون في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام المعنى واورد عليه انه حينئذ يلزم ايضا تقييد

القسم فانك اذا قلت جاء زيد راكبا كان المجيء مقيدا بحال الركوب فيلزم التقييد في صورة الحال ايضا وهو الا

كرعا فر فكان مصروفا الى ما كان معطوفا عنه فالحق ان يكون اذا بدلا من الليل والمعنى اقسم بالليل وقت

غشيانه فيستقيم المعنى بلا محذور واذا عرفت ان هذا المثال ليس للحال فالصواب في التمثيل ان تمثل بقوله

تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون لان اذا ههنا لا يجوز ان يكون شرطية اذ لو كان لوجب ان يقع الفاء

في الجزاء فيقال فهم ينتصرون لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يكون بالفاء واذا لم يكن شرطا فيكون للحال وهي

مما اي كلمة اذا سواء كانت للشرط او للحال يضاف الى الجملة لما عرفت من انها وضعت لزمان النسبة

والنسبة لا يكون الا في الجملة جملة فعلية او اسمية واذا وقعت بعدها الاسمية تكون اذا للمفاجاة بمعنى

الشرطية والظرفية المحضة وحينئذ تقع بعدها المبتدا والخبر فرقا بينها وبين الشرطية نحو خرجت

فاذا زيد قائم نحو قولهم خرجت فاذا السبع بالباب فقد يحذف الخبر اعتمادا على القرينة لان

اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود فعند حذف الخبر يحتاج الى انضمام قرينة دالة على نوع خصوصية من الحضور او الوقوف

او غيرهما فالخبر في هذا المثال واقف والمعنى فاذا السبع وقف في الباب فقيل هي اذا في صورة المفاجاة ظرف

زمان وقيل هي ظرف مكان والجملة منصوب المحل على الظرفية او على ان يكون مفعولا به وناصبه

اي ناصب ظرف اذا معنى فاجات المفهوم من الفحوى اي من فحوى كلمة اذا المفاجاة فقال

الامام المطرزي انه مفعول به لفاجات لا ظرف له وقال بعضهم انه مفعول فيه لا مفعول به والتقدير خرجت

ففاجات مكان وقوف السبع او زمانه قال ابن الحاجب انه دون الخبر العامل لا يظهر وانما استغنوا

عن اظهاره لتحقق ما في كلمة اذا من الدلالة على المفاجاة فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل هو خرجت المذكور

قلت

٧٦

قلت لو كان العامل خرجت لزم الفساد والفصل بين العامل ومعموله بالفاء نعم قد يكون الفاء فاصل للعطف

والسببية كلاهما متعذر في هذا الباب النوع الثالث عشر من العوامل السماعية اسماء النكرات

تنصب اسماء النكرات اسما وفعلا بعدها على التمييز لان اسماء النكرات اسماء موضوعة

لمعان مبهمة فيجب تمييزها لرفع الابهام والتمييز مما يجب نصبه كما سيعرف انشاء الله تعالى وهي اي هذه الاسماء المسماة

باسماء النكرات اربعة الاول كم والثاني كاين والثالث كذا اذا كان بمعنى العدد

والرابع بعض اسماء العدد وهو ما فوق العشرة الى التسع والتسعين فان مميزه منصوب مفرد كما

سيسمع انشاء الله تعالى فكم تقع في الكلام على وجهين تكون استفهامية وخبرية فان كم

قد يستعمل بمعنى همزة الاستفهام نحو كم من رجل ضربت وقد لا يتضمن معنى الاستفهام بل يكون للاخبار بلا استفهام

نحو كم من قرية اهلكناها اذ الغرض للاخبار عن القرية المهلكة والاستفهامية تنصب التمييز كما

هو مقتضاه سواء كان بلا فصل بين كم وتمييزه ومعه اي مع الفصل ويجب ان يعلم اولا ان كم سواء

كانت استفهامية او خبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها معنى الاستفهام الذي له صدر الكلام واما الخبرية

فلتضمنها معنى انشاء كما ان رب لما تضمنت معنى انشاء في التقليل وجب لها صدر الكلام واذا ان لها صدر الكلام

فاعلم انه قد لا يفصل بين كم وتمييزها نحو كم رجلا في الدار وقد يفصل بينهما نحو كم في الدار رجلا

وعلى التقديرين ينصب التمييز فكم في المثال مرفوع مبتدا وفي الدار ظرف مستقر خبرها ورجلا منصوب على التمييز ويجب

ان يعلم ثانيا ان مميز كم قد يكون منصوبا وذلك اذا كان بعد كم فعلا على ما فيها ومنه المثال المذكور فان المعنى

كم حصل في الدار رجلا فيكون منصوبا على حسب العوامل فقد يكون مفعولا به نحو كم رجلا ضربت والمعنى اعشرين

رجلا ضربت وقد يكون مصدرا نحو كم ضربة ضربت والمعنى هل كثيرا من الضرب ضربت وقد يكون مفعولا به نحو كم

يوما ضربت والمعنى هل كثيرا من اليوم ضربت وجوز بعضهم في هذه الامثلة ان يقال كم رجل ضربت بالجر باعتبار

اضافة كم الى التمييز وجوز ايضا ان يرفع التمييز فيقال كم رجل ضربت ليكون من باب الاخبار بشريطة التفسير فيكون

رجلا مرفوعا بالابتداء وضربت جراله وجل ضربت يكون في المعنى رجل ضربته وهذا اختلاف احوال التمييز الواقع بعد كم

وان كان النصب اولى وهذا كله اذا كان كم بدون احرف الجر وقد يدخل على كم حرف الجر و مع حرف

الجر تنصب التمييز على الاصح وتجر بحرف الجر والجر هنا اولى لعدم جواز ابطال عمل الجار بغيره نحو بكم

درهما على النصب او درهم اشتريت على الجر اجراء لكم ومميزها منزلة كلمة واحدة وقيل ان التمييز

مجرور بمن المقدرة للتبيين والمعنى بكم من درهم وقيل مجرور باضافة كم اليه هذا حال كم الاستفهامية و

اما الخبرية وحق الفرق بينهما ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم عند المخاطب في ظن المتكلم كما هو شان

الاستفهام وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم لذلك لا يستدعي المتكلم من المخاطب جوابا لانه

مخبر وفي الاولى مستخبر ولان المعدود وهو الرجل مثلا مجهول في كليهما وفلهذا احتيج الى المميز المبين للمعدود

ولهذا لا يحذف التمييز الا لقرينة لكونه عدة و اذا عرفت الفرق فاعلم ان هي اي الخبرية موضوعة للتكثير

كما ان رب للتقليل و مع الفصل بين كم ومميزها بالجملة تنصب التمييز وجوبا لعدم امكان

اعتبار الاضافة مع الفصل بالجملة نحو كم نالني منهم فضلا فضلا منصوب على التمييز للفصل

منه وبين كم بجملة نالني و مع الفصل بينهما بالظرف او شبهه نصب على المختار مراعاة

لحق الفاصلة وقيل يجر لعدم الاعتبار بالظرف لعدم استقلاله بالفصل فوجوده كعدمه فيضاف كم الى التمييز فيصير

مجرورا ولكنهم اختاروا النصب لمراعاة الفاصلة نحو كم عندك رجلا مثال الفصل بالظرف

وكم في الدار رجلا مثال الفصل بشبه الظرف و بدونه اي بدون الفصل مطلقا تجر التمييز

نظرا الى اعتبار اضافة كم اليه حملا لكم الخبرية على رب حمل النقيض على النقيض لان

رب للتقليل وكم للتكثير او حمل النظير على النظير لكون كل منهما للخبرية ولافادة الابهام وشمول لكما

جر رب جر بكم ايضا نحو كم رجل كريم لقيته وهذا على لغة اهل الحجاز وقيل ان التمييز مجرور بمن

المقدرة والمعنى كم من رجل و بنو تميم ينصبون التمييز بها اي بكم الخبرية بدون الفصل ايضا فيقولون

كم رجلا



كم رجلا كريما لقيته حملا للخبرية على الاستفهامية و مميز كم الاستفهامية يفرد ابدا لان كم الاستفهامية

مقدرة بالعدد كما عرفت و العدد لما اقترن بهمزة الاستفهام شابهت العدد المركب فافرد تمييزها ونصب كتمييزه

و اما مميز كم الخبرية فهو يفرد و يجمع على حسب ما اخبر عنه فان كان مفردا افرد وان كان مثنى ثني

وان كان جمعا يجمع نحو كم رجلا او رجالا و قد يجيء التمييز بمن المزيدة للبيان فيهما اي في الاستفهامية

والخبرية ولكن دخول من في تمييز الخبرية اكثر استعمالا وذلك لان قولنا كم رجل عندي جواب لمن قال لا رجل عندك

وهذا الكلام مقدر بمن لما مر في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فناسب ان يدخل من في الجواب ايضا للتنبيه على انها

مقدرة في السؤال و لا دخول من في الاستفهامية فلحملها على اختها نحو كم من رجل ضربته في الاستفهامية

و قوله تعالى كم من قرية اهلكناها في الخبرية ويجب ان يعلم انه اذا وقع الفصل بين كم الخبرية ومميزها

بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وقوله

تعالى وكم اهلكنا من قرية و قد يحذف التمييز في الاستفهامية والخبرية اذا دلت عليه قرينة نحو كم مالك نحو

كم مالك في الاستفهامية والتقدير كم درهما مالك لانك اذا اسئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية ديناره ودرهمه

وكم ضربت والتقدير كم مرة ضربت في الخبرية اذ الاخبار انما هو بنسبته الى مرة ضرب و كاين ككم الخبرية

بوجوه الاول في كونهما موضوعين للخبر في التكثير بلا استفهام و الثاني في دخول كلمة من البيانية على مميزها

اي مميز كاين كما كانت تدخل على مميز كم الخبرية و الثالث في ان كاين تتصدر اي تقع في صدر الكلام مثل كم لكونها

لانشاء التكثير مثلها والانشاء يقتضي الصدارة و الرابع ان كاين تنصب التمييز غالبا لانهم شبهوا نون اخرها

بالتنوين فكما ان التنوين يمنع من الاضافة فكذلك ذلك النون ولهذا لم يعتبروا اضافة كاين الى ما بعده نحو كاين

رجلا عندي بالنصب و بمن و قوله تعالى كاين من قرية اهلكناها من الجر بمن

البيانية ومعناها كم من قرية و فيها اي في كاين خمس لغات كاين بالنون كاي بالكاف

اي على وزن اي منونا مع الكاف في اولها و كاي بالياء بدون النون كراء اسم فاعل من راى يرى و كاء

بالهمزة بدون النون والياء وكجاءٍ على وزن جاءٍ اسم فاعل من جاء يجيء وكيءٍ بالهمزة بدون النون
والياء وكَيْئٍ على وزن شيءٍ وكاءٍ بدون الالف المتوسط ومع الهمزة بدون الياء والنون وكَيْدٍ اي على
وزن يدٍ وافصح اللغات واشهرها اللغة الاولى وأمّا كذا فوضعت لمطلق العدد وهي مبنية لان
اصلها ذا فاذا دخلت عليها الكاف وهو اسم الاشارة من المبنيات كما انهم جعلوا كم الاستفهامية من المبنيات لتضمنها
معنى الاستفهام ثم حملوا عليها كم الخبرية وكاين ايضا وجعلوها ايضا من المبنيات هذا ثم اعلم ان كذا كناية عن العدد
مطلقا وهي تنصب التمييز غالبا لانهم جعلوا ذا بمنزلة المجرور بالكاف في كذا فامتنع اعتبار اضافته مرة اخرى
كما في قولهم ملاءه عسلا نحو عندي كذا درهما اي عشرة دراهم اذا قل والمشهور ان كذا انما تستعمل
في العدد المتوسط اعني فيما زاد على العشرة ونقص عن المائة وعلل بانه لو كان كناية عن اقل الاعداد او عن اكثرها
لزم الترجيح بلا مرجح فجعل كناية عن الوسط لان خير الامور اوسطها ولهذا اختير مميزه منصوبا مفردا دائما والاولى انه كناية
لمطلق العدد كما قاله المص وان وجه كون مميزه منصوبا ما قدمنا من عدم جواز اعتبار اضافة كذا الى ما بعده وقد
يجيء التمييز بالاضافة اي باضافة كذا اليه نحو عندي كذا درهمٍ وقد يرفع ما بعده
اعني التمييز فقيل انه مرفوع على البدل وقيل مرفوع بالابتداء وما قبله خبره نحو له عندي كذا درهمٌ
فدرهم على الثاني مبتدا وعندي خبر مقدم والجملة خبر لكذا او الاولى الاول وهو ان يكون كذا مبتدا ودرهم بدل منه
او عطف بيان له وعندي خبرا مقدما وقد يكون كذا كناية عن غير العدد بقرينة المقام نحو خرجت
يوم كذا فهو اي لفظ كذا على هذا مضاف اليه لليوم فلا يحتاج الى التمييز واما العدد الذي ينصب اسمائه
على التمييز فهو من احد عشر الى تسع وتسعين ومنه نحو قوله تعالى رأيت احد عشر
كوكبا ونحو قوله تعالى له تسع وتسعون نعجة وسيجيء تحقيقه اي الحال فيما سيتلى عليك من المقال
تنبيه اعلم ان العدد ما وضع لافادة كمية آحاد الاشياء ففي هذا التعريف يكون الواحد والاثنان داخلين في
الاعداد لانهما من اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد في علم الحساب وجه كونهما من العدد انه لو قيل كم
عندك



عندك يصح ان تقول واحد او اثنان فهما مما يفيد ان الكمية كما ذكرنا في تعريف العدد ولهذا صرح النحاة بدخول الواحد
والاثنين في العدد وقالوا اصول العدد اثنتا عشرة كلمة يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد ثنتا
عشرة كلمة وهي من الواحد الى العشرة والمائة والالف ويتولد منها الاعداد الغير المتناهية بمعنى انها لا تنتهي الى
حد تقف عنده بل كل عدد فرض يمكن فرض عدد آخر فوقه والتولد قد يكون بالتثنية نحو مائتين والفين وقد يكون بالجمع
نحو مئات والوف وتارة بالعطف نحو واحد وعشرين او بالتركيب نحو احد عشر واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا اردت
التنصيص والتصريح على كمية شيء ببيان عدده فلك ان تقول في الرجل الواحد واحد ولك ان تقول
رجل بدون ذكر العدد وكذلك في عدد ذلك ان تقول رجلان ولك ان تقول اثنان يعني يمكن الاكتفاء بذكر العدد
ويمكن الاستغناء عنه بذكر المعدود ولا يجوزون الجمع بينهما وبين تمييزهما فلا تقولون واحد رجل ولا اثنا رجلين
بخلاف سائر الاعداد والفارق في ذلك انهم في المحاورات يريدون بيان العدد والاشارة الى معدوده جميعا فلو قيل
ثلثة لا يعلم انها من الرجال او من الفرس او من غيرهما ولو قيل عندي رجال لا يعلم انها ثلثة او اربعة فوجب الجمع بين
العدد والمعدود وقالوا ثلثة رجال ولما كان قولك رجل ورجلان ينبئ عن المعنيين معا لان رجلا كما يدل على
الحقيقة فكذلك يدل على انه واحد وكذلك رجلان كما يدل على الحقيقة فكذلك يدل على العدد فلو ذكر العدد كان لغوا اي
فنقول رجل ورجلان استغناء بهما عن ذكر العدد واما اذا قلت واحد واثنان فيجب هناك من قرينة
خارجية دالة على جنس المعدود وهذا حال الواحد والاثنين من الاعداد ثم ان اردت بيان كمية الاعداد الباقية
فلا بد ان تأتي بالعدد وما يميزه والواو بمعنى مع اي مع التمييز لما عرفت ولما كانت مراتب العدد
مختلفة في التمييز فاراد المص ان يشير اليها بالنظم تسهيلا للاطفال على ما نظمت به النظم هذا فقال
ثمانا بعدما جاوزت الاثنين بمجموع ومجرور فميز وقوله ثمانا مفعول ميز وبعد مع
المضاف اليه صفة للثمان وما مصدرية وجملة جاوزت بتأويل المصدر يكون مضافا اليه لكلمة بعد وقوله بمجموع
ومجرور ايضا متعلق بقوله فميز والفاء في قوله فميز فاء الجزاء لما في ما الموصولة من معنى الشرط ولا ميز في تقديم ما جز

الغاء عليها للضرورة الشعر فالمعنى فميز ثماني كلمات بعدما ذكر عن الواحد والاثنين بالمجموع والمجرور يعني انك قد عرفت
حال الواحد والاثنين فاعلم انه اذا جاوزت الاثنين فكلمات الثمان الواقعة بعدها وهي الثلثة والاربعة والخمسة
والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لابد ان تكون تميزها جمعا ومجرورا وانما اوجبوا الجمع في تميزها لما في معنى الاعداد
المذكورة من الجمعية فيطابق العدد والمعدود وانما جر التميز فلاضافة الاعداد اليه لعدم المانع من الاضافة والجمع
المذكور في تميزها قد يكون جمعا حقيقيا نحو ثلثة رجال وقد يكون اسم جمع نحو ثلثة رهط والاكثر في الجمع الواقع بعدها
جمع القلة نحو ثلثة رجال وقد يقع جمع الكثرة ايضا وذلك لانهم لا يابون عن استعمال كل من جمعي القلة والكثرة
في مقام صاحبه وبعد ما ذكر حال الثلثة الى العشرة اذا كانت مفردة اراد ان يذكر حالها اذا كانت مركبة مع مائة فقال
**عدا ما كان منها فقد اضيفت الى مائة بفرد فهو ميز** فقد استثنى من مضمون البيت
السابق والمعنى فميز ثلثة الى عشرة بالمجموع والمجرور الا اضفت من الاعداد الثمانية الى المائة فقلت ثلثمائة الى تسع
مائة فانه يجب ان يكون تميزها مفردا نحو ثلثمائة وخمسمائة فلا يقال ثلث مآت وخمس مآت وان كان القياس
ثبات المآت بالجمع كما يقال ثلثة آلاف واربعة آلاف وانما فعلوا ذلك كراهة تكرار معنى التانيث في المآت لانك
اذا قلت ثلث مآت فهناك تانيثان لفظيان احدهما في الثلثة والآخر في المائة وتانيث ثالث معنوي
وهو معنى الجمع فيجتمع تانيثات ثلثة بخلاف ثلثة رجال وثلثة آلاف فيهما تانيثان احدهما في ثلثة والآخر في معنى
الجمعية والا فالرجل والالف مذكر ولهذا جوزوا ان يقال ثلثة آلاف بخلاف ثلثة مآت بل يقولون ثلثمائة الى تسع
مائة بالافراد واذا عرفت هذا التقرير علمت ان عدا اداة الاستثناء وما موصولة ولتضمنها معنى الشرط ادخل الفاء في قوله
فهو ميز كما في قوله تعالى فما بكم من نعمة فمن الله ومن لتبيين ما في كلمة ما من الابهام وضمير منها راجع الى الالفاظ الثمانية المذكورة
في البيت السابق والضمير في اضيفت كان راجع الى ما فالتذكير باعتبار لفظ ما والتانيث باعتبار المعنى لان المراد من
كلمة ما هو الالفاظ الثمانية وقوله فهو ميز مبتدا وخبره العائد في خبر محذوف والتقدير فهو ميزه واذا اتمت طريقة تميز
الثلثة الى العشرة اراد ان يشير الى تميز ما فوق العشرة اعني احد عشر الى تسع وتسعين فقال **وفيما بعد**

عشر



**عشر فردا انصب الى تسع وتسعين المميز** واصل المعنى انصب المميز فيما بعد
عشر الى تسع وتسعين حال كونه فردا ومن هذه العبارة يعلم كيفية تركيب هذا البيت وحاصل معناه ان المميز
في العدد الواقع بعد عشر اعني احد عشر واثني عشر الى تسع وتسعين يكون منصوبا ومفردا اما وجه نصبه في العقود اعني
عشرين وثلثين الى التسعين فلتعذر الاضافة اذ بعد الاضافة لا يجوز حذف النون ولا ابقاؤها لانك اذا حذفت
النون فقد حذفت حرفا اصليا وليست كنون الجمع حتى يحذف للزوم الالتباس في عشري رمضان ولو ابقيت لزم
على النظم خلاف القاعدة فان نونها في صورة نون الجمع ولما تعذرت الاضافة وجب النصب واما وجه نصبه في المركبات
كاحد عشر فلكراهة ان يصير ثلثة كلمات في حكم كلمة واحدة واما وجه كونه مفردا فلحصول الغرض به مع كونه اخف من
الجمع زيادة فيها افادة اعلم انه قد ورد في القرآن وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فاورد تعالى التميز بلفظ الجمع واشكل
الامر على الناظرين فقال ابن الحاجب ان قوله تعالى اسباطا بدل من اثنتي عشرة والمعنى قطعناهم اسباطا وقال صاحب
الكشاف انه تميز فان قلت مميز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجيئه جمعا قلت المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة اسباطا
متعددة لا سبطا واحدا او وقع اسباطا موقع سبطا للاشارة الى تعدد الاسباط وقال ابن مالك ان مقتضى قول
الكشاف انه يجوز ان يقال رايت احدى عشر انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحد منها انعام ولا باس بذلك
ان ساعده الاستعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما قاله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة
القبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى الآية قطعناهم اثنتي عشرة قبائل فالاسباط واقع موضع القبائل لا موقع قبيلة فلا
يصح كونها تميزا فالتميز محذوف انتهى كلام ابن مالك قال الامام الجندي وهو من ائمة اللغة الظاهر ان الزمخشري
اعرف باللغة هذا ومع ما قيل فيه لا يخطر ان البدلية اولى فلا تغفل ولما فرغ المص من بيان تميز ما بين العشرة والمائة
اراد بيان تميز المائة الى آخر الاعداد فقال **ولما جاوزت من تسع وتسعين الجمع عند**
**ذا فردا تميز** وقوله تميز مضارع ميز من باب التفعيل ويؤيده مراعاة القوافي فان القافية هي الزاء
المكسورة ما قبلها وهو صفة لقوله فردا والعائد في جملة الصفة محذوف اي تميزه اي مفردا تجعله تميزا او فردا مفعول

لقوله جرو جر جرا، لما فيهما من معنى الشرط وتطبيق المعنى لما جاوزت من تسع وتسعين فجر عند ذلك التجاوز
مفرداً لجعله تميزا وقد وصل الينا من بعض المعاصرين في توجيه قوله تميز وجوها خالية عن وجه التميز وفي ما ذكرنا كفاية
لأرباب التميز والحمد لله الحكيم العزيز واذا عرفت معنى البيت فاعلم ان المراد ان مميز المائة فما فوقها مفرد ومجرور اما
كونه مجروراً فلاضافة العدد اليه اذ لا مانع من الاضافة واما وجه كونه مفرداً فلانه لما كانت المائة والالف من اجواز
الاعداد كالآحاد بان كان يكون تميزها على طبق مميز الآحاد ولكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة من الاعداد اختير في تميز المائة والالف المفرد الدال على القلة وفي تميز الآحاد الجمع
الموضوع للكثرة رعاية للتعادل وبعبارة اخرى انما افرد التميز لانهم كرهوا ان يأتوا بالجمع لئلا يعظم الثقل اللفظي الى الثقل
المعنوي فاتوا بالافراد لكونه اخف افادة لزيادة علم انه تعالى قال ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وكان
القياس ثلثمائة سنة كما عرفت فاشكل الامر على الذين هم اولوا الامر في علم اللغة والتفسير فقرء حمزة والكسائي بالاضافة
ليكون سنين تميزا او وضع الجمع في مقام الواحد لنكتة وهي الاشارة الى ان اصل ثلثة ان يستعمل مع الجمع ولا شك
الى ان في المفرد وهو سنة حذف فكان الجمع جايزا لما حذف من المفرد وقرء الباقون ثلثمائة بالتنوين وهو المشهور
على ان يكون سنين بدلا من ثلثمائة والمعنى لبثوا في كهفهم سنين وهو المختار وعليه ابن الحاجب وهذا حال من مميز
الاعداد واما كيفية تذكير الاعداد وتانيثها فعلى ما نظمت ايضا في اسما الاعداد
من العدد المخالف لساير الاسماء في التذكير والتانيث لان منها ما يذكر للمؤنث ويؤنث للمذكر وانما نظمته لتسهيلا
للضبط وتحصيلا لربط النظم هذا في ثلاث وسبعة بعده ؛ ذكر وانث
بعكس ما اشتهرا الالف في قوله ما اشتهرا الف الاشباع ولتطبيق البيت بحيث يعلم منه الترتيب
وليفهم منه التركيب ان المعنى ذكر وانث في كلمة ثلثة وسبعة كلمات بعده اعني الاربعة والخمسة والستة والسبعة
والثمانية والتسعة والعشرة بعكس ما اشتهر في ساير الاسماء بين العرب العربا يعني ان المشهور في ساير الاسماء ان يأتي
للمذكر بها المذكر وللمؤنث بالمؤنث نحو رجل وامراة وفي هذه الاسماء الامر بالعكس فيؤنث للمذكر فيقال ثلثة رجال الى

عشرة

عشرة رجال مع تاء التانيث وتذكر للمؤنث ثلث نسوة بدون التاء الى عشر نسوة وذكروا وجهين الاول انهم
كرهوا الجمع بين علامتي التانيث فيما كالكلمة الواحدة كثلثة نسوة فذكر في المؤنث ثم انث في المذكر للفرق
بينهما الثاني لان المعدود المذكر كان جمعاً فيكون مؤنثاً فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحقت بالمذكر لم تلحق بالمؤنث
للفرق بينهما وانما لم يعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا وهذا الوجه اولى من الاول لان كراهة الجمع
بين علامتي التانيث منقوضة بقولهم ثلث عشرة امراة وبقولهم مائة امراة وقد يجاب عن النقض الاول بان
المكروه اجتماعهما فيما هو كالكلمة الواحدة كثلثة امراة فان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة ولا اضافة
في ثلث عشرة امراة فلا كراهة في اجتماع علامتي التانيث فيهما وعن النقض الثاني بان التاء في مائة عوض عن اللام
فيمتنع حذفها ولا مانع من اجتماع العلامتين عند وجود المانع من الحذف ثم قال لبيان حال الاحد والاثنين
في التذكير والتانيث وفي الاثنين قبلها ولدى ؛ بعدها ما هو القياس جرى
لتطبيق الشعر على وجه يشعر بالاعراب التي جرى ما هو القياس المشهور وهو التذكير للمذكر والتانيث للمؤنث في
الاثنين الواقعين قبل الاعداد الثمانية وهو الواحد والاثنين وكذا الاثنين الواقعين بعد الاعداد الثمانية وهما الواحد
والاثنان المركبين مع العشرة في احد عشر واثنا عشر فيقال احد واثنا في المذكر وواحدة واثنتان او ثنتان في المؤنث
وكذا في احد عشر واثنا عشر فيقال احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا في المذكر واحدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة في المؤنث
وذلك لانهم راعوا في الواحد والاثنين في حالة الافراد ما هو القياس في الاسم من التذكير للمذكر والتانيث للمؤنث لعدم
الباعث على مخالفة القياس فيهما ثم راعوا حالهما في الافراد في صورة التركيب مع العشرة ايضا لعدم الفرق بينهما في
الافراد والتركيب الا انهم غيروا الواحد الى الاحد والواحدة الى احدى للاختصار والتخفيف واما تانيث الجزء الثاني
هو العشرة في المؤنث وتذكيره في المذكر فلحمله على اخواته يعني انه لا تلحق التاء بعشر في احد عشر رجلا الى تسعة عشر
رجلا فلذلك لم تلحق التاء بالعشرة في احد عشر واثنا عشر رجلا ليكون مطابقا لاخواتها لانها باب واحد فكل هو المخالف
فيه واما وجه عدم الحاق التاء باخواتها فستعرف ان شاء الله تعالى هذا ومما لا بأس باعلامه ان تعلم ان الاثنين سواء

كان مفردًا او مركبًا معرب باعراب التثنية بالالف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا وهذا ظاهر نحو ان عدة الشهور عند الله اثنى
عشر شهرًا في حالة الرفع وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا في حالة النصب وهذه جملة معترضة في هذا المقام هذا ثم
انه لما كان فرق بين العشرة واخواتها التسعة بعد التركيب اراد الفرق بقوله **كل تلك الثمان في**
**التركيب ؛ ما خلا العشر فيه ما استطر ؛** يعني جرى في كل تلك الاعداد الثمانية الا
في العشر في حال التركيب ما اي القاعدة التي استطرت فيها في حالة الافراد وهي حال انه اذا ركب كل واحد من الثلثة
الى التسعة مع العشرة فتذكر للمونث وتونث للمذكر كحالة افرادها اذ لا باعث المخالفة حال التركيب فهما مع حالة
الافراد واما حكم العشر المستثنى فهو كما قال **وادر في العشر عكس ما معه** وادر فعل امر من الادارة
يعني عامل مع العشرة وهو الجزء الثاني من المركب في ثلثة عشر الى تسعة عشر عكس الجزء الذي معه اعني الجزء الاول
من المركب وهو ثلثة الى تسعة فيذكر العشر في المذكر ويونث في المونث على القياس المشهور محصول الكلام ان في هذه
المرتبة من مركبات العدد وهي من ثلثة عشر الى تسعة عشر والحق التاء بالجزء الاول وطرح من الثاني في المذكر
وبالعكس للمونث فقالوا ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا وثلث عشرة امراة الى تسع عشرة امراة اما وجه خلاف القياس
في الجزء الاول فلما عرفت من اعتبار المطابقة بين حالتي الافراد والتركيب واما وجه مراعات القياس في الجزء الثاني
فلانهم كرهوا اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة في المذكر فبقي ثلثة عشر رجلا فحذفوا التاء في المذكر ثم اوجبوا التانيث
في المونث على ما هو القياس لانتفاء المانع ههنا وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث كما مر لحصول الفرق ههنا بالكلمة
ثلث فبقي ثلث عشرة امراة ويجب ان يعلم ههنا ان الشين في العشرة ساكنة في لغة اهل الحجاز وقد قرئ قوله تعالى
اثنتى عشرة اسباطا ومكسورة في لغة بني تميم وفي سائر اللغات مفتوحة فكان الحجازي والتميمي لما كرهوا توالي اربع
فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة عدلوا من الفتحة الى السكون او الكسرة ويجب ان يعلم ان توالي
الفتحات انما يلزم في العشرة اذا كانت بالتاء ولا بدونها واذا امتزجت بما فيه فتحة دون غيره ثم اراد ان
يشير الى ما فوق الاعداد المذكورة فقال **في سوى كلها السواء ترى** قوله سوى بمعنى غير

مضاف

مضاف الى كلها والجار متعلق بقوله ترى والسواء مصدر بمعنى المساوات ومفعول لقوله ترى والمعنى ترى المساوات
بين المذكر والمونث في غير جميع هذه الاعداد المذكورة المفردة والمركبة يعني كل عدد يكون بعد تسعة عشر فتساوى
فيه المذكر والمونث تفصيله العدد الواقع بعد تسعة عشر على قسمين احدهما العقود وهي من عشرين الى
تسعين والاخر المائة والالف الى اخر الاعداد ولها حالتان الافراد نحو عشرون رجلا ومائة رجل والاخر
التركيب مع الافراد نحو ثلثة وعشرون رجلا وثلثمائة رجل والعقود سواء كانت مفردة او مركبة تاتي للمذكر
والمونث بلفظ واحد وكذا المائة والالف اما العقود فلوجود المانع من لحوق التاء للتانيث وهو الواو والنون
لانها ليستا من اصل الكلمة فالعلامة لا تلحق بالنون لانها ليست اخر الكلمة ولا يجوز حذف النون هذه ليست كنون
مسلمين حتى يجوز حذفها ولهذا يقولون عشرون رجلا وعشرون امراة بلفظ واحد واما وجه المساوات في المائة فلانهم
لم يحذفوا التاء من المائة في المذكر لما عرفت من ان التاء فيها عوض المحذوف فقالوا مائة رجل ومائة امراة بلفظ واحد واما
وجه المساوات في الالف فلانهم كرهوا ان ياتوا بالتاء فيه للمونث لئلا يثقل اللفظ مع استثقاله معنى فقالوا الف رجل والف
امراة على النسق زوايد فيها فوايد الاولى انك بعد ما علمت حال العقود والمائة والالف فاعلم ان
الاحاد المضمومة الى العقود والمائة والالف تجري على خلاف القياس كما كانت قبل الضم وهذا الحكم في الحقيقة يندرج
في البيت الذي حيث قال كل تلك الثمان في التركيب سواء ركبت الاحاد بالعشرة او بما فوقها ولهذا يقال ثلثة
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة وهكذا يقال ثلثمائة رجل وثلثمائة امراة الثانية ان التركيب مع العشرة
بدون العطف وكذا مع المائة والالف واما التركيب مع العقود فلا يكون الا بالعطف فبقي احد عشر وثلثة عشر
وثلثمائة وثلث آلاف بدون العطف وثلثة وعشرون وخمسة واربعون وتسع وتسعون بالعطف وانما اتوا بالواو
في عشرين واخواتها لان الواو والياء فيها علامة الاعراب والتركيب موجب للبناء والجمع بينهما متعذر فلوجود المانع
من التركيب اتوا بالعطف واما في العشرة والمائة والالف فلعدم وجود المانع من التركيب اعتبروا التركيب الذي هو
الاصل في جزء الاحاد معها ولهذا اتى التركيب المزجي عند بعض وقالوا انه من المبنيات لتضمنه حرف العطف فان

کتابخانه آستانه قدس

المعنى ثلثة وعشرة مثل ثلثة وعشرون الثالثة انهم قالوا ثماني عشرة بفتح الياء على ما هو القياس لانها يا قبلها كسرة
فوجب لها الفتح وجاز اسكان الياء ايضا على سبيل التخفيف واما حذف الياء مع فتحة النون ثمان عشرة فهو شاذ
لان الياء اذا حذفت للتخفيف فالوجه ابقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي بالكسرة اذا حذفت الياء بعد المجرور
نقلت الكسرة الى الفتحة للتخفيف ويقرب من هذا الباب ما قال المعرى في اول الابيات حيث قال ثمانا ولعله لضرورة
الشعر الرابعة انه قد يشتق من احاد الاعداد اسما للمفرد ولكن منضمة مع اخر نحو الثاني والثالث والرابع والخامس
الى التاسع فيقال زيد انه ثالث اثنين يعنى انك اذا ضممت زيدا الى الاثنين صارت ثلثة فلما صار الاثنين بسبب
انضمام زيد ثلثة اشتق من الثلثة اسما وهو الثالث واطلق على زيد فلا بد ان يضم المشتق الى عدد اقل منه بواحد
ولا عدد اقل من الواحد فلا يكون الواحد مبدا الاشتقاق في هذا الباب فتقول زيد ثاني الواحد وثالث الاثنين ورابع
الثلثة وخامس الاربعة وسادس الخمسة وهكذا الى تاسع الثمانية فتامل وقس على ذلك نظائره واعلم انه قد ورد في القران
المجيد الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد آيتان احديهما لقد كفر الذين قالوا ان الله
ثالث ثلثة والثانية قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ويعلم من هذه الاية ان الله تع
ثالث اثنين ورابع الثلثة وسادس الخمسة وقد يشكل الفرق على بعض الفرق والحق ان يقال انك قد عرفت ان
الاسماء المشتقة من الاعداد يجب الحاقها الى عدد اقل منها فلو اضيفت الى عدد اكثر منه او مساو فسد المعنى لان
ثالث مثلا لا يصير ثلثة ثلثة وانما يصير اثنين ثلثة وكذا الرابع والخامس فاذا اضيف الثالث الى الثلثة لم يفد الا تصيير فيجب
ان يكون الثالث ح واحدا من الثلثة ولهذا لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة لان مرادهم العياذ بالله
ان الالهة ثلثة والله واحد من الثلثة ومن جملتها فيلزم الشرك اعاذنا الله منه كما قال الله تعالى ثاني اثنين اذ هما
في الغار فان النبي صلى الله عليه وآله من جملة الاثنين وعلى هذا يصح ان يقال ان الله ثالث اثنين ورابع
الثلثة كما في آية النجوى لان الله تعالى حاضر مع كل احد سواء كان واحدا او اثنين او اكثر كما قال الله تعالى وهو معكم
اينما كنتم فلا يلزم الكفر بل هو عين التوحيد وحق التفريد وهذا كلام خارج عن قريحة اوهام العوام وكم من نعمة

الافهام



الافهام عرفت في لجج هذا القمقام الا من خلقه الله تعالى ذو الجلال والاكرام **واذا سمعت العوامل**
**السماعية فاستمع السبع القياسية** وقد عرفت انها سبعة انواع **النوع الاول** من العوامل
القياسية **الفعل** قدمه لكونه الاصل في العمل ولما كان الفعل على قسمين منها الافعال الناقصة والمقاربة والمدح والذم
وافعال القلوب ليس شيئا منها من العوامل القياسية قيد الفعل هنا بقوله **غير ما ذكر** فان ما ذكر من
الافعال عوامل سماعية لا قياسية **واعلم ان الفعل معلوم ومجهول والمعلوم على ضربين لازم**
اذا لم يتوقف فهمه على متعلق نحو قعد **ومتعد** اذا توقف فهمه على متعلق نحو ضرب اي اصل ان المعاني على
قسمين فقسم يتعلق بغير فاعله وهو المتعدي فان الضرب يتعلق بالمفعول وقسم لا يتعلق بغير فاعله وهو اللازم
فان القعود لا يتجاوز عن القاعد **فالمتعدي يحتاج الى اسمين** احدهما من قام به وهو الفاعل والاخر من
وقع عليه الفعل **فيرفع اسم من قام به** الفعل **على الفاعلية وتنصب اسم من وقع عليه**
الفعل **على المفعولية** فالاسم الاول فاعل له والثاني المفعول به **نحو ضرب زيد عمروا** فزيد فاعل لانه قام
به الضرب وعمرو مفعول به لانه وقع عليه الضرب **واللازم مثله** اي مثل المتعدي **في الاول** اي في عمل الرفع على
الفاعلية **دون الثاني** اي دون النصب اذ هو اي اللازم **ما قام** بالفاعل فيحتاج الى اسم من قام به
فيرفعه على الفاعلية **ولم يقع** على مفعول فلا يحتاج الى اسم آخر **نحو قام زيد** فان قام قام على زيد ولم
يقع على شخص آخر **والفاعل** في الفعل سواء كان متعديا او لازما **اما اسم ظاهر وقد ظهر مثاله**
في قوله ضرب زيد وقام زيد فان الفاعل هو زيد اسم ظاهر في كلا المثالين **واما مضمر** والفاعل الذي يكون ضميرا
على نوعين فان الضمير اما **بارز** اي ظاهر في اللفظ نحو ضربا ضربوا **او مستتر نحو زيد ضرب والاستتار**
اي استتار الضمير قد يكون واجبا وقد يكون جائزا فيجوز الابراز على الثاني دون الاول والاستتار الواجب في مواضع
الاول **يجب الاستتار في نحو انت تضرب وانا اضرب ونحن نضرب** والمراد كل
تقدم فيه الفاعل ليكون مبتدا ويكون الفعل جزءه فيجب الاضمار فيه وكذا في اضرب انت وتحقيق المقام

ان استتار الضمير يجب في الفعل المخاطب والمتكلم سواء كان وحده او مع الغير مطلقا اي سواء كان خبرا للمبتدا ام لا
فلا يقال تضرب انت ولا اضرب انا بكون انت وانا فاعلا لهما وذلك لوجود دليل يدل على المستتر والدليل
في المخاطب التاء وفي المتكلم الالف والنون فاستتر الضمير للتخفيف وقيام القرينة مقامه وكذا يجب في الفعل الماضي
والمضارع للغايب والغايبة اذا كانا خبر المبتدا ولم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد قام ويقوم وهند قامت
وتقوم والتاء تاء الغايبة فليست ضميرا والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في قولنا قامت هند واذا عرفت هذا التحقيق
علمت ما في كلام المصنف من الحزازة لانه ان اراد من قوله انت تضرب وانا اضرب الخ ان الضمير مستتر في المخاطب
والمتكلم اذا وقعا خبرا للمبتدا كما هو الظاهر من العبارة ففيه ان الضمير مستتر فيهما سواء وقعا خبر المبتدا ام لا كما عرفت
وان اراد ان المستتر في تضرب كلمة انت وفي اضرب انا الخ فيجب ان يقول نحو انت في تضرب وانا في اضرب ونحن
في نضرب ولم يبق كذلك فما قاله لم يفد وما يفيد لم يرد هذا والموضع الثاني الامر نحو اضرب انت فان
الاستتار في فعل الامر واجب لان الصيغة يدل على الخطاب وعلى اعتبار ضمير المخاطب فيها فلو ذكر الضمير كان لغوا الا
ان يراد التاكيد نحو اضرب انت او يراد العطف على الضمير المستتر منه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والموضع الثالث
فعل التعجب نحو ما احسن زيدا اذ لما كان ما مبتدا فالجملة خبر له ولا بد في الجملة من ضمير راجع الى ما وقد ذكر
وجه وجوب الاستتار فيه والموضع الرابع في الافعال المفيدة للاستثناء نحو خلا وعدا وليس ولا يكون
اذ قد عرفت انها جمل حالية فلا بد فيها من ضمير عايد الى ذي حال فلو ظهر لكانت الفاعل مستقلة واجنبية فلهذا
يجب الاستتار فيه دائما والموضع الخامس اسماء الافعال اذا كانت بمعنى الامر او المضارع المتكلم حتى
يسوف مقتضى معانيها فخرج منها ما كان بمعنى الماضي ولهذا قال ما كان اسم فعل كان لغير الماضي
اذ لو كان بمعنى الماضي جاز الاستتار وعدمه كالماضي نحو هيهات زيد او زيدان بعد زيد ويجوز فيما عداها اي يجوز
الاستتار وعدمه فيما عدا هذه المواضع الخمسة نحو هو ضرب وهي ضربت وتضرب فانه يجوز ان يقال
ضرب زيد وزيد ضرب وضربت هند وهند ضربت وهكذا يضرب وتضرب وفي مثال المصنف كلام مقال هذا تم في قوله



ويجوز فيما عداها كلام لانهم اوجبوا الاستتار في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا نحو زيد قائم وهند قائمة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات ولم يذكر المصنف هذا القسم في العداد موضع الوجوب وانما اوجبوا الاستتار في الصفات
من حيث ان في لفظها ما يدل على الضماير وضارب للمفرد المذكر وضاربة للمؤنث وضاربا بالالف التثنية والواو
في الجمع فان قلت لم لا يجوز ان يكون الالف في التثنية ضميرا فاعلا وكذا الواو في الجمع قلت لانهما ينقلبان بالياء في
حالتي النصب والجر والضماير لا تتغير الا ترى ان الالف والواو في تضربان وتضربون والنون في تضربين لا تتغير بوجه لانها
ضماير والضماير من المبنيات وما نقل عن الاخفش من ان الياء في تضربين علامة لا ضمير غير مستقيم لانه لفظ اتصل
باخر الفعل دال على الفاعل فوجب ان يكون كالالف في تفعلان والواو في يفعلون وايضا فقد ذكرنا ان الضمير واجب الاستتار
في الماضي والمضارع الذي وقع خبرا للمبتدا اذا لم يرفع اسما ظاهرا ولم يذكره المصنف ايضا فقوله ويجوز الاستتار فيما عدا المواضع
الخمسة لا يخلو عن استدراك لبطلان الانحصار بما ذكرناه من الصفة والفعل اي لا يخلو عن الانحصار وكما علمت ان الفاعل قد
يكون ظاهرا او يكون ضميرا فاعلم ان المفعول ايضا اي كالفاعل قد يكون اسما ظاهرا نحو ضربت
زيدا وقد يكون مضمرا ولكن المفعول اذا كان ضميرا يجب ان يكون ضميرا بارزا لا غير اي لا يكون
ضميرا مستترا لانهم كرهوا استتار ما هو الفضلة في الكلام نحو ضربته واعطيته ولما فرغ من بيان حال الفاعل والمفعول
اراد ان يشير الى بعض احوال الفعل ولما كان الفعل اللازم على نوع واحد والمتعدي على انواع اراد ان يشير الى النوع
الفعل المتعدي واكتفى في الفعل اللازم على ما قال في اول الكلام وقال هنا المتعدي قد يتعدى الى
مفعول واحد وهو كثير نحو ضرب ونحو قتل وقد يتعدى الى اثنين سواء كان ثانيهما
المفعول الثاني عين المفعول الاول او كان الثاني غيره اي غير الاول وقد عرف هذان القسمان
فان القسم الاول باب علمت لان معموليهما مبتدا وخبر والمبتدا هو عين الخبر والخبر هو عين المبتدا الا ترى
ان القائم في زيد قائم هو زيد وزيد هو القائم ولهذا لم يجز الاقتصار على احد معموليها كما علمت في باب علمت

واخواتها واما القسم الثاني فهو باب اعطيت لانها ليست من النواسخ فلا اتحاد بين مفعوليها في المعنى فان الزيد
والدرهم في قوله اعطيت زيدا درهما ليس احدهما عين الآخر ولهذا جاز حذف احد مفعوليها دون الآخر وانما احتاج
هذان البابان الى مفعولين لما في معناهما من التعلق بامرين الا ترى ان الاعطاء يحتاج بعد الفاعل المعطي الى
مفعول معطى وهو زيد ومفعول آخر الشيء الذي اعطاه له وهو الدرهم والدينار فيقال اعطيت زيدا درهما وكذلك
العلم عبارة عن علم النسبة والنسبة لا تكون الا بين الاثنين وقد علمت سابقا فتذكر وقد يتعدى المتعدي الى
ثلثة مفاعيل وهو المتعدي الى اثنين اعلم واري من باب الافعال وتعديتهما الى ثلثة مما
لا خلاف فيه ولا اشكال لتعديتهما اما اعلم فلانك قد علمت الى مفعولين فاذا دخلت عليه الهمزة بمعنى التصيير زادتها
مفعولا آخر وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة فان شان الهمزة ان تصير الفاعل مفعولا فانك اذا قلت
كرم زيد كان زيد فاعلا واذا دخلت الهمزة قلت اكرمت زيدا فصار ما كان فاعلا مفعولا فاذا قلت اعلمت
زيدا عمرا فاضلا كان المعنى صيرت زيدا اذا علم بان عمرو فاضل وبعبارة اخرى اعلمت باعتبار معنى العلم متعلق
بمنسوب ومنسوب اليه وباعتبار الهمزة متعلق بمفعول صير وقع عليه النسبة المذكورة فاقتضى ثلثة مفاعيل واما اري
فلكونها بمعنى علم وقد اجاز الاخفش الا المتعدية الى ثلثة في ظننت وغيرها من افعال القلوب وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل ان سائر الافعال القلوب لا تجري مجرى العلم واري فان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس فيما كان
متعديا الى مفعول واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كانت الفاظا مخصوصة والحاق باعلم واري جيد لان
الالحاق في اللغة انما يكون بعد العلم بالقاعدة بالاستقراء فيما ذكروا ولهذا لم يذكرها المص ايضا واما نبأ وانبأ و
خبّر واخبر وحدث فقد ذكرها النحاة في باب المتعدي الى ثلثة ولكنها بعد التحقيق متعدية الى واحد بنفسها
والى آخر بواسطة حرف الجر قال ابن الحاجب في الشرح ان انبأ فعل لا يتوقف تعقله الا على متعلق واحد كضرب فوجب
ان يكون من المتعدي الى واحد تقول انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر ولكنها لما تضمنت معنى الاعلام اجريت
مجراه لان الاخبار والانباء والتحديث انما يكون عن علم او ظن والتحقيق يقتضي خلافه والاطناب يوجب سآمة

الاسماع



الاسماع والاحد ثتك بخبر تبين وجئتك من سبأ بنبإ يقين ولما علم المص ما هو الموافق للقياس والاستعمال
للناس انما هو اعلم واري اعلم مثالها فقال نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وترك اري لكهم
كثيرا ثم اعلم انه لما اشار في باب افعال القلوب الى انه لا يجوز حذف مفعوليها معا ولم يكن هذا الحكم جاريا في مفعولي
اعطيت ولا في مفاعيل اعلمت اراد ان يشير الى حالها ايضا فقال وقد يحذف من باب اعلمت مفعولها
الاول الذي زيد لزيادة الهمزة ويذكر المفعولان الاخيران معا لتلازمهما كما سنشير اليه وقد
يكون الامر بالعكس فيحذف الاخيران معا ويذكر الاول فحكم المفعول الاول من باب اعلمت بالنسبة الى المجموع
المفعولين الاخيرين كمفعولي باب اعطيت اي كما يجوز حذف احد مفعولي باب اعطيت وابقاء
الآخر لعدم التلازم بين المفعول الاول من باب اعلمت وبين المفعولين الاخيرين في المعنى كما لا تلازم بين مفعولي
باب اعطيت لعدم كونهما مبتدأ وخبرا فجاز ان يقال اعلمت زيدا فقط وان يقال اعلمت عمرا فاضلا بحذف زيد
كما يجوز ان يقال اعطيت زيدا اي درهما واعطيت درهما اي زيدا واما المفعولان الاخيران في باب
اعلمت فهما متلازمان لانهما مبتدأ وخبر فلا يجوز حذف احدهما وابقاء الآخر كمفعولي باب علمت
كما علمت سابقا فاما ان يحذفان معا او يذكران معا بل هما عين مفعولي علمت كما لا يخفى وقيل في فصل اعلم
انه لما انجر الكلام الى ذكر المفاعيل اراد المص ان يشير اجمالا الى سائر اعمالها ايضا فقال ولكله اي للفعل معمول
آخر غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به وكلها منصوب فان المرفوع منحصر في معمولات الفعل في الفاعل
منها اي من المعمولات المنصوبة ما اي مفعول هو اي ذلك المفعول بمعناه اي بمعنى الفعل اي بمعنى المصدر
فان الفعل مشتمل على معنى غير الحدث من النسبة والزمان ايضا فقوله ما هو بمعناه خرج تأديبا في قولك ضربت تأديبا فان
التأديب ليس بمعناه واقول هذا التعريف اولى واخصر من تعريف ابن الحاجب لا حاجة لصدقه على المحدود جمعا
ومنعا فان قلت هذا التعريف صادق على الضرب في قوله الضرب واقع على زيد وليس مفعولا مطلقا قلت
لا نسلم صدقه عليه لان قوله بمعناه اي بمعنى الفعل المذكور وذلك بقرينة ان غرضه بيان المعمول المنصوب وذلك لا يكون

الا بعد ذكر الفعل اما لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب والمعنى فاضربوا ضرب الرقاب فان قلت يلزم على
هذا التعريف ان يكون مات موتا وشرف شرفا مفعولا مطلقا قلت يمكن ان يق انه اراد بمعنى ما قام بالفاعل
بحيث يصح اسناده اليه حقيقة فلا يرد مات زيد فان زيد ليس فاعلا للموت حقيقة بل فاعله هو الله تع او الملك
الموكل عليه وكذا القول في جميع الافعال اللازمة فان الحسن ليس بمعنى صادرا عن زيد بل قائم به فيا شان المفعول المطلق
من اللازم ليس على الحقيقة هذا مع ان عمل النصب من لوازم المتعدي لا اللازم وهناك كلام يقصر عنه المقام ويسمى
هذا القسم من المنصوب مصدرا او مفعولا مط اما التسمية مصدرا فظاهر واما تسميته مفعولا مط فلانه
مفعول غير مقيد بقيد من القيود بخلاف ساير المفاعيل فانها مقيدة بالبا او في او مع او اللام فان قلت هذا
المفعول المطلق ايض مقيد بقيد الاطلاق قلت الاطلاق بمعنى رفع التقييد لا بمعنى التقييد فالمراد بالمفعول
المطلق المفعول الغير المقيد والمفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد
نحو ضربت ضربا وان كان معناه مشتملا على امر زائد على مدلول الفعل فهذا الامر الزائد ان كان اشارة الى
عدد الفعل كان المفعول المطلق للعدد نحو قعدت جلوسا اي جلوسا واحدا وان كان اشارة الى نوع
الفعل وكيفيته كان المفعول المطلق للنوع نحو قمت مثل قيامك فمثل مفعول مط باعتبار المضاف
اليه هذا ثم اعلم ان للمفعول المطلق اقسام ثلثة اخر غير ما ذكرنا فانه اما ان يكون من لفظ فعله او لا اي وان لم
يكن من لفظ فعله واما ان يكون مصدرا او لا ان يكون مضافا الى المصدر والمص اشار الى هذه الاقسام
الثلثة ايض في ضمن تلك الامثلة ونعم ما فعل كما قيل مصرع چه خوش بود که بر آید به یک کرشمه دو کار فقوله ضربت
ضربا مصدر باعتبار المضاف اليه هذا ثم اعلم ايض ان جلوسا في قعدت جلوسا مفعول مطلق لقعدت على المشهور بين
النحاة خلافا لسيبويه فانه قال بتقدير له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وهذا القدر كاف في هذا الكتاب وباقي
احواله على عهدة المطولات من كتب الاصحاب ومنها اي من المعمولات المنصوبة ما اي معمول هو اي الفعل
واقع فيه اي في ذلك المعمول وقوله من زمان او مكان بيان لكلمة ما فان الزمان والمكان

ظرفان



ظرفان يقع الفعل فيهما وفي هذا البيان اشارة الى قسمي المفعول فيه ايض وهذا التعريف اخصر من تعريف
ابن الحاجب فان قلت هذا التعريف منقوض بقولهم يوم الجمعة يوم طيب فانه ظرف زمان وليس مفعولا فيه قلت
النقض مم لانا ما قلنا ان كل ظرف زمان او مكان يكون مفعولا فيه بل قلنا ان كل ظرف وقع فيه فعل فهو
مفعول فيه فان قلت يوم الجمعة ايض ظرف قد وقع فيه فعل من الافعال البتة قلت سلمنا ذلك وان لم يذكر
يوم في المثال المذكور من حيث وقوع الفعل فيه بل من حيث انه مبتدا ملحوظ في ذاته ويوم طيب خبره وقيد الحيثية
ملحوظ في التعريفات فالمراد وقع فيه الفعل من حيث انه وقع فيه الفعل فاندفع النقض واذا عرفت ما قلنا علمت
ما قلنا علمت ما في بعض الشروح من حيث اخرج هذا المثال عن التعريف بقيد كون الفعل مذكورا مع انه لا حاجة
الى ذلك ط وجه مجرده قيد الحيثية كما لا يخفى على اولي النهى وبقيد الحيثية يخرج نحو شهدت يوم الجمعة في هذا المثال
مشهود ولا مشهود فيه فالفعل واقع فيه واذا اريت حال التعريف والمعروف فاستمع الان ما يتلى عليك من اقسام
الظروف فاعلم اولا ان الظرف على قسمين ظرف زمان ومكان وكل منهما اما مبهم واما محدود اي معين فالاقسام
اربعة الزمان المبهم والمعين والمكان المبهم والمعين ثم اعلم ثانيا انهم اصطلحوا على ان المفعول فيه هو الظرف
الذي يكون منصوبا بتقدير في واما بلفظ في فهو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وعلى هذا الاصطلاح جرى
المص رحمه ايض حيث عد المنصوب مفعولا فيه ثم اعلم ثالثا ان ظرف الزمان سواء كان مبهما او معينا يمكن فيه
تقدير في ونسبة الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر اعني في اما في المبهم فلانه جزء معنى الفعل لان الفعل هو الحدث في زمان
ما مبهم فالزمان المبهم جزء مفهومه فلشدة انتسابه اليه جاز نصبه به بلا واسطة نحو صمت يوما واما في الزمان
المعين فلحمله على المبهم لمشاركتهما في كونهما زمانا نحو صمت يوم الجمعة واما ظرف المكان فالمبهم منه يمكن حمله
على الزمان المبهم لمشاركتهما في الابهام فلا يحتاج الى حرف الجر والمكان على المشهور هو الجهات الست اعني الفوق
والتحت واليمين والشمال والامام والخلف فيق جلست خلفك وصليت امامك واما المكان المعين اي
فلا يجوز تقدير في فيه لعدم دلالة الفعل عليه ولا يجوز حمله على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما بوجه لا في الذات اذ احدهما

زمان والآخر مكان ولا في الصفة اذا احدهما مبهم والآخر معين ولا يجوز حمله على الزمان المعين او المكان المبهم لانهما فرعان
للزمان المبهم فيحمل عليهما كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الى الفقير ولهذا يجب ان يقال جلست في المسجد
وقمت في السوق وعلى هذا يجب التلفظ بفي في دخلت الدار ولكنهم حذفوها تخفيفا لكثرة الاستعمال لا لانه مفعول به
لا مفعول فيه كيف ومصدره الدخول وهو من المصادر اللازمة كما ان نظيره وهو مررت ونقيضه وهو خرجت
فعلان لازمان وهذا القدر كاف للاخوان **ومنها** اي من المعمولات **ما** اي معمول **هو** اي الفعل **فعل لاجله**
اي لاجل حصول ذلك المعمول او تحصيله **نحو ضربته تاديبا** فالتاديب معمول فعل لاجل تحصيله الضرب **وقولك**
**قعدت عن الحرب جبنا** فالجبن معمول فعل بسبب حصوله الفعل المذكور وهو القعود فان القعود
انما حصل بسبب الجبن والحاصل ان المفعول له يجب ان يكون علة للفعل في الذهن فان كان مع علته للفعل في
الخارج فهو القسم الثاني لان الجبن علة للقعود في الخارج لا ان القعود علة للجبن وان كان معلولا للفعل
في الخارج فهو القسم الاول فان التاديب لا يحصل في الخارج الا بالضرب فالضرب علة له في الخارج وان كان معلولا في
الذهن ولهذا وجب ان يقال في القسم الاول المفعول له ما فعل الفعل لقصد تحصيله وفي القسم الثاني المفعول له ما صدر
الفعل عن الفاعل بسبب حصوله ووجوده فلا تغفل ثم اعلم ان هذا القسم من المعمول الذي يكون علة للفعل
في الذهن قد يستعمل بلام التعليل نحو ضربت للتاديب وقعدت للجبن مثلا وقد يجي بلا لام وعلى الاول يكون
مفعولا له بواسطة حرف الجر لا مفعولا له وانما المفعول له ما كان منصوبا بدون اللام ولكونه منصوبا شرطان
احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل به كالمثالين المذكورين فان فاعل الضرب وفاعل التاديب شخص
واحد وهو المتكلم وكذا فاعل القعود والجبن فانه لو لم يكن كذلك لم يجز حذف اللام نحو جئتك للسمن والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وقتا وزمانا كالمثالين فان زمان الضرب والتاديب واحد فانه لو لم يكن كذلك
لم يجز حذف اللام نحو جئتك اليوم لاكرامك اياي امس وانما اشترطوا هذين الشرطين لان المفعول له اذا كان فعلا
لفاعل الفعل المذكور ومقارنا له في الزمان كان حكمه حكم مصدر ذلك الفعل وكما ان الفعل في نصب مصدره لا يحتاج

ويسمى مفعولا له



الى حرف الجر فلذلك لا يحتاج الى اللام في نصب هذا المفعول بخلاف ما اذا اختل الشرطين لاختلال مشابهته مع المصدر
فيصير اجنبيا من الفعل فيحتاج الى الواسطة ويمكن ان يقال بوجه آخر وهو انه لا يخفى ان الغالب في تعليل الفعل ما كان فعلا
لفاعله ومقارنا له في الزمان فيفهم من مجرد المصدر معنى اللام فانك اذا قلت ضربته تاديبا يفهم منه ان الضرب
للتاديب بخلاف ما اذا فقد احدهما او كلاهما فانه لا يفهم منه معنى اللام فلا بد من ذكره فمثال فقدانهما قولك جئت
لاكرامك لي غدا او امس فقدان احدهما فقد عرفت آنفا فتذكر وما في الاحوال موكول على الكتب الطوال **ومنها**
اي من المعمولات المنصوبة **ما** اي معمول **هو** اي ذلك المعمول **فاعل له** اي للفعل المذكور **معنى** اي في المعنى لان اصل
قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد فالنفس فاعل للطيب في المعنى فان الطيب هو نفس زيد الا انه عدل عنه الى
قوله طاب زيد نفسا لان ذكر الشي مبهما ثم مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة والتعظيم **و يرفع** هذا القسم من المنصوب
**الابهام** المستقر **عن ذات مقدرة** وبقوله عن ذات يخرج الحال فانها رافع للابهام عن الصفة لا عن الذات
وانما قلنا الابهام المستقر ليخرج ما يرفع الابهام الغير المستقر في الذات فان الجارية في قوله رأيت عينا جارية يرفع الابهام
عن العين ولكنه ليس ابهاما مستقرا بحسب الاصل وانما وقع الابهام عند المخاطب لكون العين مشتركا والجارية صفة
مبينة لا تميز وبقوله مقدرة خرج ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فان هذا اعم من التميز ليس معمولا للفعل بل عامله
غير الفعل كما ستعرف ان شاء الله تعالى وانما قدر الذات المبهمة في الامثلة الآتية اذ الضرورة قاضية بانه لا ابهام في زيد
ولا في طاب وانما الابهام نشأ من نسبة الطيب الى زيد فيحتاج الى التفسير لرفع الابهام ويفهم من هذا التقرير ان
الذات المقدرة هي النسبة وقد صرح به ابن الحاجب في الكافية وهو صحيح فان الابهام في هذه الصورة انما هي في النسبة والنسبة
ذات مقدرة ولكن لو بدل الذات بالنسبة لكان انسب وهذا القسم من التميز هو الذي يسميه النحويون تميز جملة
**نحو** قوله تعالى **واشتعل الرأس شيبا** اي اشتعل شيب الرأس اي شعره فشبه الشيب في بياضه بالنار
واسند الاشتعال الى الرأس وهو مكان الشيب استعارة ثم اتى بالتميز ايضاحا للمقصود **وطاب زيد نفسا**
وقد عرفت معناه ويجب ان يعلم ان يكون زيد طيبا قد يكون باعتبار نفسه وقد يكون باعتبار ابيه ومن حيث كونه

ابا لعمرو ومن حيث داره وقد يكون من حيث عمله الى غير ذلك من جهات لطيب ولهذا جاز ان يتمّ طاب زيد
نفسا وابا وابوة ودارا وعلما ومالا وكرما الى غير ذلك والمعنى طاب ابو زيد وطاب ابوته
لأبيه وطاب داره وطاب عمله وطاب ماله وكرمه الى غير ذلك وساير احوال التميز موقوف على كتب ارباب التميز
واما ما اى التميز الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة نحو عندى رطل زيتا
ومنوان سمنا فهو اى هذا القسم من التميز ليس معمولا للفعل فيخرج من هذا الباب فان المراد في هذا الباب
تعداد المنصوبات بالفعل وانما هو معمول لقسم اخر من العوامل القياسية فان العامل في
زيتا هو رطل وفي سمنا هو منوان وكذا باقى اخواتها وليست هذه العوامل فعلا وسيجىء انشاء الله
تفصيله ولكن كلاهما اى كلا هذين القسمين اعنى ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة وعن ذات
مقدرة يسمى فى عرف هذا الفن تميزا لتميزه الابهام وهو اى التميز بقسميه لا يكون الا نكرة
لانه تفسير لامر مبهم سواء كان ذاتا او نسبة مبهمة فلا بد ان يكون مبهما مثله فان المعرفة لا يكون مفسر النكرة اذ لا
مناسبة بينهما ولان النكرة اصل والغرض وهو رفع الابهام يحصل بها والتعريف زايد على الغرض فلا حاجة به ومنها
اى من المعمولات المنصوبة الحال وهو ما اى معمول يبين هيئة الفاعل اى كيفية حال
الفاعل عند صدوره اى صدور الفعل عنه اى عن ذلك الفاعل او يبين هيئة المفعول
به عند وقوعه اى وقوع الفعل عليه اى على ذلك المفعول والمعنى انه اسم يبين ان الفاعل على اى
صفة كان عند صدور الفعل عنه والمفعول على اى صفة كان عند وقوع الفعل عليه فبقوله يبين الهيئة اى لفظه
يخرج التميز فانه يبين الذات وسلسلة الاصحاب مع تواتر امواج الغم وتكاثر افواج الهم تمنع عن الاطناب ومما
يجب ان يعلم ان هذا الترديد ترديد على سبيل منع الخلو لا منع الجمع يعنى ان الحال لا يخلو من ان يكون اما مبينا للفاعل
او للمفعول فيمتنع الحال من ان يكون خاليا عن هذين القسمين والا لما كان حالا بل تميزا او صفة او غيرهما ولكنه
لا يمتنع اجتماعهما لانه يجوز ان يبين حال الفاعل معا لا مثال ما يبين هيئة الفاعل نحو جئت راكبا

فان



فان راكبا حال المتكلم فى حال صدور المجىء عنه ومثال ما يبين هيئة المفعول نحو رايتها راكبة فان راكبة حال
المفعول وهو ضمير المونث فى وقت وقوع الرؤية عليه ومثال ما يبين الفاعل والمفعول معا نحو رايته را
كبين فان راكبين حال عن الفاعل والمفعول جميعا فى وقت صدور الرؤية عن الفاعل ووقت وقوع
الرؤية على المفعول ولهذا وجب المطابقة مع ذى الحال ايضا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا ومن حال الحال الطلب
من هو صحيح من الحال وقد يحذف عاملها اى عامل الحال وانما انث الضمير لان الحال مؤنث سماعى
ثم اعلم ان العامل اى الحال قد يحذف لجواز القيام قرينة حالية او مقالية والحالية نحو قولك للمسافر راشدا مهديا
اى سر راشدا فان حال المخاطب قرينة على ان العامل المحذوف هو سر والمقالية كما اذا وقع بعد السؤال كما
اذا قلت راكبا لمن يقول كيف جئت وقد يحذف العامل وجوبا وذلك فى الحال المؤكدة وهى الحال التى
لا ينتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة فانها اى الحال التى ينتقل عن صاحبه واما المؤكدة فهى
كالمعطوف فى نحو زيد ابوك عطوفا فان المعطوف مما لا ينتقل عن الاب ما دام موجودا غالبا
فحذف عاملها والمعنى اى احقه عطوفا بضم الهمزة او فتحها اى حققه اى صرت على يقين ان زيدا ابوك
عطوفا وانما حذف العامل لان فى الابوة ما يشعر بتحقق العطوفة وتحققه فيستغنى عن ذكر العامل الذى هو حقه و
كذا يحذف العامل فى نحو بعته بدرهم فصاعدا وان لم يكن حالا مؤكدة وهذا الفاء للعطف ولا يجوز
عطف صاعدا على بعته لعدم جواز عطف الاسم على الفعل بل عطف الاخبار على الانشاء ولا على الضمير المستتر فى بعته لانه مرفوع
وصاعدا منصوب ولا على بدرهم لانه مجرور وهذا منصوب فيجب حذف عامله ليكون من قبيل عطف الجملة الانشائية الفعلية
على الفعلية الانشائية اى فاذهب صاعدا والصاعد اسم من الصعود اى فاذهب زايدا على الدرهم وبعه بدرهمين
ودرهم وقد يؤتى بعد بدرهم فزايدا ويلزم اى الحال النكارة اى الحال لا يكون الا نكرة لما مر فى التميز من حصول
الغرض من النكرة فيكون التعريف زايدا او لغوا او لانها لو عرفت التبست بالصفة نحو ضربت زيدا القائم واما مجىء الحال معرفة
فى نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وفعلته جهده فلكونها مصادر حذفت عواملها والمعنى تعترك العراك وينفرد

وحده وتجتهد وحده فالجملة المحذوفة وقعت حالاً فلما حذفت قيل ان لعراك ووحده وجهدك حال على سبيل التجوز
او نقول انها مصادر وقعت موقع حال النكرة والمعنى معتركة ومنفردا ومجتهداً الا انها ظروف والظرف مما يتوسع
فيه اى زمان العراك وزمان الانفراد وزمان الاجتهاد واذا عرفت ان الحال يجب ان يكون نكرة فاعلم ان ذى
الحال لا يكون الا معرفة لانه محكوم عليه يجب ان يكون معلوماً ولانه لو كان نكرة التبس بالموصوف نحو ضربت رجلاً راكباً.
وعلى هذا الدليل الاخير لو تقدمت اى على ذى الحال جاز ان يكون ذى الحال نكرة لعدم الالتباس ح بالموصوف
لان الصفة لا تتقدم على موصوفه نحو جاءنى راكباً رجل واى ضيفه عن تطويل المقال ومنها اى من المعمولات
المنصوبة المفعول المنصوب بنزع الخافض اى بحذف حرف الجر اذ بعد حذفها لا بد من ان يكون
منصوباً اذ الرفع علامة الفاعل وليس هذا المعمول فاعلا ولا سبب يوجب الجر فلا وجه الا النصب نحو جاءنى
وتعسف رملا اى جاء الحى وصارت النعاج يتعسف فى الرمل فحذف الجر ونصب رملاً
واما المفعول معه بذكر الواو بمعنى مع والمستثنى بالا واخواتها فليسا هذين من
معمولاته اى من معمولات الفعل بل عاملهما سماعى كما قد مر فى بابها فى العوامل السماعية
من ان العامل فى المفعول معه هو الواو وفى المستثنى هو الا واخواتها لا الفعل فهما من معمولات العوامل السماعية
ونحن نقول قد قدمنا سابقاً الى الحق الحقيق بالتصديق ان العامل فى المفعول معه والمستثنى هو الفعل بالواو
والا فعاملهما ايضاً قياسى كما هو المشهور وعليه الجمهور نعم نعم ما قال الله تبارك الله تعالى بل ربك المنون كل حزب بما لديهم
فرحون ولما فرغ المص عن بيان حال الفعل المعلوم عاملاً ومعمولاً اراد ان يشير الى حال الفعل المجهول ايضاً ليصير
المجهول ايضاً معلوماً فقال واما الفعل المجهول وهو الفعل الذى لم ينسب الى فاعله فيبنى من الفعل
المعلوم بتغيير الصيغة من فعل بفتح الفاء الى فعل بالضم فى الماضى ومن يفعل بفتح الياء الى يفعل بالضم فى
المضارع ولم يعكس لانه لما كان معناه خلاف مقتضى حيث يسند فيه الفعل الى مفعوله فجعلت صيغة [illegible]
ويحذف الفاعل اما لخسته او لشهرته او لعظمته ويقام معمول اخر كالمفعول به والمفعول المطلق

والمفعول



والمفعول فيه مقامه اى مقام الفاعل ويرتفع اى ذلك المعمول الواقع مقام الفاعل به
اى بالفعل لانهم كرهوا ان يكون الفعل خالياً من المرفوع ويسمى هذا المعمول القائم مقام الفاعل مفعول
ما لم يسم فاعله اى فاعل ذلك الفعل ولا يصلح لذلك اى للوقوع موقع
الفاعل المفعول الثانى من باب علمت اذ قد علمت ان مفعوليها مبتدأ وخبر فالمفعول الثانى
خبر ومسند فلو قام مقام الفاعل واسند الفعل اليه صار مسنداً اليه فيلزم كون شئ واحد مسندا ومسندا اليه
مع كون كل من الاسنادين تاماً وذلك غير جائز وكذا لا يصلح للقيام مقام المفعول الثالث من
باب اعلمت اذا علمت سابقاً ان حكمه حكم الثانى من باب علمت فى كونه مسندا الى الثانى وكذا لا
يقع المفعول له وهو ما كان بلا لام اذ قد عرفت ان نصبه للاشعار بالعلية فلو رفع زال الاشعار وفات
الغرض وما كان باللام دخل فى الام اى ... وسيجئ ان شاء الله تعالى وكذا لا يقع المفعول معه مقامه
اذ لو حذف الواو لم يعلم كونه مفعولاً معه وذكر الواو مناف لوقوعه فاعلاً اذ الواو علامة الانفصال والفاعل كالجزء
من الفعل اعلم ان المص قد مر سابقاً ان المفعول معه ليس من معمولات الفعل ثم قال ثانياً ويقام معمول اخر مقام
الفاعل فبقوله معمول اخر خرج المفعول معه فلا حاجة الى ذكره هنا الا ان يقال انه صرح بما علم ضمناً والظاهر ان جرى على
طريقة ساير النحاة فى هذا المقال غفلة عن حقيقة الحال والحال والتميز ايضا كذلك اى كا
المعمولات المذكورة لا يقعان مقام الفاعل اما الحال فلانه يبين هيئة الفاعل والمفعول فذكرها بدون ذكرهما ممتنع لان بيان
هيئة الشئ فرع تحقيق ذلك الشئ واما التميز فلانه فى المعنى فاعل وانما عدل عنه للغرض وهو التاكيد والمبالغة كما
عرفت فلو اقيم مقام الفاعل لفات ذلك الغرض وهو غير جايز واما غيرها اى غير هذه المعمولات فيجوز وقوعه
مقام الفاعل ولكن على اولوية بعض من بعض فان وجد المفعول به فى الكلام وكان هناك معمولات
اخر غير المفعول به كالمطلق والظرف وغيرهما تعين المفعول به من بين تلك المعمولات له اى للمرفوع مقام
الفاعل لشدة مشابهته مع الفاعل فى تعلق الفعل بهما قياماً ووقوعاً والاول من مفعولى باب اعطيت

الذين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني لان المفعول الاول آخذ والثاني مأخوذ والآخذ
اشبه بالفاعل من المأخوذ نحو أُعطِيَ زيدٌ درهمًا وان جاز أُعطي درهمٌ زيدًا عند الأمن من الالتباس الآخذ
بالمأخوذ وانما قلنا ذلك فانه اذا التبس الآخذ بالمأخوذ وجب اقامة المفعول الاول لا غير نحو أُعطي زيدٌ عمرًا و الا
اي وان لم يوجد المفعول به والاول من باب اعطيت فالجميع اي جميع المعمولات الباقية من المصدر والظرف
والجار والمجرور سواء اي مساو في جواز القيام مقام الفاعل بدون ترجيح منها نحو ضُرِبَ زيدٌ بإقامة
المفعول مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربًا شديدًا
مفعول مطلق للنوع وقال بعض الشراح انه انما قيّد المصدر بالصفة للاشارة الى ان المصدر لا يقع مقام الفاعل
الا بعد تقييده بامر زائد على معنى الفعل ليفيد المخاطب فائدة زائدة انتهى ولا بأس به في داره جار ومجرور وهو
شبه المفعول في جواز وقوعه ايضا مقام الفاعل تنبيه للاشارة الى مواضع يحذف فيها الفعل اعلم انه قد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة اما جوازًا اي حذفا جائزا كقولك زيد جوابا لمن قال من
قام فزيد فاعل الفعل محذوف جوازا لانه يجوز ان يقال قام زيد ولكنه حذف قام للاختصار الدلالة السؤال عليه
فان قلت لم لا يجوز ان يكون المحذوف خبرا والتقدير زيد قام فلا يكون مثالا لما نحن فيه قلت تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف الفعل وحده ولا ريب ان التقليل في الحذف اولى واما ان يحذف
وجوبا اي حذفا واجبا وذلك في مواضع الاول كما يحذف في باب التحذير التحذير في اللغة بمعنى
التخويف وفي الاصطلاح مفعول بتقدير اتق او تبعد ولبعده المحذر منه اذ ذكر المحذر منه مكررا فله قسمان الاول نحو
اياك والاسد فان قولنا اياك مفعول منصوب بمصدر اتق او تبعد والمحذر منه هو الاسد والمراد تحذير المخاطب
عن الاسد فالتقدير اي بعّد نفسك ايها المخاطب عن الاسد وكذلك الاسد مفعول منصوب بتقدير
بعّد الاسد عن نفسك فاصل المفعول اياك والاسد معطوف عليه وخارج عن باب التحذير في حذف
الفعل وهو بعّد لعدم الفرصة بتلفظ الفعل وجود القرينة الدالة عليه ثم لفظ النفس لعدم موجب الابتداء به وهو

ابه



كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة
فصار اياك ثم حذف الفعل عن الاسد وعوض عنه حرف العطف فصار اياك والاسد ولا يجوز ان
يقال اياك الاسد لامتناع حذف حرف العطف و يمكن ان يقال في هذه القسم اياك من
الاسد بتعويض من عن الفعل للاشعار بان الاسد هو المحذر منه والتقدير اي بعّد نفسك من
الاسد وعلى هذا لا يجوز ان يقال اياك الاسد بتقدير من لامتناع حذف حرف الجر الا في المواضع التي
حذفها المص فيها ومنهم من جوز الحذف مستدلا بقول الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشر داع وللشر
جالب بحذف من من المراء وهو مراد فاياك ان تحذف حرف الجر من غيرهما واما منهما اياك اياك المراء
ولان الحق ان حذف حرف الجر من غير ان وان من الشواذ فجاز حذف من منه و لهذا اجاز اياك
ان تحذف بتقدير من لموافقة القياس فانهم حذفوا حرف الجر من ان وان تخفيفا لما فيهما من
التطويل بسبب الصلة الواقعة بعدهما والمراد بالحذف ضرب الارنب بالعصى والمعنى بعّد نفسك من ضرب الارنب
بالعصى حتى يسهل علينا اخذه حيا وفي هذا المثال يمكن ان يقال بالواو ايضا اياك وان تحذف اي بعّد نفسك
عن الحذف و بعّد الحذف عن نفسك وطريق الحذف والايصال قد عرفت في اول المثال واما القسم الثاني
من قسمي التحذير فهو ما ذكر المحذر منه فيه مكررا نحو الاسد الاسد و الطريق الطريق بدون حرف العطف
اي اتق الاسد واتق الطريق فحذف الفعل واقيم احد المكررين مقامه والمص ره في ضمن معنى المثالين اشار
الى ما في كلام ابن الحاجب من ان الحاجب وهو قال التحذير معمول بتقدير اتق مع انه لا يجوز تقدير اتق في المثال الاول
وفي بعض امثلة الثاني ايضا لانه لا يجوز ان يقال اتق زيدا من الاسد فان التقوى لازم والمعنى پرهيز كردن لا پرهيز
دادن و پرهيزانيدن فان هذا المعنى معنى الفعل المتعدي فيجب ان يقدر فيه بعّد ونحّ وحذّر ونعم في المثال الثاني
جاز تقدير اتق فالحق ان يقال التحذير معمول بتقدير اتق او بعّد حتى يقدر بمناسبة المقام و الثاني من المواضع التي
لا يجب حذف الفعل فيها باب ما اي المفعول الذي اضمر اي قدر عامله لكن لا مطلقا بل بشرط ان

يفسره فعل آخر وهو اي هذا المفعول مفعول حذف فعله مع شريطة التفسير
فهو كل اسم بعده مشتغل ذلك الفعل عن العمل في الاسم المذكور بسبب العمل في ضمير راجع اليه او متعلقه نحو
زيدا ضربته فزيدا مفعول بعده فعل ليس بعامل في زيد لانه عمل في ضمير راجع اليه وهو الضمير المنصوب
وفي زيدا ضربت غلامه مشتغل عنه بالعمل في متعلقه وهو الغلام واذا لم يكن زيدا منصوبا بضربته فيجب ان يقدر
العامل فيه اي ضربت زيدا ضربته فحذف الفعل وهو ضربت لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر في
كلام واحد وفسر بضربته الواقع بعد الاسم حتى يكون قرينة على المفسر المحذوف فان قلت فما تقول
في قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين قلت قوله تعالى رايتهم ليس تفسيرا لقوله
رايت حتى يمتنع اجتماعهما بل قوله رايتهم جملة مستانفة وقع في جواب سؤال يتوهم من الكلام السابق كانه قيل كيف
رايتهم فقال في جوابه رايتهم لي ساجدين فلا تكرر في كلام من رايت السموات والارضين له ساجدين عابدين والحمد
رب العالمين ولله در المص حيث قنع في هذه الابواب بما فيه كفاية لاولي الالباب ولم يضيع عمرنا في الاطال
بتفسير ما لا اكثر فائدة فيه عند اهل الكمال مع غاية تشويش البال واختشاش الحال فان العمر اعز من ان
يصرف في امثال هذا المقال ونعم ما قال من قال قد صرفت العمر في قيل وقال يا نديمي قم فقد ضاق المجال
والثالث من مواضع الحذف باب الاختصاص وهو مفعول يكون عامله فعل الاختصاص فحذف الفعل لدلالة
قرينة المقال عليه فلو ذكر كان لغوا نحو قوله نحن العرب بنصب لفظ العرب اسخى الناس للضيف
فالعرب مفعول بتقدير نخص اي نخص العرب فحذف الفعل لدلالة السياق عليه فان قوله اسخى الناس
يدل على اختصاص العرب بالسخاوة والنصب فيه تنبيه على انه ليس خبر المبتدا وامثال هذا اكثر وفيه ما يحذف المنادى وغيره
بقرينة حالية او مقالية نحو يا ليتنا ويا للمدود على بعض الاراء وقوله الا يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا على بعض القراءات
والرابع من مواضع الحذف باب المدح والذم والترحم اذا قرئ منصوبا نحو الحمد لله
اهل الحمد بنصب اهل الحمد ليكون مفعولا لفعل محذوف حذف اقتصارا لكثرة استعمال هذا الباب في لغة

الاعراب



الاعراب وغيرهم وهذا مثال المدح وقوله مررت بزيد الفاسق بنصب الفاسق مثال الذم
او تقول مررت بزيد المسكين بنصب المسكين في مقام الترحم على زيد فانه مسكين بتقدير على
جميع التقادير اي اعني اهل الحمد واعني الفاسق واعني المسكين فالفعل
المحذوف العامل فيها هو كلمة اعني ولهذا اقرء الحمد لله رب العالمين بنصب في المدح بتقدير اعني وانما قلنا
اذا قرئ منصوبا لانهم في هذا الباب كما يقرؤن منصوبا فلذلك قد يقرؤن مرفوعا ومجرورا فالمرفوع على هذين يخرج مما نحن فيه
بل يكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف وجوبا وهو هو والتقييد هو اهل الحمد وهو الفاسق وهو المسكين ومجرورا على
انه صفة لما قبله المجرور في هذه امثالها وهذا هو المشهور والاولى عند الجمهور ثم الرفع ثم النصب لعدم الحذف
في صورة الجر وقلته في الرفع وكثرته في النصب فلا تغفل والخامس من مواضع الحذف باب الاغراء والاغراء
عبارة عن تحريض المخاطب على امر يحصل منه في مقام الضيق فلضيق المقام يكتفى بذكر المطلوب ويحذف الفعل نحو الغزال
الغزال فانه قرئ منصوبا كان مفعولا لفعل محذوف وجوبا اي ادركه وانما وجب الحذف لضيق المقام
ولقيام احد المكررين مقام المحذوف كما مر في الابتداء الا وان قرئ مرفوعا كان خبر المبتدا محذوف لهذا الدليل
بعينه هذا وفي هذا الباب ايضا الرفع اولى لقلة حذفه اذ في صورة النصب كان المحذوف جملة وفي الرفع مفردا وهكذا
الحال في كل ما يقع لضيق المجال نحو الهلال الهلال في مقام الاستهلال الثاني من العوامل القياسية
المصدر وهو يعمل عمل فعله الذي يشتق منه سواء كان ذلك الفعل لازما فيعمل المصدر عمله
من الاكتفاء بفاعل يقوم به او كان الفعل متعديا فالمصدر حينئذ ايضا يحتاج الى مفعول به وسواء كان
الفعل معلوما فيحتاج المصدر ايضا الى فاعل مذكور او كان الفعل مجهولا فيحتاج المصدر ايضا الى مفعول
يقوم مقام فاعله وانما اعمل المصدر عمل فعله لما بينهما من المشابهة في الحروف والاشتقاق الفعل عنه ولدلالتهما على
الحدث الذي هو جزء مفهوم الفعل وقيل لان المصدر مؤول في المصدر في المعنى بان مع الفعل فمعنى الضرب ان ضرب
فاعمال المصدر في المعنى يرجع الى اعمال الفعل ولم يشترطوا في اعمال المصدر الزمان كما اشترطوا في اسمي الفاعل والمفعول

فالمعلوم من المصدر نحو بلغني قيام زيد باضافته الى فاعله وهو زيد والقيام مع كونه فاعلاً
معلوماً لازم ايضاً واعجبني ضرب زيد عمرواً مثال المعلوم المتعدي فغيره مفعول به يوم الجمعة
امام الامير وهما ظرفان للضرب يكونان مفعولاً فيه له ضرباً شديداً مفعول مطلق للمصدر المذكور
تاديباً له اي انما ضرب زيد عمرواً تاديباً لعمرو فيكون مفعولاً له للضرب فعلم ان المصدر يعمل في جميع ما يعمل فيه
فعله ولله دره فارساً مثال التميز فان فارساً تميز عن الابهام المستقر في نسبة الدر الى الضمير المجرور
كما اختاره ابن الحاجب فان الدر في اصل اللغة بمعنى اللبن ثم استعير للخير الكثير لما في اللبن من كثرة الخير فالان
يستعمل الدر ويراد منه الخير فيقع دعاء للممدوح لله دره اي لله خيره الكثير وذلك لان العرب اذا اعظموا شيئاً
نسبوه الى الله لان غيره لا يقدر عليه واذا عرفت هذا فاعلم ان نسبة الخير الكثير الى الممدوح نسبة مبهمة اذ لا يعلم
ان خيره الكثير من اي جهة هي هو من جهة الكرم او الشجاعة او العلم او غيرها ولهذا احتاج الى التميز فاتى بالتميز بقوله
فارساً فان الفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس والتفطن هكذا قالوه في المشهور وقيل انه حال عن الضمير المجرور وما هو ببعيد فيكون مثالاً
للحال ايضاً والمصدر فهو نحو قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون فقوله غلبهم مصدر مضاف
الى المفعول اي من ان غلبوا بالفارس اي صاروا مغلوبين بالفارس سيغلبون
على الفارس فغلب هنا مصدر بمعنى مغلوب فيكون مصدراً مجهولاً والاصل ان كل مصدر بمعنى المفعول
فهو مصدر مجهول ومنه الغلب في الآية الكريمة واعمال المصدر اذا كان مصدراً باللام اي بلام التعريف
ضعيف وذلك لوجهين الاول انه قد مر ان المصدر مؤول بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع
الفعل لامتناع دخول اللام على الحرف والفعل فكذلك لا يدخل على المصدر المؤول بهما وما ورد في قوله ضعيف
النكاية اعداءه فشاذ والثاني ان المصدر مما يذكر فاعله بالاضافة فيقال ضرب زيد فاذا دخلت اللام تعذر
ذكر الفاعل مضافاً لان اللام والاضافة المعنوية متضادان فان قلت فيذكر غير مضاف فالجواب انه لا يمكن

في كل



في كل فاعل الا ترى انه لو ذكر فاعله غير مضاف لادى الى ذكر الفاعل المضمر في المصدر وهذا مما في المحقق من ان الضمير
فيه كذا قيل وفيه كلام يضيق عنه المقام وقد يضاف المصدر الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول
ايضاً ولكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول اذا احتاج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر لان للفاعل
محل الفعل والمفعول كالفضلة وعلى هذا كان الاولى للمصنف ان يضيف قد التقليلية على المفعول كما فعله ابن الحاجب
الا ان يقال ان قد في المضارع ايضاً قد يجيء للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله الذين آه واذا عرفت هذا فاعلم ان
ان المصدر قد يضاف الى الفاعل وح يبقى المفعول على اعرابه منصوباً نحو اعجبني ضرب
زيد عمرواً او قد يكون بالعكس بان اضيف الى المفعول ويبقى الفاعل على اعرابه نحو اعجبني ضرب
زيد عمرو برفع زيد ومنه قولهم اعجبني دق الثوب القصار فان قلت انما جازت اضافة المصدر دون
الفعل قلت لان المصدر اسم بمعنى قائم بالفاعل او واقع على المفعول نسبته اليهما كنسبة اليد والرجل الى زيد فكما يقال
يد زيد ورجل زيد جاز ان يقال الضرب زيد وضرب عمرو وقد يحذف احدهما اي احد معموليه اعني الفاعل
والمفعول ويبقى المعمول الاخر على اعرابه اما جواز حذف المعمول فواضح لانه فضلة ولا يعبأ به
واما جواز ترك الفاعل لان الفعل مع الفاعل جملة والجملة لابد لها من مسند ومسند اليه فوجب ذكر الفاعل ليحصل جملة مستقلة
المصدر لا يكون مع فاعله جملة ابداً بل لابد له من جزء آخر غير معمول ليكون معه جملة الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرواً
لم يكن كلاماً حتى تقول اعجبني او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرواً فثبت ان الوجه الذي استحق الفعل لاجله
ذكر الفاعل في موضع يختل الكلام بتركه لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل تركه الكلام وبوجه آخر وهو انه لا يجب ذكر الفاعل
في المصدر لان الزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان الفاعل غائباً او متكلماً او مخاطباً وقد مر ان الاضمار في المصدر
ممتنع ولذلك جاز ان يقال اعجبني ضرب زيد بحذف المفعول واعجبني ضرب عمرواً بحذف الفاعل واذا عرفت هذا
فاعلم انه قد يحذف احدهما ويبقى الآخر على اعرابه كالمثالين المذكورين وقد يكون الباقي مجروراً بالاضافة
اي باضافة المصدر الى الباقي من المعمولين نحو ضرب زيد بالجر مثلاً ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر

**عليه** اى على المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل فكما انه لا يتقدم معمول ما بعد ان عليه لأن موصولة ولا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لانه كجزء الكلمة بينهما فكما لا يتقدم جزء الكلمة على اولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه فكذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبنى زيد ضرب **ولا يضمر** اى معموله **فيه** اى في المصدر كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع ايضا قياسا على الواحد ولكن لا يجوز الاضمار في المثنى والمجموع والا لزم اجتماع التثنيتين والجمعين في اسم واحد لانه استحق الاضمار باعتبار كونه مصدرا الان الضرب قد يكون ضربين ثنتين او ضروبا ثلثة فاذا اضمر فيه فاعلا استحق الاضمار باعتباره ايضا فيلزم اما اجتماع التثنيتين والجمعين في اسم واحد نحو اعجبنى ضربين عمروا واما اسقاط احدهما وذلك غير جائز ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل مثلا اذ ليس له مدلول مغاير للفاعل اذ الغرض منه الدلالة على الفاعل لا غير ولو ثنى لم يثن الا باعتبار عامله فلذلك وجب الاضمار في اسم الفاعل وامثاله وامتنع الاضمار في المصدر فيفرق **وتابعهما** اى تابع فاعل المصدر وتابع مفعوله من الصفة والعطف وغيرهما **في حالة الجر** اى في حال كون الفاعل او المفعول مجرورا باضافة المصدر اليه **تتبع اللفظ** فيكون التابع ايضا مجرورا **او تتبع المحل** فيكون التابع مرفوعا او منصوبا حملا على محل المجرور بالمصدر **نحو عجبت من ضرب زيد الظريف** بالجر حملا على لفظ زيد المجرور بالاضافة **والظريف** بالرفع حملا على محل زيد لكونه مرفوعا على الفاعلية او بالنصب حملا على محل زيد لكونه منصوبا على المفعولية **وفي قولهم عجبت من اكل الخبز واللحم** بجر اللحم المعطوف على الخبز نفسه ورفعه فيجوز **في حالتي الرفع والنصب للفظ** لجواز ان يكون الخبز مرفوعا فيكون قائما مقام الفاعل لان الخبز ماكول لا آكل ويجوز ان يكون منصوبا فيجوز رفع اللحم ونصبه عطفا على لفظ الخبز ويجوز ان يكون الرفع اشارة الى المثال الاول على ان يكون زيدا فاعلا والنصب اشارة الى المثال الثاني على ان يكون الخبز مفعولا ولكن في قوله في اللفظ نظر والاليق بالعبارة ان يقول في الرفع والنصب تتبع المحل لان اللفظ في المثال المفروض مجرور فقط وفي معنى عبارة المتن توجيه آخر يعرف بالتامل وقد عاقنى عن الكلام عوائق الايام **هداية** لبيان الفرق بين المصدر واسم المصدر فقال **اسم الحدث**



يعنى الاسم الذي يدل على الحدث وهو المعنى المصدري للفعل **وهو** على قسمين مصدر واسم مصدر لان اسم الحدث **ان كان علما** للمصدر او لفاعل المصدر **كفجار علما للفجرة** وهم الفاجرون او علما للفجور بمعنى المصدري **او كان** اسم المصدر مصدرا **بميم زائدة** للتاكيد **كالمحمدة** بمعنى الحمد الكثير **او كان على زنة** اى على وزن **مصادر الثلاثي** المرقاة الى اثنين وثلثين صيغة على المشهور **وهو لغيره** اى والحال انه ما هو على وزن المصدر لم يرد به المعنى المصدري بل اريد به معنى غير معنى المصدري **نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا** فان الغسل والوضوء اسمان على وزن المصدر ولكن لم يرد به المعنى المصدري يعنى غسل كردن ووضو كردن مثلا وانما اريد بالغسل والوضوء الصورتان الشرعيتان اى الحاصلتان من استعمال الماء على هيئة مخصوصة وهذا ان غير المعنى المصدري والحاصل ان اسم الحدث ان كان علما او بميم او لغيره **فاسم مصدر** يعنى ان اسم هذه الثلثة مسماة في عرفهم باسم المصدر **والا** اى وان لم يكن شيئا من هذه الثلثة **فمصدر** بمعنى المصدر فقط **كالضرب والاكرام** فالاضافة في قوله اسم الحدث اولا على الاول لامية وعلى الثاني بيانية وهنا كلام لا يسعه المقام **الثالث** من العوامل القياسية **اسم الفاعل** وهو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث فيخرج بقوله بمعنى الحدوث الصفة المشبهة انما وضعت للدلالة على الثبوت كما سوف تعرف ان شاء الله تعالى ولو قصد بالصفة المشبهة بمعنى الحدوث يجب ان يأتي بصيغة اسم الفاعل فاذا اريد من قولنا حسن حدوث الحسن يقال حاسن ولذلك قال الله تبارك وتعالى فضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك فان قلت عالم في قول الله تعالى عالم اسم فاعل مع انه ليس للحدوث قلت ان عالما من حيث الصيغة يدل على الحدوث واما عدم حدوثه ودوامه فانما هو من جهة الشرع وهنا دقيقة تتحير منها الافهام **وهو** اى اسم الفاعل **يعمل عمل فعله المعلوم** الذي اشتق اسم الفاعل منه لازما كان الفعل او متعديا وذلك لمشابهة اسم الفاعل مع الفعل المضارع وزنا وموافقته له معنى لدلالته على الحدث والزمان كالفعل ولما كان اعمال اسم الفاعل لمشابهته للفعل فلا يعمل الا بشرطين الاول **بشرط كون** اسم الفاعل **بمعنى الحال والاستقبال**

لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يقوى مشابهته بالفعل ولو كان بمعنى الماضي لكانت صيغة فعله ماضية فانتفت مشابهته
اللفظية مع فعله لتباين الفعليين وقد انتفت مشابهته مع المضارع معنى فلا يعمل ح والمراد بالحال والاستقبال
سواء كان تحقيقا او حكاية فلا اشكال في اعمال باسط في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان هذه القضية وان
كانت قضية ماضية لكنه تعالى اراد حكاية الحال فيكون بمعنى الحال ولم يخالف في هذا الشرط احد الا الكسائي فانه اعمل
اسم الفاعل بمعنى الماضي ايضا وليس لشيء ولمخالفته الدليل والاستعمال و الشرط الثاني الاعتماد اي اسم
اعتماد الفاعل على مخبر عنه المبتداء عنه بان يكون اسم الفاعل خبرا للمبتداء و على اللام الموصول
بان تدخل عليه لام الموصول كالضارب و الاعتماد على الموصوف بان يكون صفة لموصوف او كان
اسم الفاعل حالا فيعتمد على ذي الحال او كان اسم الفاعل مصدرا بالهمزة الاستفهامية او حرف النفي
من ما ولا وان او بحرف النداء وانما اشترطوا هذه الشرط لان ضاربا مثلا اسم فاعل وصفة لان وضعه
للدلالة على ذات باعتبار معنى الضرب هو المقصود والمعنى الذي دل عليه اسم الفاعل وضعا يستلزم صاحبا
يقوم به ويكون محكوما عليه بهذه الصفة كزيد مثلا سواء كان محكوما عليه حقيقة كما لو كان ذلك الصاحب مبتداء وهذه
الصفة خبرا له كزيد ضارب او لا يكون محكوما عليه حقيقة كما اذا كان موصوفا به وذا حال له فيكون اصل وضعه
الاعتماد اي تقدم ذكر صاحبه فذكره بدون صاحبه مخرج له عن اصل وضعه وملحق له بالاسم الجامد ثم انهم عند فقدان
هذه الاعتماد الزموا في اعمال اسم الفاعل ان يكون واقعا بعد الهمزة وحرف النفي لانهم انما استعملوا الصفة قائمة مقام الفعل
في هذين الموضعين والذي يدل على انه فيما بعد الهمزة والنفي واقع موقع الفعل لا موقع الاسم ان اسم الفاعل
يستقل مع فاعله كلاما تاما بعدهما كقولك اقائم الزيدان وما قائم الزيدان مع ان اسم الفاعل مع فاعله ليس كلاما
مستقلا وهذا هو المشهور بين الجمهور وذهب الاخفش الى جواز قائم الزيدان من غير الاعتماد وليس بمستقيم
اما اولا فلانه مخالف للقياس لان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ القياس ان يستعمل
كل منهما في معناه الحقيقي واما ثانيا فلانه مخالف الاستعمال فانه مما لا يسمع في كلام فصيح واما بعد النداء

فلانه



فلانه لو لم يعمل لم يفد فائدة تامة نحو يا طالعا جبلا اذ لو قيل يا طالع لم يفد المعنى المطلوب شيئا هذا وامثلة
بواقي صورة الاعتماد فاما الواقع بعد حرف النفي فنحو لا ضارب عمرو وما قائم زيد و اما مثال الواقع
بعد الهمزة اضارب زيد اخاه و اما مثال الاعتماد على ذي الحال فنحو جاءني زيد و عاريا فرسه
و اما مثال الموصوف فنحو جاءني زيد ضارب ابوه غلامه و مثال لام الموصول فنحو جاءني
الضارب ابوه بكرا و اما مثال الاعتماد على المبتداء فنحو زيد ضارب غلامه ويجب ان
يعلم ان المص ذكر الامثلة على سبيل اللف والنشر المشوش فانه ابتداء في المتن بما انتهى به المقال اولا وهو
النداء ثم الى ما بقي فما بقي وهكذا ثم اراد ان يشير انه لما كان اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيكون معموله على حسب
معمولات الفعل فاشار الى ذلك بقوله عمروا وهو منصوب على المفعولية يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان تاديبا له وهو مفعول له وان كان اسم الفاعل مستعملا باللام اي لام الموصول فيعمل
مط سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو مررت بالضارب ابوه زيدا امس او الان او غدا وانما يعمل
عمله بمعنى الماضي اذا دخلت اللام لما تقرر من ان اللام موصولة واصلها ان يوصل بجملة فعلية وانما سبك الفعل باسم
الفاعل لامر استحساني لفظي ولهذا كان اسم الفاعل بعد اللام كالفعل مط ومما يدل على ان اصلها ان توصل بجملة فعلية
قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا اذ لو لم يكن اسم الفاعل المصدر باللام مقدرا بالفعل لكان عطفا
للفعل على الاسم وذلك غير جائز فالتقدير والله اعلم ان الذين تصدقوا واقرضوا الله قرضا حسنا وانما عدل عن صيغة
الفعل الى الاسم لانهم كرهوا ادخال اللام على الفعل فاشتق من الفعل اسم الفاعل فادخلوا اللام عليه واذا كان كك
وجب اعماله مط كالفعل و التثنية والجمع من اسم الفاعل كالمفرد في العمل والشروط لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي المثنى والمجموع وانما ذكر المثنى والمجموع في اسم الفاعل عن تغير اوزانها
عن وزن الفعل في الجملة بالنسبة الى المفرد نحو ضاربان وضاربون وضاربات وضوارب وهكذا ينبغي
عمل الفعل مثل اسم الفاعل صيغ المبالغة وهي الصيغ المشتقة من اسم الفاعل الموضوعة لافادة

المبالغة في الصفة فهي في الحقيقة نوع آخر من صيغ اسم الفاعل فعلى هذا فهي كاسم الفاعل في جميع ما ذكر من
العمل والشروط وانما اعملت صيغ المبالغة مع زوال المشابهة اللفظية مع الفعل بسبب تغير صيغة اسم الفاعل
بصيغة اخرى لقيام معنى المبالغة فيه مقام ما فات من المشابهة اللفظية والا صيغ المبالغة غير محدودة والمستعمل
منها ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر نحو جاءني رجل ضراب غلامه في الاعتماد
بالموصوف وقد يضاف صيغ المبالغة الى فاعله والمفعول على اعرابه وقد يضاف الى مفعوله
والفاعل على اعرابه كاسم الفاعل وتابعه اي تابع معموله المضاف اليه كالصفة والعطف وغيرهما كتابع ا
لمصدر فيتبع اللفظ والمحل نحو زيد ضراب عمرو وبكر بالجر حملا على لفظه وبكرا با
لنصب حملا على محله الرابع من العوامل القياسية اسم المفعول وهو اسم مشتق من فعل لمن وقع
عليه الفعل وهو يعمل لكونه اسم مفعول لم يسم فاعله لكونه مشتقا من الفعل المجهول فهو يعمل
عمل فعله المجهول من رفع المفعول ليكون نائبا مقام فاعله كالفعل المجهول ولما كان اعماله
لمشابهة الفعل المجهول وزنا ومعنى لتضمنه معنى الحال والاستقبال كما مر في اسم الفاعل فلهذا كان اعماله كاعمال
اسم الفاعل مشروطا بشرائط اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال ووجوب كونه معتمدا على
شيء مما ذكر وفي انه مع اللام يعمل مطلقا وتثنيته وجمعه كالمفرد نحو امضروب زيد برفع زيد على انه قائم مقام
فاعله لاعتماده على الهمزة يوم الجمعة ظرف زمان لمضروبية امام الامير ظرف مكانه ضربا شديدا
مفعول المطلق تاديبا له مفعول له بتقدير اللام والحوض مملوء ماء مثال الاعتماد على المبتدأ وقد
يضاف اسم المفعول الى فاعله اي مرفوعه القائم مقام فاعله الحقيقي نحو زيد مضروب ابيه
باضافة المضروب الى الاب بقرينة ان حالة الجر في الاب بالياء وان شئت نصبته اي الاسم
النايب مناب فاعله تشبيها له بالمفعول فانه مفعول في المعنى والفاعل اسم المفعول مستتر
فيه لامتناع خلو اسم الصفة عن الفاعل فحينئذ اي في الاسم الواقع بعد اسم المفعول القائم مقام فاعله

١٠



يجري ثلثة اوجه الجر بالاضافة والرفع على انه نايب الفاعل والنصب على التشبيه بالمفعول نحو زيد مضروب
ابوه واباه وابيه وكذا يجوز ثلثة اوجه في الاسم الواقع بعد اسم الفاعل اللازم وهو ما اشتق من
الفعل اللازم على جهة الحدوث وانما قلنا على جهة الحدوث حتى تفارق عن الصفة المشبهة فانها بمعنى الثبوت
واسم الفاعل اللازم نحو حاسن بمعنى حدوث الحسن وقائم وقاعد ويجوز فيما بعده ايضا وجوه ثلثة نحو زيد
حاسن ابوه واباه وابيه كما عرفت هذا بل يجوز في اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد واسم الفاعل
اللازم ما يجري في الصفة المشبهة من الوجوه الثمانية عشر وانما قيد المص اسم الفاعل باللازم ومثل اسم المفعول
بالمتعدي الى مفعول واحد نحو مضروب في جواز المسائل الثمانية عشر كالصفة المشبهة لانه لو كان اسم الفاعل
المتعدي واسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول ثان لم يجز فيهما هذه المسائل للزوم الالتباس الا ترى انك
لو قلت زيد معطى اباه لم يعلم ان اباه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل والنصب تشبيها با
لمفعول ومفعوله الثاني محذوف في الاصل انه لو اضيف الى الفاعل وهو متعد لم يعلم بل هو مضاف الى الفاعل
او الى المفعول بخلاف اسم الفاعل اللازم والمفعول المتعدي الى مفعول واحد والصفة المشبهة اذ لا مفعول
لها فلا التباس هذا تمام ان السبب في جواز هذه الوجوه في اسم الفاعل اللازم واسم المفعول المتعدي الى مفعول واحد
كالصفة المشبهة لان جواز هذه الوجوه في الصفة المشبهة انما كان لشبهها باسم الفاعل فشبه اسم الفاعل باسم الفاعل
ولشبه اسم المفعول به كان اجدر واولى تنبيه اعلم ان اسم الفاعل اللازم هو المشتق من الفعل اللازم
كما عرفت نحو قاعد واسم الفاعل المتعدي هو المشتق من الفعل المتعدي نحو ضارب واسم المفعول اللازم
هو الذي اشتق من فعل يتعدى الى مفعول واحد كقولك مضروب فانه لا يقتضي مفعولا به ومفعول فعله نايب مناب
فاعله واسم المفعول المتعدي هو المشتق من فعل يتعدى الى اثنان كمعطى فانه متعد لاقتضائه مفعولا به الخامس
من العوامل القياسية الصفة المشبهة باسم الفاعل في المعنى وفي اللفظ ايضا لانها ايضا مما يثنى ويجمع
ويذكر ويؤنث مثله وهي اي الصفة المشبهة صفة مشتقة من فعل لازم وموضوعة لمن

قام ذلك الفعل به والضمير للموصول والمراد بمن قام به الفعل هو الفاعل لا الصفة المشبهة فهي بمعنى اسم الفاعل اللازم
والفرق بينهما ان الصفة المشبهة على معنى الثبوت واسم الفاعل بمعنى الحدوث كما عرفت فلا تغفل وبينهما
فرق من جهة الصيغة ايضا فان صيغة الصفة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يضبطوا صيغة المشبهة
على قياس مضبوط كما في اسم الفاعل والمفعول بل تراها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها وليس شيء
منها موافقا للقياس الا ان الصفة المشبهة من الالوان والحلى لا تجيء الا على افعل كابيض واسود واعوج واشهل وكون
وفي غيرهما يأتي على فعل وفعل وفعيل وغيرها ويعمل عمله اي عمل فعله اللازم ولا يشترط في اعمالها الزمان لانها بمعنى
الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان الذي هو الحدوث واما الاعتماد فلا مناص لها عنه كما مر في اسم الفاعل نحو زيد
حسن وجهه مثال اعمالها في الفاعل وزيد طيب ابا مثال الاعمال في التمييز فاعلم ان هذه الصفة
اما معرفة باللام او مجردة عنها وعلى التقديرين اما مضافة الى معمولها او معرفة باللام او مجردة عنهما واي حاصل من ضرب
الاثنين في الثلثة ستة وكل من هذه الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور ومضروب الستة في الثلثة ثمانية عشر
ستة مرفوعات وستة منصوبات وستة مجرورات وقسمان منها ممتنعان وهما الحسن وجهه والحسن وجه
ويختلف في حسن وجهه والاصح جوازه واما البواقي فما كان فيه ضمير واحد وهو تسعة وجوه احسن الوجوه وذو الضميرين
وهما اثنان حسن وما لا ضمير فيه ايضا وهو اربعة قبيح ثم اعلم ان الرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة على التشبيه
بالمفعول وفي النكرة على التمييز والجر على الاضافة والتفصيل يوجب التطويل ومن العوامل القياسية
اسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وانما قال المص ره اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل
كما قال غيره لان هذه قد يجيء على غير وزن افعل نحو خير وشر وان كان كونه على افعل غالبا وهناك فوائد ضرورية
لا بأس بالاشارة اليها وان اشتهر بين الاصحاب الاولى انه لم قال ومن العوامل القياسية اسم التفضيل ولم يذكر اسم
التفضيل في تعداد العوامل بان نقول السادس اسم التفضيل لانه ليس مما يعمل مطلقا كاسم الفاعل وغيره من اخواته
ولكنه لما كان يعمل على بعض الشروط عده في العوامل بتغيير الاسلوب للاشارة الى هذا المطلوب فلا تغفل والثاني ان

شاء الله



شاء الله تعالى تحقيقه الثانية انه يبنى من الثلاثي المجرد لا من كل فعل اذ لو بنيت من اكرم او استخرج مثلا صيغة افعل التفضيل
فاما ان تسقط الزوائد ويبنى افعل منه فيلزم فوات ما هو المقصود من هذين البابين مثلا كالتعدية في اكرم والطلب في
استخرج ونحوهما وان لم تسقط ويبنى الزوائد لم يمكن اخذ صيغة افعل منهما وذلك ظاهر الثالثة ان لا يكون فعله
من اللون والعيب لان باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات على وزن افعل من غير اعتبار التفضيل
فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس بافعل الذي ليس للتفضيل الا ترى انك اذا قلت زيد الاسود على معنى افعل التفضيل لم
يعلم انك اردت ذو سواد وانه زائد في السواد ثم اعلم المراد بالعيب العيب الظاهري كالعور والعوج وغيرهما
فلا اشكال بمجيء افعل للتفضيل من العيوب الباطنة نحو اجهل ومنه قوله تعالى اضل سبيلا الرابعة افعل التفضيل لا يستعمل
الا على احد وجوه ثلثة اما مضافا او بمن او معرفا باللام فكما لا يجوز خلوه من احدها لانك قد عرفت ان الغرض
من وضعه افادة زيادة لشخص على غيره وهذا الغير هو المفضل عليه كما ان الشخص الاول هو المفضل عليه ولو تجرد عن
احد هذه الثلثة كان خاليا عن ذكر المفضل عليه فيفوت الغرض من وضعه فانك اذا قلت زيد اشرف لم يعلم انه اشرف
من عمرو او بكر او غيرهما فان قلت سلمنا انه لو استعمل بمن او بالاضافة كان المفضل عليه معلوما نحو زيد اشرف
من زيد او اشرف القوم ولكنه اذا استعمل باللام وقلت زيد الاشرف من اين يعلم منه المفضل عليه وما الفرق
بين زيد اشرف وزيد الاشرف قلت الفرق ان اللام في الاشرف للعهد فيكون المفضل معهودا وهو لا يكون معهودا
الا على الصفة المذكورة من زيادة موصوفه على شيء معين فانه انما يقال زيد الافضل للمعهود اذا كان قد سبق قبله
بين المتكلم والمخاطب ان زيدا افضل من عمرو فانه حينئذ يجوز ان يقال زيد الافضل والمعنى الافضل المحكي المعهود
عندنا بانه افضل من عمرو وذلك لما تقرر ان لام العهد الخارجي بمنزلة ضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر معهوده لفظا
او معنى فعلى هذا كان في صورة اللام ايضا المفضل عليه معلوما معهودا بخلاف ما لو كان خاليا نحو زيد افضل كما عرفت
هذا واما عدم جواز اجتماعها فلما بينهما من المنافاة حتى بين اللام ومن فلا يقال الافضل من عمرو اذ لما كان اللام
افاد المفضل عليه وكان ذكر من لغوا وهناك وجوه اخر تركناها للاستغناء عنها بما ذكر وقد ذكر ان نسبته انه اذا اضيف

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته على المضاف اليه ويشترط ح ان يكون المفضل بعضا من المفضل عليه
مثل زيد افضل الناس يعني فضل من الناس مع انه منهم ولهذا لم يجز ان يق الملائكة افضل البشر وقال بعض الناس
ان في هذه الصورة يلزم الشافقش فانك اذا قلت زيد افضل من الناس ومن الناس زيد فزيد افضل من نفسه وهل هذا
الا الشافقش ح وهذا اوهم منه لانتقاضه بورود هذا المعنى في كلام الله المتعال ٤ والنبي الامي المتكلم على افصح المقال
وحله ان الافضل وجهين ثبوت اصل الفضل وثبوت الزيادة في الفضل اما الزيادة فظاهرة لان اسم التفضيل موضوع
للزيادة واما ثبوت المعنى فلان الزيادة فرع ثبوت اصل المعنى فزيد من الناس من جهة اصل الفضل وفضل منهم من
جهة ثبوت الزيادة فلا تنقض صرح بذلك الزمخشري في المفصل وغيره وهناك قد طال المقال في الالسنة القديمة الجديدة
بما لا مزيد له ومن اراد الاطلاع على جليه اي ال فيرجع اليه والمعنى الثاني ان يقصد به تفضيل المفضل بزيادة مطلقة لا على
المضاف اليه فيكون الاضافة لمجرد التوضيح والتخصيص والمفضل عليه مقدرة في الكلام ولا يشترط ح ما شرط في الاول من
كون المفضل من جنس المفضل عليه ومما يتفرع على اختلاف هذين المعنيين جواز قولهم يوسف احسن اخوته على الثاني دون
الاول لا الاشنع على معنى الاول لعدم تحقق الشرط المذكور فيه فان يوسف ليس من اخوة يوسف وداخلا فيهم فانك اذا
اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم فاذا لم يكن يوسف من جملتهم فقد فضلت يوسف على من
ليس منهم فانتفى الشرط فلا يصح المعنى الاول فيه وبعبارة اخرى وهي انه على المعنى الاول يلزم في هذا المثال اجتماع النقيضين
لانه لما كان اضيف الاخوة على الضمير العايد الى يوسف فيلزم ان يكون يوسف خارجا عنهم لان يوسف ليس من اخوة يوسف
وهذا ظ وقد عرفت ان في المعنى الاول يلزم ان المفضل من جنس المفضل عليه فيكون يوسف داخلا في الاخوة فيكون
خارجا منهم وداخلا فيهم فيلزم اجتماع النقيضين وبهذا التقدير يعلم انه لو لم يضف الاخوة الى الضمير الراجع الى يوسف
بان يق يوسف احسن الاخوة جاز فيه معنى الاول ايضا لان يوسف من جملة الاخوة المطلقة وان لم يكن من جملة
اخوة يوسف هذا اولا جواز يوسف احسن اخوته على المعنى الثاني فظ لانه ح يكون المراد يوسف احسن من الناس
بين اخوته ولا محذور فيه السادسة انه لا يعمل في الاسم الظاهر لانه معمول قوي فلا يعمل فيه الا العامل القوي ولا

قوة



قوة في اسم التفضيل لفقدان مشابهته بالفعل لانه لا يثنى ولا يجمع بخلاف الفعل ولانه اذا عمل اسم الفاعل والمفعول والمفعول
والصفة المشبهة زيادة لان لها فعل بمعناه وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه في الزيادة ولهذا لا يعمل في الظاهر وانما
قلنا في الظاهر لانه يعمل في الضمير لانه معمول ضعيف وادنى مشابهته بالفعل كاف في العمل فيه هذا واذا عرفت انه لا يعمل في
الظاهر اعلم انهم استثنوا من هذا الحكم صورتين احدهما ما اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء وهو ان كان كذلك لشيء
في اللفظ ولكنه يكون في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء اي في اللفظ ولكنه يكون في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء اي المتعلقه
بشرط ان يكون ذلك المسبب مشتركا بين ذلك الشيء وبين غيره مفضلا باعتبار الشيء الاول على نفسه باعتبار
غيره ومع ذلك يكون واقعا في كلام منفي نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
ار من الكحل في عين زيد فان احسن صفة رجل وحسن مع ذلك ليس صفة له في المعنى بل صفة لمتعلقه وهو الكحل
وانما سمي مسببا لانه سبب التفضيل في الحقيقة وهذا المسبب اعني الكحل مشترك بين ذلك الرجل وبين غيره وهو زيد مفضل
باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار النظر الى عين زيد ولا مانع من ذلك لجواز تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين
مختلفين ثم ايها الاخوان انما كنت رايت في اوان الصبي ان الطلبة مشغولون في فهم هذه العبارة حتى
اشتهر بينهم ما قيل ٤٤ افعل التفضيل دل خون مي كند ٤ سرمه سو از ديده بيرون مي كند ٤ لهذا اردت توضيحه
بالفارسية تسهيلا للاطفال ٤ لعلهم ترحموا الى حين ما انقطعت مني الاوصال ٤ ويرحموني عند فراغهم ٤ وتفرق
عني البال ٤ لهذا عرض مي كند كه عمل كردن اسم تفضيل در اسم ظاهر مشروطست به پنج شرط اول آنكه اسم تفضيل
صفه اسم واقع شده باشد بحسب لفظ دويم آنكه در معنى صفه آن اسم نباشد بلكه صفه متعلق او باشد سيم آنكه آن
متعلق مفضل باشد باعتبار اسم موصوف مذكور در اول كلام وچهارم آنكه همان متعلق مفضل عليه هم مي باشد
ولكن باعتبار اسم ديكر و پنجم آنكه اين صورت در كلام منفي واقع شده باشد و جميع اين شروط در مثال كحل موجودست
زيرا كه احسن لفظا صفه رجل است و در معنى صفه رجل نيست بل صفه متعلق اوست كه كحل است زيرا كه غرض اين نيست
كه مردي بهتر از زيد نيست بلكه مراد آنست كه سرمه چشم او بهتر از سرمه چشم زيدست پس احسن بحسب معنى

سرمه ست وچون سرمه درین مقام هم مفضل است وهم مفضل علیه مفضل است ازین جهة که در چشم رجل است
ومفضل علیه است ازین جهة که در چشم زید ویک چیز هم مفضل وهم مفضل علیه بچون از یک جهة حرز ندارد وچون وجه انطباق
مثال بر ممثل معلوم شد باید دانست که درین نکتهٔ ضروریه بود وچون واجب بعد ذکر نمود النکتة الاولی انه
قد حقق فی علم المعانی ان النفی فی کل کلام کلام انما یتوجه علی القید الزائد الاخیر ان قولک ما جاءنی زید راکبا انما یرید
نفی المجیء فی حال الرکوب لا نفی المجیء مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم ان القید الزائد فی اسم التفضیل هو معنی الزیادة المدلول
فیه فیتوجه النفی الی تلک الزیادة فیکون المعنی لیس حسن الکحل فی عین رجل زایدا علی الکحل فی عین زید فیبقی اصل حسن الکحل
فی عین رجل صحیحا الی الکحل فی عین فاما ان یکون حسنه مساویا له او دونه والمساواة مما یابی عنها مقام مدح عین زید
لان المساواة فی الحسن لا یکون مدحا فبقی ان یکون الکحل الرجل دون عین زید فی الحسن فرجع المعنی الی ان الکحل فی عین
زید احسن من کل عین کل رجل وعلی هذا التحقیق یلزم ان یکون الکحل باعتبار کونه فی عین زید مفضلا وباعتبار
کونه فی عین الرجل مفضلا علیه لما عرفت من حاصل المعنی المقصود فی هذا المقام وهذا ظاهر علی من له ادنی دربة باسالیب
الکلام فان قلت هذا مناف لقولهم ان الکحل مفضل باعتبار عین الرجل ومفضل علیه باعتبار عین زید لا معنی
لقولهم هذا قلت هذا مما اخفی الواردین علی هذا العین ولعله فی الحقیقة هو المرتب للکحل عن العین ونعم ما قال الامام
رکن الدین وهو من ارکان دین النحویین انهم انما سموا الرجل مفضلا وزید مفضلا علیه لبقائه کحاله قبل دخول
حرف النفی او بعد ورود حرف النفی ینعکس التفضیل بالضرورة والدلیل والعجب من بعض اجلة المحشین وهو من احسن
الناظرین فانه بعد ما نقل ما نقلنا عن رکن الدین قال ومراده من الحکم غیر ظاهر انتهی فانه قد ظهر لک مراده من
الحکم وان الحکم کیف انعکس فی صورة النفی فلا تغفل وهذه النکتة مما زلت فیه اقدام العظام والنکتة الثانیة
انهم اشترطوا هذه الشروط اما الشرط الاول فانما اشترطوا لیحصل له صاحب یعتمد علیه فیقوی علی العمل کاسم الفاعل مثلا
واما الشرط الثانی والثالث لیحصل لاسم التفضیل متعلق ظاهر یتعلق بذلک الصاحب حتی تیسر عمله فیه واما الشرط
الرابع فیصحح معنی التفضیل لان شیئا واحدا لا یکون مفضلا ولا مفضلا علیه الا باعتبارین واما اشتراط ای شی

النفی



والنفی لان اسم التفضیل ح کان واقعا موقع الفعل اذ حرف النفی من دواخل الفعل فیقوی علی العمل فیعمل فی الظاهر
فکان المعنی ما رایت رجلا حسن فیه الکحل من حسنه فی عین زید هذا ویمکن ابداء وجه اخر لاعمال اسم التفضیل وهو حسن
وبمعموله وهو کلمة منه وهذا ایضا غیر جایز بالاتفاق ویدل علیه سلامة الاذواق فان اسم التفضیل عامل ضعیف
بصورة الفعل منه وبین معموله وهذا القدر کاف للاخوان والله المستعان ومن المواضع التی یجوز اعمال اسم
التفضیل او وقع اسم التفضیل فیه لتفضیل احد حالی شیء واحد علی حاله الاخر نحو زید قائما احسن منه قاعدا
قولهم **هذا** ای التمر حال کونه **بسرا اطیب منه** ای من التمر حال کونه **رطبا** والرطب ما فیه حلاوة
حرفته والبسر ما بقی فیه حموضة والعامل فی رطبا اطیب باجماع النحاة وانما اختلفوا فی بسرا فقال ابو علی ان العامل
فیه هو شیء المفهوم من اسم الاشارة مستدلا بانه لو کان اطیب لزم تقدیم معمول اسم التفضیل علیه وذلک غیر جایز
لضعفه فی العمل هذا ولکن لا یخفی علی احد انا لو بدلنا اسم الاشارة بقولنا التمر بسرا کان بسرا عاملا علی ما قال
ابو علی واما استدل به فضعیف لان النحاة فی امثال هذا المقام یجوزون تقدیم معمول اسم التفضیل علیه حتی یقع کل من
الحالین فی موقعها وهنا کلام لیس هذا موقعه فلیطلب من موقعه **السادس** من العوامل القیاسیة ا
**لمضاف وهو کل اسم نسب الی شیء** ای الی اسم اخر فالاضافة بمعنی النسبة وانما قال الی شیء
اذ الاضافة قد یکون بین اسمین نحو غلام زید وقد یکون بین فعلین نحو مررت بزید وهناک نظر ظاهر فان المضاف
العامل فی المضاف الیه هو القسم الاول لا الثانی وهذا ظاهر فلما کان غرض المص بیان المضاف العامل فکان علیه ان یقول
وهو کل اسم نسب الی اسم ولعله ره اراد فی التعریف ان یعرف المضاف المطلق حتی یشمل القسمین وان
کان المراد من المضاف القسم الاول ففی العبارة استخدام ثم ان الاضافة علی قسمین لفظیة ومعنویة لان لا یخ
اما ان یکون المضاف صفة مضافة الی معمولها اولا والاول لفظیة والثانی معنویة وبوجه اخر المضاف اما
ان یکتسب من المضاف الیه تعریفا او تخصیصا اولا والاول الاول کما ان الثانی الثانی **وجره** ای جر
المضاف للمضاف الیه ولفظ الجر هنا مصدر مسند مضاف الی فاعله والمعنی جر ادل مضاف مضاف الیه لما مر من

ان المضاف عامل في المضاف اليه على رأي المصنف وعمل فيه اما بتقدير اللام وذلك اذا لم يكن المضاف اليه
جنسا للمضاف ولا ظرفا له او بتقدير من اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف او بتقدير في اذا
كان المضاف اليه ظرفا للمضاف ويسمّى المجرور على كلا التقادير الثلثة مضافا اليه نحو هذا
غلام زيد في الاضافة بمعنى اللام اي لزيد وخاتم فضة بتقدير اي خاتم من فضة وهذا
ضرب اليوم بتقدير في اي ضرب واقع في اليوم وهذا هو المشهور بين الجمهور وقيل ان العامل هو الحرف المقدر
لا المضاف وقيل المضاف لكن بسبب معنى الحروف المستفادة من الاضافة المقدرة ولكل وجه هو كيفها وممّا يجب
ان يعلم المشهور ان المقدّر بالحروف المذكورة هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا ريب ان كل مضاف يجرّ
المضاف اليه لفظيا كان او معنويا واذا عرفت هذا علمت ما في قوله وجرّه بتقدير اللام لانه ان اراد ان جرّ المضاف
مطلقا بهذه الحروف فهو وهم كانّ المقدّر بالحروف هو المعنوية وان اراد جرّ المضاف المعنوي قلت سلّمنا ذلك ولكن
العامل والجر هو المضاف مطلقا لفظيا كان او معنوية وقد يقع الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف
اليه كالفصل بكلمة لا في قوله بئر لا حور سرى وما شعر بافكه حتى اذا الصبح
حسر يعني وقع في جزء الهلاكة بسبب افكه اي كذبه وما علم انه وقع في الهلاك حتى اذا حسر في الصبح القيامة
ويمكن المعنى بوجه آخر فتبصّر ومحلّ الاستشهاد قوله في بئر لا حور والمراد بئر حور وفصل بينهما بكلمة لا والحور جمع حاير
من حار اذا اهلك ومن الفصل قولهم هذا غلام والله زيد حيث فصل القسم بين الغلام وزيد
والمراد والله هذا غلام زيد هذا البعض احوال الاضافة المعنوية واما الاضافة اللفظية فهناك نكتة لا بدّ من الاشارة اليها
تنويرا للافهام وهي انك قد عرفت ان الاضافة اللفظية هي اضافة الصفة الى معمولها فلا يتصور الا اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال والا لم يكن الصفة عاملة فلم يتحقق الاضافة اللفظية واذا عرفت هذا علمت ان في اضافة اسم الفاعل صورتين
احدهما وهو اذا كانت الصفة بمعنى الحال او الاستقبال ح كانت الاضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية
لا تفيد التعريف والتخصيص لان الصفة المذكورة بمنزلة الفعل والفعل لا يعرف بل غاية ما تفيد الاضافة اللفظية التخفيف

بحذف

٩٨

بحذف التنوين ولهذا جاز ان يقع الصفة المضافة صفة لنكرة لان الصفة المضافة يكون نكرة لا معرفة وعلى هذا
اجري قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فان المعنى هديا ان يبلغ الكعبة بمعنى الاستقبال ولهذا وقع صفة لقوله هديا وهو نكرة
وثانيهما وهو ما اذا كانت الصفة بمعنى الماضي او بمعنى الثبوت والدوام لا بمعنى الحال والاستقبال وح لم يكن من قبيل
الاضافة الصفة الى معمولها فيكون الاضافة معنوية لا لفظية وقد تقرر ان الاضافة المعنوية تفيد التعريف والتخصيص
ولهذا جاز ان يكون صفة لمعرفة وعلى هذا اجري قوله تعالى الحمد لله رب العالمين مالك يوم الدين فان الرب
والمالك وقعا صفة لمعرفة وهو الله تعالى وذلك لان الربوبية والمالكية ثابتان لله تعالى على الدوام والثبوت لا بمعنى
الحال او الاستقبال فلا يكون اضافتهما من اضافة الصفة الى معمولها فالاضافة فيهما معنوية مكتسبة للتعريف ولهذا
جاز وقوعهما صفة للمعرفة ومنه قوله تعالى غافر الذنب وقابل التوب وامثاله كثير في كلام الملك القدير وفي هذا القدر
كفاية للبصير السابع من العوامل القياسية كل اسم مبهم تمّ باحد الاشياء الاربعة
والمراد من كون الاسم تامّا كون الاسم على حالة لا يجوز اضافته معها وهناك اربعة اشياء اذا لحقت واحد
منها بالاسم امتنع اضافته وهي التنوين ونون التثنية ونون شبه الجمع وهو نون
عشرون واخواتها والاضافة وانما امتنعت الاضافة مع هذه الاربعة اما مع التنوين فلانه دليل
الانفصال والاضافة دليل الاتصال والجمع بينهما متعذر واما مع النونين فلما تقرر عندهم ان النون فيهما قائم مقام
التنوين فيدل على الانفصال المنافي للاضافة واما مع الاضافة فظاهر لظهور ان المضاف لا يضاف ثانيا وهو
اي هذا الاسم التام بواحد من الاشياء ينصب اسما منكرا اما انه ينصب فلانه اذا تمّ بهذه الاشياء شابه
الفعل وصار به كلاما تاما فيجب ان يكون ما بعده منصوبا لتشبيهه له بالمفعول اولانه اذا لم يضف فلم يجرّ ولا وجه
للرفع فلا وجه الا النصب واما الاسم الواقع بعده فيجب ان يكون نكرة لان الغرض منه رفع الابهام عن الاسم التام
وهذا الغرض يحصل من النكرة والتعريف امر زائد على الغرض فيكون لغوا اي لمّا كان الاسم التام مبهما والواقع بعده
رافعا للابهام ورفع الابهام شأن التميز ولهذا يسمّى المنصوب باسم التام تمييزا وهذا هو تفهم

الثاني من قسمي التمييز وهو الرافع الابهام المستقر عن ذات مذكورة والمراد بالذات المذكورة هو الاسم التام المذكور فهو الناصب لمعنى التمييز ولا فعل هناك وهذا ما وعده المص في باب التمييز حيث قال هناك والا ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فهو معمول القسم الاخر من القياسية سيجيء والآن بما وعد رحمه الله والا الامثلة نحو عندي رطل زيتا مثال التام بالتنوين ومنوان سمنا مثال التام بنون التثنية و عشرون درهما مثال التام بنون شبه الجمع وملؤه عسلا مثال التام بالاضافة وقد عد بصيغة المجهول اي عدنا الاسم الثالث وهو عشرون درهما من العوامل السماعية فان عشرون واخواتها من العدد وقد عد العدد في السماعية فتذكر فيلزم التكرار هناك ولعله اعاد لاتمام اقسام الاسم التام هذا افادته اعلم ان الاسم التام بالتنوين ونون التثنية مما يجوز اضافته الى ما بعده اضافة بيانية باسقاط التنوين والنون جوازا ثابتا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو عندي رطل زيت ومنوا سمن ولكن التام بنون شبه الجمع والاضافة لا يجوز اضافته اما الاضافة فظ واما نون شبه الجمع فقد مر وجهه في باب العدد فلا نعيده تذنيب في بيان عوامل المعنوية العوامل اما لفظي وقد بان اي ظهر من اول الكتاب الى الآن واما معنوي وهو اي العامل المعنوي معنيان وذلك لانهم لما راوا ان المضارع والمبتدا مرفوعان وراوا ان رفعهما مما يزول بعامل آخر والحركة الزائلة اعراب للبناء والاعراب لا بد ان يكون من عامل ولا عامل فيهما في اللفظ فالتجاوا ان يعتبروا لهما عاملا معنويا فقالوا ان العامل في رفعهما معنيان احدهما معنى يرفع الفعل المضارع وهو اي المعنى الرافع فيه قيدان عدمي ووجودي اما القيد العدمي فهو معنى تجرده عن العوامل اللفظية من النواصب والجوازم يعني ان المضارع يحتمل اعرابا ثلثة الرفع والنصب والجزم فيه بدل الجر في الاسماء لانهم جعلوا الجر من خواص الاسم فابدلوه في الفعل بالسكون لمناسبة الجر بالسكون كما مر فعند الخلو من النواصب والجوازم لا يبقى اعراب الا الرفع فرفعوا المضارع لذلك فسبب رفعه هو مجرد تجرده عن النواصب والجوازم وهذا التجريد والخلو امر معنوي لا لفظي ولهذا قالوا ان العامل فيه معنوي واما القيد الوجودي الباعث لكونه

مرفوعا



مرفوعا هو وقوع المضارع موقعا يصح وقوع الاسم فيه مسندا نحو زيد يضرب في موضع ضارب او في مقام يصح وقوع الاسم فيه مسندا اليه نحو يضرب زيد لان اول الكلام موضع المبتدا في الجملة فشابه المضارع الاسم الذي اصله الاعراب ولهذا كان معربا مثله وانما وقع لانه موجب لكمال الشبه الذي يناسبه اقوى الاعمال وهو الرفع كذا قيل وليس بشيء كما يعرف بالتامل بل الحق ان الرافع له هو تجرده عن الناصب والجازم كما قلنا وقاله الجمهور من النحاة البصريون ورفع المضارع بالضمة في المفرد نحو يضرب وبالنون في التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون ولهذا يسقط النون بالناصب والجازم وثانيهما معنى يرفع المبتدا والخبر وهو اي المعنى العامل فيهما عبارة عن تجرد الاسم الواقع مبتدا وخبرا عن العوامل اللفظية الناصبة الرافعة او الجارة وانما جرد الاسم عن العوامل للاسناد اي ليصح اسناد شيء او اسناده الى شيء واي حاصل ان الاسم لو كان معمولا لعامل رافع او ناصب او جار لم يجز وقوع الاسناد بينه وبين اسم آخر الا ترى انه لو قيل ضرب زيد لم يجز اسناد شيء الى زيد مع انا كثيرا ما نحتاج في المحاورات بالاخبار عن شيء لشيء مثل زيد قائم او عمرو قاعد فيجب تحقق الاسناد من فعله خلو الاسمين الواقعين مسندا ومسندا اليه عن العوامل اللفظية واذ لا عامل في اللفظ يرفع او ينصب او يجر فلا بد من اعتبار عامل المعنوي ولا يوجد شيء يصح للاعتبار الا التجرد فثبت ان مجرد التجرد عن العوامل صار سببا للرفع فيهما سيما في المبتدا وهذا هو مختار البصريين حيث قالوا ان الرافع في المبتدا والخبر هو معنى الابتداء وقال بعض النحاة الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال آخرون ان لكل واحد منهما عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية والمص اختار المذهب الاول وهو اولى فنعم ما فعل هذا ثم اعلم ان المبتدا على قسمين احدهما الاسم المجرد عن العوامل الواقع مسندا اليه والثاني الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر مسند بذلك الاسم الظ والاول نحو زيد قائم مبتدا مرفوع عامله الرافع له معنى التجرد عنها اي العامل اللفظية وانما جرد عن العوامل لاجل اسناد القائم الذي

هو الخبر اليه اي الى اليه وقائم المسند به خبره وهو ايضا مرفوع عامله التجرد عنها
اي عن العوامل وانما تجرد عنها لاسناده اي لقيام الى زيد فالعامل في كليهما التجرد وقسم الثالث
من المبتدا نحو ما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فقائم في هذين المثالين مبتدا والزيدان فاعله ساد
مسد الخبر وعامله اي عامل قائم التجرد عن العوامل وانما تجرد لاسناده اي ليصح اسناد قائم
الى زيد واما العامل في الخبر في هذا القسم فليس هو التجرد المعنوي بل عامله هو قائم والخبر في هذا القسم معمول
لعامل لفظي فافهم فقد ضاق المجال عن بيان سائر ما في هذا الباب فاقتصرنا على ما اختصر عليه المص احترازا عن
الاطناب فائدة المراد بالعوامل اللفظية في هذا الكتاب ما اي عامل لا يكون
زائدة واراد المص من الزائد ما لا يكون مؤثرا في اللفظ فالعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في اللفظ سواء
كان مع ذلك مؤثرا في المعنى ايضا ام لا فدخل في تعريف العوامل اللفظية نحو هذا بحسبك
وبحسبك زيد فان الباء في هذين المثالين وان كانت زائدة بحسب المعنى ولكنها عاملة في اللفظ
وقد قلنا ان الزائد عند المص ما كان زائدا في اللفظ ايضا كماء الكافة مثلا فيكون المثالين من العوامل اللفظية
وهذا المعنى الزائد اصطلاح آخر واما الاصطلاح المشهور فهو ان المراد من الزائد ما لا يكون مؤثرا في المعنى سواء
كان مؤثرا في اللفظ ام لا بل انما ذكر المجرد الزينين كما ذكرنا في تضعيف الكلمات السابقة مرارا والحق ان
الزائد بهذا المعنى ليس من العوامل اللفظية لان اصل العوامل ما يكون مؤثرا في اللفظ بل فائدة العامل اختلاف
آخر الكلمة بحسب الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر وفائدة الاختلاف حصول المعاني المعتورة على الاسم
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فظهر ان فائدة ادخال العوامل حصول المعاني المختلفة وقد قلنا ان الزائد
لا دخل له في المعنى فالعوامل الزائدة خارجة عن العوامل اللفظية وانما عملت في اللفظ صونا للعامل عن الالغاء لفظا
ومعنى ولكن المص واشباهه من اصحاب العوامل لما راوا ان الزائد بهذا المعنى قد يعمل في اللفظ وان كان

زائده



زائدا في المعنى وليس هذا العلم مما غرضه المعاني وانما غرضه النظر في الالفاظ ولهذا جعلوا الزائد العامل في اللفظ من
العوامل اللفظية فلهذا ادخل الباء في بحسبك في تعريف العامل اللفظي فعلى هذا يكون الزائدة ما لا يكون مؤثرا في
اللفظ مثل ماء الكافة ولام التاكيد وغيرهما مما لا عمل له في اللفظ هذا واشاله اما خبر مبتدا محذوف اي ما اردناه
هذا او بالعكس فيهما بالعكس والمشهور انه مفعول لفعل محذوف والمعنى خذ هذا وهذا اي ما ذكرناه من الالفاظ او المعاني
او النقوش اما المكتوبة في الصحف او الملفق منهما او من الثلثة والحمد لله فان هذا ايضا نعمة من نعمائه ورحمة
من الائه فيجب في هذه النعمة ايضا حمد آخر حتى ان الحمد ايضا من نعمائه فيوجب حمدا آخر وهكذا الى غير النهاية فلن يبلغ
احد كنه حقيقة حمده وهذا معنى ما روي عن داود عليه السلام وقاله داود ع هذه في زبور آل محمد صلى الله ﷺ
حيث قال فكيف لي بتحصيل الشكر وشكري اياك يفتقر الى شكر فكلما قلت لك الحمد وجب ان اقول لك
الحمد وهذه من فقرات المناجاة الملحقة بالصحيفة السجادية ومعناه مذكور في دعاء الشكر في الصحيفة بعبارة
اخرى فقوله والحمد لله جملة معترضة بين المبتدا والخبر وهو قوله خلاصة ما اوردناه اي في بيان
خلاصة تعداد العوامل اللفظية والمعنوية واللفظية السماعية والقياسية وهي اي هذه الخلاصة جزء مما
يدخرون اي يجعلونه ذخيرة ليوم القيمة وهو يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون فانه
يوم لا يؤخذ فيه فدية ليشفع المال ولا يجري فيه النصرة ليشفع البنون فلا يؤخذ فيه فدية ولا هم ينصرون فلا ينفع
فيها الا من اتى الله بقلب سليم خال عن القلب الغش والقلب السليم لا يحصل الا بالعمل
الصالح ولذلك لمثل هذا اليوم وللخلاص عن تبعاته فليعمل العاملون فان الله لا
يضيع اجر العاملين والله يحب المحسنين وبالاحسان نختتم الكلام في هذا المقام تفالا لان يختم خاتمة امورنا
بالاحسان والانعام والحمد لله على تواتر نعمائه والشكر له على توافر آلائه هذا آخر ما اردنا ايراده في الشرح
والتوضيح مع الالتفات الى بعض النكات التي ابنه عنها كتب النحاة بالرمز او بالتصريح مع تكاثر الاشغال وطول العهد

شئ في هذا العلم ونشوّش البال في عشر عشر الناس ساهون فليحمل على الغفلة لكثرة تواتر حدثان الدهر الخوال الربع ان الناس ساهون وان كالطبيعة الثانية للانسان فيعفو ما زلت فيه القدم وستر ما طغى به القلم والمرجو من الله رب العالمين ان يجعله ذخيرة ليوم الدين فانى الله من ان يضيع عمل عامل فنعم اجر العاملين ولمثل هذا فليتنافس المتنافسون فانا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه قدوة العاملين وعلى آله سيما على خير العاملين والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

[illegible]

ملتمس ... نصيب ... الغد ...

اما بعد فقد فرغت

من تسويد هذه النسخة الشريفة في يوم شنبه وقت عصر في احد عشر شهر ذي الحجة الحرام وهو يوم الضيف للاحباب المعروف المسماة المسماة الاوراياك ودماغى جاف ودن في صحبة العلم سران عايد اكبر الفقير كثر التواناق وازدياد المعصية ورح

بحب العلم والثواب اشتياق وآخرها فراق والله



من شرح ميرزين العابدين

**النوع الثالث عشر** من العوامل السماعية عاملة تسمى عند النحاة اسما، النكرات فالاضافة بيانية اى اسما هى النكرات وضعا فلهذا انتصب تلك الاسماء اسما، هى النكرات وضعا واستعمالا على ان تكون تلك الاسماء هى التميز لها والرافعة لابهامها لان ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا اوقع في النفوس وهذه الاسماء العاملة اربعة اسماء عندهم الاول كم الثاني كاين الثالث كذا اذا كانت بمعنى العدد لا بمعنى الاشارة الرابع بعض اسماء العدد المعين وهو ما فوق العشر فان مميزه منصوب مفرد كما سيأتي فكم منها لصدر الكلام اعم من ان يكون عند الاستعمال استفهامية بمعنى الهمزة وخبرية يخبر بها عن الشئ وكم الاستفهامية اذا استعملت على حالها تنصب الاسم على التميز مطلقا بلا فصل الظرف وشبهه بينهما ومعه حتى يكون فرقا بينها وبين كم الخبرية مع ان الاصل في التميز ان يكون منصوبا الا لمانع يمنعه نحو قولك مستفهما عن المخاطب كم رجلا في الدار بلا فصل وكم في الدار معه فكم في المثالين مرفوع محلا مبتدأ، وفي الدار ظرف مستقر خبره او بالعكس ورجلا بالنصب تميزها واتفق النحاة بانه اذا فصل بينها وبين مميزها بالفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وكم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وغير ذلك واذا كانت مع حرف الجر بان دخلت عليها تكون منصوب المحل على المفعولية لكن تنصب تارة ما بعدها على الاصل كقولك بكم رجلا مررت وتجره تارة على التميز بالاضافة لانها في الصورة مثل كم الخبرية فقد تستعمل مثلها نحو بكم رجل مررت وكذا اذا اضاف اليها اسم فتكون مجرور المحل مضاف اليه تنصب وتجر كقولك غلام كم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت وكذا اذا وقع بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او بمتعلقه كانت منصوبة المحل بذلك الفعل اما مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت واما مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت واما مفعولا فيه نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت ومن هذا اعلم ان كم الاستفهامية وكذا الخبرية مبنية وضعا وتكون مرفوعة المحل على الابتداء او على الخبرية لا على الفاعلية لاقتضائهما صدر الكلام والفاعل من حيث هو فاعل لا يقع صدر الكلام وتكون منصوبة ومجرورة محلا لان من شانهما الصدارة كما هي شان المبتدأ، والجر واما كم الخبرية فموضوعة للتكثير كما وضعت رب للتقليل فمع الفصل بالجملة مطلقا بينها وبين مميزها تنصب اياه عندهم وجوبا لتعذر الاضافة فتستعمل مثل كم الاستفهامية نحو قول الشاعر كم نالني منهم فضلا وكم نال لى منهم فضلا فكم مرفوعة المحل مبتدأ، وجملة نالني مرفوعة المحل خبره وفاعله الضمير الغائب المستتر فيه ومنهم متعلق بنالني وفضلا بالنصب تميز كم واما مع الفصل بينها بالظرف وشبهه فتنصب ايضا على المختار اداء لحق الفصل ولان الاصل في التميز النصب نحو كم عندك رجلا في الظرف او كم في الدار رجلا في شبهه وقيل تجر لان الظرف وشبهه هنا بمنزلة المبتدأ، وكم خبره المقدم فيكون الكلام في قوة ان يقع عندك كم رجل وفي الدار كم رجل فوجود هذا الفصل كعدمه واذا استعملت بدونه اى بدون الفصل مطلقا فهى تجر ما بعدها بالاضافة حملا لها في الجر على رب حرف الجر حمل النقيض على النقيض لانها كما عرفت للتكثير ورب للتقليل او حمل النظير على النظير لاشتراكهما في الصدارة وفي دخولهما على نكرة الموصوفة اولانه قد يجئ رب بمعنى التكثير ايضا فتجر مثلها نحو كم رجل لقيته بمعنى رب رجل لقيته وقيل ان كم بمعنى رب حرف الجر كالواو وقيل التميز مجرور بمعنى تقدير للتبيين والمعنى كم من رجل لقيته وهذه الاستعمالات كلها استعمال اهل الحجاز واما بنى تميم فهم ينصبون التميز بها اى بكم الخبرية مطلقا مع الفصل مطلقا او بدونه كما عرفت لانها من الاسماء، الناصبة وحقها ان تنصب مطلقا وهذا القول نادر غير مشهور **فائدة** اعلم ان الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه منجز والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وان مميز كم الاستفهامية يفرد ابدا وينصب غالبا لانها بمنزلة اوسط العدد ومميز كم الخبرية يفرد تارة ويجمع اخرى ويصير مجرورا على التقديرين جمعا بين كثرة العدد وقلته وقد اشترك بينهما بان تجر التميز بمن الجارة المزيدة للتبيين فيهما ولكن دخولها على مميز الخبرية اكثر من دخولها على الاستفهامية

وذلك لان قولك كم رجل او رجال عندي مثلا بمنزلة الجواب لسؤال من قال أمن رجل او من رجال عندك بلفظ من فلا بد ان يتحقق في الجواب ليفيد ولو تقديرا ليتم التقريب
فتقول في الاستفهامية نحو كم من رجل ضربته وتقول في الخبرية نحو قوله تعالى كم من قرية اهلكناها هذا مع عدم لبس التمييز بالمفعول واما في صورة اللبس كما اذا وقع بين الخبرية
ومميزها فعل متعد فلزم دخول من على التمييز حتى يزول اللبس كما عرفت في الاستفهامية نحو كم ضربت من رجل وكم نصرت من رجال ومنه قوله تعالى كم اهلكنا من قرية وكم
تركوا من جنات عندي من رجل كم بمعنى الخبرية وقد يحذف التمييز منهما عند قيام القرينة فتقول في الاستفهامية نحو كم مالك بحذف التمييز لان السؤال عن كميته اي
على انه من جنسه اي كم درهما مالك وتقول في الخبرية نحو كم ضربت بحذف التمييز فان الجزء عن القرينة دل على انه من جنس متعلق الضرب اي كم رجل او رجال ضربت
ومنها كاين الخبرية وهي تستعمل ككم الخبرية على وجوه اربعة الاول في النكرة نحو كاين رجلا عندي والثاني دخول من الجارة على مميزها للتبيين نحو كاين من رجل
عندي والثالث انها تتصدر وتقع في صدر الكلام كما عرفت والرابع انها تنصب تمييزها غالبا لان النون التي كانت في آخرها بمنزلة التنوين والاسم المنون
لا يضاف فكذا ما يقوم مقامه نحو قولك كاين رجلا عندي بالنصب ونحو قوله تعالى وكاين من قرية اهلكنا بدخول من على التمييز وقد جاء فيها عندهم خمس لغات على المشهور
احدها كاين بالتشديد والسكون على وزن كاي بالكاف والتشديد مع التنوين اذا اي بدون الكاف على وزن كاين والثاني كاي بفتح الفاء وسكون العين مع
تنوين اللام كراي اي مثل راي مصدر اي بري بالفتح والسكون مع التنوين وثالثها كاء بالمد وتنوين الهمزة كجاء اي مثل جاء اسم فاعل جاء كجي بالمد والتنوين ورابعها
كي بفتح الكاف مع سكون الياء وتنوين الهمزة كشي اي مثل شي وفي بالفتح والسكون مع التنوين وخامسها كاء بفتح الكاف وتنوين الهمزة كيد اي مثل يد ودم بفتح
الاول وتنوين الثاني وهذه اللغات كلها في العمل سواء الا ان الافصح والاشهر هو الاول ومنها كذا قيل لان اصلها ذا وهو من الاسماء الاشارة المبنية لما بينها
الى الحروف في الاحتياج الى المشار اليه ثم ركب مع الكاف وجعلت لمطلق العدد بان يكون كناية عن عدد مبهم لتفسيره التمييز وقد يجي كناية عن غير العدد ويجي كما سيجي
وهي كسائر اخواتها تنصب تمييزها غالبا في الاستعمال نحو قولك عندي كذا درهما ودراهم قيل لانها بمنزلة اوسط العدد وهو خلاف المشهور وقد تجر التمييز بالاضافة اي
باضافة كذا اليه لانه بمنزلة اسم نكرة بصيغة المفرد وان كان في الاصل مركبا نحو عندي كذا درهم بالجر لانه في قوة ان يقول عندي مائة درهم او الف درهم بالجر وقد يرفع
على قلة الاستعمال ما بعده اي ما بعد كذا ففيه اختلاف فقيل انه مرفوع على البدل من كذا وهو المرضي عند الاكثر وقيل هو مرفوع بالابتداء وما قبله خبره نحو قولك عندي كذا درهم
فكذا على الاول مرفوع محلا مبتدا ودرهم مرفوع بدل من كذا وعندي ظرف مستقر خبره مقدم عليه للظرفية وعلى الثاني لو تمام الكلام بدونه وعندي درهم مبتدا وخبر كما
عرفت وقد يكون كذا كناية عن معنى هو غير العدد المطلق الا انه لا ينصب ح نحو خرجت يوم كذا فهو اي لفظ كذا على حسب التركيب مضاف اليه ويوم مضاف اليه اي
خرجت يوم السبت مثلا واما اسماء العدد فهي ما وضع لكمية آحاد الاشياء والمراد بالاشياء المعدودات فآحادها كل واحد واحد منها وبكمية الآحاد ما يجاب
اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر منها بكم اذا سئل كم رجل رجل عندك فتقول ثلثة رجال عندي مثلا فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو فيجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة فاذا سئل عن معدودين معدودين فيجاب بالاثنين وهكذا
الثلثة والاربعة هلم جرا ومن هذا علم ان الواحد والاثنين داخلان في العدد عند النحويين وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب من العدد وذلك لانهم قالوا العدد
نصف مجموع حاشيته فالواحد ليس داخلا فيه واما اثنان وان كان داخلا فيه الا انهم قالوا اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان يكون الزوج الاول ايضا عددا واذا
عرفت ذلك فاعلم ان مراتب العدد ثلثة اقل واكثر ومتوسط وان ما بينهما هو المتوسط فهو من احد عشر الى تسع وتسعين تنصب اسما نكرة على التمييز نحو قوله تعالى
يا ابت اني رايت احد عشر كوكبا وقطعناهم اثني عشر اسباطا وكقوله تعالى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فكوكبا واسباطا ونعجة منصوبة على انها تمييز لاحد عشر
واثني عشر وتسع وتسعون واما باقي الاعداد من الاقل والاكثر فلا ينصب التمييز على ما سيأتي تنبيه اعلم ان اصول العدد عند القوم اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة

ومائة



ومائة والف ويتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى عشر او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع وشبهه كمات والوف
وعشرين وثلثين الى تسعين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة واربعمائة الى تسعمائة او امتزاجيا كخمسة عشر وستة عشر الى تسعة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين الى
آخرها فكل تلك الاسماء كما مرت نكرات محتاجة الى التمييز فلا بد في الاستعمال ان تذكر معها الا انك اذا اردت التنصيص والتصريح على كمية شيء معدود فمن التمييز
ما هو دال على هذا التصريح بجوهره وصيغته من دون الاحتياج الى ذكر العدد معه وذلك نحو رجل ورجلان لانهما كما يدلان على الذات كذلك يدلان على العدد ايضا
فتقول رجل ورجلان ولا تقول واحد رجل واثنان رجلان لاستغناء لفظ التمييز عنهما بافادته النص المقصود ثم اردت بيان كمية سائر الاعداد وكيفية استعمالاتها
فلك ان تأتي بالعدد من ثلثة الى غير النهاية وما يميزه اي مع ما يميزه من انواع التمييز على ما ذكره على ما نطقت به موافقا للجمهور وتسهيلا للطالبين لان النظم اضبط
بالحفظ والطف بالذكر النظم هذا ثمانا بعدما جاوزت الاثنين ؛ بمجموع ومجرور فميز فقوله ثمانا بالنصب مفعول لقوله فميز قدم عليه
اما للاختصاص او لضرورة الشعر وبعد بالنصب من الغايات اللازمة للاضافة في محل الحال من فاعل ميز وما مصدرية وجملة جاوزت بتأويل المصدر مجرور بمضاف اليه والاثنين
منصوب بالباء مفعول جاوزت وقوله بمجموع متعلق بقوله ميز ومقدم عليه للظرفية ومجرور بالجر عطف على مجموع وقوله فميز فعل امر والفاء فيه لضرورة الشعر والمعنى ميزت
بعد تجاوزك عن الواحد والاثنين لما عرفت حالهما ثمان كلمات من ثلثة الى عشرة بلفظ جمع قلة لفظا ومعنى او معنى فقط مجرور نحو ثلثة رجال وتسعة رهط وقد يجي
تمييز جمع تعدده نحو قوله ثلثة شسوع وقد يتكلف على كونه جمعا ايضا بان كل قطعة منه شسع والمجموع شسوع وانما اشترطوا جمع قلة لان هذا العقد اقل مراتب العدد وهو
مرتبة الآحاد ولما كان اقله ثلثة واكثره عشرة فناسب ان يميز هو كذلك ليطابق المفسر المفسر والمميز التمييز وهو جمع القلة وانما اشترطوا كونه مجرورا لان هذا العقد
اكثر استعمالا من الآخرين والكثرة مستدعية للخفة فخففوه بان يضاف هذا العدد الى التمييز فيحذف تنوينه حيثما وجد ولما كان هذا الحكم عاما شاملا بهذا العقد مفردا او مضافا
وكان حكم مضافا فاحكمه مفردا استثنا بقوله عدا ما كان منها قد اضيفت ه الى مائة بفرد فهو ميز فقوله عدا كلمة استثناء وما موصولة مجرورة او منصوبة
محلا مستثنى وكان ناقصة اسمه الضمير المستتر فيه ومن في منها للتبيين والضمير المجرور عائد الى الثمان والتأنيث باعتبار كونه اعدادا منصوب محلا خبر كان وجملة صلة الموصول
وجملة قد اضيفت حال من اسم كان والتأنيث باعتبار كونه من الاعداد الثمانية والى مائة متعلق بقوله اضيفت وقوله بفرد متعلق بقوله ميز والفاء فهو جزائية والضمير
المرفوع مبتدا عائد الى الموصول وميز فعل امر خبره اي اذا وجدت هذا العدد كذلك فهو مقول في حقه ميزه بفرد فالجملة الاسمية تدل على الاختصاص والمعنى ان الاصل في
استعمال ثلثة الى عشرة ان يكون التمييز فيها مجموعا مجرورا كما عرفت الا اذا اضيفت تلك الاعداد الى مائة فيجي خلاف الاصل فيكون مفردا مجرورا كما في ثلثمائة واربعمائة
وخمسمائة الى عشرمائة بافراد مائة والقياس مآت لا مئين لكنهم كرهوا هذا الجمع لانه مختص بجماعة الاناث ولغير ذوي العقول فلا يشتمل على المذكر العاقل مع انه الاصل او لانه
لو قيل في المذكر الغير العاقل ثلثمائات مثلا لزم اجتماع علامتي التأنيث في تركيب المذكر وهو امر مكروه ايضا وفيما بعد عشر فردا انصب الى التسع والتسعين المميز
فقوله وفيما متعلق بقوله انصب والواو للاستيناف وبعد ظرف مضاف منصوب لفظا خبر كان المقدر واسمه ضمير مستتر فيه عائد الى الموصول والجملة صلة الموصول وعشر بالجر
مضاف اليه وفردا بالنصب حال عن مفعول انصب وهو المميز والى التسع متعلق بقوله انصب وتسعين مجرور بالباء عطف على التسع والمميز بصيغة اسم الفاعل منصوب
لفظا مفعول به لانصب والمعنى وانصب المميز حال كونه مفردا في العدد الذي كان بعد عشر وهو من احد عشر الى تسع وتسعين كما تقول احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا
الى تسع وتسعين رجلا وانما اشترطوا كون هذا التمييز مفردا لان التمييز بمنزلة المفعول فضلة في الكلام والتقليل في الفضلة مع حصول الغرض منه مطلوب
في الكلام عندهم وانما اشترطوا النصب لان حق التمييز ان لم يمنعه مانع ان يكون منصوبا مع ان الاضافة في بعض هذه الاعداد ممتنعة وهو ما ركب مع عشرة
كاحد عشر الى تسعة عشر لان اضافة المضاف الى شيء آخر غير معقول وصيرورته ثلثة اسما اسما واحدا غير مطرد عندهم وفي بعضها متعذرة وهو ما في آخره

داو نون او يا كعشرين وثلثين الى التسعين لانه لزم اللبس مع الاضافة في كعشري رمضان اذ لا يعلم ح ان المراد عشرين رمضانا او عشرين يوما من رمضان وكذا
اخواته **مسئلة** اعلم ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا حيث ورد المميز جمعا وللعلماء في حله اقوال شتى فقال الزمخشري المراد وقطعناهم
اثنتي عشرة قبيلة اسباطا متعددة لا سبطا واحدا فاوقع اسباطا موقع سبطا للاشارة الى تعدد الاسباط وقال ابن الحاجب ان اسباطا بدل من اثنتي عشرة والمعنى وقطعنا
منهم اسباطا وقال ابن مالك قد يميز احد عشر الى تسع وتسعين بجمع صادق على الواحد منها فيقال عندي عشرون دراهم على معنى عشرين شيئا كل واحد منها دراهم ومنه قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا على معنى وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة منهم اسباط والمرضي عند البيضاوي وصاحب جامع الجوامع هو قول ابن الحاجب **فائدة** يجوز في ثماني عشرة
سكون الشين عند الحجازيين وكسرها عند التميميين وذلك لئلا يلزم توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة وفي ثماني عشر فتح اليا واسكانها لاستثقال التركيب وقد
حذفها مع فتح النون ويجوز مع الكسر وقال بعض الائمة يجوز كسر النون على الحذف لكن الفتح اولى ليوافق اخواته المركبة مع العشرة لانها مفتوحة الاواخر كاحد عشر مثلا ثم
هذا اي بيان العقد المتوسط وهو مرتبة العشرات واما العقد الثالث وهو مرتبة المآت فاشار اليه بقوله **ولما جاوزت من تسع وتسعين فجر عند ذا**
**فردا تميز** قوله ولما ظرف بمعنى الشرط والواو للاستيناف او للعطف على البيت السابق وجملة جاوزت بتاء الخطاب فعل الشرط ومن تسع متعلق به وتسعين مجرور بالياء
عطف على تسع وقوله فجر بضم الجيم وحركات الراء على وزن مد فعل امر وقع جزاء بواسطة الفاء وعند ظرف مضاف متعلق بقوله فجر وذا اسم اشارة الى التجاوز المفهوم
من جاوزت مجرور المحل مضاف اليه وفردا بالنصب مفعول به لقوله فجر اي فجر مفردا حين تجاوزك من تسع وتسعين وقوله تميز بصيغة الخطاب مضارع ميز من
باب التفعيل منصوب المحل صفة فردا او حال منه والجزم لضرورة الشعر او لكونه جواب الامر والضمير المنصوب محذوف اي تميزه ويحتمل ان يكون امرا من باب التفعيل فيحتاج
ح الى محذوف اي مقولا في حقه تميزه والمعنى انك اذا جاوزت في التعداد من تسع وتسعين وهو من المائة الى غير النهاية وتقتضي ان تاتي تميزا لها فتاتي
تميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما مفردا مجرورا كما تقول مائة رجل ومائتا رجل والف رجل والفا رجل وآلاف رجل وهكذا الى غير النهاية ولا يجوز ان يقال مآت
رجل لما عرفت وانما اشترطوا كون التميز مفردا لان هذا العقد اكثر مراتب العدد والكثرة تقتضي الخفة مع انه فضلة والتقليل في الفضلة مع حصول المراد مراد كما عرفت
ومن هذا علم اشتراط كونه مجرورا مع انه لا مانع من الاضافة ايضا فتدبر **مسئلة** قد انتقض القاعدة ايضا بقوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين حيث وقع
التميز بلفظ الجمع واختلف العلماء في حله فقال صاحب الجوامع ان سنين عطف بيان لثلثمائة وقال ابن الحاجب انه بدل منه فالمعنى لبثوا في كهفهم سنين
وعلى القولين قرئ ثلثمائة بالتنوين وقرئ حمزة والكسائي باضافة ثلثمائة الى سنين ليكون تميزا بناء على وضع الجمع موضع الواحد والاشارة الى ان الاصل
في ثلثمائة ان تستعمل مع الجمع والله تعالى اعلم بكلام العزيز ولما فرغ عن بيان الاعداد وكيفية مميزاتها شرع الى بيان استعمالاتها على ما هو المقرر عندهم فقال واما
كيفية تذكير الاعداد وتانيثها على ما هو القياس وخلافه فعلى ما نظمت ايضا كما نظم الاعداد وما يميزها سابقا تسهيلا على الطالبين للضبط والحفظ كما عرفت
**النظم** هذا **في ثلث وسبعة بعده ذكر وانث العكس ما اشتهرا** فقوله في ثلث متعلق بقوله ذكر وانث وسبعة بالجر عطف على ثلث
وبعد ظرف مضاف منصوب خبر كان المقدرة والجملة صفة لقوله وسبعة والضمير المجرور مضاف اليه عائد الى ثلث وقوله ذكر وانث فعلا امر والعكس متعلق
بكل واحد منهما مضاف الى ما وما موصول مجرور المحل مضاف اليه وجملة اشتهرا صلة والضمير المستتر فيه عائد اليه والالف للاشباع زيدت لضرورة الشعر ويحتمل
ان يكون ما مصدرية والالف في اشتهرا علامة التثنية وجملة اشتهرا بتاويل المصدر مجرور مضاف اليه اي بعكس شهرتهما فيكون ضمير التثنية عائدا الى المذكر والمؤنث
المفهومين من قوله ذكر وانث ويجوز ان يكون الالف للاشباع ايضا اي بعكس المشهور والمعنى ذكر وانث كلمة ثلث وسبع كلمات كانت بعده وهي الاربعة

والخ



والخمسة الى عشر بخلاف ما اشتهر بينهم فتذكر كل واحدة من تلك الثمان في تعداد المؤنث فتقول ثلث نسوة واربع نسوة الى عشر نسوة وتؤنثه
في تعداد المذكر فتقول ثلثة رجال واربعة رجال وخمسة رجال الى عشرة رجال ويشهد عليهما قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام وانما
ارتكبوا هذا الامر انه خلاف القياس لان تميز هذا العقد كما عرفت جمع وهو من حيث هو بمعنى الجماعة مؤنث في المعنى وليس في تركيب المذكر ما يدل عليه
فالتزموا في تلك الاعداد التانيث ليطابق اللفظ المعنى واما في تركيب المؤنث فلما كان ما يدل عليه موجودا فيه وهو نفس التميز فاستغنوا عن تانيثها
مع كراهتهم اجتماع علامتي التانيث فيما هو بمنزلة تركيب واحد ولعل السر في هذا وما سياتي هو الاستقراء لا غير **فائدة** اعلم انه اذا كان المعدود مؤنثا
لفظه مذكرا او بالعكس كالشخص للمراة والنفس للرجل فلك الوجهان في كل منهما نظرا الى اللفظ بها والمعنى فتقول ثلثة اشخص وثلث اشخص وثلثة انفس وثلث انفس
لكن مراعات اللفظ فيهما اكثر من مراعاة المعنى **وفي الاثنين قبلها وكذا بعدها ما هو القياس جرى** فقوله وفي الاثنين متعلق بجرى والواو
للاستيناف او للعطف وقبلها ظرف مضاف منصوب خبر كان المقدر والجملة مجرورة المحل صفة اثنين والضمير المجرور مضاف اليه عائد الى ثمان اعداد المفهوم
من قوله في ثلث وسبعة بعده في البيت السابق والواو في وكذا للعطف وكذا اسم اشارة الى الاثنين مرفوع محلا مبتدا وبعدها ظرف مضاف منصوب كان
المقدر والجملة مرفوعة المحل خبر المبتدا والضمير المجرور مضاف اليه عائد الى الثمان والجملة عطف على الجملة السابقة وما موصول اسمي مرفوع المحل مبتدا وهو القياس
مبتدا وخبر والجملة صلة الموصول وجملة جرى مرفوعة المحل خبر المبتدا ويحتمل ان يكون الموصول فاعلا لقوله جرى مقدما عليه لضرورة الشعر والمعنى جرى في
الواحد وفي الاثنين اللذين قبل تلك الثمان وكذا بعدها وهو المركب مع عشر واخواته ما هو القياس المشهور عندهم لانه الاصل مع فقد المانع فيذكران
مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث فيقال احد واثنان في المذكر واحدى واثنتان في المؤنث واحد عشر واثنا عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة وكذا
سائر اخواته في التركيب المذكر والمؤنث الا انهم جوزوا العطف في العشرين واخواته دون العشر وامثاله فيقال احد وعشرون واثنان وعشرون
لان فيه وكذا في اخواته مانعا من التركيب لان الواو والنون او اليا فيها علامة الاعراب والتركيب علامة البنا فالجمع بينهما محال فلهذا عطفوها
بالواو بخلاف العشر وامثاله كمائة والف فانها تركب مع الاعداد لفقد المانع فيها مع وجود الباعث كالتخفيف مثلا وان كان في الحقيقة بمنزلة
العطف فلهذا قالوا ان هذا التركيب متضمن حرف العطف كاحد عشر بتقدير احد وعشر حذف عن اللفظ لكنه مراد معنى ثم ان العشر اذا
ركب مع احد واثنان يجري ايضا على القياس المشهور فيذكر مع المذكر نحو قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ويؤنث مع المؤنث نحو قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا وذلك بنا على الاصل ولما فرغ عن بيان احوال تلك الثمان وموارد استعمالاتها لانها مفردة شرع الى بيان احوالها مركبة
فقال **كل تلك الثمان في التركيب ما خلا العشر فيه ما اسطرا** فقوله كل مرفوع مبتدا مضاف الى تلك اسم اشارة مجرورة
محلا مضاف اليه والثمان مشار اليه بدل من تلك مجرور لفظا بالتبعية لانه المضاف اليه حقيقة وفي التركيب متعلق بكون المقدر منصوب تقديرا حال عن تلك
الثمان وما خلا فعل استثنائي او حرف استثناء بمعنى الا والعشر منصوب لفظا او مجرور مستثنى عن كل تلك الثمان وفيه متعلق بكان المقدر والجملة مرفوعة
المحل خبر المبتدا وما موصول مرفوع محلا فاعل الظرف باعتبار المتعلق واسطر ماضي مجهول صلة والعائد مستتر فيه ونائب فاعل له والالف للاشباع كما مر
والمعنى كل من تلك الاعداد الثمانية المذكورة سابقا سوى لفظ عشر حال كونها مركبا مع غيرها كان فيه ما اسطر وذكر سابقا في بيان استعمالاتها مفردا
بمعنى انها تؤنث في تركيب المذكر وتذكر في تركيب المؤنث فتقول ثلثة عشر رجلا واربع عشرة امراة الى تسعة عشر رجلا وثلثة وعشرون رجلا وث

وعشرون امرأة الى تسعة وعشرين رجلاً وهكذا الى تسع وتسعين نعجة وتقول مائة وثلثة رجال ومائة وخمس نسوة الى ومائة وتسعة رجال والف
وثلثة رجال والف وسبع نسوة الى والف وتسع نسوة وهكذا الى غير النهاية ومن هذا ظهر ان المراد بقوله في التركيب هو الاجتماع اعم من ان يكون بالاضافة
او بالعطف كما لا يخفى ثم اعلم ان قاعدة العطف في العشرين واخواته من الاكثر الى الاقل وفي المائة والالف بالعكس كما عرفت واذا وصل المائة
الى الالف وما دونها عليها فتقول الف ومائة وواحد وعشرون رجلاً والف ومائة واحدى وعشرون امرأة وهكذا الى غير النهاية الا ان هذه القاعدة لم
تجز في تواريخ السنة لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معروفاً ومشهوراً بين الناس هذا بيان الثمانية من ثلثة الى تسعة اذا ركب مع غيرها
واما عشر فاشار الى بيانه ايضا بقوله **وادر في العشر عكس ما معه** فقوله وادر فعل امر من درى يدري بمعنى الدرك والواو للاستيناف او للعطف
وفي العشر متعلق بقوله ادر وعكس منصوب لفظاً مفعول به له مضاف الى ما وهو موصول اسمي مجرور المحل مضاف اليه ومعه ظرف مكان خبر كان المقدر والجملة
صلة الموصول والمعنى ادرك في لفظ عشر اذا ركب مع ثلثة الى تسعة عكس العدد الذي كان معه في التذكير والتانيث فتقول ثلثة عشر رجلاً
واربعة عشر رجلاً وخمسة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً بتذكير الجزء الثاني في تركيب المذكر وتقول ثلث عشرة امرأة وثمان عشرة امرأة وسبع
عشرة امرأة وتسع عشرة امرأة بتانيث الجزء الثاني في تركيب المؤنث فعشر في هذا التركيب جار على القياس كما جرى عليه في تركيبه مع احد واثنين
على ما مر لانه الاصل ولكراهتهم اجتماع علامتي التانيث في تركيب واحد مع حصول الغرض باحديهما هذا حال عشر عند التركيب واما كيفية اخواته كعشرين
وامثاله الى التسعين في التركيب فاشار اليها بقوله **في سوى كلها الستواء ترى** فقوله في سوى كلمة استثناء متعلق بقوله ترى قدم لظرفيته
او للاختصاص او لضرورة الشعر مضاف الى كلها وهو مجرور مضاف اليه والضمير المجرور مضاف اليه كل عايد الى ثمان اعداد المفهوم من السابق والستواء مصدر
ساوى يساوي من المفاعلة بمعنى المساواة منصوب لفظاً مفعول به ترى مقدم عليه للضرورة ويحتمل ان يكون مرفوعاً مبتداء والجملة ترى خبره والعايد محذوف
اي تراه فتقديم معمول الخبر على المبتداء باعتبار كونه ظرفاً والمعنى ترى وتعلم في عشرين واخواتها وفي مائة التي اي سوى كل تلك الثمان مطلق مساواتها في
التذكير والتانيث مطلقاً فتقول عشرون رجلاً وعشرون امرأة وثلثة وعشرون رجلاً وثلث وعشرون امرأة وكذا اخواته الى التسعين استوى
مركبة او مفردة
فيها المذكر والمؤنث لان فيها ما لحق من علامة التانيث في آخرها وهو الواو والنون او اليا،
لانهما علامة الجمع المذكر فلا تجمع معها علامة التانيث ولهذا ابقي ان عشرين
وكذا اخواته شبه الجمع وتقول مائة رجل والف رجل ومائة امرأة والف
امرأة ومائتا رجل والفا رجل ومائتا امرأة والف
امرأة وهكذا بالاستواء فيها لانها ...
اكثر العدد واخذه تشابهها ...
تمت ... عصر او المشدى وكريم داغلمشدى ...

باز بین شد
خ۱۳۵۳
کتابخانه آستان قدس
بخش مخطوطی
سال ۱۳۴۸ خورشیدی
باز بینی شد
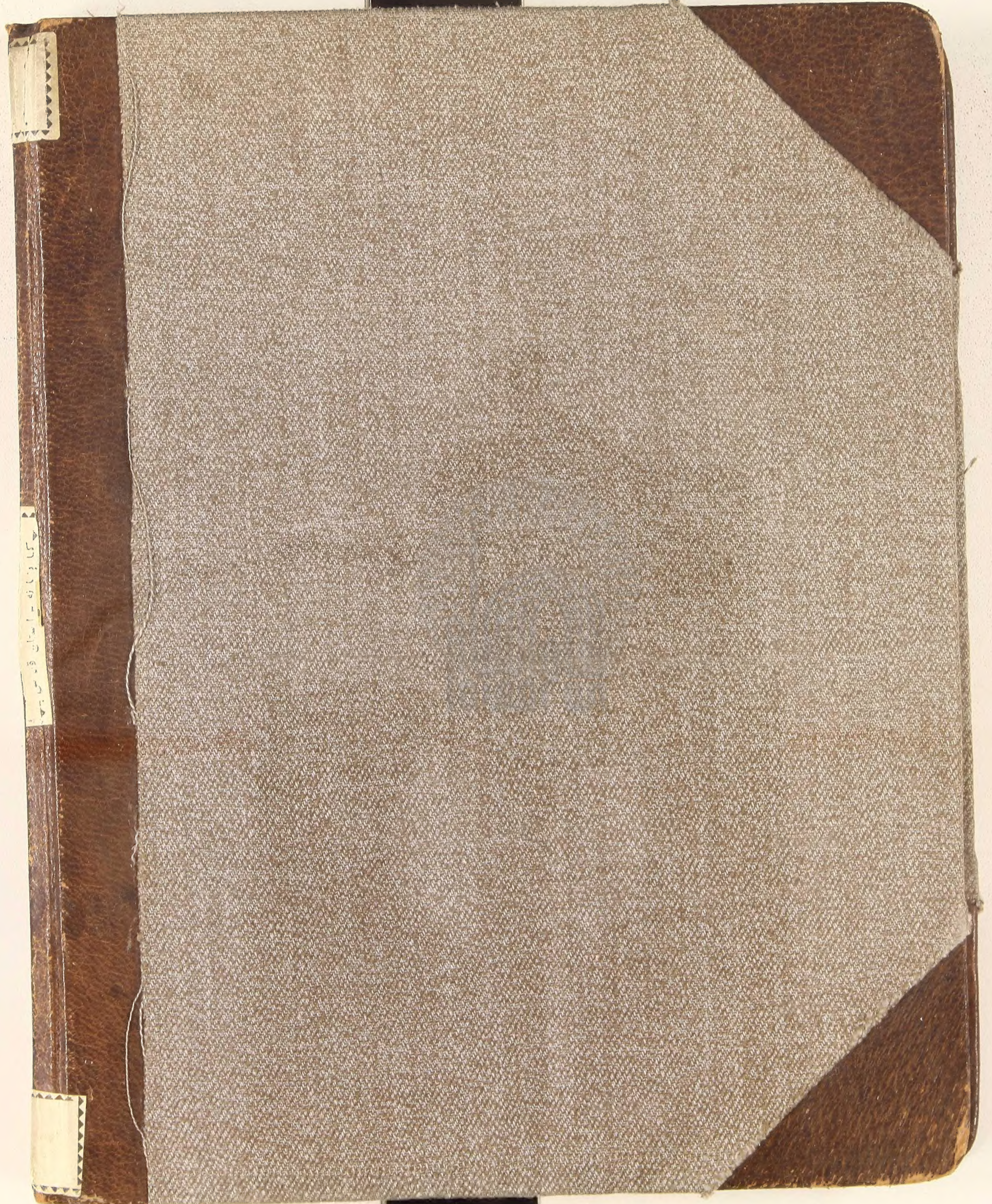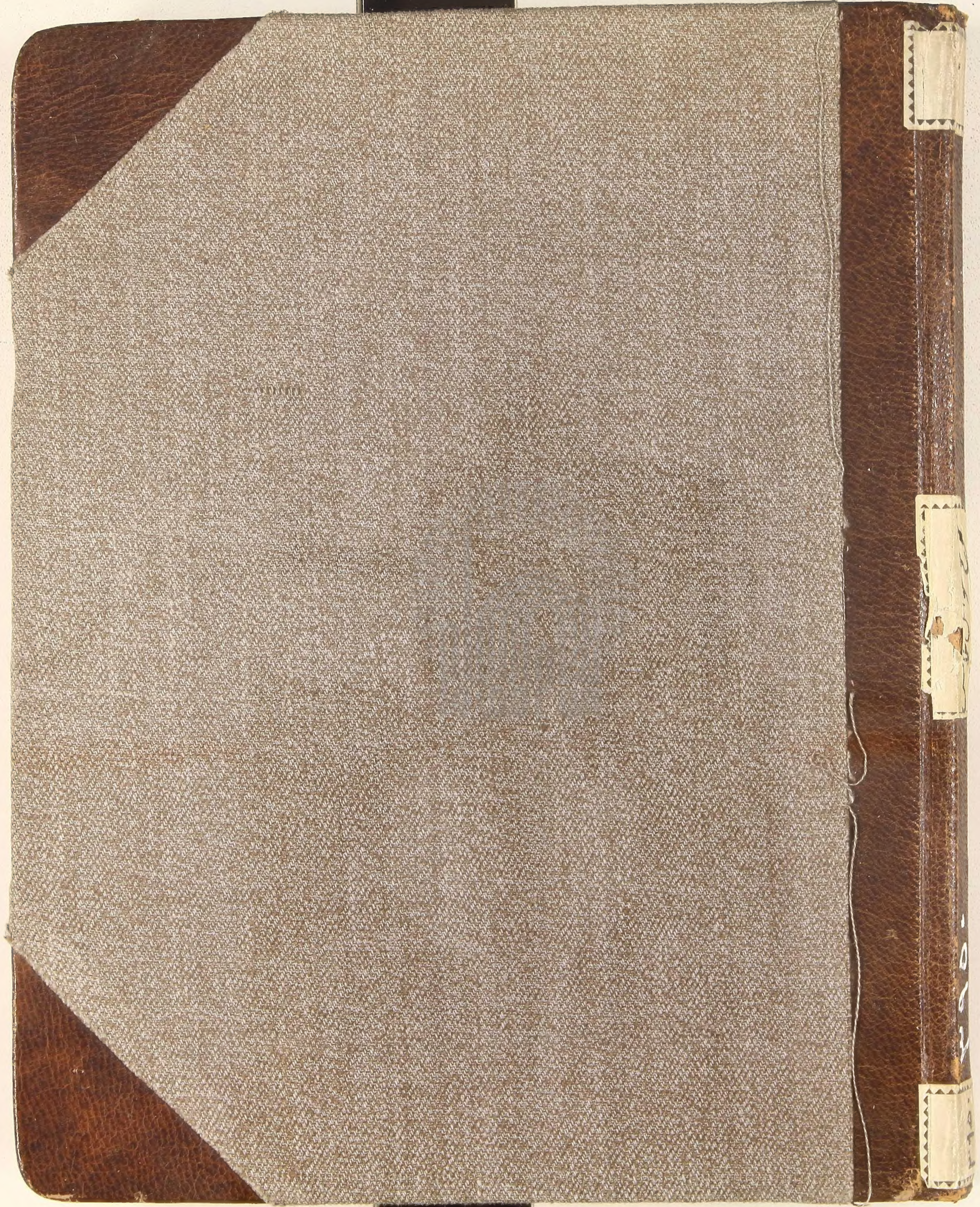
سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد [illegible]